المركز الوطني للترجمة
تونس

جون ر. سورل

الأعمال اللّغويّة: بحث في فلسفة اللّغة

ترجمة
أميرة غنيم

مراجعة
محمّد الشيباني



دار سيناترا

المركز الوطني للترجمة
تونس

جون ر. سورل

الأعمال اللّغويّة: بحث في فلسفة اللّغة

ترجمة
أميرة غنيم

مراجعة
محمّد الشيباني



دار سيناترا

المركز الوطني للترجمة

جون ر. سورل

الأعمال اللّغويّة:
بحث في فلسفة اللّغة

ترجمـــة
أميرة غنيم

مراجعة
محمّد الشيباني

دار سيناترا

ر. سـورل، جون، **الأعمـال اللّغويّة: بحث في فلسـفة اللّغة**، ترجمة غنيـم، أميـرة - الحجـم: 13.5x21 سـم، عدد الصفحـات: 360 صفحـة - منشـورات دار سـيناترا - المركز الوطنـي للترجمة، تونس، 2015 - **سلسلة مقالات اللغويين.**

ر.د.م.ك.: 4-14-877-9938-978

لسـانيات - فلسـفة اللغة - الدلالة - العمل اللغـويّ - الإحالة - الحَمْل - ر. سورل، جون - غنيم، أميرة - شيباني، محمّد.

الأفكار الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز الوطني للترجمة.

John R. Searle

Speech Acts

دار سيناترا

37، شارع الحرية - 1002 - تونس
الهاتف: 153 833 71(216+)/179 833 71(216+)
الفاكس: 073 833 71(216+)
الواب: www.cenatra.nat.tn
البريد الإلكتروني: tarjamah@cenatra.nat.tn

فهرس الموادّ

مقدّمة الترجمة

هذا الكتاب استئناف للقول في مفهوم تداوليّ تأسيسيّ يدين بوجوده للفيلسوف الانجليزيّ أوستين (Austin). ففي منتصف خمسينات القرن العشرين، وفي إطار ما عرف باسم «محاضرات ويليام جايمس»، ألقى أوستين على طلبة الفلسفة بجامعة هارفارد اثنتي عشرة محاضرة نقد فيها التصوّرات التقليديّة المستقرّة في الفلسفة الأكسفورديّة بخصوص اللغة اليوميّة ووظيفتها الأساسيّة. في هذه المحاضرات أنكر أوستين أن تكون وظيفة اللغة المركزيّة هي مجرّد وصف العالم الخارجيّ وتمثيله، وأخذ في مراجعة التصوّر المنطقيّ السائد حول علاقة الأقوال بالكون، واقترح إعادة ترتيب هذه العلاقة ترتيبا جديدا، لا فقط على أساس مطابقة الأقوال للكون أو عدم مطابقتها له، على نحو ما درجت عليه التقاليد المنطقيّة المحتكمة لثنائيّة الصدق والكذب، بل كذلك على أساس التفطّن لما لبعض الأقوال من قدرة على خلق هذا الكون وإحداثه وإنشائه. هذه الفكرة الثوريّة في تاريخ فلسفة اللغة هي التي قادته إلى استنباط مفهوم مركزيّ هو مفهوم الأعمال اللغويّة. ولم يكن أوستين يدري، وهو يلقي دروسه، أنّ محاضراته تلك ستفتح في

العلم بابا جديدا، وتطبّق شهرتها الآفاق، حين تجمع بعد وفاته في كتاب بعنوان طريف هو: «كيف نصنع الأشياء بالكلمات؟».[1]

ينطلق سورل في هذا الكتاب من المقترح الأصليّ لأوستين، معدّلا ومطوّرا. فلئن كان لصاحب السبق فضل الريادة والاكتشاف فإنّ للاحقه مزيّةَ تنظيم المعطيات تنظيما أكثر إحكاما وصياغتها في قالب شكليّ أكثر صرامة. على أنّ الفوارق بين العملين اللذين عدّا، بتفاوت بينهما، حجري الأساس في علم التداوليّة تتجاوز حدود التنظيم والصياغة. فسيرى قارئ هذه الترجمة حرص سورل على تنزيل مبحث الأعمال اللغويّة ضمن مجال اللسان بالمفهوم السوسيريّ بعد أن كان، مع أوستين، أقرب رحما بالكلام، بل بالخطاب إذا رمنا الدقّة.. وسيلاحظ القارئ أيضا سعي سورل إلى إيجاد منوال تفسيريّ تصاغ في إطاره مجموعة من القواعد الدلاليّة المسيّرة لاستعمال الأسلوب المؤشّر على العمل المضمّن في القول، وهو مجهود تنظيريّ لا نجد له نظيرا في عمل أوستين. ولئن أقرّ سورل في هذا الكتاب بأنّه يستعمل مصطلحات أوستين لوسم أصناف الأعمال اللغويّة، فقد أبدى احترازا من التقسيم الثلاثيّ الذي ذهب إليه سابقه، وتعلّق احترازه أساسا بغفلة أوستين عن مكوّن أساسيّ ضمن الأعمال اللغويّة، وهو ذاك الذي أطلق عليه سورل اسم «العمل القضويّ» وفرّعه إلى عملين مختلفين هما عمل الإحالة وعمل الحمل. وسيكون لاكتشاف سول العمل القضويّ آثاره في بناء هذا الكتاب، فبعد الفراغ من المداخل النظريّة، ومن استعراض بنية الأعمال المضمّنة في القول، سيفرد سورل فصلا للإحالة وفصلا للحمل بوصفهما عملين لغويّين،

1 - Austin J.L, " How to do things with words",(Oxford, 1962)

ويقوده ذلك إلى تخصيص قسم تطبيقيّ لمناقشة ما اعتبره أغاليط في الفلسفة المعاصرة، من ذلك مثلا تسوية عدد من الدارسين بين الحمل والإحالة أو اعتبار الحمل صنفا من أصناف الإحالة.. هذه التفاصيل الكثيرة ستضعف صلة الكتاب بالمبحث التداوليّ في فصوله الأربعة الأخيرة وتوثّق صلاته بالمشاغل المنطقيّة والفلسفيّة.

ولعلّ هذه المراوحة بين المشغلين اللسانيّ التداوليّ والمنطقيّ الفلسفيّ هي ما يفسّر ما يلاقيه المترجم من نصب في تعريب هذا الكتاب. فعلى الرغم من أنّنا أفدنا عظيم الإفادة من جهود الروّاد الذين درسوا نظريّة الأعمال اللغويّة وذلّلوا مصطلحاتها وقرّبوا مفاهيمها اللسانيّة، فإنّ حاجة المترجم المتخصّص في اللغة إلى التعامل مع مفاهيم منطقيّة وفلسفيّة دقيقة بمناسبة تعريب هذا الكتاب، تستدعي منه جهدا خاصّا في الإحاطة بقضايا ليست في الأصل من صميم تكوينه المعرفيّ. وقد حاولنا تذليل هذه الصعوبة بالعودة إلى المعاجم الفلسفية ومختصرات علم المنطق كلّما اقتضت الضرورة ذلك. ولن يخفى على القارئ أنّ عددا كبيرا من المقابلات العربيّة المعتمدة في ترجمة هذا العمل مقابلات شاعت وانتشرت في الأوساط الأكاديميّة التونسيّة بعد أن تعاقبت على تجويدها وتدقيقها نخبة من أساتذتنا الأجلاّء في كليّة الآداب بمنّوبة. فقد كان من البديهيّ أن تغنم هذه الترجمة، بحكم موقعها التاريخيّ، من محصّل النقاش الدائر حول الأعمال اللغويّة وحول جهازها الاصطلاحيّ. وهكذا، فقد ألفينا أنفسنا نقبل على ترجمة الفصول الأولى من الكتاب متسلّحين بشبكة اصطلاحيّة شبه جاهزة، حرصنا في الغالب على الوفاء لها والالتزام بها، ما عدا في حالات قليلة خيّرنا فيها تقديم مقترح جديد رأيناه أنسب وأوفى لروح النص الأصليّ.

ذلك أنّنا لاحظنا أحيانا أنّ عددا من المقابلات العربيّة المستقرّة، على غرار «واسم القوّة» مثلا، مقابلات لم يؤخذ فيها بعين الاعتبار الأصلُ الانجليزيّ وإنّما تمّ اختيارها على الأرجح بالانطلاق من الترجمة الفرنسيّة للكتاب، وهي ترجمة عدنا إليها واستأنسنا بها، ولكنّنا لم نقبل وساطتها في تعريب مصطلحات النص الأصليّ.

وينبغي أن نشير إلى أنّنا ذيّلنا الترجمة بهوامش ميّزناها عن هوامش المؤلف، وذلك كلّما اقتضى الحال أن نفسّر اعتمادنا اختيارا في التعريب دون آخر، أو متى قصدنا إفادة القارئ بما قدّرنا أنّه إثراء للنصّ الأصليّ أو إيضاح لما قد يلتبس فيه أو يغمض.

ونودّ أن نشكر في ختام هذا التقديم الأستاذ الصديق محمّد الشيباني الذي قرأ مخطوط هذا العمل بعين محقّقة مدقّقة، وأخلص في مراجعته إخلاصا نادرا، فأفادنا بملاحظاته القيّمة وأعاننا على تصويب خطأ أو تدارك نقص أو مراجعة رأي.

المترجمة

تصدير

فضلا عمّا أنا مدين به لإثنين من أساتذتي وهما ج. ل أوستين (J. L. Austin) وب. ف ستراوسن، (P.F. Strawson) فإنّ هذا الكتاب يقر بفضل النصائح والنقود المفيدة التي توجّه بها كثيرون ممّن قرأوا أجزاء من المخطوط وعلّقوا عليها: إنّي ممتنّ على وجه الخصوص لجوليان بويد (Julian Boyd)، ونعوم شومسكي (Noam Chomsky)، ور. م هارنيش (R. M. Harnish)، وبونسون ماتس (Benson Mates)، وهانس سلوغا (Hans Sluga).

كانت نوى هذا العمل أطروحة الدكتوراه في الفلسفة التي ناقشتها في أوكسفورد سنة 1959 وموضوعها المعنى والإحالة. وقد ظهرت أفكار عديدة ممّا قدّمته ههنا في مقالاتي المنشورة. وأودّ أن أشكر محرّري مجلات Mind وThe Philosophical Review وThe encyclopedia of Philosophy، فضلا عن السادة روتلادج وكيغان بول (Routledge & Kegan Paul) وألان وأنوين (Allen & Unwin)، لسماحهم لي بإعادة استعمال جانب من هذه المقالات .

وأدين بالشكر أيضا للمجلس الأمريكيّ للمجتمعات المطّلعة The American Council of Learned Societies الذي

مكّنني سنتي 1963 و1964 من منحة أتاحت لي الاشتغال على هذه المواضيع وغيرها من المسائل المتّصلة بها. وأوجّه شكري أيضا إلى الآنسة روث أندرسن (Ruth Anderson) لإشرافها على الرقن وإلى ر. م هارنيش (R. M. Harnish) وم. سافيرا (M. Saphira) لاشتغالهما على الفهرس وأيضا إلى د. بارفيت (D. Parfit) لمساعدته لي على مراجعة مسودّات الطباعة، وكذلك إلى ر. ب كيتاج (R. B. Kitaj) لتصميمه الغلاف. وأكثر من هذا كلّه أودّ أن أشكر زوجتي لدعمها ونصحها المستمرّين.

ج. ر. س

ملاحظة

إذا استثنينا الاستشهاد بالمقالات فإنّ علامات الاقتباس المزدوجة مستعملة في تضاعيف هذا الكتاب للتنصيص، أمّا علامات الاقتباس المفردة فمستعملة للفت نظر القارئ إلى الاستعمال المخصوص للعبارة المقتبسة.

القسم الأوّل

نظريّة الأعمال اللغويّة

الفصل 1
المناهج والموضوع

1-1 فلسفة اللغة

كيف ترتبط الكلمات بالعالم؟ وكيف يمكن، إذا واجه متكلّم مّا سامعا وأصدر مقطعا صوتيّا، أن تحدث أمور على قدر طرافة ما يلي: المتكلّم يعنِي أمرا مّا، الأصوات التي أصدرها تعني شيئا مّا، والسامع يفهم المعنيَّ؛ المتكلّم ينشئ إثباتا، يطرح سؤالا أو يوجّه أمرا؟

كيف يتسنّى مثلا إذا قلت: «حمزة رجع إلى البيت» وليس هذا القول في نهاية المطاف سوى سلسلة من الأصوات- أن يكون ما أعنيه هو «حمزة رجع إلى البيت». ما الفرق بين أن نقول شيئا ونحن نعني ما نقول وأن نقول نفس ذلك الشيء دون أن نعنيه؟ وما الذي يتعلّق به أن نعني شيئا واحدا بعينه لا شيئا آخر سواه؟ وكيف يتأتّى على سبيل المثال أنّه إذا قال بعضهم «حمزة رجع إلى البيت»، فإنّه يعني في كلّ الحالات أو في أغلبها الأعمّ أنّ «حمزة رجع إلى البيت» لا أنّ «معاوية ذهب إلى الحفل» أو أنّ «طرفة

شرب حتّى الثمالة». ثمّ أيّ علاقة تكون بين ما أعنيه حين أقول شيئا مّا وما يعنيه ذلك القول سواء أنطق به أحدهم أم لم ينطق؟ كيف تمثّل الكلماتُ الأشياءَ؟ وأيّ فرق بين سلسلة دالّة من الكلمات وسلسلة أخرى غير دالّة؟ وماذا يعني أن يكون شيء مّا صادقا أو كاذبا؟

تشكّل هذه الأسئلة ومثيلاتُها الموضوعَ المحوريّ لفلسفة اللغة. وينبغي ألاّ نسلّم أنّ لها - بالكيفية التي عرضتها بها – معنى معقولا. وعلى الرغم من ذلك، فلا مناص من أن يكون لعدد منها، متى صيغ بكيفيّة أو بأخرى، معقولية مّا. فنحن نعلم يقينا أنّ الناس يتواصلون فيما بينهم، وأنّهم بلا شكّ يقولون أشياء، وأحيانا يعنون ما يقولونه، ونعرف أنّهم يُفهمون ولو أحيانا على الأقلّ، وأنّهم يطرحون أسئلة، ويصدرون أوامر، ويعقدون وعودا، ويقدّمون اعتذارات.. ونعلم أنّ أقوال الناس مرتبطة بالعالم بكيفيات يمكن وصفها من خلال الحكم على تلك الأقوال بكونها صادقة أو كاذبة أو غير ذات معنى أو غبيّة أو مبالغا فيها أو ما إلى ذلك.. وإذا كانت هذه الظواهر تحدث فعلا فإنّ ذلك يستتبع أنّ حدوثها ممكن. وإذا كان حدوثها ممكنا فيلزم أن يكون من الممكن أيضا أن نطرح الأسئلة التي تتدبّر هذه الإمكانيّة وأن نجيب عنها.

أميّز بين فلسفة اللغة والفلسفة اللّسانيّة. تهدف الفلسفة اللسانيّة إلى حلّ بعض الاشكاليّات الفلسفيّة المخصوصة من خلال معالجة الاستعمال العاديّ لكلمات مخصوصة أو لعدد من العناصر الأخرى في ألسنة مخصوصة. أمّا فلسفة اللّغة فترمي إلى أن تصف على نحو واضح ومن زاوية فلسفيّة بعض الخاصيّات العامّة المتعلّقة بالألسن شأن الإحالة والصدق والدلالة والضرورة. وهي لا

تهتمّ إلاّ على نحو عرضيّ بعناصر مخصوصة ضمن لسان مخصوص. غير أنّ منهجها في البحث، كلّما كان اختباريّا وعقلانيّا أكثر من كونه تأمّليّا ومُعتمدا على أفكار سابقة للتجربة، سيدفعها حتما إلى أن تولي اهتماما دقيقا بالظواهر المتّصلة بالألسنة الطبيعية المستعملة حاليّا.

إنّ مصطلح «الفلسفة اللسانيّة» هو أساسا اسم لمنهج، في حين أنّ «فلسفة اللغة» هو اسم لموضوع بحث. وعلى الرغم من أنّي قد أستعمل أحيانا بعض مناهج الفلسفة اللسانيّة، فإنّ هذا الكتاب بحث في فلسفة اللغة لا في الفلسفة اللسانيّة.

وليس هذا الكتاب بحثا في اللسانيّات. فاللسانيّات تهدف إلى وصف البنى الصوتيّة والتركيبيّة والدلاليّة المتحققة في الألسن البشريّة الطبيعيّة. وتُنمى عادة «المعطيات» التي تعتمدها فلسفة اللغة إلى الألسن البشريّة الطبيعيّة إلاّ أنّ عددا كبيرا من النتائج التي تتوصّل إليها بشأن أسئلة من قبيل: ما القول الصادق؟ أو ما الإثبات؟ أو ما الوعد؟، إذا كانت سليمة فينبغي أن تنطبق كذلك على أيّ لسان يكون قادرا على إنتاج أقوال صادقة أو إثباتات أو وعود. ومن هذا الوجه، فإنّ هذا العمل ليس بحثا في الألسن عموما مثل الفرنسيّة أو الانجليزيّة أو السّواحليّة، ولكنّه بحث في اللّغة.

1-2 تخصيصات لسانيّة

سأقارب عددا من هذه المشاكل المتعلّقة بفلسفة اللغة من خلال دراستي لما أسمّيه الأعمال اللغويّة أو الأعمال اللسانيّة أو أعمال اللّغة. وستظهر لاحقا الأسباب التي دعتني إلى تبنّي هذه المقاربة.

سأحاول في هذه الفقرة وفي الفقرة الموالية أن أفسّر الوسائل المنهجيّة التي سأعتمدها في البحث وأن أبرّرها.

وفي أعطاف هذا العمل، سأقدّم ملاحظات كثيرة حول اللغة. ويمكن القول على نحو مجمل إنّ معظم هذه الملاحظات تتوزّع إلى صنفين. أوّلا، سأقدّم مجموعة من **التخصيصات** لبعض العناصر اللسانيّة. سأقول على سبيل المثال إنّ هذه العبارة أو تلك تُستعملان للإحالة وإنّ هذه التوليفة من الكلمات أو غيرها مُفرغَة من المعنى وإنّ هذه القضيّة أو تلك قضيّة تحليليّة. وقد يحدث أحيانا أن يكون المصطلح المستعمل في التخصيص مصطلحا من اختراعي الشخصيّ. وحتّى نطلق على مثل هذه الملاحظات اسما فلنسمّها **تخصيصات لسانيّة**. ثانيا، سأقدّم بعض التفسيرات للوقائع الملحوظة من خلال التخصيصات اللسانيّة، إضافة إلى بعض التعميمات المُستخلصَة من هذه الوقائع. فعلى سبيل الذكر، سأقول إنّه لا يمكن إنجاز هذا القول أو ذاك لوجود قاعدة يترتّب عنها هذا الأثر أو ذاك. فلنسمّ هذه الإثباتات وأمثالها **تفسيرات لسانيّة**. ولسنا نقصد إلى أن يكون هذا التمييز قاطعا أو مطلقا ولكنّه سيكون مناسبا بالنسبة إلى أهدافنا الحاليّة.

ههنا يُستثار سؤال على نحو طبيعيّ. كيف أعرف أنّ ما عليّ قوله هو قول صادق؟. لقد توقّف الفلاسفة في هذا الصدد عند التخصيصات اللسانيّة واتخذت تأمّلاتهم شكلين مختلفين: بدءا تتالت سلاسلُ من الشكوك الرّيبيّة بشأن المعايير المتعلّقة باعتماد مصطلحات من قبيل: «تحليليّ»، «ذو دلالة»، «مرادف» وما

شابهها...[1] ثمّ ظهرت بعد ذلك شكوك عامّة حول أسلوب التحقّق من التقريرات المصوغة حول اللغة.[2] وهذان الضربان من الشكوك مترابطان وسأتعرّض إليهما تباعا. لقد حظي مصطلحا «تحليليّ» و«مرادف»، من بين المصطلحات المتعلّقة بالتخصيص اللسانيّ، بالقدر الأوفر من الاهتمام، وسأستهلّ بنقاشهما وإن كان شكل الحجّة المعتمد في الجانبين قابلا لأن ينطبق على سائر المصطلحات بالقدر نفسه من الجودة.

غالبا ما يقع التلميح إلى أنّنا نفتقر إلى تحليل مناسب لمصطلح التحليليّة، وأنّنا تبعا لذلك نفتقر إلى المعايير الملائمة لنقطع بها إذا كان إثبات مّا تحليليّا أو لا. وتقع الإشارة، فضلا عن ذلك، إلى أنّنا بسبب هذا الفقر في التحليل والنقص في المعايير لا نتوصّل حتّى إلى فهم المصطلح على نحو سليم، وإلى أنّ المفهوم بذاته يفقد مشروعيّته ويصير مَعيبا، مفتقرا إلى الاتساق الداخليّ وغير مبرّر اختباريّا وما إلى ذلك.. هذا الصّنف من الحجج – أعني حجّة أنّنا لا نتوفّر على تحليل ولا معايير بخصوص متصوّر م وأنّنا تبعا لذلك لا نفهم م

1 - انظر على سبيل المثال:

W. Quine, ' Two dogmas of empiricism', Philosophical Review, January (1951)

أعيد نشره في:

W. Quine, From a logical point of view, (Cambridge, 1961) ; and Morton White, « The analytic and the synthetic, an untenable dualism », in L. Linsky (ed), Semantics and the Philosophy of Language (Urbana, 1952).

2 - انظر على سبيل المثال:

B. Mates, ' On the verification of statements about ordinary language ', Inquiry, vol I (1958) ;

أعيد نشره في:

V.C. Chappell (ed.), Ordinary Language (Englewood Cliffs, 1964).

على نحو سليم وأنّنا طالما لم نوفّر التحليل والمعايير لـ م فإنّ م هو بشكل أو بآخر أو في وجه من الوجوه غير مشروع- قد لاقى رواجا في كتابات الفلاسفة التحليليّين منذ الحرب وهو جدير بأن يُتفحّص بشيء من التفصيل.

فبدءا لا يسلم الاكتفاء بالقول إنّنا نعدم المعايير المتعلّقة بضبط مفهومي التحليليّة والتّرادف، فبحسب المعنى المتداول «للمعيار» في هذه المناقشات – وهو أمر غريب نوعا مّا- توفّر التعريفات التي يمكن أن نصوغها لهذين المصطلحين، هي بذاتها، معيارا مّا. فالتّرادف يعرّف على النحو التالي: تعدّ كلمتان مترادفتين إذا، وفقط إذا كانت لهما نفس الدلالة. أمّا التحليليّة فتعرّف كما يلي: يعدّ إثبات مّا تحليليّا إذا، وفقط إذا، كان صادقا إمّا بموجب معناه وإمّا بمقتضى تعريفه. هذان التعريفان وأمثالهما هما ما سيُقدَّم بالضبط لمن كان جاهلا تماما بدلالة هاتين الكلمتين وراغبا في مَعْرفتهما. ولا شكّ في أنّه من النّاحية البيداغوجيّة لا مناص من عضد هذين التعريفين بأمثلة حتّى نجعل الطالب متمكّنا من فنيّات استعمال الكلمتين. على أنّ المعيار الذي قدّمناه ناصع الوضوح: إذا رغبتَ في أن تعرف ما إذا كانت كلمتان مترادفتين فانظر فيما إذا كانتا تعنيان نفس الشيء أم لا. وإذا أردتَ أن تعرف ما إذا كان إثبات مّا تحليليّا فتساءل عمّا إذا كان صادقا بمقتضى تعريفه أو بموجب معناه، أم لا.

ولكن، قد يُزعَم أيضا أنّ هذين التعريفين وأشباههما رديئان لأنّهما يستندان إلى مفهوم الدلالة، ومفهوم الدلالة لا يفضُل مفهومي الترادف والتحليليّة في كونه هو كذلك غير مفسّر ومحتاجا إلى التفسير. ما نحتاج إليه هو معيار من صنف مختلف تماما، معيار

ماصدقيّ أو شكليّ أو سلوكيّ. أيُّ معيار يكون على سبيل المثال بإجراء عمليّات آليّة على الجمل أو ملاحظة سلوك المتكلّمين، بما يمكّن من الحسم بشأن تحليليّة قول مثبت مّا أو عدمها. ولن تفي بالغرض صياغة جديدة تعتمد مفاهيم على المقدار نفسه من الغموض. ما يلزمنا هو رائز موضوعيّ للتحليليّة والترادف. وغياب هذا الرائز هو الذي يجعلنا نجد هذه المتصوّرات مختلّة.

خلال السّنوات الأخيرة أُنجزتْ محاولاتٌ متنوّعة للردّ على هذه الاعتراضات وأمثالها. ولن أحاول ههنا الردّ عليها بل سأستدل على أنّها تستند إلى فرضيّات عامّة وغالطة بشأن العلاقات القائمة بين تمثّلنا لمفهوم مّا وقدرتنا على توفير معايير من صنف مّا لإجراء ذلك المفهوم.

فلنقدّم أوّلا، معيارا من الصنف المقترح، ولنتأمّل على وجه الدقّة لِمَ يكون غير مناسب؟ هبْ أنّنا نأخذ ما يلي بوصفه معيارنا للتحليليّة: يكون إثبات مّا تحليليّا إذا وفقط إذا كانت الكلمة التي استهلّت بها الجملةُ المستخدمةٌ في إنجاز الإثبات مبدوءة بالحرف «أ». يستجيب هذا المعيار إلى كلّ ما يطلبه المعترضون على مفهوم التحليليّة من موضوعيّة شكليّة، ولكنّه بلا ريب مُحالٌ (absurd) على نحو يقرّ به، فيما أتصوّر، كلّ أطراف الخصومة. لِمَ هو محال على وجه التحديد؟ جميعنا نعلم أنّه محال لأنّنا نعرف أنّ الحرف المتصدّر للكلمة التي تُستهلّ بها الجملة المستخدمة لأداء إثبات مّا في مناسبة معيّنة، لا شأن له على الإطلاق بتحليليّة القول المثبت. وإذا استُزدنا من الأسباب فبوسعنا أن نقدّم عددا لا حصر له من أمثلة الأقوال المثبتَة التحليليّة ممّا لا يستهلّ بالحرف «أ»، وكذلك عددا لا حصر له من الأقوال المثبتة غير التحليليّة ممّا

يبدأ بالحرف «أ». وفي وسعنا أن نتقدّم أكثر لنبرز أنّ هذا المعيار سيفضي إلى نتيجة محالة وهي أنّ القول المُثبَت نفسَه له أن يكون تحليليّا وغير تحليليّ في الآن ذاته، وذلك متى أُنجزَ عند إلقاء جمل مختلفة (في ألسن مختلفة مثلا). وإجمالا، فإنّ هذا المعيار، شأنه شأن سائر المعايير الماصدقيّة المقترحة إلى حدّ الآن لتعريف التحليليّة، لا يفي بالغرض. بيد أنّ سؤالا ينجم الآن بصورة عفويّة. فإذا عرفنا أنّ المعيار المقترح غير مناسب وتمكنّا من تقديم الأسباب التي دعتنا إلى الإقرار بأنّه غير مناسب، فمن أين لنا بهذه المعرفة؟ بل أنّى لنا أن نعرف أنّ الأسباب التي قدّمناها متعلّقة أصلا بالمشكل المطروح؟ جوابا عن هذا، أودّ أن أقدّم المقترح التالي وأحلّله: إنّنا نعرف هذه الأشياء على وجه الدقة لأنّنا نعرف ما تعنيه الكلمة «تحليليّ». بل إنّي أضيف أنّنا لو لم نكن نعرف ما الذي تعنيه الكلمة «تحليليّ» لما كان بوسعنا أن نعرف هذه الأشياء. إنّنا ندرك الاعتبارات التي تتمّ مراعاتها عند وصفنا لقول مثبت مّا بأنّه تحليليّ أو غير تحليليّ، ونعرف أنّ حروف الهجاء لا تدخل ضمن هذه الاعتبارات. غير أنّ هذا النوع من المعرفة متّصل على وجه التدقيق اتصالا وثيقا بمعرفتنا بما تعنيه كلمة «تحليليّ» بل إنّه يقوم شاهدا مجسّما لمعرفتنا بما تعنيه. إنّ إخفاقنا في إيجاد معيار من الصنف المقترح لا يدلّ البتّة على أنّنا لم نفهم متصوّر التحليليّة ولكنّه يقتضي تدقيقا أنّنا نفهمه على نحو جيّد. وليس بإمكاننا أن نخوض في غمار بحثنا ما لم نفهم المتصوّر، وذلك لأنّنا تمكنّا بفضل هذا الفهم وحده من تقييم مدى ملاءمة المعايير المقترحة.

ولابدّ لكلّ معيار للتحليليّة أن يُقيّم بالنّظر إلى مدى نجاعته في تقديم بعض النتائج. فعليه مثلا أن يقدّم نتيجة من قبيل أنّ القول

المثبت: «ابني يأكل الآن تفّاحة» ليس تحليليّا وأنّ «للمربّعات أربعة أضلاع» إثبات تحليليّ. وكلّ من ألِفَ هذه الألفاظ قادر على توسيع هذه القائمة من الأمثلة إلى ما لاَ نهاية. هذه القدرة هي ما يجسّد فهمنا لـ «تحليليّ». ثمّ إنّ هذه القدرة مقتضاة ماقبليّا في أيّ بحث عن معايير شكليّة لتفسير المقصود بـ«تحليليّ». لقد اخترت هذين المثالين: «ابني يأكل الآن تفّاحة» و«للمربّعات أربعة أضلاع» لأنّي لم أصادف من قبل أيّا منهما ضمن قائمة موضوعة للأقوال المثبتة التحليليّة أو التأليفيّة. واخترتهما لأبرز أنّ معرفتنا بشروط الملاءمة المتعلّقة بالمعايير المقترحة لمتصوّر التحليليّة هي معرفة ذات طبيعة **إسقاطيّة**. فلفظ «تحليليّ» لا يعيّن صنفا مغلقا من الأقوال المثبتة ولا هو اختصار لقائمة، ولكنّه يوفّر – وهذه ميزة من ميزات الألفاظ العامّة- إمكانيّة الإسقاط، فنحن نحسن تطبيقه على حالات جديدة.[1]

وهكذا، فإنّنا لا نختبر أيّا من المعايير المقترحة بمجرّد النظر في مدى نجاعته التصنيفيّة لبعض الأمثلة المبتذلة من قبيل: «كلّ العازبين غير متزوجين»، وإنّما عبر التثبّت من أنّ قوّته الإسقاطيّة معادلة لقوّة لفظ «تحليليّ». وههنا أيضا، يقتضي هذا كلّه فهما جيّدا للّفظ العامّ «تحليليّ».

وبسبب ما ذكرت، كانت لعدد من الكتابات المنتقدة لمفهومي الترادف والتحليليّة خاصيّة مفارقيّة تتمثّل في أنّ هذه الانتقادات لا تبلغ الضراوة التي يقصد إليها المؤلّفون إلاّ إذا قامت على اقتضاء فهم سليم لمفهومي الترادف والتحليليّة. وسأبيّن لاحقا

1 - للظفر بالمزيد حول أهميّة الخاصيّة الإسقاطيّة انظر:

P. Grice and P.F. Stawson, « In defènse of a dogma », Philosophical Review (April 1965) .

هذه المسألة. لقد قال كواين (Quine) منتقدا «التحليليّة»: «لست أعرف هل القول المُثبَت التالي: «كلّ ما هو أخضر فهو ممتدّ» إثبات تحليليّ أم لا»[1]. وإنّ اختيار هذا المثال بعينه لأمرٌ موحٍ، لأنّ كواين لم يقل مثلا: «لست أعرف هل «الكحّالون أطباء عيون» تحليليّ أم لا» كما أنّه لم يقل: «لست أعرف هل «السماء تمطر الآن» تحليليّ أم لا». وهذا يعني أنّ المثال الذي اختاره يمثّل حالة قصوى. وهو حالة قصوى لأنّ بعض الناس يؤكّدون أنه ثمّة أشياء كالمعطيات الحسيّة يمكن أن تكون خضراء، ولكنّهم ينكرون أن يكون لمعطيات الحسّ امتداد في الفضاء. يرجع الأثر الذي أحدثه هذا المثال إلى كونه يمثّل على وجه الدقة حالة قصوى. ولسنا نطمئنّ إلى تصنيفه على أنّه تحليليّ ولا على أنّه غير تحليليّ.[2] بيد أنّ إقرارنا بأنّ هذا المثال حالة داعية إلى التأمّل لا يشهد بأنّنا لا نمتلك مفهوما مناسبا للتحليليّة، وما أبعده عن ذلك، لكنّه يميل إلى أن يقيم البرهان على العكس تماما. وليس في وسعنا أن نحدّد الحالات القصوى لمتصوّر مّا على أنّها حالات قصوى ما لم نستوعب في مرحلة أولى ذاك المتصوّر نفسه. إنّ حسن تمثّل المرء لمتصوّر «أخضر»، بقدر ما يدلّ عليه تردّده في استعماله لينطبق على كوب من نبيذ الشارتروز الفرنسيّ، يدلّ عليه أيضا يقينُه من أنّ هذا المتصوّر ينطبق على مرج يانع، ورفضُه أن ينطبق على الثلج الطريّ. ولست بدوري، على يقين من أنّ «كلّ ما هو أخضر فهو ممتدّ» إثبات تحليليّ، وهذا دليل (وليس أكثر من ذلك) على أنّي أفهم جيّدا متصوّر التحليليّة.

1 - W.Quine, *op.cit.* p. 32

2 - المسألة لا تتعلّق بمجرّد احتمال كونه غير صادق على نحو ما بيّنه غرايس وستراوسن (مرجع مذكور، ص 153) بل تتعلّق بعدم وضوح التأويل الذي قد نسنده إليه.

لقد قدّم كاتب آخر[1]، وهو يناقش مرّة الترادف، تحليلا انتهى إلى أنّه لا وجود لكلمتين يمكن أن تكونا مترادفتين كليّا[2]. فبما أنّ عبارة «طبيب العيون الذي ليس بكحّال» مثلا يمكن أن توصف على أنّها وصف لطبيب العيون ولكن ليس على أنّها وصف لكحّال، فقد استنتج أنّ في «الماصدق الثانويّ» لـ«طبيب العيون» أمرا لا نجده في ما صدق «كحّال»[3]. وطالما أنّ مثل هذه الملاحظة يمكن أن تصدق على أيّ زوج من الكلمات فقد استخلص أنّه لا سبيل أبدا إلى أن يكون لكلمتين مختلفتين «الدلالة نفسها تماما»[4]. ولكن لنتمعّنْ الآن فيما يستتبعه تحديدا هذا الصّنفُ من الحجج. أليس جليّا أنّه يشهد على أنّ أمثال هذه الظواهر المتعلّقة بالماصدق الثانويّ لا شأن لها بتحديد الترادف بين

---

1 - N. Goodman, « On likeness of meaning », Analysis (October,1949)

ظهرت نسخة مراجعة في:

L. Linsky (ed.), Semantics and The Philosophy of Language (Urbana, 1952)

2 - يبدو لي أنّ كواين وغودمان قد غيّرا من مواقفهما في الأعمال التي تلت المقالين الكلاسيكيّين اللذين ذكرتهما. ولا أتصوّر أنّهما ما يزالان الآن محافظين على نفس المواقف المعروضة في المقالين. لكن ما يهمّني هنا ليس تطوّر فكرهما بوصفهما فيلسوفين نتعامل مع كلّ واحد منهما على حدة، وإنّما يهمّني أنموذجٌ في التحليل الفلسفيّ يُعتبر المقالان المذكوران أحدَ أمثلته القويّة والشهيرة. ومن المؤسف أنّ بعض التعديلات لا تبدو من باب التجويد. فقد اقترح كواين تعريفا لما يسمّيه «الحافز التحليليّ» على الوجه التالي: أدعو جملة مّا «حافزا تحليليّا» بالنسبة إلى الشخص إذا كان سيقبل بها في كلّ الحالات بعد أيّ حافز (ضمن منظومة)

Word and object, Cambridge 1960, p55.

فإذا كان ذلك كذلك فلن توجد بالنسبة إلى أغلبنا جمل «الحافز التحليليّ» لأنّ الحافز إذا كان يتضمّن بندقيّة مصوّبة إلى رؤوسنا مع الأمر: أنكر الشكل المقبول: «كلّ العازبين غير متزوّجين» أو «أفجّر دماغك» فسيتطلّب الأمر بطلا حتّى يقبل بالجملة. إنّ المعلومة اللسانيّة لا تقدّم إلا نوعا واحدا من الدوافع من ضمن أنواع كثيرة تتدخّل في قبولنا أو رفضنا لجملة مّا. ولذلك فإنّ استعداد الأشخاص لأن يقبلوا لا يقدّم قواعد [سليمة] لتعريف المفاهيم اللسانيّة.

3 - الكلمتان المستخدمتان في المثال هما من اختراعي لكنّهما تجسّدان جيّدا فكرة هذا الكاتب.

4 - Linsky (ed.), *op. cit.* p. 74

كلمتين من عدمه؟ إنّ نقطة الانطلاق لأيّ بحث ينشد معيارا للترادف هي ظواهر من قبيل أنّ «كحّال» يعني «طبيب العيون»، وعليها أن تكون كذلك. وأيّ معيار «ماصدقيّ» لمتصوّر مثل الترادف ينبغي أن يخضع بصفة مسبقة للتثبّت حتّى نتأكّد من أنّه يقدّم نتائج سليمة، وإلاّ كان اختيار المعيار اعتباطيّا وغير مبرّر. ولا يقدّم المعيار الذي وقع اقتراحه نتائج صائبة فضلا عن أنّنا نعدم أيّ سبب ما قبليّ يجعلنا نتوقّع تقديمه لمثل تلك النتائج. ولذلك فحَريّ بنا التخلّي عنه.

إنّ القول بأنّ «كحّال» يعني «طبيب العيون» ليس قولا يُفترَض به أن يوافق أيّ معيار للترادف قد يقترحه الفلاسفة، ولكن الأوْلى أن يكون أيُّ معيار يُقترح للترادف متساوقا مع ظواهر من قبيل «طبيب العيون» مرادف لـ«كحّال».

ولن تجدي نفعا كذلك الاستعانة بمفهوم التطابق التّام لأنّ التطابق التام على نحو ما بيّنه فيتغنشتاين[1] (Wittgenstein) نسبيّ بحسب ما يُرتجى منه من أغراض. وبالنظر إلى ما يُرتجى من استعمال المترادفات، فإنّ «كحّال» هي المرادف المتطابق تماما مع «طبيب العيون». فعلى سبيل المثال، إذا كان ابني يعرف دلالة «طبيب عيون» ولكنّه لا يعرف دلالة «كحّال» وسألني : «ماذا يعني كحّال»؟ فإنّي أجيبه: ««كحّال» يعني طبيب العيون.» أفليس كلامي متطابقا تماما مع ما يرغب في معرفته؟

إنّي أرى أنّ مفهومي التحليليّة والترادف ليسا أداتين فلسفيّتين عظيمتي الفائدة. فكثيرة هي الحالات القصوى، وقليلة

1 - Ludwig Wittgenstein, *Philosophical Investigations* (New York, 1935), para. 88

هي الأمثلةُ الواضحة وضوحا لا لبس فيه. ففيما يخصّ التحليليّة، نجد عددا كبيرا من القضايا مُتَضمّنةً في دلالة المطابقة، ونجد أسئلة كثيرة مُفتقرةً إلى الأجوبة (مثال: هل إنّ الأقوال المثبتة المتّصلة بعلم الأريتميطيقا تشبه فعلا وعلى نحو كاف جداول الأقوال التحليليّة حتّى نعتبرها «تحليليّة»؟) بما يجعل المصطلح لا يعدو أن يكون أداة منعدمة الصرامة في التحليل الفلسفيّ. غير أنّنا نذكّر مرّة أخرى بأنّ اكتشافنا لضعف الأداة وما ينتج عنه من ارتياب في فائدتها يقتضيان بذاتهما تمثّلا محكما للمتصوّر وتمييزا بين القضايا التحليليّة والقضايا غير التحليليّة.

وفي الجملة، فإنّ هذا الضرب من الحجج، أي ذاك الذي يأخذ متصوّرا مألوفا عند الناس – من صنف إسقاطيّ- وحاظيا بالإجماع حول إجرائه، ثمّ ينعته بأنّه مختلّ بوجه مّا لأنّه لا وجود لمعيار من صنف معيّن لإجرائه، هو شكل لا يمكنه أبدا أن يقرّر بنفسه أنّ المتصوّر غير مفهوم وغير سليم. وأقصى ما يمكن للحجّة أن تبيّنه هو أنّه من غير المناسب أن نبحث عن معيار من الصّنف المُقترَح.

ويبدو أنّ الإيديولوجيا الضمنيّة الكامنة وراء هذه الاعتراضات تتمثّل في أنّ التفسيرات من الصنف «الماصدقيّ» ليست بتفسيرات أصلا، وأنّ أيّ متصوّر لا يمكن تفسيره ماصدقيّا هو متصوّر مُختلّ. أمّا حجّتي أنا فهي أنّ هذا الضرب من الحجج يتهافت من تلقاء نفسه. إذ ليس في وسعك أن تعرف أنّ معيارا ماصدقيّا مّا قد أخفق ما لم يكن لك تصوّر عمّا يكوّن النجاح والإخفاق. ولكنّ امتلاك هذا التصوّر هو عموما فَهْمٌ لذلك المتصوّر.

وبطبيعة الحال، لست أقول إنّه يستحيل في كلّ الحالات بيانُ أنّ استعمال متصوّر يحظى بإجماع من صنف إسقاطيّ هو استعمال مختلّ. فعلى سبيل المثال يمكن أن يتّفق أفراد قبيلة مّا حول تمييز الساحرة ضمنهم من سواها، ولكن يظلّ من الممكن أن نبيّن أنّ أقوالهم مضطربة وغير تجريبيّة من نواح عديدة. ولكن فلنفكّر أيّ سبيل ننتهج فعلا لتحقيق ذلك؟ يمكن مثلا أن يبحث المرء عما يقصده هؤلاء بـ «ساحرة» ثمّ يبيّن أنّ الروائز التي اعتمدوها فعليّا لتمييز الساحرة من غيرها – مثل أن تكون عجوزا اتّهمها بعض المخبرين بكونها ساحرة- لا يمكنها أبدا أن تثبت أنّ أيّا كان هو ساحرة بالفعل، وأعني هنا أنّ له القدرات الخارقة المتنوّعة المتضمّنة في دلالة «ساحرة».

وبالمثل، فإنّ المرء قد يفسّر أحيانا لبعضهم أنّ القضيّة التي خالها تحليليّة ليست في الواقع كذلك، أو أنّ زوج العبارات التي حسبها مترادفة ليست كذلك بالفعل. ولكن لنتأمّل ههنا أيضا كيف يكون السبيل إلى ذلك؟ فعلى سبيل المثال، إذا قال طالب مبتدئ في الفلسفة: «س حسن» يعني «أحبّ س»، فإنّ المرء يحتاج ليثبت له أنّه مخطئ إلى أن يوفّر مجموعة من الأشياء التي يحبّها الواحد منّا دون أن ينعتها بأنّها حسنة، أو أن يبيّن أنّ بعض الأشكال من الكلمات تؤدّي صنفا من المعنى لا يمكن لها أن تؤديه لو كانت «س حسن» لا تعني إلاّ «أحبّ س» كما في: «أحبّه ولكن أهو حسن حقّا؟». سأبحث في الفقرة الموالية في الأسس الفكريّة التي قامت عليها هذه النقاشات.

طالما أنّ الانجليزية هي لساني الأمّ، فإنّي أعرف أنّ كلمة «كحّال» ترادف تماما «طبيب العيون» وأنّ كلمة «عين» لها

على الأقلّ معنيان* وأنّ «قط» اسم وأنّ «أكسيجين» غير ملتبس وأنّ قولي «شكسبير كاتبا مسرحيا أفضل منه شاعرا» هو قول ذو معنى وأنّ «السليتيّ توفس جيَر» هي لغو، وأنّ «القطّ فوق الحصير» جملة. ومع ذلك فليس لي معيار إجرائيّ لتحديد الترادف واللبس والاسميّة والدلاليّة والجُمليّة. وفضلا عن ذلك، فإنّه يتعيّن على أيّ معيار متعلّق بأيّ تصوّر من هذه المتصوّرات أن يكون منسجما مع معارفي (معارفنا) وإلاّ وجب التخلّي عنه بوصفه غير مناسب. وإذن، فإنّ نقطة الانطلاق بالنسبة إلى هذه الدراسة هي أنّ المرء يعرف هذه الظواهر حول اللغة بمعزل عن مدى قدرته على أن يوفّر لهذه المعرفة معايير من الصنف المرجوّ.

تقتضي كلّ استعانة بمعيار أن يكون هذا المعيار ملائما، ولا يمكن أن تتحقّق هذه الملاءمة إلاّ إذا اختبرنا مدى انطباق المعيار على أمثلة من هذا القبيل. ولا يكمن الإشكال في أنّ الأقوال الناجمة عن التخصيص اللسانيّ غير قابلة للتبرير في غياب المعايير الفُضلى، بل يكمن في أنّه لا يتسنّى بالأحرى أن يبرّر أيّ من المعايير المقترحة في غياب معرفة مبدئيّة تعبّر عنها التخصيصات اللسانيّة.

ولست أقصد طبعا بهذه الملاحظات استنقاص طلب المعايير بوصفه مشروعا في البحث، فأنا أعتقد فعلا أنّ مثل هذه المحاولات لإيجاد معايير لمتصوّراتنا، إذا تأوّلناها على نحو سليم، هي في الواقع محاولات لتفسير تلك المتصوّرات، وهو ما أعتبرُه إحدى المهمّات المركزيّة للفلسفة. ومنتهى ما أودّ التركيز عليه الآن هو أنّه متى

* المثال الأصليّ في نصّ سورل هو (Bank) وهو من المشترك اللفظي في الانجليزية يستعمل للمؤسسة المصرفيّة ولضفّة مجرى الماء. (المترجمة)

فشلت بعض المناويل التفسيريّة المفضّلة في وصف بعض المتصوّرات فإنّ ما ينبغي زواله هي المناويل لا المتصوّرات.

3-1 «التحقّق» من التخصيصات اللسانيّة

ما قدّمته إلى حدّ الآن يعيد طرح السّؤال السّابق: كيف لي أن أعرف عن اللغة ما أدّعي معرفته؟ فحتّى لو سلّمنا بأنّه لا حاجة بي إلى دعم حدوسي بالتعويل على معايير من أنماط معيّنة، أفلا أحتاجُ إذا أردت بيان صلاحيّتها أن أجد لها سندا في شيء مّا؟ أيّ نوع من التفسيرات ومن الاعتبارات ومن التبريرات يسَعُني توفيره لزعمي أنّ هذه السلاسل من الكلمات أو تلك تعتبر جملة وأنّ «كحّال» تعني «طبيب العيون» أو أنّه من الصّادق تحليليّا أنّ النساء إناث. وإجمالا، كيف يمكن التحقّق من هذه الأقوال؟ تكتسي هذه الأسئلة خطورة مخصوصة إذا ما أخذناها على أنّها تعبّر عن السؤال الضمنيّ التالي: ألا ينبغي لهذه المعارف كلّها، إذا كانت سليمة فعلا، أن تؤسَّس على تمحيص تجريبيّ للسلوك اللسانيّ البشريّ؟ كيف لواحد منّا أن يعرف هذه الأمور ما لم يكن قد قام بدراسة إحصائيّة شاملة للسّلوك اللغويّ لمتكلّمي الانجليزية واكتَشف بفضلها كيف يستعملون الكلمات بالفعل؟ وفي انتظار مثل هذه الدراسة، ألا تكون كلّ هذه الأقوال وتمثيلاتها محض تخمينات ما قبل علميّة؟

وأريد أن أقدّم الفكرة التالية وأحلّلها باعتبارها خطوة أولى باتجاه تذليل هذه التحدّيات: أن نتكلّم لسانا مّا هو أن ننخرط في شكل (شديد التعقيد) من السلوك المحكوم بقواعد، وأن نتعلّم لسانا ونتمكّن منه فهذا يعني (جزئيّا) أن نتعلّم تلك القواعد ونتمكّن منها. وهذا موقف مألوف في الفلسفة واللسانيات ولكنّ

نتائجه لا يتمّ تمثّلها دوما على نحو كامل. ففيما يخصّ نقاشنا ههنا، فإنّ النتيجة المستخلصة هي أنّني - بوصفي متكلّما للساني الأمّ- إذا أجريت تخصيصات لسانيّة من الصّنف المُمثّل له أعلاه، فلست أنقل سلوك مجموعة، بل أصف مظاهرَ مجسّمة لتمكّني من مهارة محكومة بقواعد. ثمّ إنّ هذه التخصيصات اللسانيّة –وهذه مسألة مهمّة أيضا- متى صيغت في نفس لسان العناصر المخصّصة، كانت بدورها تجلّيات لذاك التمكّن طالما أنّها بدورها أقوال خاضعة إلى قواعد.[1]

إذا تدبّرت العناصر اللسانيّة أمكنني أن أقترح تخصيصات لسانيّة لا تتعلّق بأقوال بعينها بل تكتسي طابعا عامّا راجعا إلى كون العناصر محكومة بقواعد. فالتبرير الذي أقدّمه عن حدوسي اللسانيّة المعبّر عنها في تخصيصاتي اللسانيّة لا يعدو كوني متكلّما بالولادة للهجة من لهجات الانجليزية، وكوني متمكّنا نتيجة لذلك من قواعد تلك اللهجة. وهذا التمكّن هو في الآن نفسه موصوف جزئيّا في تخصيصاتي اللسانيّة لعناصر من تلك اللهجة، ومظهر تُجليه هذه التخصيصات. ويتمثّل الجواب الوحيد الذي قد أقدّمه لمن يسألني: كيف تعرف هذا؟ (مثلا: كيف تعرف أنّ «النساء إناث» إثبات تحليليّ) هو أن أقدّم تخصيصات لسانيّة أخرى: «النساء تعني الإناث البالغات من البشر»، أو أن أقول، إذا أُلحَّ عليّ بسؤال «كيف تعرف؟» - بما يتجاوز كل التخصيصات اللسانيّة مجتمعة-، «أنا أتكلّم الانجليزية».

1 - ثمّة بالطبع أصناف أخرى من «التخصيصات اللسانية» لا ينطبق عليها هذا الوصف من أمثال: «ينطق الأمريكيّ يوميّا بـ 2432 كلمة»، فهذا تعميم اختباريّ متعلّق بالسلوك اللفظيّ لمجموعة مّا. ولست ههنا معنيّا بهذا الصنف من التخصيص اللسانيّ.

من الممكن (ويكافئه من غير المتناقض) أن يكون أشخاص آخرون منتمون إلى ما أعتبره مجموعتي اللسانيّة قد استبطنوا قواعد مختلفة. وعندئذ، لن توافق تخصيصاتي اللسانيّة تخصيصاتهم. إلاّ أنّه من غير الممكن أن تُعدّ تخصيصاتي اللسانيّة المتعلّقة بكلامي نفسه ومن الصّنف الذي مثلته أعلاه، تعميمات إحصائيّة غالطة ناجمة عن معطيات اختباريّة غير كافية، وذلك لأنّها ليست أصلا تعميمات اختباريّة من صنف إحصائيّ ولا من أيّ صنف آخر. وأن توافق لهجتي لهجةَ مجموعة معيّنة فهذا في الواقع افتراض اختباريّ (و«حجّتي» على ذلك تجربة عُمُر كامل). ولكنّ صدق أن تعني «كحّال» في لهجتي «طبيب العيون» لا يمكن أن تدحضه حجّة متعلّقة بسلوك الآخرين (ومع ذلك فإذا وجدت أنّ قواعدي لا تتماشى مع قواعد الآخرين غيّرتها حتّى تتطابق معها). وإجمالا، فإنّ إمكانيّة توصّلي إلى معرفة ظواهر كتلك على أنّها مسجّلة في التخصيصات اللسانيّة من صنف ما كنّا ننظر فيه، وقدرتي على صوغها من دون اتباع مناويل تقليديّة معتمدة في التحقق الاختباريّ، هما أمران سأفسّرهما فيما سيأتي.
إنّ كفاءتي في التكلّم بلسان مّا تستدعي التمكّن من نظام من القواعد يجعل استعمالي لذلك اللسان منتظما ونظاميّا. وبالتفكّر في كيفيّة استعمالي لعناصر اللسان أتوصّل إلى معرفة الوقائع المسجّلة في التخصيصات اللسانيّة. ويمكن لتلك التخصيصات أن تتميّز بعموميّة تتجاوز الاستعمالات المخصوصة لتلك العناصر، وذلك حتّى إن لم تتأسّس تلك التخصيصات على نماذج واسعة، أو على الأقلّ نماذج هامّة من الناحية الإحصائية، للأشكال الواردة لهذه العناصر. وذلك لأنّ القواعد تضمن العموميّة.

وهاكَ القياس التمثيليّ التالي: أعرف أنّه في لعبة كرة القاعدة، إذا استقبل الضارب الكرة بضربة جيّدة ركض في اتّجاه القاعدة الأولى لا في اتجاه القاعدة الثالثة مثلا، أو في اتجاه المنصّة الشرقيّة الواقعة على يسار المدافعين. فأيّ ضرب من المعرفة هذه؟ علام تأسّست؟ وكيف تيسّرت؟ لاحظْ أنّ الأمر متعلّق هنا بمسألة عامّة وليس منحصرا في ظرف معيّن من سلوك الضارب أو في آخر. وأنا لم يسبق لي أن أنجزت -ولا حتّي رأيت- دراسة حول سلوك لاعب كرة القاعدة، ولم يحدث أن بحثت عن هذا الموضوع في كتاب. بل إنّي أعرف أنّ الكتاب - وإن يكن حول قواعد اللعبة- لو قال شيئا مناقضا لَمَا قُلتُه لكان إمّا مُخطئا وإمّا واصفا لقواعد لُعبة أخرى أو شيئا من هذا القبيل. إنّ ما ترتكز إليه معرفتي هو علمي بكيفيّة لَعب كرة القاعدة، وهو ما يُعدّ جزئيّا دَخْلنة لمجموعة من القواعد. وأودّ أن أشير إلى أنّ معرفتي بالتخصيصات اللسانيّة هي من صنف شبيه بهذا.

إذا صحّ هذا الأمر فإنّ الإجابة عن سؤال الفيلسوف: «ماذا نقول لو...؟» ليست تكهّنا بسلوك لغويّ مستقبليّ بل هي إثبات افتراضيّ حول قصد ضمن نظام من القواعد، بحيث يملي الجوابُ عن السؤال التمكّنَ من تلك القواعد. (بشرط أن يكون كلّ من السؤال والقواعد محدّدين بما يكفي لإملاء جواب مّا، وهو شرط لا يُستوفى دائما بأيّة حال من الأحوال).

في هذا العرض، لا شيء من التخصيصات اللسانيّة معصوم من الخطأ، فمن الشائع أنّ حدوس المتكلّم لا تخلو من هفوات. وليس من اليسير دائما أن يصف الواحد منّا مهاراته، ثمّ إنّ مساهمة هذه المهارات في هذه الحالات في تقديم التخصيصات لا يساعد على

تيسير المسألة.[1] وثمّة أيضا صعوبة عامّة أخرى تتمثّل في أن نصوغ صياغة صحيحة معرفة لم تُصغْ بعدُ وهي مستقلّة تماما عن كل صياغة، وفي تحويل «**أن نعرف كيف**..» إلى «**أن نعرف أنّ**..». جميعنا نعلم، بمعنى واحد مهمّ، ما الذي تعنيه «سبّب» و«قصد» و«عنى»، ولكنّه من غير البسيط أن نصوغ على نحو دقيق هذه المعاني. ويرجع ما نقع فيه من أخطاء وما سأرتكبه منها خلال هذا العمل أثناء التخصيص اللسانيّ، إلى أمور من قبيل عدم تدبّر عدد كاف من الأمثلة أو وصف غير موفّق للأمثلة المعالجة ناهيك عن الإهمال وضعف الانتباه والغفلة. غير أنّني أذكّر بأنّ هذه الأخطاء لن تنجم أبدا عن تعميم متعجّل مستند إلى معطيات اختباريّة غير كافية حول السلوك اللغويّ لبعض المجموعات، وذلك بسبب أنّه لن يكون وجودٌ لهذا الضرب من التعميم ولا لمثل هذه المعطيات.

من الضروريّ أن نميّز بين: (أ) الكلام، (ب) الكلام المخصّص، (ج) الكلام المفسّر. وهو التمييز الذي يفرّق مثلا بين: (أ) «هذه تفّاحة»، (ب) «تفّاحة اسم»، (ج) «صوت النّون الذي نسمعه في نهاية تفاحة يسمّى التنوين، وهو ليس حرفا من حروف الكلمة وإنّما صوت دالّ على تمام الاسم النكرة»*. إنّ (ب) و(ج) هما تباعا تخصيص لسانيّ وتفسير. وما فتئت أؤكّد أنّ القدرة على أداء (أ) هي التي تكمن وراء قدرتنا على معرفة عدد من أنواع الأقوال المثبتة من الصنف (ب) بل وتفسّرها أيضا. فالمعطيات من

---

1 - تعرّض شومسكي إلى مسألة مشابهة في سياق قريب من هذا

Noam Chomsky, *Aspects of the theory of syntax* (cambridge, 1965), pp.4-21

* غيّرنا مثال سورل إلى ما يوافق مقتضيات القواعد العربيّة، والموجود في النص الأصليّ هو التالي: القاعدة في أداة التنكير السابقة لاسم مبدوء بحركة، هو الإتيان بحرف n بعد الأداة a كما في: an apple (المترجمة).

الصنف (أ) مسجّلةٌ في أقوال مثبتة من الصنف (ب) هي التي تفسَّر بفضل تفسيرات من الصنف (ج). ودفعتني الخصومات الفلسفيّة حول الأقوال المثبتة من الصنف (ب) إلى الخوض في مسألة منزلتها الابستيمولوجيّة. لكنّ الأقوال المثبتة من الصنف (ج) لم تُثر مثل هذه العجاجة من الخلاف. ولن أقول بشأن هذه الأقوال شيئا ما عدا أنّها خاضعة للقيود التقليديّة التي تكبّل أيّ تفسير سواء في العلوم الصحيحة أو في غيرها (قيود تصاغ بطريقة مبهمة وعسيرة التفسير). وكي تكون هذه التفسيرات جيّدة عليها أن تكون، شأنها في ذلك شأن كلّ التفسيرات، واصفة للمعطيات، وغير متنافرة مع معطيات أخرى، وعليها أن تتميّز بخصائص إضافيّة تعرّف على نحو مبهم كالبساطة والعموميّة وقابليّة الاختبار.

وعلى هذا الأساس، ففي عصرنا هذا الذي عرف مناهج عالية التطوّر، سيبدو منهج هذا الكتاب ساذج البساطة؛ فأنا متكلّم بالولادة للسان مّا وأرغب في تقديم بعض التخصيصات وبعض التفسيرات بشأن استعمالي لعناصر تنتمي لهذا اللسان. وتتمثّل الفرضيّة التي أستند إليها في أنّ استعمالي لعناصر اللسان موجّه ببعض القواعد الضمنيّة. ولذلك سأقدّم بعض التخصيصات اللسانيّة ثمّ أفسّر المعطيات الموجودة في تلك التخصيصات من خلال صياغة ما يكمن خلفها من قواعد.

هذا المنهج – ما برحت أؤكّد ذلك- يعتمد اعتمادا كبيرا على حدوس المتكلّم بالولادة، لكنّ كلّ ما قرأته في فلسفة اللغة، بما في ذلك أعمال أكبر السلوكيّين والاختباريّين من المصنّفين يعتمد بدوره على حدوس المتكلّم. ويتعذّر بالفعل أن نتصوّر حدوث الأمر على نحو مغاير طالما أنّ من يسألني جديّا أن

أبرّر حدوسي بأنّ «عازب» تعني «غير متزوّج»، إذا جاز ذلك، يُفترض به أن يسألني أيضا أن أبرّر حدوسي بأنّ شكلا واردا معيّنا لـ «عازب» له نفس دلالة شكل وارد آخر لنفس الكلمة. ومن الممكن حقّا أن نبرّر هذه الحدوس ولكنّ ذلك لا يكون إلا بالوقوع على حدوس أخرى.

4-1 ما الدّاعي إلى دراسة الأعمال اللغويّة؟

ذكرت في الفقرة السابقة أنّي أفترض أنّ تكلّم لسان مّا هو الانخراط في شكل من السلوك محكوم بقواعد. لم أحاول أن أستدلّ على هذه الفرضيّة، أو فلْنقلْ بالأحرى إنّي استدللت عليها من خلال تفسير كيف يكون قيام المعرفة المعبّر عنها في التخصيصات اللسانيّة من الصنف الذي مثّلنا له، أمرا ممكنا. وقد نؤوّل هذا الكتاب كلّه بمعنى مّا على أنّه محاولة لاكتشاف بعض استلزامات تلك الفرضيات وفك تشفيرها تمهيدا لاختبارها. ولاشيء في هذا التمشّي يمكن أن يُعدّ دورا، وذلك لأنّي أستخدم فرضيّة أنّ اللغة سلوك قصديّ محكوم بقواعد، لتفسير إمكانيّة القيام بتخصيصات لسانيّة لا لتقديم دليل على ذلك. ستتّخذ الفرضيّة الشكل التالي: إنّ تكلّم لسان مّا هو إنجاز أعمال لسانيّة، أعمال مثل إنشاء إثباتات، وتوجيه أوامر، وطرح أسئلة، إلقاء وعود وهكذا دواليك. وعلى نحو أكثر تجريدا، أعمال مثل الإحالة والحمل. وثانيا: تصبح هذه الأعمال في العموم ممكنة بفضل بعض القواعد المتحكّمة في استعمال العناصر اللسانيّة وتُنجز في توافق تامّ مع تلك القواعد.

يكمن سرّ تركيز هذه الدراسة على الأعمال اللغويّة ببساطة في ما يلي: إنّ كلّ تواصل لغويّ يستدعي أعمالا لغويّة. وإنّ الوحدة في التواصل اللسانيّ ليست الرمز أو الكلمة أو الجملة ولا حتّى الشكل المُنجز للرمز والكلمة والجملة، وإنّما هي إنتاج الرمز أو الكلمة أو الجملة أو إصدارها عند إنجاز عمل لغويّ. فأن تعتبر الشكل المنجز رسالة هو أن تعتبره مُنتَجا أو مُصدرا. وعلى نحو أدقّ، فإنّ إنتاج شكل جملة مُنجَز أو إصدارَه بالامتثال إلى شروط معيّنة هو عمل لغويّ. وإنّ الأعمال اللغويّة (وسنفسّر ضروبا منها لاحقا) هي الوحدات الأساسيّة أو الدنيا للتواصل اللغويّ. ومن الطرق التي تمكّنك من فهم هذه المسألة أن تتساءل: ما الفرق بين أن تعتبر شيئا مّا مثالا من التواصل اللسانيّ وألاّ تعتبره كذلك؟ يُعدّ هذا فرقا جوهريّا، فمتى عَددتُ صوتا مّا أو علامة مسجّلة على قطعة ورق أنموذجا من التواصل اللسانيّ، أي رسالة، وجب عليّ التسليمُ بأمر، من ضمن أمور أخرى، وهو أنّ هذا الصوت أو هذه العلامة أنتجها كائن (أو كائنات) يشبهني بقدر أو بآخر، وأنّ إنتاجها مصحوب بمقاصد من ضروب معيّنة. أمّا إذا اعتبرت الصوت أو العلامة ظاهرتين طبيعيّتين مثل حفيف الأوراق بين أغصان الأشجار أو البقعة فوق الورقة، فقد أخرجتهما من صنف التواصل اللسانيّ، وذلك وإن كانا لا يتمايزان في شيء من الكلمات المنطوقة أو المكتوبة. وإضافة إلى ذلك، ليس عليّ أن أسلّم أنّ الصوت أو العلامة قد نجما عن سلوك قصديّ فحسب، بل عليّ أن أسلّم أيضا بكون المقاصد من طبيعة خاصّة جدّا تتفرّد بها الأعمال اللغويّة. فعلى سبيل المثال سيكون من الممكن أن نتواصل من خلال ترتيب قطع من الأثاث على نحو معيّن. وردّ

الفعل التي سيبديه أحدهم أمام ترتيب معيّن للأثاث، إن يفهمه، سيكون مختلفا تماما عن ردّ فعلي أنا إزاء – لِنَقُل- ترتيب الأثاث في هذه الغرفة، وهذا وإن اعتبرت الترتيب في كلتا الحالتين ناتجا عن سلوك قصديّ. ولا يناسب إلاّ عدد من المقاصد فحسب مع السلوك الذي أسمّيه أعمالا لغويّة (سنبيّن هذه الأضرب من المقاصد في الفصل 2).

قد يُعترض على هذه المقاربة بأنّ دراسة من هذا القبيل لا تتناول إلاّ نقطة التقاطع بين نظريّة في اللغة ونظريّة في العمل. وردّي على ذلك هو أنّه إذا ما كان تصوّري للغة صائبا فإنّ النظريّة اللغويّة هي جزء من نظرية العمل. وهذا لسبب بسيط وهو أن التكلّم هو شكل من السلوك المحكوم بقواعد. ولمّا كان محكوما بقواعد فله خصائص شكليّة قابلة للدرس المستقلّ. غير أنّ الاقتصار على درس هذه الخصائص الشكليّة دون دراسة دورها في الأعمال اللغويّة سيكون شبيها بالاقتصار على درس العملة وأنظمة القروض دراسة شكليّة دون دراسة دور العملة وأنظمة القروض في المبادلات الاقتصاديّة. ويمكن أن تقال أشياء كثيرة في دراسة اللغة دون دراسة الأعمال اللغويّة، ولكنّ أيّ نظريّة شكليّة خالصة من هذا الصنف ستكون حتما ناقصة. فسيكون الأمر كما لو كنّا ندرس لعبة كرة القاعدة بوصفها نظاما شكليّا من القواعد لا بوصفها لعبة.

قد يذهب في الاعتقاد أيضا أنّ مقاربتي هي مجرّد دراسة «للكلام» بدلا من «اللسان» بالمعنى الذي أقرّه فردينان دي سوسير للمصطلحين. لكنّي أؤكّد في المقابل أنّ دراسة ملائمة للأعمال اللغويّة هي دراسة للسان. وهذا صادق لسبب مهمّ يتجاوز

ادّعائي بأنّ التواصل يستدعي بالضرورة الأعمال اللغويّة. فعندي «كلّ ما يمكن أن يُعنى يمكن أن يُقال» هي قضيّة عن اللغة صادقة تحليليّا. قد لا يتوفّر لسان معيّن على نظام تركيبيّ أو معجم غنيّين بالقدر الذي يكفيني لأقول ما أعنيه في ذلك اللسان. ولكن ما من مانع مبدئيّا من إغناء اللسان الفقير أو التعبير عن قصدي في لسان آخر.

وإذن فلا وجود لدراستين دلاليّتين منفصلتين على نحو حتميّ، دراسةٍ تدور على معاني الجمل، ودراسةٍ مدارها على إنجاز الأعمال اللغويّة. فمثلما أنّه جزء من تمثّلنا لمفهوم معنى الجملة أن يكون إلقاؤها الحرفيّ بتلك الدلالة في سياق مّا إنجازا لعمل لغويّ، فإنّه كذلك جزء من تمثّلنا للعمل اللغويّ أن يكون ثمّة جملة ممكنة (أو جمل) يكون قولها في سياق معيّن بفضل ما لها من دلالة (أو دلالات) إنجازا لذلك العمل اللغويّ.

وعلى العموم يرتهن العمل اللغويّ أو الأعمال اللغويّة المنجزة عند قول جملة مّا بدلالة تلك الجملة. ولا تُحدّد دلالة الجملة في كلّ الحالات على نحو أحاديّ العملَ اللغويّ المنجز عند إلقاء تلك الجملة بعينها لأنّ المتكلّم قد يعني أكثر ممّا يقوله بالفعل. ولكن من الممكن دائما مبدئيّا بالنسبة إليه أن يقول بالضبط ما يعنيه. ولذلك فإنّه من الممكن مبدئيّا لكلّ عمل لغويّ يُنجز أو يَقبل الإنجاز أن تُحدّده على نحو أحاديّ جملةٌ معيّنة (أو مجموعة من الجمل)، وذلك على اعتبار التسليم بأنّ المتكلّم يعني ما يقوله حرفيّا وأنّ السياق مناسب.

ولهذه الأسباب، فإنّ دراسة دلالة الجمل ليست متمايزة من حيث المبدأ عن دراسة الأعمال اللغويّة، وإذا فُهمت الدراستان على نحو سليم تبيّن أنّهما الدراسة عينها. ولمّا كان بالإمكان استعمال أيّ جملة دالّة، بفضل ما فيها من دلالة، بغية إنجاز عمل لغويّ مخصوص (أو سلسلة من الأعمال اللغويّة)، ولمّا كان كلّ عمل لغويّ محتمل قابلا لأن يصاغ مبدئيّا صياغة دقيقة في جملة أو في جمل (إذا سلّمنا بتوفّر سياق مناسب للقول)، فإنّ دراسة دلالات الجمل ودراسة الأعمال اللغويّة ليستا دراستين مستقلّة الواحدة منهما عن الأخرى، وإنّما هما دراسة واحدة من زاويتي نظر مختلفتين.

لنا أن نميّز ضمن الأعمال المعاصرة في فلسفة اللغة بين اتّجاهين على الأقلّ. اتّجاه ينصبّ نظره على مسألة استعمال العبارات في مقامات التخاطب والآخر يهتمّ بدلالات الجمل. يتحدّث أرباب الاتجاهين أحيانا كما لو كان الاتجاهان متنافريْن. ويبدو أنّ هذا الموقف قد لَقي جانبا من التشجيع بسبب أنّ الاتجاهين ارتبطا تاريخيّا بمواقف متنافرة بشأن الدلالة. وهكذا فقد تضمّنت على سبيل المثال أعمال فيتغنشتاين الأولى، وهي تُنمى إلى الاتجاه الثاني، مواقف حول الدّلالة تخلّى عنها في أعماله التالية التي تُنمى إلى الاتجاه الأوّل. ولكن، على الرغم من أنّه وقعت تاريخيّا خصومات حادة بين أرباب الاتجاهين، فإنّه من المهمّ أن نتبيّن أنّهما، إذا عدّا مقاربتين بحثيّتين لا نظريّتين، اتجاهان متكاملان لا متنافسان. تطرح المقاربة الثانية السؤال النمطيّ التالي: «كيف تُحدّد دلالاتُ العناصر في جملة مّا دلالة الجملة برمّتها؟»[1]. في حين تطرح المقاربة الأولى هذا السؤال النمطيّ: «ما هي أصناف الأعمال اللغويّة التي ينجزها

1 - انظر: J. Katz, *The Philosophy of Language*, (New York, 1966)

المتكلّمون حين يقولون عبارات؟»[1]. إنّ الأجوبة عن السؤالين كليهما ضروريّة من أجل فلسفة كاملة للّغة، والأهمّ من ذلك أنّ السؤالين مترابطان بالضرورة. هما مترابطان لأنّه ثمّة لكلّ عمل لغويّ محتمل جملةٌ محتملة أو مجموعة من الجمل سيمثّل إلقاؤها الحرفيّ في سياق معيّن إنجازا لذلك العمل اللغويّ.

5-1 مبدأ قابليّة التعبير

إنّ المبدأ القائل بأنّ «كلّ ما يمكن أن يُعنى يمكن أن يقال»، وسأحيل عليه باسم «مبدأ قابليّة التعبير»، هو مبدأ مهمّ بالنسبة إلى اللاحق من المناقشات التي سترد ضمن هذا الكتاب. وسأتوسّع فيه دون إطالة لاسيّما وهو ممّا قد يساء فهمه بما يجعله هو نفسه غالطا.

كثيرا ما نعني أكثر ممّا نقوله فعليّا. فإذا سألتني: «هل أنت ذاهب إلى السينما؟»، فقد أجيبك بالقول: «نعم». ولكنّ ما هو واضح من خلال السياق هو أنّي أعني: «نعم، أنا ذاهب إلى السينما» لا «نعم، إنّه يوم جميل» أو «نعم، سَرَى طيفُ مَنْ أَهوَى فأرّقني»*. وبالمثل، فقد أقول: «سآتي» وأنا أعني الوعد بالإتيان، أي أعني ما كنت سأعنيه تماما لو قلت حرفيّا جملة: «أعدك بأنّي سآتي». في مثل هذه الحالات، لئن لم أقل ما أعنيه بالضبط، فإنّه من المتاح لي دائما أن أفعل هذا. فإذا كان من الوارد ألاّ يفهمني مخاطبي، فيمكنني أن ألجأ إلى ذلك. غير أنّي كثيرا ما أكون عاجزا عن قول ما أعنيه تماما حتّى إن كنت راغبا في ذلك. ومردّ ذلك إمّا إلى

1 – انظر: J.L. Austin, *How to Do Things with Words.* (Oxford, 1962)

* المثال الأصليّ هو: Yes, We have no Bananas وهو مطلع أغنية شهيرة في الثقافة الانجليزية ترجع إلى سنة 1922، وقد حاولنا أن نؤدّي مقصد الكاتب من المثال باستدعاء صدر بيت للإمام البوصيري اشتهر بتأديته الفنان السوريّ صباح فخري في أحد مواويله (المترجمة).

معرفة غير كافية باللسان الذي استعمله لقول ما أعنيه (إذا كنت أتكلّم بالاسبانيّة مثلا)، وإمّا، وهو أسوأ، مردّه إلى أنّ اللسان الذي استخدمه مفتقر إلى الكلمات أو الصيغ التي أحتاج إليها لقول ما أعنيه. ولكنّه من الممكن مبدئيّا، حتّى في هذه الحالات التي يكون فيها من المحال فعليّا أن أقول ما أعنيه بالضبط، أن أتوصّل إلى قول ما أعنيه تماما. فأنا قادر مبدئيّا، إن لم يكن فعليّا، على أن أعمّق معرفتي باللّسان، أو قادرٌ بصفة جذريّة أكثر، على أن أغنيَ اللسان أو الألسنة المتاحة، متى لم تتناسب والإيفاءَ بالغرض ومتى افتقرت ببساطة إلى الموارد التي تمكّنني من قول ما أعنيه، وذلك عبر تزويدها بكلمات جديدة أو صيغ أخرى. ويمدّنا كلّ لسان بمجموعة مغلقة من الكلمات والأشكال التركيبيّة من أجل أن نقول ما نعني. ولكن أن يكون لسان معيّن أو أيّ من الألسنة راسما لحدّ أقصى لما يمكن أن يكون قابلا لأن يُعبَّر عنه، وأن تكون أفكارٌ مّا مستعصيةً على التعبير في لسان معيّن أو في أيّ من الألسنة، فذاك أمر ممكن وليس حقيقة ضروريّة.

يمكننا أن نعبّر عن هذا المبدأ بالقول: إنّه لكلّ دلالة س ولكلّ متكلّم م، كلّما عنى م (قصد أن ينقل، رغب أن يتواصل من خلال قول إلخ..) س، فإنّه من الممكن أن توجد عبارة ع بحيث تكون ع عبارة مطابقة لـ س أو صياغة له. ويمكن أن نمثّل لذلك ترميزيّا على النحو التالي: (م) (س) (م يعني س ← ق (∃ ع) (ع عبارة مطابقة لـ س))[1].

1 - تتضمّن هذه الصياغة استعمالا صريحا للمسوّرات من خلال سياق جهيّ ولكن لمّا كانت الوحدة المسوّرة محدّدة في كلّ الحالات بطريقة «قصديّة»، فإنّ السياق الجهيّ لا يبدو مثيرا لمشاكل مخصوصة.

وحتّى نتجنّب ضربين من سوء الفهم، لابدّ أن نؤكّد أنّ مبدأ قابليّة التعبير لا يستلزم أن يتاح لنا دائما إيجاد شكل تعبيريّ أو اختراعه بحيث يكون منتجا لكلّ الآثار التي يريد الواحد منّا إحداثها في السامعين، شأن الآثار الأدبيّة والشعريّة والانفعالات والاعتقادات وهلمّ جرّا... وعلينا أن نميّز ما يعنيه المتكلّم من جهة، من بعض أضرب الآثار التي يقصد إحداثها في سامعه من جهة أخرى. سنتوسّع في هذا الموضوع في الفصل 2. ومن ناحية ثانية، فإنّ المبدأ القائل بأنّ كلّ ما يمكن أن يُعنى يمكن أن يُقال، لا يستلزم أنّ كلّ ما يمكن أن يقال يمكن أن يفهمه الآخرون، لأنّ ذلك سيلغي إمكانية قيام لسان خاص، لسان سيكون من المحال منطقيّا أن يفهمه أحدٌ ما عدا المتكلّم. وبالفعل فإنّه من المحتمل أن تكون ألسنة من هذا القبيل مستحيلة من الناحية المنطقيّة، ولكنّي لن أجازف بحسم هذه المسألة في سياق هذا البحث.

لهذا المبدأ نتائج وتفرّعات كثيرة. فهو سيمكّننا (في الفصل 4 على سبيل المثال) من التعرّض إلى خصائص هامّة من نظريّة فريغه (Frege) حول المعنى والإحالة. ومن نتائج هذا المبدأ أنّ الحالات التي لا يقول فيها المتكلّم ما يعنيه بالضبط هي حالات غير ضروريّة من النّاحية النّظريّة للتواصل اللغويّ. ومن الأنواع الرئيسيّة لهذه الحالات: الاستعمالات غير الحرفيّة، والإبهام، واللبس، والنقصان.

غير أنّ الأهمّ بالنسبة إلى أهدافنا الحاليّة أنّ هذا المبدأ يمكّننا من الموازنة العادلة بين القواعد التي تسمح بإنجاز الأعمال اللغويّة والقواعد التي تسمح بقولِ عدد من العناصر اللسانيّة، طالما أنّه يوجد لكلّ عمل لغويّ مُحتَمَل عنصر لسانيّ مُحتملٌ يكون معناه

كافيا (بضبط سياق القول) ليحدّد أنّ هذا القول الحرفيّ هو إنجاز لذاك العمل اللغويّ بعينه. فكي ندرس عمل الوعد أو الاعتذار اللغويّين لسنا نحتاج إلاّ إلى دراسة الجمل التي يكوّن قولها الحرفيّ السليم عقدا لوعد أو تقديما لاعتذار.

تشير فرضيّة كون العمل اللغويّ الوحدة الأساسيّة للتواصل، إذا جمعناها إلى مبدأ قابليّة التعبير، إلى وجود سلسلة من الترابطات التحليليّة بين مفهوم العمل اللغويّ من جهة، و بين ما يعنيه المتكلّم من جهة أخرى، وما تعنيه الجملة المقولة (أو أيّ عنصر لسانيّ آخر)، وما يقصده المتكلّم، وما يفهمه السامع، وماهيّة القواعد المتحكّمة في العناصر اللسانيّة. وتهدف الفصول الأربعة اللاحقة إلى النظر في عدد من هذه الترابطات.

الفصل 2

العبارات، الدلالة والأعمال اللغويّة

.

الفرضيّة التي قام عليها هذا الكتاب، إذن، هي أنّ تكلّم لسان مّا هو الانخراط في شكل من أشكال السلوك محكوم بقواعد. ولننقل ذلك من سبيل أخصر: إنّ التكلّم هو إنجاز لأعمال بالاستناد إلى قواعد. لدعم هذه الفرضيّة وتفسير ماهيّة الكلام عليّ أن أعرض بعض القواعد التي طبقا لها نتكلّم. وسيكون سبيلي إلى ذلك استعراض مجموعة من الشروط الضروريّة والكافية المفضية إلى إنجاز أصناف مخصوصة من الأعمال اللغويّة، ثمّ استخراج مجموعات القواعد الدلاليّة المتحكّمة في استعمال الأساليب اللسانيّة التي تسم الأقوال بأنّها أعمال لغويّة من تلك الأصناف المذكورة. وهذه المهمّة أعوصُ قليلا ممّا قد تبدو عليه، لذلك سيخصَّص هذا الفصل لتمهيد السبيل إليها من خلال إدراج تمييزات بين **الأصناف المختلفة من الأعمال اللغويّة**، ومناقشة مفاهيم **القضايا** و**القواعد** و**الدّلالة** و**الوقائع**.

1-2 العبارات وأصناف الأعمال اللغويّة

فلْنبدأ هذه المرحلة من بحثنا بعرض عدد من التمييزات التي تفرض نفسها علينا بمجرّد أن نبدأ في التفكير في مقامات تخاطبيّة بسيطة. (وبساطة الجمل في أمثلتنا لن تنقص شيئا من عموميّة التمييزات التي نحاول وضعها). تخيّلْ متكلّما وسامعا، وافترضْ أنّ المتكلّم في ظروف مناسبة ألقى إحدى هذه الجمل التالية:

(1) يدخّن زيد كثيرا.

(2) هل يدخّن زيد كثيرا؟

(3) زيد، دخّنْ كثيرا.

(4) عسى أن يدخّن زيد ذاك كثيرا.

فلْنتساءلْ الآن كيف يمكن أن نخصّص إلقاء المتكلّم لإحدى هذه الجمل أو نَصفَهُ؟

ثمّة شيء بديهيّ: أيٌّ يلقي إحدى هذه الجمل يمكن أن يقال عنه إنّه قال جملة مكوّنة بكلمات من اللسان الانجليزيّ. ولكن من الواضح أنّ هذا ليس إلا شروعا في الوصف لأنّ المتكلّم وهو يلقي إحداها إنّما يكون قائلا بالفعل لشيء مّا وليس مجرّد مغمغم بكلمات. فعند قول (1) يقدّم المتكلّم (ما يسمّيه الفلاسفة) خبرا، وفي (2) يطرح سؤالا وفي (3) يوجّه أمرا وفي (4) يعبّر عن رجاء أو رغبة (في صيغة تراثيّة شيئا مّا). وعند إنجاز المتكلّم لأحد من هذه الأعمال الأربعة المختلفة، ينجز عددا من الأعمال الأخرى المشتركة بين الأربعة جميعا. فعند قول أيّ من هذه الجمل **يحيل** المتكلّم على شيء هو زيد، يذكره أو **يعيّنه**، **ويحمل** عليه (أو على

إحدى صوره الإعرابيّة) عبارة «يدخّن كالعادة». وسنقول حينئذ إنّ مقول الجمل الأربع يتضمّن نفس الإحالة ونفس الحمل. وإن كانت هذه الإحالة نفسها وهذا الحمل نفسه يجريان على أنّهما جزء من عمل لغويّ مكتمل ومختلف عن أيّ واحد من الأعمال الثلاثة الأخرى. وإذن، فسنعزل مفاهيم الإحالة والحمل عن المفاهيم المتعلّقة بالأعمال اللغويّة المكتملة شأن الإخبار والاستفهام والأمر. ويستند تبرير هذا العزل إلى أنّ نفس الإحالة ونفس الحمل يمكن أن يجريا عند إنجاز أعمال لغويّة تامّة مختلفة. لقد سمّى أوستين (Austin) هذه الأعمال اللغويّة التامة «أعمالا مضمّنة في القول» illocutionary acts*، وسأستعمل اصطلاحه هذا من هنا فصاعدا[1]. من بين أفعال

* عرف هذا المصطلح عند روّاد البحث في الأعمال اللغويّة مقترحات مختلفة في تعريبه، فقد أوّلت بدءا السابقة (in) في(locutionnary) على أنّها السابقة المفيدة للنفي على نحو ما نجده مثلا في (illegitimate) التي هي الوجه المنفيّ لـ (legitimate) فراج عند الروّاد آنذاك التعريب «بالأعمال اللاقوليّة». ثمّ سرعان ما عُدل عن هذا التعريب حين تبيّن خلوص السابقة in في هذا المصطلح لإفادة الدخول في الشيء لا النفي (كما في (illuminate) مثلا)، فعرّب بـ«الأعمال في القول»، ثمّ جوّد التعريب بإضافة ما يفيد دلالة «في» ههنا على التضمّن فعرّب أخيرا بـ«الأعمال المتضمّنة في القول». راجع لتتبّع ما طرأ من تعديل على مقترحات تعريب هذا المصطلح: الشريف، محمّد صلاح الدين (1986): تقديم عامّ للاتجاه البراغماتي ضمن أهمّ المدارس اللسانيّة، منشورات المعهد القوميّ لعلوم التربية، تونس. المبخوت، شكري (2006): إنشاء النفي وشروطه النحويّة والدلاليّة، مركز النشر الجامعيّ، تونس. المبخوت (2008): نظريّة الأعمال اللغويّة، مسكلياني للنشر، تونس. المبخوت (2010): تعريب مقال نظريّة الأعمال اللغويّة ضمن القاموس الموسوعيّ للتداوليّة لجاك موشلار وآن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، المركز الوطني للترجمة تونس، دار سيناترا.

وقد خيّرنا تعريب المصطلح «بالأعمال المضمّنة في القول» لا بغاية التخفيف فحسب بل لأنّنا نقصد إظهار أمر لم ينفكّ أوستين يردّده وهو أنّ المتكلّم هو الذي ينجز العمل وهو الذي يقصد تضمينه في ما ينجزه من أعمال قوليّة. راجع لذلك المحاضرتين الثامنة والتاسعة من: How to do things with words (oxford university press, 1962). ونجد ما يدعم هذه الفكرة في الفقرة 2-4 من هذا الفصل (المترجمة).

1 - J. L. Austin, How to do Things with Words (Oxford, 1962)

على مضض تبنّيت عبارة «أعمال مضمّنة في القول»، لأنّني أرفض تمييز أوستين بين أعمال القول والأعمال المضمّنة في القول. انظر:

الانجليزيّة التي تعيّن أعمالا مضمّنة في القول أذكر: أثبت، وصف، أخبر، حذّر، لاحظ، عقّب، فرض، أمر، طلب، نقد، اعتذر، أنّب، استحسن، رحّب، وعد، اعترض، طالب، ادّعى. وقد أكّد أوستين أنّ الانجليزيّة تتوفّر على أكثر من ألف عبارة من هذا الصنف.[1]

ولذا، فإنّ أوّل نتيجة تستخلص من ملاحظاتنا التمهيديّة تتمثّل في أنّ المتكلّم حين يلقي أيّ واحدة من الجمل الأربع في المثال المقدّم، إنّما ينجز فعليّا وعلى الأقلّ ثلاثة أصناف مختلفة من الأعمال:

(أ) يقول كلمات (صرافم، جملا).
(ب) يحيل على شيء، ويحمل شيئا على شيء.
(ج) يثبتُ، يستفهمُ، يأمر، يَعدُ إلخ..

فلْنُسندْ الآن إلى هذه الأعمال تسميات مندرجة تحت العنوان العام، عنوان الأعمال اللغويّة:

(أ) قولُ كلمات (صرافم، جمل) : إنجاز **أعمال قوليّة.**
(ب) الإحالة والحمل: إنجاز **أعمال قضويّة.**
(ج) الإثبات، الاستفهام، الأمر والوعد: إنجاز **أعمال مضمّنة في القول.**

ولست أقول بطبيعة الحال، إنّ هذه الأعمال أعمال متفاصلة يقوم بها المتكلّم على نحو متزامن اتفاقا، كما قد يتّفق أن يدخّن المرء ويقرأ ويحكّ رأسه. بل أقول: إنّ إنجاز عمل مضمّن في القول

J. R. Searle : « Austin On Locutionary and Illocutionary Acts » Philosophical Review, Vol. LXXVII, October 1968, pp. 405-424.

Austin, *op. cit.* 149 - 1

هو إنجاز فعليّ لعمل قضويّ وعمل قوليّ. وينبغي أيضا ألاّ يُذهبَ هذا في الظنّ أنّ الأعمال القوليّة والأعمال القضويّة تمثّل بالنسبة إلى الأعمال المضمّنة في القول ما يمثّله اقتطاع التذكرة وركوب القطار بالنسبة إلى السفرة على الخطوط الحديدية. فالأعمال القوليّة والأعمال القضويّة ليستا بوسائل من أجل بلوغ مآرب. والأحرى أن تكون الأعمال القوليّة بالنّسبة إلى الأعمال القضويّة والأعمال المضمّنة في القول ما يكونه مثلا وضع علامة القاطع والمقطوع (X) على ورقة التصويت بالنسبة إلى عمليّة الانتخاب.

ويفسّر تجريد كلّ صنف من هذه الأصناف باختلاف «معايير الهويّة» بالنّسبة إلى كلّ صنف. ولقد رأينا بعد أنّ أعمالا مضمّنة في القول مختلفة تشترك في الأعمال القضويّة نفسها. ومن الجليّ أنّه بالإمكان أن ينجز الواحد منّا عملا قوليّا دون أن ينجز عملا قضويّا أو عملا مضمّنا في القول (فقد يلقي المرء كلمات دون أن يقول شيئا). وبالمثل، إذا تدبّرنا إلقاء جملة من قبيل:

(5) السيّد صامويل مارتين مدخّن منتظم للتبغ

وجدنا أسبابا للقول إنّ المتكلّم في سياقات معيّنة إذا قال (5) كان منجزا لنفس العمل القضويّ الذي في الأمثلة من(1) إلى(4) (فسيكون الإحالة والحمل متماثلين)، وكان منجزا لنفس العمل المضمّن في القول الذي في (1) (فما أنجزَ هو الإثبات عينُه أو الخبر نفسه)، ولكنّ العمل القوليّ سيكون مختلفا عن الأعمال الأربعة الأولى بما أنّ القول الذي أُلقيَ هنا هو جملة مختلفة لا تتضمّن أيّ كلمة من كلمات الجمل السابقة باستثناء بعض من صرافمها فحسب. وإذن، فبإنجاز أعمال قوليّة مختلفة قد ينجز المتكلّم الأعمال

القضويّة نفسها والأعمال المضمّنة في القول نفسها. ومن غير اللازم طبعا أن يفضي إنجاز متكلّمين مختلفين للعمل القوليّ نفسه، أو إنجازه من قبل المتكلّم عينه في مناسبات مختلفة، إلى إنجاز نفس الأعمال القضويّة ونفس الأعمال المضمّنة في القول: فالجملة عينها قد تُستخدم مثلا لإنشاء إثباتين مختلفين. وتتمثّل أعمال القول في مجرّد الإلقاء بسلسلة من الكلمات، في حين تتميّز الأعمال القضويّة والأعمال المضمّنة في القول بكونها إلقاء لكلمات داخل جمل وضمن سياقات معيّنة وتحت شروط معيّنة وبمقاصد معيّنة على نحو ما سنراه لاحقا.

لم أزعم إلى حدّ الآن أنّه من الواجب تقسيم الأشياء على هذا الوجه. كلّ ما أقوله إنّ هذا وجه ممكن لتقسيمها وإن يَبدُ هذا مبهما. ولم أزعم على وجه التخصيص أنّ هذا هو الوجه الوحيد للتقسيم. فمثلا من الممكن أن يُرغب، بغية تحقيق غايات محدّدة، في تقسيم ما سمّيته أعمالا قوليّة إلى أعمال صوتيّة، وأعمال صوتميّة، وأعمال صرفميّة الخ.. ومن البديهيّ أنّه بحسب أغلب الأهداف التي للعلوم اللسانيّة ليس من اللازم الحديث عن الأعمال أصلا. إذ يمكن الاكتفاء بالنظر في الصواتم والصرافم والجمل الخ...

أودّ الآن أن أردف هذه المفاهيم الثلاثة بمفهوم أوستين حول **أعمال التأثير بالقول**. إذ يرتبط مفهوم الأعمال المضمّنة في القول بالنتائج أو التأثيرات التي يمكن أن تستتبعها هذه الأعمال في أفعال السّامعين أو أفكارهم أو معتقداتهم الخ.. فمثلا بواسطة المحاججة قد **أحمل** شخصا مّا **على الاعتقاد** في شيء مّا أو **أقنعه** به، وعبر تحذيره قد **أُخيفه أو أُفزعُه**، ومن خلال طلب شيء منه قد **أحمله على فعل** ذلك الشيء،

وبإعلامه بأمر قد **أُقنعُه (أنيرُه، أثقّفُه، ألهمُه، أجعله مدركا)**. وتعيّن العبارات المكتوبة بخط غليظ أعلاه أفعالا تأثيريّة.

تُلازِمُ مفهومَيْ الأعمال القضويّة والأعمال المضمّنة في القول، على الترتيب، أصنافٌ معيّنةٌ من العبارات تقال عند إنجاز هذه الأعمال: إنّ الشّكل النحويّ المميّز للعمل المضمّن في القول هو الجملة برمّتها (يمكن للجملة أن تكون كلمة واحدة). أمّا الشّكل النحويّ المميّز للأعمال القضويّة هو أجزاء من الجملة: مسانيد نحويّة من أجل عمل الحمل، وأسماء أعلام وضمائر وضروب أخرى من المركّبات الاسميّة من أجل الإحالة. ولا يمكن للأعمال القضويّة أن ترد منفردة، وهو ما يعود إلى القول إنّه ليس بوسعنا أن نحيل ونحمل **فحسب** من دون أن ننشئ خبرا أو نطرح سؤالا أو ننجز ضروبا أخرى من الأعمال المضمّنة في القول. إنّ المستلزم اللسانيّ لهذه النقطة هو أنّنا كي نقول شيئا نتوسّل بالجمل لا بالكلمات. وهذا ما قصده فريغه حين قال: لا إحالة للكلمات إلا داخل سياق الجملة:

« Nur im Zusammenhang eines Satzes bedeuten die Wötter etwas.»[1]

والأمر نفسه تجده في اصطلاحي، إذ لا يحيل المرء إلّا وتلك الإحالة جزءٌ من إنجاز عمل مضمّن في القول. وإنّ اللّبوسَ النحويّ للعمل المضمّن في القول هو الجملة التامّة. وليس لإلقاء عبارة محيلة من دور إحاليّ إلاّ إذا قال المتكلّم شيئا مّا.

G. Frege, Die Grundlagen der Arithmetik (Breslau, 1884), p. 73 - 1

ولا شكّ في أنّ التناظر بين أصناف العبارات والأعمال القضويّة ليس دقيقا. فإذا قلت مثلا: «تَرَكَني حبّة على المقلى»*، فأنا لا أحيل على مقلى بعينه تركني عليه، وذلك على الرغم من أنّ المركّبات المبدوءة بحرف التعريف هي عبارات محيلة بامتياز.

2-2 الحمل

يحيد استعمالي للفعل «حمل» بشكل كبير عن استخدامه الفلسفيّ التقليديّ، وهو يحتاج إلى تبرير. فبدءا، إنّ العبارات لا الكليّات هي التي تُحمل على الأشياء[1]. وأنا أتبنّى هذه المواضعة لأنّ إدراج مفهوم الكليّات يبدو لي في آن واحد مغالطا وغير ضروريّ لمن رام وصف العبارات الحمليّة. (راجع الفصل 5)، ولأنّني أرغب أيضا في تبيين العلاقة القائمة بين مفهوم الحمل ومفهوم الصدق: فالعبارات لا الكليّات هي التي يمكن أن تنعت بكونها صادقة أو كاذبة بالنسبة إلى الأشياء. ومن جهة ثانية، فبحسب جهازي الاصطلاحيّ يجري في الأمثلة من (1) إلى (5) نفس الحمل في حين يتحدّث معظم الفلاسفة عن الحمل كما لو أنّه لا يقع إلاّ في الخبر بحيث لا يكون حمل في الأمثلة من (2) إلى (4). ولا يبدو لي هذا اصطلاحا غير ملائم فحسب – قاصرا عن تمكيننا من بيان استعمال الأشكال الإعرابية المختلفة للعبارة الحملية العادية في ضروب مختلفة من الأعمال المضمّنة في القول- ولكنّه يبرز أيضا سوء فهم

* المثال في النص الانجليزي عبارة مسكوكة تضرب للرجل يخلف صاحبه وعده ويتركه في ورطة: «He left me in the lurch» وقد آثرنا تعريبها بمثل عربيّ قديم يضرب لمن يتركه صاحبه في حيرة وضيق (انظر:الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص 266، دار الجيل) (المترجمة).

1 - لكنّ تماثل العبارات المحمولة على الأشياء ليس شرطا ضروريا لتماثل الحمل. فمن الممكن استعمال عبارات مختلفة ولكنّها مترادفة لإنشاء الحمل نفسه. من ذلك: «مدخّن منتظم» «يدخّن بانتظام».

عميق للتّشابه القائم بين الأخبار وأعمال أخرى في القول من جهة وللتمايز الموجود بين جميع الأعمال المضمّنة في القول والقضايا من جهة أخرى. وسأبيّن باختصار هذا التمايز (في الفقرة 2-4).

2-3 الإحالة بوصفها عملا لغويّا

سأحاول الآن أن أميط اللثام عن مفهوم الإحالة، وإن على نحو جزئيّ. والأمثلة عمّا سأسمّيه العبارات المحيلة المعرّفة المفردة («العبارات المحيلة» اختصارا) هي عبارات من قبيل: «أنت»، «معركة واترلو»، «نسختنا من الصحيفة الصادرة أمس»، «قيصر»، «المجموعة النجميّة أوريان». إنّ ما يميّز كلّا من هذه العبارات أنّ قولها يصلح ليفرد أو يعيّن «شيئا» أو «كيانا» أو «أحد الجزئيّات المخصوصة»*، من ضمن سائر الأشياء بحيث يتولّى المتكلّم فيما بعد قول شيء عنه أو طرح سؤال بشأنه الخ.. سأسمّي كلّ عبارة تصلح لتعيين شيء أو عمليّة أو حدث أو عمل أو أيّ ضرب آخر من «الفرديّ» أو «المخصوص» عبارة محيلة. تشير العبارات المحيلة لأشياء مخصوصة، وهي تجيب عن سؤال: «من؟»، «ماذا؟»، «أيّ؟». تعرف العبارات المحيلة بفضل وظيفتها وليس دائما بفضل شكلها النحويّ السطحيّ أو بفضل طريقتها في أداء وظيفتها.

ولعلّ هذه الملاحظات تزداد بعض وضوح إذا قابلنا بين جدول العبارات المحيلة المعرّفة المفردة من جهة وأصناف أخرى من العبارات من جهة أخرى. ويمكن أن يقال عن العبارات

* يستعمل المؤلّف لفظ (particular) تارّة بمعناه اللغويّ وتارّة أخرى بمعناه الاصطلاحيّ. وكثيرا ما تحتمل بعضُ أشكاله الواردة التأويلَ على الوجهين كما هو الحال ههنا، وعندها نضطرّ إلى أن نجمع في التعريب بين المعنى الاصطلاحيّ وهو «الجزئيّ» في مقابل «الكلّي» والمعنى اللغويّ وهو «الشيء المخصوص». (المترجمة)

الخالية من أداة التعريف من قبيل «رجل»*، على النحو الذي ترد به عند إلقاء جملة: «جاء رجل»، إنّها تحيل على رجل مخصوص[1]، ولكنّها لا تصلح لأن تعيّن شيئا (أو تشير إلى مقصد المتكلّم لأن يعيّنه) بالكيفيّة نفسها التي تؤدّيها بعض استعمالات العبارات المتضمّنة لأداة التعريف مثل «الرجل». نحتاج حينئذ إلى التمييز بين العبارات المحيلة المفردة المعرّفة من جهة والعبارات المحيلة المفردة النكرة من جهة أخرى. وسنحتاج أيضا إلى التمييز بين العبارات المحيلة المعرّفة الجمع (مثل: «الرجال») والعبارات المحيلة النكرة الجمع (مثل: «بعض رجال» كما في: «جاء بعض رجال»).

علينا أن نميّز أيضا بين الاستعمالات المحيلة والاستعمالات غير المحيلة للعبارات النكرة فمثلا إنّ استعمال «رجل» في القول: «جاء رجل» ينبغي أن يميّز عن استعماله في القول: «زيد رجل». فالاستعمال الأوّل إحاليٌّ في حين أنّ الثاني حمليّ. لقد ذهب رسّل[2] (Russel) قديما إلى أنّ الاستعمالين كلاهما محيل، وأنّ الجملة الثانية مستعملة لإنشاء إثبات هويّة. وهذا زائف بداهة، فلو كانت الجملة الثانية تُثبت الهويّة لكان من المعقول أن نسأل، إذا أخذنا الصياغة المنفيّة: «زيد ليس رجلا»، «أيّ رجل زيد ليس هو؟»، وهو محال.

* الترجمة الحرفيّة هي: «العبارات المصدّرة بأداة التنكير» والمقصود هنا أداة التنكير في الانجليزيّة التي تتصدّر مركبات من قبيل: (a man)، ولا نحتاج إلى التذكير أنّ علامة التنكير في العربية هي غياب العلامة على التعريف (المترجمة).

1 - ثمّة حالة نرفض فيها اعتبار هذا الصنف من الأقوال أمثلة إحالة أصلا. لا أناقش هذا المشكل باعتبار أنّ همّي الحاليّ هو المقابلة بين العبارات الإحاليّة المعرّفة المفردة وغيرها من ضروب العبارات.

2 - B. Russel, *Introduction to Mathematical Philosophy* (London, 1919), p.172

يمكننا أيضا أن نميّز العبارات المحيلة على أفراد أو «جزئيّات مخصوصة» من تلك المستعملة للإحالة على ما سمّاه الفلاسفة «كليّات»: أي أن نميّز العبارات من قبيل : «الإيفريست» و«هذا الكرسيّ» من العبارات مثل «الرقم ثلاثة»، «اللون الأحمر»، «السُّكر». وسأقصر مصطلح «عبارات محيلة» على العبارات المستعملة للإحالة على الأشياء المخصوصة ما لم يأت خلاف ذلك. وسأرجع إلى الفصل 5 نقاشي لمسألة الإحالة على الكليّات. سأستعمل مصطلح «عبارة محيلة» اختصارا لـ «العبارات المعرّفة المفردة المستعملة للإحالة على الأشياء المخصوصة». وليس المقصود بمصطلح «عبارات محيلة» استلزام أنّ العبارات تحيل. فعلى العكس، وكما أكّدنا فيما سبق، إنّ الإحالة عمل لغويّ، والأعمال اللغويّة ينجزها المتكلّمون من خلال إلقاء الكلمات لا من خلال الكلمات في ذاتها. والقول إنّ عبارة مّا تحيل (تحمل شيئا على شيء، تثبت،الخ..) هو في اصطلاحي إمّا كلام بغير معنى وإمّا صياغة مختصرة أقول بها إنّ العبارة يستخدمها المتكلّمون ليحيلوا (يحملوا شيئا على شيء، يثبتوا، الخ...)، وكثيرا ما سأتوسّل بهذه الصياغة المختصرة.

يفتقر مفهوم الإحالة المعرّفة ومفهوم العبارات المحيلة المعرفة المرتبط به إلى حدود بيّنة. فمن الممكن أن نقدّم مجموعة من الجمل المتضمّنة مثل تلك العبارات لتمثيل جدول حالات الإحالة المعرّفة، ولكن ستظلّ حالات كثيرة داعيةً إلى التردّد عند وصف استعمال إحدى الكلمات على أنّه مثال إحالة أم لا. أ فيكون الشخص، وهو يوقّع اسمه على وثيقة، **محيلا** على نفسه؟ وهل إنّ الأفعال الحاملة لدلالة زمانيّة **تحيل** على زمان قولها؟ تبدو

هذه الأمثلة مفتقرة إلى كثير من الخصائص التي قد تبرّر قيام جدول الإحالات المعرّفة. ومن الأخطاء الشائعة في الفلسفة افتراض أن يتوفّر وجوبا لمثل هذه الأسئلة جواب صائب وأحاديّ المعنى. وأسوأ من ذلك افتراض أنّ متصوّر الإحالة غير ذي قيمة ما لم يتوفّر الجواب الصائب أحاديّ المعنى. وتتمثّل المقاربة الملائمة فيما أرى في تفحّص تلك الحالات التي تكوّن مركز التغيير بالنسبة إلى متصوّر الإحالة، ثمّ تفحّص الحالات القصوى على ضوء مدى تشابهها أو اختلافها مع الجداول النمطيّة. وكلّما كنّا مدركين للتماثلات والاختلافات جميعا، فإنّه قد لا يكون من المهمّ كثيرا أن نعتبر هذه الحالات إحالية أو نعتبرها ليست كذلك.

وإذا أجملنا ما سبق قلنا: ينبغي أن يُفسَّر عملُ الإحالة اللغويّ من خلال تقديم أمثلة عن العبارات المحيلة الجدوليّة، ومن خلال تفسير الوظيفة التي يضطلع بها إلقاءُ هذه العبارات بالنسبة إلى العمل اللغويّ التامّ (العمل المضمّن في القول)، وكذلك عبر المقابلة بين استعمال هذه العبارات من جهة وعبارات أخرى من جهة ثانية. تتوزّع العبارات المحيلة الجدوليّة في الانجليزيّة إلى ثلاثة أصناف إذا اعتبرنا البنية السطحيّة للجمل الانجليزيّة: أسماء الأعلام، والمركّبات الاسميّة المتصدّرة بأداة التعريف أو بضمير الملكية أو باسم والمتبوعةُ باسم مفرد، والضمائرُ. وإنّ إلقاء عبارة محيلة يصلح تخصيصا لإفراد شيء مخصوص من بين سائر الأشياء وتعيينه. وينبغي أن يقابل استعمال هذه العبارات لا باستعمال العبارات القضويّة والجمل التامّة فحسب، بل أيضا بالعبارات المحيلة النكرة، والعبارات المحيلة على الكليّات والعبارات

المحيلة المعرّفة الجمع. وينبغي ألاّ نفترض أنّ حدود متصوّر الإحالة المعرّفة هي حدود دقيقة.

2-4 القضايا

كلّما تضمّن عملان مضمّنان في القول نفس الإحالة ونفس الحمل، وإذا كانت دلالة العبارة المحيلة واحدة في الحالتين، قلت إنّ المعبّر عنه هو القضيّة نفسها.[1] وإذن، فإنّ المعبّر عنه في الأقوال المنجزة في أمثلة الجمل من (1) إلى (5) هو القضيّة عينها. وبالمثل في:

(6) إذا دخّن زيد كثيرا فلن يعيش طويلا.

(7) قضيّة أنّ زيدا يدخّن كثيرا ليست مهمّة.

حيث يعبّر عن القضيّة نفسها كما في الأمثلة من (1) إلى (5)، غير أنّ القضيّة في كلّ من (6) و(7) وردت على أنّها جزء من قضيّة أخرى. ولذلك **فينبغي أن نميّز تمييزا صارما بين القضيّة من جهة والإخبار عن القضيّة أو إثباتها من جهة أخرى،** طالما أنّ القضيّة نفسها وردت في الأقوال من (1) إلى (7) ولكنّها لم يخبر عنها إلا في المثالين (1) و(5). إنّ الإثبات والإخبار أعمال خلافا للقضايا التي هي ليست بأعمال. فالقضيّة هي ما يُخبَرُ عنه خلال عمل الإخبار وما يتمّ إثباته خلال عمل الإثبات. وللتعبير عن الأمر ذاته بطريقة مغايرة نقول: إنّ الخبر هو (ضرب مخصوص جدّا) من الالتزام بصدق القضيّة.

إنّ التعبير عن القضيّة هو عمل قضويّ لا عمل مضمّن في القول. ولا يمكن للأعمال القضويّة، كما رأينا، أن ترد منفردة، كما

1 - يمثّل هذا شرطا كافيا ولكن لا يمكن له بحال أن يمثّل شرطا ضروريّا. فالإثباتات المعبّرة عن الوجود مثلا لا إحالة لها.

لا يمكن للمرء بمجرّد التعبير عن قضيّة دون إنجاز أيّ شيء آخر، أن يُنجزَ عملا لغويّا. ويرتبط بهذا على المستوى النحويّ أنّ المركّبات الموصوليّة المبدوءة بـ«أنّ» (وهي الشكل المميّز الذي يمكّن من عزل القضايا بشكل صريح) ليست جملا تامّة. وكلّما تمّ التعبير عن قضيّة فإنّ ذلك يقع ضمن إنجاز عمل مضمّن في القول[1].

ولك أن تلاحظ أنّني لم أقل إنّ الجملة تعبّر عن قضيّة. فأنا لا أرى كيف يمكن للجملة أن تنجز أعمالا من هذا الصنف (أو من غيره). ولكنّي سأقول إنّ المتكلّم، عند قول الجملة، يعبّر عن قضيّة.

يمكنني أن ألخّص هذا الجزء من مجموعة التمييزات المعروضة بالقول إنّي أميّز العمل المضمّن في القول من المحتوى القضويّ للعمل المضمّن في القول. ومن الطبيعيّ ألاّ يكون للأعمال المضمّنة في القول كلّها محتوى قضويّ، فعلى سبيل المثال لا محتوى قضويّا في قول: «مرحى!» ولا في قول: «آه!»

وسيرى القارئ المطلّع على أدبيّات المسألة تنويعا فيما قدّمناه على تمييز قديم سجّله كتّاب مختلفون شأن فريغه (Frege)، وشافر (Sheffer)، ولويس (Lewis)، رايشنباخ (Reichenbach)، وهار (Hare) .. وأكتفي ههنا بذكر بعض منهم.

بالإستناد إلى وجهة النظر الدلاليّة هذه، يمكننا أن نميّز بين عنصرين في البنية التركيبيّة للجملة (دون أن نفصل بينهما ضرورة)، ويمكن أن نطلق عليهما اسم: المؤشّر القضويّ، ومؤشّر

1 - يوافق إذن التمييزُ بين عمل الإثبات من جهة والإثبات في ذاته من جهة أخرى، التمييزَ بين عمل التعبير عن القضيّة من جهة والقضيّة المعبّر عنها من جهة أخرى.

القوّة المضمّنة في القول. يبيّن مؤشّر القوّة المضمّنة في القول* كيف ينبغي أن تفهم القضيّة، وبعبارة أخرى أيُّ قوّة مضمّنة في القول يجب إسنادها إلى القول؟ بمعنى أيّ عمل مضمّن في القول ينجزه المتكلّم عند إلقاء الجملة؟ من بين الأساليب المعتمدة في الانجليزيّة للتأشير على القوّة المضمّنة في القول نذكر على الأقلّ: ترتيب الكلمات، والنّبرة، والمحيط النغميّ، ووسائل التنقيط، وجهة الفعل، والأفعال المسماة «إنشائيّة»[1]. فبإمكاني أن أحدّد صنف العمل المضمّن في القول الذي أنا بصدد إنجازه من خلال استهلال الجملة بـ: أعتذر، أحذّر، أثبت، الخ.. وغالبا ما يتكفّل السياق في مقامات التخاطب الفعليّة بتوضيح القوّة المضمّنة في القول المميّزة لقول مّا دون حاجة إلى استدعاء مؤشّر القوّة المناسب والصريح.

إذا كان لهذا التمييز الدلاليّ من فائدة حقّا، فمن الراجح أن يوافقه نظير تركيبيّ، حتّى وإن لم يستند دوما التمثيل التركيبيّ للظواهر الدلاليّة إلى المستوى السطحيّ للجملة. فمثلا إذا أخذنا جملة «أعد بالمجيء» فإنّ البنية السطحيّة لا تمكّننا فيما يبدو من التمييز بين مؤشّر القوّة المضمّنة في القول ومؤشّر المحتوى القضويّ. وبهذا الاعتبار، تختلف تلك الجملة عن جملة «أعد بأنّي سأجيء» حيث يظهر الفرق بين مؤشّر القوّة المضمّنة في القول (أعد) ومؤشّر المحتوى القضويّ (أنّي سأجيء) في المستوى السطحيّ تماما.غير

* راج في الأدبيّات المتعلّقة بالأعمال اللغوية تعريب هذا المصطلح بـ«واسم القوّة المتضمّنة في القول». والظاهر أنّ هذا التعريب متأثّر بالترجمة الفرنسيّة التي خيّرت تعريب (indicator) بـ (marqueur) بدلا من (indicateur). ونلفت نظر القارئ إلى أنّ سورل اختار (indicator) لأداء المفهوم رغم توفّره على مصطلح (Marker) الذي استعمله في معنى قريب من معنى (indicator) في الفقرة أعلاه. ولأمانة الترجمة وحفاظا على المصطلح الإنجليزيّ الأصليّ تجنّبنا مصطلح «واسم» عند تعريب (indicator) رغم شهرته، واستعملناه عند تعريب (Marker) (المترجمة).

1 - لتفسير هذا المفهوم راجع: Austin, *op. cit.* pp.4 ff

أنّنا بدراسة البنية العميقة للجملة الأولى نجد أنّ الواسم الضمنيّ لمركّباتها يتضمّن «أعد + سأجيء»، شأنه في ذلك شأن واسم مركّبات الجملة الثانية. وكثيرا ما نتمكّن في مستوى البنية العميقة من التعرّف على تلك العناصر الموافقة لمؤشر القوّة المضمّنة في القول، وذلك في استقلال تامّ عن تلك العناصر الموافقة لمؤشر المحتوى القضويّ، وهذا حتّى في الحالات التي تفضي فيها التحويلات بالحذف المجراة على العناصر المكرّرة إلى إخفاء التمييز في مستوى البنية السطحيّة. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أنّه يوجد في العموم عنصرٌ وحيد في الواسم المركّبيّ الضمنيّ لكلّ جملة، يسم قوّتها المضمّنة في القول. بل على نقيض ذلك، يبدو لي أنّ القوّة المضمّنة في القول تتعيّن في اللغات الطبيعيّة بمجموعة متنوّعة من الأساليب يكون بعضها معقّدا بما يكفي من الناحية التركيبيّة.

سيقدّم لنا هذا التمييز بين مؤشّرات القوّة المضمّنة في القول، والمؤشرات القضويّة، فائدة كبيرة في الفصل 3، حين نحلّل عملا مضمّنا في القول. ولمّا كانت القضيّة نفسها يمكن أن تظهر في أضرب مختلفة من الأعمال المضمّنة في القول، فبإمكاننا أن نفصل تحليلنا للقضايا عن تحليلنا لأضرب الأعمال المضمّنة في القول. ويخضع التعبير عن القضايا إلى قواعد، وهي قواعد متصلة بأمور مثل الإحالة والحمل. ولكنّ هذه القواعد، في ما أعتقد، يمكن أن تناقش في استقلال عن القواعد المتحكّمة في التأشير على القوّة المضمّنة في القول، وسأرجئ مناقشتها إلى الفصلين 4 و5.

لنا أن نمثّل هذه التمييزات بواسطة الترميز التالي:

إنّ الشكل العامّ لـ (جلّ أصناف) الأعمال المضمّنة في القول هو: ق(ض) حيث يتّخذ المتغيّر «ق» الأساليبَ المعتمدة في التأشير على القوّة المضّمنة في القول قيَما له، أمّا (ض) فيتّخذ التعابيرَ اللسانيّة قضايا.[1] ونستطيع حينئذ، أن نرمز لمختلف أصناف الأعمال المضمّنة في القول بالأشكال التالية مثلا:

⊢ (ق) للخبر. !(ق) للطلب.

وع(ق) للوعد. تح(ق) للتحذير.

؟(ق) لاستفهام التصديق.

وهلمّ جرّا. وباستثناء استفهامات التصديق، ينبغي أن يعرض ترميز الاستفهام وظائف قضويّة لا قضايا تامّة. لأنّ المتكلّم وهو يطرح سؤالا، ما عدا في استفهام التصديق، لا يعبّر عن قضيّة تامّة. ولذلك تمثّل «كم شخصا كان في الحفلة؟» بـ:

؟(عدد س من الأشخاص كانوا في الحفلة).

«لم فعل ذلك؟» تمثّل بـ:

؟(فعل ذلك لأنّ...)

لكنّ «هل فعلتَ ذلك؟» وهي استفهام تصديق، تمثّل بـ:

؟ (فعلتَ ذلك)

ومادمنا نحصر نقاشنا في القضايا البسيطة من صنف موضوع – محمول، حيث يكون الموضوع لفظا محيلا معرّفا مفردا، يمكننا أن نمثّل للتمييزات الآنفة الذكر على شكل:

---

1 - لن تتناسب كلّ الأعمال المضمّنة في القول مع هذا الأنموج. فمثلا: «مرحى لمانشستر» و«سحقا لقيصر» سيكونان على شكل: ق (ن) حيث تعوّض «ن» بعبارات محيلة.

ق (إح)

«إ» للعبارات المحيلة، و«ح» للعبارات الحملية.

يدفعنا لإقامة هذه التمييزات حافز إضافيّ قويّ، وهو أنّها تمكّننا من وصف فرق لم يحظ في العموم بالاهتمام الكافي، وهو الفرق بين النفي المضمّن في القول والنفي القضويّ ممّا يمكن أن نمثّل له على نحو :

~ ق(ض)

ق(~ض)

وهكذا، فإنّ لجملة «أعد بالمجيء» مثلا نفيين اثنين هما «لا أعد بالمجيء» و«أعد بعدم المجيء». يعتبر النفي الأوّل نفيا مضمّنا في القول في حين يعدّ النفي الثاني قضويّا. يترك النفي القضويّ طبيعة العمل المضمّن في القول على حالها لأنّ الناتج عنه قضيّة أخرى تقدّم بالقوّة المضمّنة في القول نفسها. أمّا النفي المضمّن في القول فيغيّر في العموم طبيعة العمل المضمّن في القول. ولذلك، فإنّ القول «لا أعد بالمجيء» ليس وعدا بل رفض لتقديم وعد. وقول: «لا أسألك فعل ذلك» هو إنكار لتقديم طلب، وهو إلى ذلك مختلف بقدر كاف عن النهي في: «لا تفعل ذلك». وينطبق التمييز عينه على الإثباتات. فانظرْ في الإثبات: «توجد خيول»:

⊢ (∃ س)(س حصان).

فضلا عن التمييزات التقليديّة بين: «ليس توجد خيول» من جهة،

⊢~(∃ س)(س حصان).

و«توجد أشياء ليست بخيول» من جهة أخرى،

⊢ (∃ س)~ (س حصان).

نحتاج إلى إضافة: «لا أقول إنّه توجد خيول»:

~ ⊢ (∃ س)(س حصان).

إنّه لمن المغري، لكنّه من الغلط، أن نذهب إلى أنّ نفي أسلوب مؤشّر على القوّة المضمّنة في القول يفرز لنا خبرا منفيّا بخصوص المتكلّم يتعلّق بعدم إنجازه لعمل مضمّن في القول. أي إنّ :

~ق(ض)

تكون دائما في الواقع على شكل:

⊢ (~ك)

بهذا الاعتبار، سيعادل دائما رفضُ إنجاز عمل مضمّن في القول إثباتا من صنف سير- ذاتيّ يعرض، باعتباره معطى اختباريّا، أنّ هذا العمل أو ذاك لم ينجز. ولكن خُذْ مثلا «لا أعد» في «لا أعد بالمجيء»، فهو ليس أكثر سير-ذاتيّة من أعد في «أعد بالمجيء».

أمّا الآن وقد قسّمنا (عددا كبيرا من أصناف) الأعمال المضمّنة في القول إلى العناصر الممثّلة بالحروف في الترقيم ق(إح)، فإنّه يمكننا حينئذ أن نعرض تحاليل مستقلاّ بعضها عن بعض حول القوّة المضمّنة في القول (ق)، والإحالة (إ)، والحمل (ح). وسأناقش هذه المواضيع الثلاثة تباعا في الفصول 3 و4 و5. ومن المهمّ أن نؤكّد على حدود تناولنا لهذا المشروع، فنحن سنُعنى بأعمال مضمّنة في القول بسيطة جدّا من الصنف المتّصل بالإحالة على شيء مفرد (غالبا عند إلقاء مركّب اسميّ مفرد) والحمل

بواسطة عبارات بسيطة. وسأتجاهل الأصناف الأكثر تعقيدا من العبارات الممثّلة للموضوع*، والعباراتِ الحمليّةَ العلائقيّة والقضايا الذريّة. وإلى أن نتوصّل إلى استيضاح الحالات البسيطة سيكون من المستبعد أن نتبيّن الحالات الأكثر تعقيدا.

5-2 القواعد

أودّ أن أوضّح الفرق بين نوعين مختلفين من القواعد ممّا سأسمّيه القواعد **التسييريّة** والقواعد **التكوينيّة**. وأنا على ثقة كبيرة في وجاهة هذا التمييز لكنّي لا أجده يسير التبيين. يمكننا القول، بدءا، إنّ القواعد التسييريّة تحكم أشكالا من السلوك سابقة في الوجود أو موجودة بصفة مستقلّة عن القواعد، من ذلك مثلا أنّ عددا كبيرا من قواعد حسن التعامل تسيّر علاقات بين الأشخاص كانت قد وُجدت في استقلال عن القواعد. لكنّ القواعد التكوينيّة لا تقوم بمجرّد التسيير، إذ هي تخلق أشكالا جديدة من السلوك أو تحدّدها. فقواعد كرة القدم أو الشطرنج مثلا لا تسيّر فقط كيفيّة لعب كرة القدم أو الشطرنج بل إنّها تخلق، إذا جازت العبارة، إمكانيّة ممارسة هذه الألعاب أصلا. إنّ ما يكوّن نشاطي لعب كرة القدم ولعب الشطرنج هو السلوك بما يوافق (الجزء الكبير على الأقل من) القواعد المخصّصة لذلك.[1] وتتحكّم

* المقصود هو الموضوع بالمعنى المنطقيّ، وهو أحد طرفي القضية المنطقيّة (المترجمة).

1 - ينبغي أن يفهم هذا الإثبات على نحو مخصوص. فحين أقول إنّ لعب الشطرنج مثلا يكون بالسلوك بما يوافق القواعد، فأنا أقصد أن أضمّن ما هو أكثر بكثير من مجرّد القواعد التي تحدّد الحركات الممكنة لقطع الشطرنج. فمن المحتمل أن يتّبع بعضهم تلك القواعد ويظلّ مع ذلك غير لاعب للشطرنج، وذلك إذا أنجزت هذه الحركات في سياق طقس دينيّ أو كانت حركات قطع الشطرنج مدرجة ضمن لعبة أكبر أو أكثر تعقيدا. ضمن مفهوم «السلوك بما يوافق القواعد» أقصد أن أدرج القواعد التي توضّح «الغرض من اللعبة». وفضلا عن ذلك، أعتقد أنّه ثمّة قواعد أساسيّة في ألعاب المنافسة لا تختصّ بها لعبة

القواعد التسييريّة في نشاط سابق الوجود، وهو نشاط يكون وجوده مستقلاّ منطقيّا عن القواعد. أمّا القواعد التكوينيّة فهي تكوّن (وأيضا تسير) نشاطا يكون وجوده مرتهنا منطقيّا بالقواعد.

تتخذ القواعد التسييريّة تمييزيّا شكل صيغ الأمر أو يمكن أن تعاد كتابتها وفقا لتلك الصيغ. من ذلك مثلا: «حين تقطع الطعام، أمسك بالسكين باليد اليمنى» أو «على الضبّاط أن يرتدوا ربطة عنق عند العشاء». أمّا القواعد التكوينيّة فيتّخذ بعضها شكلا مغايرا تماما، مثال ذلك: «يحدث ‹كش مات الملك›، حين يُهاجَم الملك بكيفيّة تجعله معرّضا للتهديد أيّا كانت حركته»، و«يسجّل ‹تماسّ أرضيّ›* حين يتحصّل اللاعب على الكرة بعد خطّ المنطقة النهائيّة للخصم أثناء تقدّم اللعبة». وإذا كانت جداولنا للقواعد تتكوّن من قواعد أمريّة تسييريّة، فإنّ مثل هذه القواعد غير الأمريّة التكوينيّة ستبدو لنا في منتهى الغرابة، بل إنّنا قد نجد صعوبة في اعتبارها قواعد أصلا. وعليك أن تلاحظ أنّها تكاد تكون من حيث طبيعتها من قبيل تحصيل الحاصل، لأنّ ما تقدّمه القاعدة يبدو جزءا مكوّنا لتعريف «كش مات الملك» أو «تماسّ أرضيّ». فأن يتحقّق مثلا «كش مات الملك» في الشطرنج على هذا النحو أو ذاك، يمكن أن يبدو إمّا على أنّه قاعدة، وإمّا على أنّه قضيّة صادقة تحليليّا مستندة

دون أخرى. فمثلا، إنّ من شأن قواعد المنافسة، في ما أعتقد، أن يكون كلّ طرف ملتزما بمحاولة الفوز. وفي هذا السياق علينا أن نلاحظ أنّ موقفنا من الفريق أو اللاعب الذي يتعمّد الخسارة في اللعبة هو مطابق لموقفنا من الفريق أو اللاعب الذي يتعمّد الغشّ. فكلاهما يخرق القواعد على الرغم من أنّ القواعد من أصناف شديدة الاختلاف.

* المصطلح الأصليّ هو (Touchdown) وهو من المصطلحات الخاصّة بلعبة كرة القدم الأمريكيّة، والمقصود به الهدف الذي يسجله اللاعب بعد اجتياز الخط النهائيّ لمنطقة المنافس، ولم نجد له مكافئا مكرّسا في العربيّة لذلك عرّبناه حرفيّا (المترجمة).

إلى دلالة كش مات الملك في الشطرنج. أن يتسنّى تأويل مثل هذه الإثباتات على أنّها تحليليّة، فتلك قرينة على أنّ القاعدة المعنيّة هي قاعدة تكوينيّة. وينبغي لقواعد كش مات الملك أو تماسّ أرضيّ أن 'تعرّف' **كش مات الملك في الشطرنج** أو **تماسّ أرضيّ في كرة القدم الأمريكية** على النحو الذي تعرّف به قواعد كرة القدم «كرة القدم» أو تعرّف به قواعد الشطرنج «الشطرنج». وهذا لا يعني بالطبع أنّ التغيير الطفيف في إحدى القواعد الهامشيّة سيفرز لعبة مختلفة. فستكون ثمّة تراتبيّة في الأهميّة بالنسبة إلى أيّ نظام من القواعد التكوينيّة.

تتخذ القواعد التسييريّة تمييزيّا شكل: «افعل س»، أو يمكن إعادة صياغتها بصفة مريحة على ذلك الشكل أو على شكل: «إن ص افعل س». وضمن أنظمة القواعد التكوينيّة ستتخذ بعض القواعد هذا الشكل، لكنّ بعضا آخر منها سيتّخذ شكل «س يعدّ ص» أو «س يعدّ ص في السياق س.ق».

إنّ الإخفاق في إدراك وجود القواعد التكوينيّة وفي فهم طبيعتها كانت له فلسفيّا تبعات خطيرة. من ذلك مثلا أنّ بعض الفلاسفة قد يتساءلون «كيف يمكن لتقديم وعد أن يُحدث إلزاما؟»، ومثيل ذلك من الأسئلة الممكنة: «كيف يمكن لتسجيل «تماسّ أرضيّ» أن يمكّن من إحراز ستّ نقاط؟». لا يمكن الإجابة عن السؤالين، على الوجه الذي صيغا به، إلاّ بذكر القاعدة التي على شكل: «س يعدّ ص». وهذا لا يعني طبعا أنّ السؤالين لا يمكن أن يُصاغا على نحو آخر لإلقاء استفهامات هامّة حول مؤسّسة الوعد أو حول ماهيّة كرة القدم.

ما يزال التمييز الذي حاولت عرضه مبهما على الأرجح. وسأسعى إلى توضيحه من خلال التعقيب على المعادلتين اللتين توسّلت بهما لتخصيص القواعد التكوينيّة: «إنّ خلق قواعد تكوينيّة يخلق، إذا جازت العبارة، إمكانيّة أشكال من السلوك جديدة» و«ترد القواعد التكوينيّة غالبا على شكل ‹س يعدّ ص في السياق س.ق›».

«أشكال جديدة من السلوك» : ثمّة معنى مبذول لقولنا إنّ خلق أيّ قاعدة ينشئ أشكالا جديدة محتملة من السلوك، أي ينشئ تحديدا سلوكا خاضعا لتلك القاعدة. وليس هذا هو المعنى الذي قصدتُ إليه بملاحظتي. وقد يكون من الأفضل أن يصاغ ما أعنيه في قالب شكليّ. لمّا تكون القاعدة تسييريّة خالصة فمن الممكن أن يُسندَ للسلوك المتناسب معها الوصف نفسه أو التخصيص نفسه (الجواب نفسه عن السؤال: «ماذا فعل؟») سواء أوُجدت القاعدة أم لم توجد، وذلك بشرط ألاّ يحيل الوصف أو التخصيص إحالة صريحة على القاعدة. ولكن، عندما تكون القاعدة (أو نظام القواعد) تكوينيّة فقد تسند للسلوك المتناسب معها تخصيصات أو توصيفات لا يمكن إسنادها لو كانت القاعدة أو القواعد غير موجودة. سأضرب على ذلك أمثلة.

هبْ أنّه توجد في محيطي الاجتماعي قاعدةُ لياقة تفرض أن تُرسل الدعوات إلى الحفلات قبل أسبوعين على الأقلّ من تاريخ الحفلة. إنّ تخصيص العمل «لقد بَعَثَ الدعوات قبل أسبوعين على الأقلّ» يمكن أن يقدّم سواءً أوُجدت القاعدة أم لم توجد. هبْ أيضا أنّ كرة القدم تعتبر في محيطي الرياضيّ لعبة تنجز وفقا لقواعد معيّنة. ههنا التخصيص بـ «يلعبون كرة القدم» لا يمكن

أن يقدَّم لو لم توجد تلك القواعد. فمن الممكن أن ينجز اثنان وعشرون رجلا نفس الحركات البدنيّة التي ينجزها فريقان في لعبة كرة القدم، ولكن لو عُدمت قواعد كرة القدم، أي إن لم توجد اللعبة بصفة قبليّة، فلن يكون من معنى لوصف سلوكهم بأنّه لَعبٌ لكرة القدم.

وبصورة عامّة، يمكن أن نُسند للسلوك الاجتماعيّ التخصيصات نفسها حتّى إن لم تتوفّر قواعد اللياقة. غير أنّ القواعد التكوينيّة كتلك المتّصلة بالألعاب، توفّر أسسَ تخصيص السلوك، وهو تخصيص لا يمكن أن ينجز في غياب القواعد. ولا شكّ في أنّ القواعد التسييريّة تزوّدنا غالبا بأسس تقييم السلوك. من ذلك مثلا: «كان فظّا»، «كان ماجنا»، «كان مؤدّبا». ولعلّ هذه الأحكام التقييميّة ما كانت لتقدّم لولا أنّها استندت إلى مثل هذه القواعد. لكنّ هذه التقييمات ليست **تخصيصات** ولا **توصيفات** بالمعنى الذي أستعمل به الآن هذه المركّبات. فـ«انتخب زيدا» و«سجّل ضربة آمنة»*. هي تخصيصات لا يمكن أن تقدّم دون قواعد تكوينيّة، في حين أنّ «ارتدى ربطة عنق عند العشاء» أو «أمسك بالشوكة بيده اليمنى» و«جلس» جميعها تخصيصاتٌ يمكن أن تقدّم بمعزل عن وجود قواعد تلزم بارتداء ربطات العنق عند العشاء أو مسك الشوكة باليد اليمنى، أو عدم وجودها على الإطلاق.[1]

* المصطلح الأصليّ هو (Home run) وهو من المصطلحات الخاصة بلعبة كرة القاعدة، والمقصود به الضربة التي يستطيع بعدها اللاعب أن يعود إلى مناطقه «آمنا» (المترجمة).

1 - من الممكن أن تحتاج الآلات في العموم، حتّى يتسنّى وصفها، إلى قواعد تكوينيّة. مثل: ربطة العنق أو الشوكة في المقام الأوّل. وأنا لا أذهب إلى هذا ولكنّي لا أعنى بهذا المشكل ههنا لأنّه غير مفيد بالنسبة إلى مشاغلنا الحاليّة.

«س يعدّ ص في السياق س.ق»: ليس المقصود بهذا تقديم معيار شكليّ للتّمييز بين القواعد التكوينيّة والقواعد التسييريّة. فأيّ قاعدة تسييريّة يمكن أن تُقلب إلى هذا الشكل مثلا: «عدم ارتداء ربطة عنق عند العشاء يعدّ سلوكا خاطئا للضبّاط». لكنّ المركّب الاسميّ اللاحق لـ «يعدّ» مستعمل ههنا بوصفه لفظا للتقييم لا للتخصيص. وحين يجوز إعادة كتابة القاعدة بصورة طبيعيّة على هذا الشكل، وحين يكون اللفظ ص تخصيصا، تكون القاعدة على الأرجح تكوينيّة. بيد أنّنا نحتاج إلى إبداء ملاحظتين: أوّلا، لمّا كانت القواعد التكوينيّة تجري ضمن أنظمة، فمن الممكن أن يكون النظام برمّته ممثّلا بهذا الشّكل لا القواعد الفرديّة المنضوية داخل النّظام. وإذن، فعلى الرغم من أنّ القاعدة رقم 1 في كرة السلّة -وهي: تجري اللعبة بخمسة لاعبين من كلّ جهة- لا تسلم نفسها لصياغة بهذا الشكل، فإنّ السلوك بما يوافق القواعد كلّها، أو جزءا كبيرا منها، يعتبر لَعبًا لكرة السلّة. وثانيا، لن يكون في العموم المركّب الممثّل للفظ ص، ضمن هذه الأنظمة، مجرّد علامة مسجّلة (Label) فهو سَيَسمُ شيئا مّا ستكون له نتائج. وهكذا، فإنّ «تسلّل»، و«ضربة آمنة»، و«تماسّ أرضيّ»، و«كش مات الملك» ليست مجرّد علامات مسجّلة تهمّ حالة الأشياء التي خصّصها اللفظ س، ولكنّها تدرج نتائج لاحقة من قبيل المخالفات والأهداف والفوز والخسارة.

لقد ذكرت أنّ فرضيّة هذا الكتاب هي أنّ تكلّم لسان مّا هو إنجاز أعمال وفقا لقواعد. ستتخذ هذه الفرضيّة الشكل التالي: إنّ البنية الدلاليّة للسان يمكن أن تعتبر تحقيقا لسلسلة من مجموعات القواعد التكوينيّة الضمنية، وذلك طبقا لمواضعات.

والأعمال اللغويّة هي أعمال تنجز تمييزيّا عبر قول عبارات متوافقة مع هذه المجموعات من القواعد التكوينيّة. ويتمثّل أحد أهداف الفصل الموالي في أن نصوغ مجموعات القواعد التكوينيّة المتحكّمة في إنجاز بعض أضرب الأعمال اللغويّة. وإن يكن ما قلته بشأن القواعد التكوينيّة صحيحا، فينبغي ألاّ نستغرب إن لم تتخذ هذه القواعد بأسرها شكل القواعد ذات الصبغة الأمريّة. وبالفعل، سنرى أنّ هذه القواعد تتوزّع إلى أصناف عديدة وشديدة الاختلاف بحيث لا تكون أيّ منها مماثلة تماما لقواعد حسن التعامل. ويمكن للجهد المبذول في استعراض القواعد اللازمة لإنجاز الأعمال اللغويّة أن يؤخذ أيضا على أنّه اختبار للفرضيّة القائلة بأنّ الأعمال اللغويّة تستند إلى قواعد تكوينيّة ضمنية. وإذا ما أخفقنا في تقديم صياغات مرضية للقواعد، فمن الممكن أن يحمل إخفاقنا على أنّه دحض جزئيّ للفرضيّة.

إنّ المعنى الذي ينبغي أن يؤخذ به قولي إنّ القواعد التكوينية تتدخّل في التكلّم بلسان مّا، قد يتّضح أكثر إذا اعتبرنا الأسئلة الموالية: ما الفرق بين تقديم الوعود وصيد الأسماك مثلا، الفرقُ الذي يجعلني راغبا في القول إنّ القيام بالنشاط الأوّل في لسان مّا لا يجوّزه سوى وجود قواعد تكوينيّة بخصوص عناصر ذلك اللسان، في حين أنّ النشاط الثاني لا يتطلّب مجموعات مماثلة من القواعد التكوينيّة؟ ذلك أنّ الوعد وصيد الأسماك كلاهما في نهاية الأمر نشاط بشريّ (ممارسة) وكلاهما سلوك موجّه بغايات، والإخطاء في كليهما ممكن. والجزء الأساسيّ من الفرق بينهما هو الآتي: في حالة صيد الأسماك، فإنّ العلاقات من قبيل غاية-وسيلة، أي العلاقات التي تيسّر لي بلوغ هدفي، أو تمكّنني من

ذلك، تكون شأنا متصلا بالوقائع الطبيعيّة الفيزيائيّة، أي الوقائع المتعلّقة مثلا بأنّ الأسماك تلتقط أحيانا الشصّ المطعّم بالدود، ولكنّها نادرا ما تلتقط الشصّ الفارغ، وأنّ الشصّ المصنوع من الحديد تَعْلقُ به الأسماك ولكن ليس الشصّ المصنوع من الزبدة.

توجد الآن بالفعل تقنيات وأساليب وحتّى استراتيجيّات يتبعها الصيّاد الناجح. ولا شكّ في أنّ هذا كلّه يستدعي بمعنى مّا قواعد (تسييريّة). ولكن أن يصطاد المرء سمكة باتباع هذه الشروط أو تلك ليس أمرا قائما على المواضعات ولا على أيّ شيء شبيه بالمواضعات. أمّا في حالة الأعمال اللغويّة المنجزة ضمن لسان مّا، فإنّه من باب المواضعة – وليس بمقتضى استراتيجيّة أو تقنية أو إجراء أو واقعة طبيعيّة- أن يؤخذ إلقاء هذه العبارة أو تلك، تحت شروط معيّنة، على أنّه تقديم لوعد.

«غير أنّه»* قد يُحتجّ علينا بالقول: «لكنّك لم تبيّن لنا بعدُ سوى كيف تختلف أمور من قبيل الوعد عن أمور من قبيل الصيد، وهذا لا يكفي لتوضيح المعنى المراد من ملاحظاتك بشأن القواعد». أجدُ هذا الاعتراض وجيها حقّا. وأودّ أن أحاول الآن تقديم تفسير أعمق لما قصدتُه حين قلت إنّ فرضيّة هذا الكتاب هي أنّ تكلّم لسان مّا هو مسألة إنجاز أعمال لغويّة بالاستناد إلى أنظمة من القواعد التكوينيّة. فلنبدأ بالتمييز بين أسئلة ثلاثة على صلة وثيقة بهذه الملاحظة. وحسب تقدير مبدئيّ، يمكننا طرحها كما يلي: بدءا، هل أنّ الألسنة (في تقابل مع اللّغة) تواضعيّة؟ ثانيا، هل أنّ الأعمال المضمّنة في القول محكومة بقواعد؟ ثالثا،

* علامتا التنصيص من وضع صاحب النصّ الأصليّ. (المترجمة)

هل أنّ اللغة محكومة بقواعد؟ أرجو أن تزيد الأجوبةُ المقترحة هذه الأسئلةَ توضيحا. إنّ الجواب عن السؤال الأوّل هو بالإيجاب بداهة، فأنا أكتب هذا بالاستناد إلى مواضعات الانجليزيّة لا مواضعات الفرنسيّة مثلا أو الألمانيّة أو السواحليّة. وبهذا المعنى، فإنّ الألسنة (في تقابل مع اللغة) تواضعيّة. لكنّ السؤال الثاني أشدّ صعوبة وأكثر أهميّة. فلنُعد صياغته بصورة جزئيّة: هل من اللازم أن توجد مواضعة مّا أو غيرها (الفرنسيّة أو الألمانيّة أو ما شئت من الألسنة) ليكون من الممكن إنجاز أعمال مضمّنة في القول مثل الإثبات والوعد والطلب؟ وأودّ القول إنّ الجواب عن ذلك هو في العموم: نعم.

يمكن بالفعل لبعض الأصناف البسيطة جدا من الأعمال المضمّنة في القول أن تنجز دون استعمال أيّ أسلوب تواضعيّ على الإطلاق، وذلك بمجرّد حمل الجمهور على أن يتعرّف جانبا من مقاصدنا من خلال السلوك على نحو مّا.[1] وتُظهر لنا هذه الإمكانيّات ضعف القياس التمثيليّ بالألعاب ومحدوديّته، لأنّ المرء لا يستطيع مطلقا أن يسجّل مثلا تماسّا أرضيّا دون الاعتماد على بعض المواضعات (القواعد). ولكن، أن يكون متاحا إنجاز بعض الأعمال المضمّنة في القول من خارج اللسان الطبيعيّ أو أيّ نظام آخر من القواعد التكوينيّة، يجب ألاّ يحجب عنّا أنّ الأعمال المضمّنة في القول عموما تنجز داخل لسان مّا بفضل قواعد معيّنة وأنّها لا يمكن أن تُنجزَ بالفعل إلاّ إذا سمح اللسان بإمكان إنجازها. قد يتمكّن المرء في بعض الظروف الخاصّة من أن

1 - مثل هذه الحالات أكثر قلّة ممّا قد نتصوّر، فتعابير الوجه والحركات مثل الإشارة مثقلة بمكوّن تواضعيّ.

«يطلب» من أحدهم مغادرة الغرفة دون أن يتوسّل في ذلك بأيّة مواضعات، ولكن لن يكون في مقدوره، ما لم تكن له لغة، أن يطلب من أحدهم الشروع في بحث حول تشخيص داء أحاديّات النّوى ومعالجته عند طلبة الجامعات الأمريكيّة. وأودّ الاستدلال، إضافة إلى ذلك، على أنّه من الضروريّ، لوجود بعض أصناف الأعمال اللغويّة مثل الوعد والإخبار، أن يتوفّر نظام من العناصر المحكومة بقواعد. فبإمكان كلبي أن ينجز بعض الأعمال البسيطة المضمّنة في القول، إذ في وسعه أن يعبّر عن السرور، وفي وسعه أن يسأل (يطلب) إخلاء سبيله. ولكنّه يتصرّف في قائمة محدودة جدّا، وحتّى إذا اعتبرنا الأصناف التي يتوصّل إلى إنجازها فإنّنا أمْيلُ إلى الشعور بأنّ وصفها بالأعمال المضمّنة في القول هو أقرب ما يكون إلى الاستعارة.

أودّ، كي أُتمَّ جوابي عن السؤال الثاني وأشرع في الإجابة عن الثالث، أن أقدّم حالتين متخيّلتين بهدف تمثيل بعض العلاقات القائمة بين القواعد والأعمال والمواضعات.

تخيّلْ بدءا أنّ الشطرنج يُلعَبُ في بلدان مختلفة بمواضعات مختلفة. تخيّلْ مثلا أنّ الملك في بلد مّا يُمَثَّلُ بقطعة كبيرة وأنّ حجمه في بلد آخر أصغر من قطعة القلعة. تخيّل أيضا أنّ اللعبة في بلد مّا، تلعب على رقعة كما تلعب عندنا، وفي بلد آخر تعوّض الرقعة بتجميعات رقميّة، فيسند كلّ رقم منها إلى القطعة التي ‹تتحرّك› لتستقرّ عليه. يمكن القول عن هذه البلدان المختلفة إنّها تلعب نفس اللعبة، الشطرنج، وفقا لأشكال تواضعيّة مختلفة. لاحظْ أيضا، أنّه كي تكون اللعبة قابلة لأن تلعب لابدّ للقواعد

أن تتحقّق على صورة أو على أخرى. فلا بدّ لشيء مّا، وإن لم يكن ماديّا، أن يجسّد الملك أو الرقعة.

تخيّل، في مرحلة ثانية، مجتمعا من السّاديّين يحبّ أفراده أن يؤذي بعضهم بعضا من خلال صياح بعضهم في آذان بعض. هب أنّهم، لتحقيق ذلك، يصطلحون على أن تكون الصّيحة المؤديّة إلى ذلك الغرض هي: «غاق». يمكن أن نقول بخصوص هذه الحالة أيضا، شأنها في ذلك شأن حالة الشطرنج، إنّها ممارسة ذات صلة بالمواضعة. ولكن، على خلاف حالة الشطرنج، ليست المواضعة تحقيقا لأيّ قواعد تكوينيّة ضمنية، وخلافا لحالة الشطرنج يهدف الأسلوب التواضعيّ المعتمد إلى إحداث تأثير طبيعيّ. وما من قاعدة تنصّ على أنّ قول «غاق» يعدّ إحداثا للألم. فقد يشعر المرء بالألم سواء أ كان محيطا بالمواضعات أم لم يكن كذلك. ويظلّ الألم شعورا ممكن الإحداث دون التوسّل بأيّة مواضعة.

وماذا عن الألسن الآن؟ وعن اللغة والأعمال المضمّنة في القول؟ فعلى غرار حالتي الشطرنج والصياح، تتعلّق الألسن بالمواضعات. (وهذا جوابي عن السؤال الأوّل). ولكنّي أودّ القول، باعتبار السؤالين الثاني والثالث، إنّ تكلّم لسان مّا وإنجاز أعمال مضمّنة في القول لا يعتبر مشابها لحالة الشطرنج إلاّ بمقدار ما هو مخالف بصفة حاسمة لحالة الصياح. ومن الممكن أن نعتبر ألسنة بشريّة كثيرة، طالما كانت قابلة لأن يُترجم الواحدُ منها الآخرَ، تحقّقات تواضعيّة مختلفة لنفس القواعد الضمنية. فأن يتوصّل في الفرنسيّة إلى تقديم وعد بقول: (Je promets) وفي الانجليزيّة بقول: (I promise) هو شأن متّصل بالوضع. لكن أن يُعتبرَ التلفظ بأسلوب للوعد (ضمن شروط مناسبة) اتّخاذا لإلزام، فذاك أمر

راجع إلى القواعد لا إلى مواضعات اللسان الفرنسيّ أو الانجليزيّ. وتماما كما في المثال أعلاه، يمكننا أن نترجم لعبة الشطرنج الخاصّة ببلد مّا إلى لعبة خاصّة ببلد آخر لأنّ اللعبتين تشتركان في نفس القواعد الضمنية. وإذن، فبإمكاننا أن نترجم أقوالا من لسان مّا إلى لسان آخر لأنّهما يشتركان كذلك في نفس القواعد الضمنية. (وبالمناسبة، علينا أن نعتبر قبولَ جمل من لسان مّا الترجمةَ إلى لسان آخر أمرا خارقا للعادة ومحتاجا إلى تفسير).

وفضلا عن ذلك، وحتّى أرجع إلى السؤال الثاني، من الضروريّ أن يوجد بالنسبة إلى أصناف كثيرة من الأعمال المضمّنة في القول، إجراء وضعيّ مّا لإنجاز العمل، لأنّ العمل لا يمكن إنجازه إلاّ من داخل القواعد، ولا مناص من استدعاء القواعد الضمنية بطريقة أو بأخرى. وفيما يتعلّق بالوعود والإثباتات، لا بدّ أن تتوفّر بعض عناصر اصطلاحيّة يعدّ التلفظ بها اتخاذا لإلزام أو التزاما بوجود الأشياء على حالة مّا حتّى يكون من المتاح إنجاز الأعمال اللغويّة كالوعد والإثبات. إنّ ما يخصَّص في القواعد ليس بوقائع طبيعيّة مثل الشعور بالألم ممّا يمكن أن يحدثه المرء دون الاحتكام إلى أيّ قاعدة على الإطلاق. وبهذا المعنى أرغب في القول: ليست الألسن تواضعيّة فحسب، وإنّما نجد بعض أصناف الأعمال المضمّنة في القول محكومةً أيضا بقواعد.

ما تصبّ فيه أسئلتي الثلاثة هو: أوّلا، هل توجد مواضعات بالنّسبة إلى الألسن؟ ثانيا: هل ينبغي أن تتوفّر قواعد (تتحقق بكيفيّة مّا) حتّى نتمكّن من إنجاز هذا العمل المضمّن في القول أو ذاك؟ وثالثا: هل المواضعات هي تحققات للقواعد؟ أجيب عن السّؤال الأوّل بالإيجاب، وعن السؤال الثاني بأنّ معظم أضرب الأعمال

المضمّنة في القول هي بالفعل محكومة بقواعد، وحتّى الأعمال المنتمية إلى الأضرب الأخرى فإنّ معظمها كذلك. وسأجيب عن السؤال الثالث بقولي: نعم هي كذلك على وجه العموم.

إنّ أساس الأقيسة التمثيليّة قائم على ما يلي: تُبيّن حالة الصياح ما يعنيه بالنسبة إلى ممارسة مّا أن تكون لها طريقة تواضعيّة في الإنجاز دون التوفّر على قواعد تكوينيّة ودون الحاجة إلى قواعد أو مواضعات لإنجاز العمل. أمّا حالة الشطرنج فتبيّن ما يعنيه بالنسبة إلى ممارسة أن تكون لها طرائق اصطلاحيّة في الانجاز حيث تكون المواضعات تحقّقا لقواعد ضمنية وتكون القواعد وبعض المواضعات ضروريّة لإنجاز الأعمال باعتبارها كلاّ.

حين أقول إنّ تكلّم لسان مّا هو الانخراط في شكل من السلوك محكوم بقواعد فإنّي لا أهتمّ علي وجه الخصوص بالمواضعات الخصوصيّة التي تُعتمد عند التكلّم بلسان أو بآخر (ولهذا السّبب بالدّرجة الأولى يختلف بحثي جوهريّا عن اللسانيات بما هي دراسة للبنى المتحققة فعليّا في الألسن البشريّة الطبيعيّة). ولكنّي أهتمّ بالقواعد الضمنية التي تُظهرها المواضعات أو تحققها بالمعنى الذي نجده في مثال حالة الشطرنج. وإذن، حين أقول إنّ تكلّم لسان مّا هو الانخراط في شكل من السلوك محكوم بقواعد، فإنّني أقصد بهذه الملاحظة تقديم جواب عن السؤال الثالث، وحتّى إن تبيّن أن جوابي عن السؤال الثاني غالط أي إنّ الأعمال المضمّنة في القول يمكن أن تُنجز من خارج أيّ نظام للقواعد التكوينيّة، فهذا لا يستتبع أنّ إنجاز هذه الأعمال في لسان مّا ليس انخراطا في شكل من السلوك محكوم بقواعد. أتمسّك بوجهتيْ النظر كلتيهما، ولكنّ ما هو جوهريّ بالنسبة

إلى مشروعي في هذا البحث هو الإجابة عن السؤال الثالث فحسب، لأنّ وجهة النظر تلك هي التي تبيّن الفرضيّة القائلة بأنّ **تكلّم لسان مّا** هو الانخراط في شكل من السلوك محكوم بقواعد.

أختم الحديث عن القواعد بسؤالين: **أوّلا**، إذا كانت القاعدة قاعدة فعليّة فهل ينجرّ عن خرقها عقاب مّا؟ وهل ينبغي بهذا المعنى أن تكون كلّ القواعد معياريّة؟ لا. ليست كلّ القواعد التكوينيّة مستلزمة للعقاب. فأيّ عقاب سينجرّ، في نهاية الأمر، عن خرق القاعدة القائلة بأنّ كرة القاعدة تلعب بتسعة لاعبين من كلّ جهة؟ وفعلا، ليس من اليسير أن نتبيّن كيف يتسنّى للمرء أن يخرق القاعدة التي تعرّف كش مات في الشطرنج أو «تماسّ أرضيّ» في كرة القدم. **ثانيا**،هل يمكن للمرء أن يمتثل إلى قاعدة دون أن يعرفها؟ يزعج البعضَ من الناس زعمي أنّ في اللسان قواعدَ **نكتشفها** اكتشافا على الرغم من أنّنا، وأؤكّد ذلك، نمتثل إليها منذ الأزل. ولكن خذ مثالا صوتيّا بديهيّا: في لهجتي ليس لـ « linger » و«singer » الرّويّ نفسه، وكذا الأمر بالنسبة إلى « anger » و« hanger » وذلك على الرغم من أنّ طريقة رسم هذين الزوجين تغري بغير ذلك. ولكنّ في « linger » و« anger » يعقب الصوتم /g/ الصوتم /ŋ/ في حين ليس في «singer » و« hanger » إلاّ الصوتم /ŋ/، ولذلك فعندنا /siŋər/ في مقابل /liŋgər/. ومتى نظرت في قائمة من الأمثلة المشابهة لهذه سترى أنّها محكومة بقاعدة: كلّما كان الاسم متّصلا بفعل كان الصوتم /g/ غير منجز، وإذا لم يكن كذلك أنجز /g/ بصفة مستقلّة. ولذلك نجد: «sing »: «singer »، « hang »: « hanger »، « bring » : « bringer »،

لكنّ « linger » « anger » « finger » « longer » ليست متصلة بأفعال: « ling » « ang » « fing » « long ». وفضلا عن ذلك، أودّ الإصداع بأنّ هذه قاعدة وليست مجرّد اطّراد وهو ما يمكن أن يُتبيّن من جهتين، من جهة كوننا نعتبر حالات العدول راجعة إلى ‹سوء نطق›، ومن جهة كون القاعدة تنسحب على حالات جديدة بمقتضى طبيعتها الإسقاطيّة. وهكذا فهبْ أنّنا نخترع الاسم « longer » انطلاقا من الفعل « to long »، تعريف « longer »: one who longs (شخص ينتظر)، وإذن ففي جملة: « this longer longs longer than that longer » (هذا ‹المنتظر› ينتظر مدة أطول من ذلك ‹المنتظر›)، لا يتضمّن « longer » الأوّل والأخير صوتم /g/ في نطقه الحرفيّ. أمّا « longer » الأوسط فيتضمّن صوتم /g/ الصلب. لا نجد هذه القاعدة في كلّ اللهجات الانجليزيّة. ولست أزعم أنّه لا وجود لاستثناءات، ومع ذلك فهي قاعدة جيّدة. من البديهيّ عندي أنّ هذه قاعدة، وأنّها واحدة من تلك القواعد التي نمتثل إليها دون أن نعرف ضرورة أنّنا نفعل ذلك (أي دون أن نقدر على صياغتها).

إنّ استلزامات مثل هذه الأمثلة بالنسبة إلى اهتماماتنا الحاليّة هي هذه: نحتاج أحيانا، حتى نفسّر بطريقة مناسبة قطعة من السلوك البشريّ، أن نفترض أنّ هذا السلوك أُنجزَ متوافقا مع قاعدة مّا، وإن كان الفاعل نفسُه غير قادر ربّما على التنصيص على القاعدة، أو غير واع أصلا بكونه يسلك في توافق مع القاعدة. وأن يعرف الفاعل كيف ينجز شيئا مّا أمر لا يمكن تفسيره على نحو مناسب إلاّ باعتماد فرضيّة أنّه يعرف (اكتسب، استبطن، تعلّم) قاعدة من شأنها أن تحدث هذا الأثر أو ذاك. وإن يكن

ربّما غير عارف بأنّه يعرف القاعدة أو أنّه فعل ما فعل بسبب تلك القاعدة. ثمّة علامتان تظهران تقابل السلوك المحكوم بقواعد من جهة ومجرّدَ السلوك المطّرد من جهة أخرى. هاتان العلامتان هما أنّنا نحمل في العموم العدولَ عن الأنموذج المألوف على أنّه غالط بوجه مّا أو معيب، وأنّ القاعدة، على خلاف الاطراد، تشمل آليّا الحالات الجديدة. فالفاعل وهو يواجه حالة لم يسبق له أن عايشها قطّ، يعرف ما عليه فعله.

6-2 الدلالة

تنجز الأعمال المضمّنة في القول تمييزيّا عند إلقاء الأصوات أو تقييد العلامات بالخطّ. فأيّ فرق بين **مجرّد** إلقاء الأصوات وخطّ العلامات من جهة وإنجاز أعمال مضمّنة في القول من جهة أخرى؟ الفرق الأوّل أنّه يقال على نحو تمييزيّ بشأن الأصوات أو العلامات التي يقولها المرء عند إنجاز عمل مضمّن في القول إنّها **ذات دلالة**. والفرق الثاني المتصل بالأوّل أنّه يقال بخصوص المرء على نحو تمييزيّ **إنّه يعني شيئا مّا** بإلقائه تلك الأصوات أو خطّه تلك العلامات. من المميّز أنّ المرء حين يتكلّم فإنّه يعني شيئا من خلال ما يقوله. ويقال عمّا يقوله المرء، أي عن سلسلة الأصوات التي يصدرها، إنّها تتميّز بكونها ذات دلالة. وهنا، وبصفة عرضيّة، يظهر موضع آخر يتهافت فيه القياس التمثيليّ الذي عقدناه بين إنجاز الأعمال اللغويّة من جهة وممارسة الألعاب من جهة أخرى، إذ لا يقال عن القطع في لعبة مثل الشطرنج إنّها تتميّز بكونها ذات دلالة. وفضلا عن ذلك، فإنّه لا يُقال بشأن المرء على نحو تمييزيّ، حين يحرّك قطعة أثناء اللعبة، إنّه يعني شيئا بتلك الحركة.

ولكن، ماذا يمثّل بالنسبة إلى المرء أن يعنيَ شيئا من خلال ما يقوله؟ وماذا يمثّل بالنّسبة إلى الشّيء أن تكون له دلالة؟ للإجابة عن أوّل السؤالين، أقترح أن نستعير جانبا من أفكار بول غرايس (Grice) وأن نراجعها. في مقال بعنوان «الدلالة»[1] (Meaning)، يقدّم غرايس التحليل التالي حول مفهوم «الدلالة غير الطبيعيّة»[2]: أن نقول إنّ المتكلّم م عنى شيئا من خلال س، هو أن نقول إنّ م قصد أن يُحدث س أثرا مّا في السامع ع بفضل تعرّف ع على ذلك القصد. وإن كنت لا أعتبر هذا وصفا مناسبا لأسباب أوّضحها لاحقا، فإنّي أرى أنّه مدخل مفيد جدّا لوصف الدلالة. فهو بدءا يعقد صلة بين الدلالة والقصد، وهو ثانيا يحاصر خصائص التواصل اللغويّ الأساسيّة التالي ذكرها. فأنا، أثناء الكلام، أحاول أن أبلّغ إلى سامعي أشياء معيّنة من خلال حملي إيّاه على التعرّف على قصدي أن أبلّغ تلك الأشياء بالذات. وأتوصّل إلى التأثير المقصود إحداثه في السامع من خلال حملي إيّاه على التعرّف على قصدي أن أحدث ذلك التأثير، وحالما يتعرّف السامع على القصد المُراد بلوغه، يُبلَّغ القصدُ. فهو يفهم ما أنا قائله بمجرّد أن يتعرّف على أنّ قصدي من القول الحرفيّ لما قلته هو قصدي أن أقول ذلك الشيء.

سأمثّل لذلك بمثال بسيط. حين أقول: «أهلا» أقصد أن أحمل السامع على إدراك أنّه يتلقّى تحيّة. وإذا تعرّف على أنّ قصدي هو حمله على تلك المعرفة، فقد حصلت له المعرفة عندئذ.

1 - *Philosophical Review* (July 1957), pp.377-388

2 - يميّز غرايس «الدلالة غ ط» (أي الدلالة غير الطبيعيّة) من دلالات أخرى لـ «يدلّ على» مثل تلك التي نجدها في «السحب تدلّ على المطر» وفي «هذه البثور تدلّ على الحصبة» .

مهما يكن قيّما هذا الوصف للدلالة، فإنّه يبدو لي مختلا في مظهرين أساسيّين على الأقلّ: إنّه يخفق أوّلا في بيان المدى الذي قد تكون به الدلالة شأنا محكوما بالقواعد أو بالمواضعات. فهذا الوصف لا يظهر الترابطات القائمة بين ما نعنيه من خلال قول شيء مّا وما يعنيه في اللسان فعليّا ذلك الشّيء المقول. وهو ثانيا يخلط، من خلال تعريفه الدلالة بمصطلحات التأثير المقصود، بين الأعمال المضمّنة في القول وأعمال التأثير بالقول. وبعبارة غير منمّقة، فقد عرّف غرايس الدلالة في الحقيقة كما لو أنّها قصديّة إنجاز عمل تأثير بالقول، في حين أنّ قول شيء مّا ونيّة أن نعني ذلك الشيء هو نيّة إنجاز عمل مضمّن في القول لا عمل تأثير بالقول ضرورة. سأحاول الآن أن أفسّر هذه الاعتراضات وأن أعدّل مقترح غرايس بما يسمح بمعالجتها.

وحتّى أمثّل للمسألة الأولى، أعرض مثالا يعاكس هذا التحليل للدّلالة. وغاية هذا المثال أن يبيّن العلاقة بين ما يعنيه المتكلّم وما تعنيه الكلمات التي ألقاها.

هبْ أنّني جنديّ أمريكيّ أثناء الحرب العالميّة الثانية، وأنّني وقعت في أسر القوّات الإيطاليّة. وهبْ أيضا أنّي أرغب في حمل هذه القوات على الاعتقاد في أنّي جنديّ ألمانيّ كي تطلق سراحي. ما أودّ فعله هو أن أخبرهم باللسان الألمانيّ أو الايطاليّ أنّني جنديّ ألمانيّ. ولكن، فلنفترض أنّي لا أحسن الألمانيّة ولا الإيطاليّة بالقدر الذي يمكّنني من فعل ذلك. وإذن، فسأحاول، كيفما اتفق، أن أمَسْرح عرضا يخبرهم بأنّي جنديّ ألمانيّ من خلال استعراض الشّذرات التي أعرفها من الألمانيّة على أمل ألاّ يكونوا عارفين بها بالقدر الذي ينكشف به مخطّطي. فلنفترض أنّني لا

أعرف من الألمانيّة سوى سطر وحيد مازلت أتذكّره من قصيد كنت حفظته أثناء درس الألمانيّة أيّام دراستي بالمعهد. ولذلك فأنا، الأسير الأمريكيّ، أتوجّه إلى آسريّ الإيطاليين بالجملة التالية: *Kennst du das Land wo die Zitronen blühen ?*[1]. والآن، فَلْنَصِفْ الوضعيّة بمصطلحات غرايس. لقد قصدت أن أحدث فيهم تأثيرا معيّنا، تحديدا التأثير المتمثّل في الاعتقاد أنّي جنديّ ألمانيّ، وقصدت أن أحدث ذلك التأثير بواسطة تعرّفهم قصدي. لقد قصدت أن أحملهم على الاعتقاد أنّ ما أحاول قوله لهم هو أنّني جنديّ ألمانيّ. ولكن هل يُستنتج من هذا الوصف أنّني إذا قلت: *Kennst du das land...* كان ما أعنيه هو «أنا جنديّ ألمانيّ». لا. ليس بإمكاننا أن نستنتج هذا. بل إنّي أجد نفسي مستنكفا من القول إنّي بإلقائي للجملة الألمانيّة قصدت «أنا جنديّ ألمانيّ» أو حتّى: « Ich bin ein deutscher Soldat » لأنّ ما تعنيه الكلمات وما أتذكّره من معناها هو «هل تعرف أنت الأرض التي بها تزهر أشجار الليمون؟». وطبيعيّ أنّني أرغب من الآسرين أن ينخدعوا بالظنّ أنّ ما عنيته هو «أنا جنديّ ألمانيّ»، ولكنّ جزءا ممّا يستلزمه هذا هو أنّني أحملهم على الاعتقاد أنّ ذلك هو ما تعنيه حرفيّا الكلمات التي قلتها في اللسان الألمانيّ. وفي كتاب «مباحث فلسفيّة»[2] كتب فيتغانشتاين (وهو يناقش مسألة مختلفة)، قُل: «الجوّ بارد هنا» واعْنِ «الجوّ دافئ هنا». إنّ الأسباب التي تجعلنا غير قادرين على فعل ذلك، دون

1 - إن يبدُ من غير المحتمل أن يقصد المرء إحداث التأثير المرجوّ بواسطة قول كهذا في ظروف كهذه، فإنّ بعض الإضافات المتخيّلة للمثال ستجعل الحالة أكثر استساغة. مثلا: أنا أعرف أنّ الآسرين يعرفون بوجود جنود ألمان يرتدون بدلات عسكريّة أمريكيّة، وأعرف أنّهم تلقوا أوامر بتحديد هؤلاء الألمان وتسريحهم بمجرّد أن يعرّفوا بأنفسهم، وأعرف أنّهم كذبوا على قائدهم بادّعاء أنّهم يحسنون الألمانيّة بينما هم يجهلونها فعليّا. الخ...

2 - *Philosophical investigations*, Para 510

تهيئة سياق إضافيّ، هو أنّ ما يمكن أن نعنيه مرتهن، على الأقلّ في بعض الأحيان، بما نحن نقوله فعليّا. إنّ الدلالة أكبر من أن تكون شأنا متعلّقا بالقصد وحسب، فهي كذلك، في بعض الأحيان على الأقلّ، شأن متعلّق بالوضع. ويمكننا القول إنّ أيّ جملة، بحسب مقترح غرايس، يمكن أن تقال بأيّة دلالة كانت، بشرط أن تمكّن الملابسات من بيان المقاصد المناسبة. ولكن من نتائج هذا، أن تصبح دلالة الجملة نفسها مجرّد ملابسة أخرى.

بالإمكان تعديل مقترح غرايس بحيث يكون قادرا على معالجة الأمثلة المضادّة من هذا القبيل. نحن هنا إزاء وضعيّة أحاول فيها أن أُحدثَ في السامع تأثيرا معيّنا من خلال حملي إيّاه على تعرّف قصدي إلى إحداث هذا التأثير. ولكنّ الأسلوب الذي أتوسّل به لإحداث هذا التأثير هو من الأساليب المستعملة بالوضع عبر الخضوع إلى القواعد المتحكّمة في ذلك الاستعمال من أجل إحداث تأثيرات في القول من صنف مختلف تماما. وإنّ الوضعيّة القائمة، أو الشروط التي قد تسمح لنا بقول شيء والدلالة على شيء آخر لا صلة له تماما بالشيء بالأوّل، ليست متوفّرة. فعلينا إذن أن نعيد صياغة وصف غرايس للدلالة بحيث يتّضح أنّ قصد أن نعني شيئا عند التلفّظ بجملة أمرٌ أكبر من مجرّد الارتباط العشوائيّ بدلالة الجملة في اللسان المستعمل. ينبغي أن نحاصر، في تحليلنا للأعمال المضمّنة في القول، كلا المظهرين: القصديّ والوضعيّ، ويتعيّن أن نحدّد على وجه الخصوص العلاقة بينهما. بإنجاز عمل مضمّن في القول من خلال القول الحرفيّ للجملة، يقصد المتكلّم إحداث تأثير معيّن عبر حمل السامع على أن يتعرّف أنّه يقصد إحداث ذلك التأثير. زد على ذلك أنّ المتكلّم، إذا استعمل

الكلمات بمعناها الحرفيّ، قصد أن تتحقّق تلك المعرفة بفضل كون القواعد المتحكّمة في العبارات التي يلقيها تربط تلك العبارات بذلك التأثير على وجه التحديد. وإنّ هذا **التأليف** بين العناصر هو الذي نحتاج إلى بيانه عند تحليلنا للأعمال المضمّنة في القول.

لنعُد الآن إلى اعتراضي الثاني على مقترح غرايس. يعتبر المقترح في الحقيقة أنّ قول شيء مّا مع نيّة الدلالة عليه هو أمر متعلّق بقصد إنجاز عمل تأثير بالقول. وفي الأمثلة التي قدّمها غرايس، لا تخرج التأثيرات عن كونها تأثيرات بالقول، وأودّ الاستدلال على أنّ قول شيء مّا مع نيّة الدلالة عليه هو شأن متعلّق بقصد إنجاز عمل مضمّن في القول. فمن المستحيل أوّلا أن يكون التأثير المقصود بما نعنيه في العموم بالأقوال الحرفيّة من باب التأثير بالقول، لأنّ عددا كبيرا من الجمل المستعملة لإنجاز أعمال مضمّنة في القول ليس لها أيّ تأثير بالقول مرتبط بمعناها. فمثلا، ما من تأثير بالقول متّصل بالتحيّة. فحين أقول: «أهلا» وأنا أعني ذلك، لا أقصد بالضرورة أن أحدث أيّ حالة أو أستدعي أيّ عمل من قبَل السامع، ما عدا معرفته بأنّه يتلقّى تحيّة. ولكنّ هذه المعرفة ليست إلاّ **فهمه** لما قلته وليست تأثيرا أو ردّة فعل إضافيّة. وفضلا عن ذلك، فليس ثمّة في الوعد، على سبيل المثال، تأثير بالقول يمكن أن تتميّز به الوعود من الإثباتات القاطعة والتكهّنات المصوغة بنيّة الإبراز. فهذه الاستعمالات الثلاثة ترمي إلى جعل السامع يتوقّع شيئا بخصوص المستقبل، ولكنّ «أعد» لا يعني «أتكهّن» أو «أقصد». وينبغي لكلّ وصف للدلالة أن يظهر أنّني حين أقول «أعد» أو «أهلا» بنيّة الدلالة عليهما، فإنّي أعني ذلك بنفس المعنى الذي يدلّ

عليه «أعني» حين أقول «اخرُجْ» وأنا أعني ذلك. لكن مقترح غرايس لا يبدو مناسبا إلا للجملة الأخيرة من هذه الجمل الثلاث بما أنّها الوحيدة التي يكون معناها متوافقا، في الحالات العاديّة، مع قصد المتكلّم الذي يقولها ويعنيها إلى أن يحدث تأثيرا في السامع من الصنف الذي ناقشه غرايس. إنّ دلالة الجملة «اخرُج» تربطها بمقصد مخصوص للتأثير بالقول، وهو يتمثّل تحديدا في حمل السامع على المغادرة. لكنّ هذا لا يصدق بالنسبة إلى «أهلا» و«أعد».

ثانيا، لئن يتوفّر في العموم تأثير بالقول مرتبط بالجملة، فإنّه بإمكاني أن أقول شيئا وأعنيه من دون أن أقصد فعليّا إحداث هذا الأثر. من ذلك مثلا أنّي قد أصوغ إثباتا وأنا غير مبال بما إذا كان الجمهور مصدّقا أو غير مصدّق، وذلك لمجرّد أنّي شعرت بأنّ من واجبي فعل ذلك.

ثالثا، حين نخاطب أحدا بقصد أن نخبره مثلا ببعض المعطيات أو المعلومات، فإنّنا لا نتوقّع في العموم أن يكون سبب تصديق المتكلّم لنا أو أحد أسبابه هو أنّنا قصدنا أن نحمله على تصديق ذلك. لنقُلْ إنّي حين أقرأ كتابا في الفلسفة فثمّة أسباب من كلّ صنف تجعلني أصدّق ما يقوله الكاتب أو لا أصدّقه، ولكنّ معرفتي بأنّ الكاتب يقصد أن أصدّقه ليس واحدا من ضمن الأسباب التي تحملني على تصديق ما قاله. والكاتب أيضا لن يتوقّع منّي أن أصدّقه بسبب أنّي تعرّفت على أنّه يقصد حملي على ذلك، إلا إذا بلغ حدّا غير متناه من النرجسيّة. إنّ القصد الانعكاسيّ الغرايسيّ لا ينطبق على التأثيرات من صنف التأثير بالقول.

فكيف يشتغل [هذا القصد الانعكاسيّ] إذن؟ فلنتذكّر بعضا من الظواهر التي نحاول تفسيرها. إنّ للتواصل البشريّ خصائص خارقة للعادة لا تشاركه فيها أغلب أنماط السلوك البشريّ الأخرى. إحدى الخصائص الاستثنائيّة هي هذه: إذا كنت أحاول إخبار أحدهم بشيء (وإذا سلّمنا بتوفّر الشروط المناسبة)، فبمجرّد أن يتعرّف على أنّي أحاول أن أخبره بشيء ويتعرّف على الشيء الذي أحاول إخباره به، أكون قد نجحت بعد في إخباره به. وأضيف إلى ذلك أنّه إذا لم يتعرّف على ما أحاول إخباره به ولا على الشيء الذي أحاول إخباره به، أكون قد فشلت جزئيّا في إخباره به. وفيما يتعلّق بحالة الأعمال المضمّنة في القول، فإنّنا ننجح في فعل ما نحاول فعله عبر حمل جمهورنا على تعرّف ما نحاول فعله. لكنّ التأثير الحادث في السامع ليس اعتقادا أو ردّ فعل، إنّه ببساطة فهم السامع لقول المتكلّم. وهذا التأثير هو ما كنت أسمّيه التأثير المضمّن في القول. وحينئذ، فإنّ الطريقة التي يشتغل بها القصد الانعكاسيّ تصاغ مبدئيّا كما يلي: المتكلّم م يقصد إحداث أثر قوليّ أق في السامع ع من خلال حمل ع على التعرّف على قصد م أن يحدث أق.[1]

1 - هذه الصياغة تسمح عرضا باجتناب الأمثلة المضادّة من الصنف الذي أدرجه ستراوسن:

P.F. Strawson, « Intention and convention in speech acts », Philosophical Review (october 1964), pp 439460-

ففي مثال ستراوسن، يقصد م حمل ع على الاعتقاد في شيء من خلال حمله على التعرّف على قصد م بجعله يعتقد فيه. لكنّ م هنا لا ينجز عملا في القول. فبمجرّد أن نخصّص أنّ القصد يقوم على إحداث تأثير مضمّن في القول، تطرد الأمثلة المضادّة. وطبعا يظلّ الإشكال قائما في تحديد المقصود بالتأثير المضمّن في القول دون دور أو تراجع لا نهائيّ من قصد إلى آخر. ولكن سنتصدّى إلى هذا لاحقا.

إنّ التأثير التمييزيّ المقصود من الدلالة هو الفهم. غير أنّ الفهم ليس ضمن صنف التأثيرات المدرجة في أمثلة غرايس. فهو ليس تأثيرا بالقول. وليس بالإمكان أيضا التعديل من مقترح غرايس بحيث تقبل الدلالة التحليل بالاعتماد على الفهم. فسيكون هذا دورا مبالغا فيه، لأنّنا نشعر أنّ الدلالة والفهم على قدر من الترابط الوثيق يتعذّر معه أن يكون هذا الفهم أساسا لتحليل الدلالة. ما سأقوم به حينئذ أثناء تحليلي للأعمال المضمّنة في القول هو أن أكشف ما يكوّنُ فهمَ قولٍ ذي معنى حرفيّ بالاعتماد على (بعض) القواعد المتعلّقة بالعناصر المكّوّنة للجملة المقولة وبالاعتماد على تعرّف السامع الجملةَ بوصفها موضوعا لتلك القواعد.

إنّ اعتراضي الأوّل والثاني على مقترح غرايس متلازمان. وإذا كانا صائبيْن، فعلى الرّسم الموالي أن يأخذ في الظهور شيئا فشيئا. فمن جهة المتكلّم، يرتبط قول شيء مّا مع نيّة الدلالة عليه ارتباطا وثيقا بمقصد إحداث تأثيرات معيّنة في السامع. أمّا من جهة السامع، فيرتبط فهم قول المتكلّم ارتباطا وثيقا بالتعرّف على مقاصده. وفي حالة الأقوال الدالة حرفيّا على معناها يتوفّر الجسر بين جهتي المتكلّم والسامع بفضل لسانهما المشترك. دونك الآن كيف يشتغل الجسر:

1. فهمُ جملة هو فهمُ معناها.

2. معنى الجملة محكومٌ بقواعد. تُخصّصُ هذه القواعدُ في نفس الوقت شروط قول الجملة وتخصّص ما يعدّ مكافئا له القول.

3. قول جملة بنيّة الدلالة عليها أمر متعلّق بـ: (أ) قصد (د1-) حمل السامع على أن يعرف (يتعرّف، يعي) أنّ حالات أشياء معيّنة

مخصّصة ببعض القواعد قد تحقّقت. (ب) قصد أن يُحمل السامعُ على أن يعرف (يتعرّف، يعي) هذه الأشياء من خلال حمله على التعرّف إلى (د1-).[1] (ج) قصد حمله على أن يتعرّف (د1-) بفضل معرفته بالقواعد المتحكّمة في إلقاء الجملة.

4. توفّر الجملة عندئذ وسيلة اصطلاحيّة لتحقيق مقصد إحداث تأثير معيّن مضمّن في القول في السّامع. فإذا ألقى المتكلّم جملة وعَنَاها ستكون له المقاصد (أ) و(ب) و(ج). وسيمثّل ببساطة فهم السّامع للقول تحقّقا لتلك المقاصد. وستبلُغُ المقاصدُ في العموم إذا فَهِمَ السّامع الجملة، أي فَهِمَ معناها، أي فَهِمَ القواعد المتحكّمة في عناصرها.

فلْنمثّل لهذه النقاط بمثال بالغ البساطة استعملناه سابقا وهو قول الجملة «أهلا». 1- فهم الجملة «أهلا» هو فهم معناها. 2- دلالة «أهلا» محكومة بالقواعد التي تخصّص في الوقت نفسه شروطَ قولها وما يُعَدّ مكافئا له القول. 3- إلقاء الجملة «أهلا» بنيّة الدلالة عليها أمر متعلّق بـ: (أ) قصد حمل السامع على التعرّف إلى أنّه يتلقّى تحيّة. (ب) قصد حمله على التعرّف أنّه يتلقّى تحيّة من خلال حمله على التعرّف إلى قصْد المتكلّم تحيّته. (ج) قصد حمله على تعرّف قصد تحيّته بفضل معرفته بدلالة الجملة «أهلا». 4- توفّر الجملة «أهلا» عندئذ وسيلة تواضعيّة لتحيّة الناس. فإذا قال المتكلّم «أهلا» وعَناهَا ستكون له المقاصد (أ) و(ب) و(ج). ومن جهة

1 - ألا يمكن أن نستغني عن (ب)؟ لا أرى ذلك ممكنا. فلا يكفي أن يكون م قد قصد إحداث أ.ق بفضل معرفة ع بمعنى الجملة، بل ينبغي له أيضا أن يقصد أنّ ع تعرّف على إلقاء الجملة بوصفه إلقاء بنيّة إحداث أ.ق. وهذا يستلزم قصد أن يتعرّف على المقول بوصفه كذلك. وطالما أنّ ع لم يتعرّف على القصد (د-1) فإنّه لا يفهم م. وحالما يتعرّف على القصد (د-1) يكون قد فهم م. فالظاهر حينئذ أنّ قصد الإفهام يستلزم قصد أن يتعرّف ع على القصد (د-1)

السامع، فإنّ فهمه للقول سيتمثّل ببساطة في تحقّق تلك المقاصد. وستُبلَّغُ المقاصد في العموم إذا فهم السامع الجملة «أهلا»، أي إذا فهم معناها، أي إذا فهم أنّ قولها ضمن شروط معيّنة يعدّ تحيّة. ولقد استعملت في تخصيصي للمثال المقدّم، الكلمة «تحيّة» وهي اسم لعمل مضمّن في القول. وإذن، فسيكون المثال من باب الدور إذا قدّم على أنّه هو نفسه تحليل للدلالة بما أنّ مفهوم التحيّة يستدعي بعدُ مفهومَ الدلالة. ولكنّ هذا ليس سوى خصيصة للمثال لا خصيصة للتحليل لأنّ التحليل في خاتمة المطاف يعتمد على القواعد وعلى معرفة السامع بالقواعد، وهو لا يستعمل حينئذ صراحة في جهازه الإصطلاحيّ مصطلحا يتضمّن «يدلّ على» بوصفه جزءا من معناه الذاتي.

يمكننا أن نلخّص الفرق بين تحليل غرايس الأصليّ للدلالة غ ط، والتحليل الذي راجعته وقدّمته بخصوص التصوّر المختلف المتمثّل في أن نقول شيئا بنيّة الدلالة عليه كما يلي:

1- التحليل الأصليّ لغرايس: المتكلّم م يعني غ ط شيئا بواسطة س =

(أ) م يقصد (د-1)* أن يحدث قولُ س (ل س) تأثيرا بالقول معيّنا ت. ب. ق في السامع ع.

(ب) م يقصد أن يحدث ل، ت.ب.ق بواسطة التعرّف على (د-1).

2- التحليل المُراجَع:

م يقول الجملة ج ويعنيها (أي يعني ما قاله حرفيّا)=

م يلقي ج، و

* المقصود بـ (د -1): قصد 1. (المترجمة)

(أ) م يقصد (د-1) أن يحدث قولُ ج (ل ج) في ع معرفةَ (تعرّف، وعي) أنّ حالة الأشياء المخصّصة بالقواعد المتحكّمة في ج (عدد منها) قد تحققت. (أطلق على هذا التأثير اسم التأثير المضمّن في القول ت.م.ق.)

(ب) م يقصد أن يُحدث ل، ت.م.ق بواسطة تعرّفه (د-1)

(ج) م يقصد أن يُتعرّف (د-1) بفضل (بواسطة) معرفة ع بالقواعد (بعض منها) المتحكّمة في (عناصر) ج.

7-2 التمييز بين الوقائع الخام والوقائع المؤسّسيّة

إنّ لنا تمثّلا معيّنا حول ما يكوّن العالم، وإذن حول ما يكوّن المعرفة بالعالم. ييسرُ التعرّف على ذلك التمثّل ولكنّ وصفه عسير. إنّه تمثّلٌ للعالم بوصفه متكوّنا من وقائع خام، وتمثّلٌ للمعرفة بوصفها في الحقيقة معرفة بالوقائع الخام. ومن جملة ما أعنيه بهذا هو أنّه ثمّة مناويل للمعرفة، وأنّ هذه المناويل تعتبر مشكّلة لأنموذج المعرفة برمّتها. تتنوّع هذه المناويل تنوّعا عظيما، فهي تمتدّ من «هذه الصخرة تحاذي تلك الصخرة» مرورا بـ «كلّ الأجسام تتجاذب بقوّة تتناسب عكسا مع مربّع المسافة الفاصلة بينهما، وتتناسب طردا مع حاصل ضرب كُتلتيهما» وصولا إلى: «أشعر بالألم». ولكنّها تشترك في بعض الخصائص. ويمكن القول إنّ الخصائص التي تشترك فيها هي كون المتصوّرات التي تكوّن المعرفة تعدّ أساسا متصوّرات فيزيائيّة، أو لنقل بصيغة دالّة على التقابل، هي متصوّرات إمّا فيزيائيّة وإمّا ذهنيّة. وفي العموم يعتبر أنموذج المعرفة النظاميّة من هذا القبيل متمثّلا في العلوم الطبيعيّة، ويفترض أنّ أساس كلّ معرفة من هذا الصنف يكمن في ملاحظات اختباريّة بسيطة تسجّل بصفة تجريبيّة معطيات الحواسّ.

ومن البديهيّ أنّ قسما كبيرا من الخطابات التي تبدو مثبتة لظواهر، لا تتضمّن أيّا من المتصوّرات المكوّنة لهذا التمثّل.[1] ومن الشائع أنّ الأقوال المثبتة ذات الصبغة الأخلاقية أو الجماليّة لا تردّ بسهولة إلى هذا التمثّل. وقد حاول الفلاسفة الذين تبنّوه أن يعالجوا هذه الأقوال إمّا بنكران أنّها إثباتات أصلا، وإمّا بالقول إنّ هذا القبيل هو ببساطة سير-ذاتيّ أو من صنف نفسيّ يسجّل مشاعر، حسب عبارة «هيوم» (Hume). ولا يمكن القول إنّ عدم مقبوليّة هذه الأساليب في معالجة المشاكل التي تطرحها الأخلاقيّة والجماليّة قد قلّصت من شهرتها. ولكنّ هذه الشهرة هي على الأقلّ دليل على قوّة ذلك التمثّل.

وإذا تركنا جانبا المسألةَ المتعلّقة بمنزلة الإثباتات في علميْ الأخلاق الجمال، وهي مسائل خلافيّة على أيّ حال، وجدنا أصنافا كثيرة من الوقائع، الوقائع الموضوعيّة دون شكّ، وغير المتصلة بالأحكام أو المشاعر أو الانفعالات، يعسر -إن لم يكن محالا- أن نطابق بينها وبين هذا التمثّل. فأيّ صحيفة إنّما تسجّل حوادث من الأصناف التالية: السيد جميل تزوّج من الآنسة بثينة؛ هزم نادي المراوغين نادي العمالقة بثلاثة أهداف لهدفين في أحد عشر دورا؛ أدين زيد بالسرقة؛ وصوّت مجلس النواب على الموازنة. ومن المؤكّد أنّه ما من سبيل يسير يجعل التمثّل الكلاسيكيّ قادرا على وصف وقائع من هذا النوع، أي ما من مجموعة بسيطة من الإثباتات حول خصائص الأشياء الماديّة أو النفسيّة يمكن أن تردّ إليها الإثباتاتُ المتعلّقة بوقائع كتلك. فحفل الزواج، ولعبة كرة القاعدة، والمحاكمة، والعمل التشريعيّ تستلزم حركات

1 - انظر: G. E. M. Anscombre, « On Brute Facts », *Analysis*, Vol.18, n°3 (1958)

ماديّة متنوّعة وحالات ومشاعر خالصة. ولكنّ تخصيص إحدى هذه الوقائع بمثل هذه الألفاظ فحسب لا يكفي لتخصيصها بكونها حفل زواج أو لعبة كرة القاعدة أو محاكمة أو عمل تشريعيّ. فالأحداث الماديّة والمشاعر الخالصة ليست تعتبر إلاّ جزءا من أحداث من ذاك الصنف. ويجري هذا بتوفّر عدد من الشروط الأخرى، وبالاستنادِ إلى أصناف معيّنة من المؤسّسات.

أقترح أن أسمّي هذه الوقائع، على غرار ما سُجّل في الإثباتات أعلاه، **وقائع مؤسّسيّة**. فهي وقائع حقّا ولكنّ وجودها، خلافا لوجود الوقائع الخام، يقتضي وجود مؤسّسات بشريّة معيّنة. فبمقتضى وجود مؤسّسة الزواج فحسب، كانت بعض أشكال السلوك مكوّنة زواجَ السيّد جميل من الآنسة بثينة. وبالمثل، فبمقتضى وجود مؤسّسة كرة القاعدة، كانت بعض الحركات التي ينجزها بعض الرجال مكوّنة انتصارَ فريق المراوغين على فريق العمالقة بثلاثة أهداف بهدفين في أحد عشر دورا. وأيضا، وفي مستوى أكثر بساطة، يتسنّى القول إنّه بمقتضى مؤسّسة العُمْلة أكون حاملا الآن في كفّي خمسة دولارات. ولك أن تحذف المؤسّسة وسيكون كلّ ما في كفّي هو قطعة ورق قد خُطّتْ عليها ضروب من العلامات الرماديّة والخضراء.[1]

هذه المؤسّسات هي أنظمة من القواعد التكوينيّة. وكلّ واقعة مؤسّسيّة تسندها قاعدة (أو نظام من القواعد) على الشكل: س يعدّ ص في السياق س.ق. وتستدعي منّا فرضيّتنا القائلة بأنّ

1 - الوقائع الخام مثل واقعة أنّي أزن 160 رطلا إنجليزيّا تتطلّب طبعا مواضعات معيّنة لقيس الوزن وتتطلّب أيضا مواضعات لسانيّة معيّنة حتّي يمكن أن تصاغ ضمن لسان. ولكنّ الواقعة المثبتة ههنا تظلّ مع ذلك واقعة خاما في مقابل واقعة إثباتها التي هي واقعة مؤسّسيّة.

تكلّم لسان مّا هو إنجاز أعمال وفقا لقواعد تكوينيّة، أن نطرح الفرضيّة التالية: إنّ واقعة أن ينجز المرء عملا لغويّا مّا من قبيل الوعد هي واقعة مؤسّسيّة. ولذلك فلن نحاول أن نقدّم تحليلا لهذه الوقائع على أنّها وقائع خام.

فلنحاولْ، بهذا الاعتبار، أن نختبر عدم ملاءمة تصوّر المعرفة المستند إلى الوقائع الخام لوصف الوقائع المؤسّسيّة. ولننظر في أطروحتي القائلة بأنّ المتصوّرات المكوّنة للتمثّل الكلاسيكيّ ليست ثريّة بما يكفي لوصف الوقائع المؤسّسيّة. ولكي نمثّل لعدم الملاءمة هذه، دعنا نتخيّل ما سيفضي إليه وصف الوقائع المؤسّسيّة من منظور خاميّ خالص. فلنتخيّل مجموعة من الملاحظين من ذوي الكفاءة العالية وهم يصفون مباراة في كرة القدم الأمريكيّة بواسطة إثباتات لوقائع خام فحسب. ماذا عساهم يقولون من باب الوصف؟ بطبيعة الحال، وضمن مجالات معيّنة، يمكن أن تقال أشياء كثيرة. وباستعمال تقنيّات إحصائيّة، يمكن حتّى صوغ قوانين معيّنة. فمثلا، يمكننا أن نتصوّر أنّ ملاحظنا سيكتشف، بعد مرور ردح من الزمن، قانون التجمّع الدوريّ: ومفاده أنّه على مسافات زمنية منتظمة إحصائيّا، تتجمّع أجسام ترتدي قمصانا متماثلة الألوان على نحو دائريّ تقريبا: (تشابك اللاعبين). وإضافة إلى هذا، فعلى مسافات زمنيّة متماثلة الانتظام، يُردَف التجمّع الدائريّ بتجمّع خطيّ (يصطفّ الفريق في خطّ واحد للعب)، ويردف التجمّع الخطيّ بظاهرة التوالج الخطيّ. ستكون هذه القواعد وأمثالها ذات طبيعة إحصائيّة، وليس هذا ما سيجعلها الأكثر رداءة. ومهما يكن قدر هذا الصنف من المعطيات التي نتصوّر أن يجمّعها ملاحظونا، ومهما يكن مقدار التعميمات الاستقرائيّة التي نتصوّر

أن يستخرجوها من المعطيات، فإنّهم ما زالوا لم يصفوا بعد كرة القدم الأمريكية. ما الذي ينقص وصفهم؟ ما ينقصه هو كلّ هذه المتصوّرات التي تحدّدها القواعد التكوينيّة، وهي متصوّرات من قبيل التماسّ الأرضيّ، التسلّل، المباراة، النقاط، الهدف، الوقت المستقطع الخ.. وإذن، فإنّ ما ينقص هو أيضا كلّ ما يمكن أن يصوغه المرء من إثباتات صادقة عن مباراة كرة القدم باستعمال تلك المتصوّرات. وهذه الإثباتات الناقصة هي تحديدا ما يصف الظاهرة الجارية في الملعب بأنّها مباراة كرة قدم. ويمكن للأوصاف الأخرى، الأوصاف المتعلّقة بالوقائع الخام، أن تفسّر بالاستناد إلى الوقائع المؤسّسيّة. غير أنّ الوقائع المؤسّسيّة لا يمكن أن تفسّر إلا بالاستناد إلى القواعد التكوينيّة التي تحكمها ضمنيّا.

ولا أظنّ أحدا يحاول تقديم وصف لكرة القدم بالاستناد إلى الوقائع الخام، ولكنّ الغريب في الأمر حقّا، أنّ بعض الناس حاولوا تقديم تحليل دلاليّ للألسن غير متسلّحين إلاّ ببنية تصوّريّة عن الوقائع الخام ومتجاهلين القواعد الدلاليّة المتحكّمة ضمنيّا في الانتظامات الخام. **تبدو** بعض هذه التحاليل مقبولة **للوهلة الأولى** لأنّ بعض الانتظامات قد تُستنتج من السلوك اللغويّ تماما كما اكتُشفت بعض الانتظامات في دراستنا «العلميّة» الافتراضية لكرة القدم. لكنّ هذه الانتظامات وأمثالها، سواء أ تمّ اكتشافها بالاستناد إلى الترابطات المنتظمة بين المثير والاستجابة (إذا أصدرتُ الصوت: «هل يوجد ملح هنا؟»، وكان يوجد بالفعل ملح، أصدر الفاعل الصوت: «نعم») أم اكتُشفت بالاستناد إلى الترابطات بين الأقوال وحالات الأشياء (الصوت: «من فضلك ناولني الملح» لا يُتلفّظ به في العموم إلاّ متى وُجد ملح بالفعل، وحيثما وجد)، فإنّها

ستبدو وجوبا غير مبرّرة تماما بالنسبة إلى أيٍّ يَحملُ عن علم الدلالة تصورا وقائعيّا خاما. إنّ التفسير البديهيّ للانتظامات الخام في اللغة (بعض الأصوات البشريّة تقع ضمن واقع حال معيّن، أو بسبب توفّر مثير مّا) هو أنّ متكلّمي اللسان منخرطون في شكل قصديّ من السلوك محكوم بقواعد. وتصف القواعد الانتظامات على نفس النحو الذي تصف به قواعد كرة القدم الانتظامات في مباراة كرة قدم. وفي غياب القواعد ليس ثمّة، فيما يبدو، أيّ إمكانيّة لوصف هذه الانتظامات.

الفصل 3

بنية الأعمال المضمّنة في القول

لقد هيّأنا الآن الأرضيّة المناسبة لإقامة تحليل متكامل للأعمال المضمّنة في القول. وسأخصّ بالتحليل الوعدَ في مرحلة أولى لأنّه يبدو، بالمقارنة مع سائر الأعمال المضمّنة في القول، شكليّا بدرجة كافية وقابلا للتقطيع. وهو شبيه بالأرض الجبليّة، التي تَستعرضُ خصائصَها الجغرافيّة بيّنة جليّة. ولكنّنا سنرى أنّ أهميّته ليست منحصرة فيه فحسب، فالدروس التي سنستخلصها من النّظر فيه دروس ذات انطباق عامّ.

لتقديم تحليل للوعد بوصفه عملا مضمّنا في القول، سأسأل عن الشروط الضروريّة والكافية لإنجاز عمل الوعد بنجاح وخِلوّا من العيوب عند إلقائنا جملةً معيّنة. سأحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال استعراض هذه الشروط على صورة مجموعة من القضايا بحيث يستلزم ترابط أفراد المجموعة قضيّة أنّ المتكلّم قد أنجز وعدا ناجحا وخاليا من العيب، وتستلزم قضيّة كون المتكلّم قد أنجز مثل هذا الوعد هذا الترابط. وإذن سيكون

كلّ واحد من هذه الشروط شرطا ضروريّا لإنجاز عمل الوعد إنجازا ناجحا ونقيّا من العيوب. وإذا جمّعنا هذه الشروط ستكوّن مجموعتُها شرطا كافيا لمثل هذا الإنجاز. ثمّة أصناف متنوّعة من العيوب ممّا قد يصيب الأعمال المضمّنة في القول، لكن ليست كلّ هذه العيوب كافية لتفسد العمل في كلّيته. ففي بعض الحالات، يمكن بالفعل أن يوجد شرط من خاصّ مفهوم العمل ثمّ لا يتوفّر في حالة معيّنة، ولكنّ العمل ينجز على الرغم من ذلك. وفي هذه الحالات وأمثالها أقول إنّ العمل كان «معيبا». ويرتبط مفهومي للعيب في العمل المضمّن في القول ارتباطا وثيقا بمفهوم أوستين «للإخفاق»[1]. وليست كلّ الشروط مستقلّة منطقيّا بعضها عن بعض. ولكن يكون مجديا أحيانا أن نحدّد شرطا بصورة مستقلّة حتّى وإن كان، بعبارة دقيقة، مستلزَما منطقيّا بشرط آخر.

إذا توفّرت لنا مجموعة من مثل هذه الشروط، أمكننا أن نستخرج منها مجموعة من القواعد المتحكّمة في الأسلوب المؤشّر على القوّة المضمّنة في القول. وتشبه هذه الطريقة عمليّة اكتشاف قواعد الشطرنج عبر التساؤل عن الشروط الضروريّة والكافية التي تسمح بالقول إنّنا حرّكنا على نحو صحيح الحصان أو الرخّ أو هدّدنا المنافس بـ«كش مات الملك». نحن الآن في وضعيّة شخص تعلّم الشطرنج دون أن يعرف قواعده المصوغة، وهو يرغب في معرفة تلك الصياغة. لقد تعلّمنا كيف نلعب لعبة الأعمال المضمّنة في القول ولكنّ الأمر تمّ في العموم دون صياغة صريحة

1- J. L. Austin, *How to Do Things with Words* (Oxford, 1962)
راجع بالخصوص المحاضرات الثانية والثالثة والرابعة.

للقواعد. والخطوة الأولى للحصول على هذه الصياغة تتمثّل في تحديد الشروط المخوّلة لإنجاز عمل مضمّن في القول مخصوص. ولذلك، فإنّ بحثنا سيخدم غايتين فلسفيّتين. فبتحديد مجموعة الشروط المخوّلة إنجاز عمل مضمّن في القول مخصوص نكون قد قدّمنا تفسيرا لذلك المفهوم، ونكون قد مهّدنا الطريق باتجاه الخطوة الثانية، أي صياغة القواعد.

قد يبدو مشروعي، موصوفا على هذا النحو، متقادما بوجه مّا وموسوما بطابع حقبة معيّنة. ومن أهمّ الاكتشافات الثاقبة في الأعمال الحديثة لفلسفة اللغة هو أنّ معظم المتصوّرات غير التقنية في اللغة اليوميّة تفتقر تماما لقواعد صارمة. فمتصوّرات لعبة أو كرسيّ أو وعد ليست خاضعة لشروط ضروريّة وكافية تحدّدها بشكل كامل بحيث لا يكون شيء مّا لعبة أو كرسيّا أو وعدا إن لم تُستوف تلك الشروط. وإن استُوفيتْ بالنسبة إلى شيء مّا فينبغي لهذا الشيء أن يكون، وليس له إلاّ أن يكون، لعبة أو كرسيّا أو وعدا. ولكنّ الاكتشاف الثاقب للبعد الفضفاض في متصوّراتنا وما يتّصل به من معجم مختصّ بـ«الشبه العائليّ»[1] لا ينبغي أن يقودنا إلى أن نرفض أصلا مشروع التحليل الفلسفيّ. فالأحرى بنا أن نستنتج أنّ بعض أشكال التحليل، وتخصيصا التحليل باعتماد الشّروط الضّروريّة والكافية، تقتضي على الأرجح (بنسب متفاوتة) أمْثَلة المتصوّر المحلّل. سيكون تحليلنا ههنا موجّها إلى ما يمثّل مركز متصوّر الوعد. وسأتجاهل الوعود الهامشيّة، والوعود من صنف الحالات القصوى، والوعود المعيبة جزئيّا. ومن نتائج هذه المقاربة إمكانيّة أن تُنتَج أمثلةٌ مضادة من الاستعمال

1 - راجع: Ludwig Wittgenstein, *Philosophical Investigations* (New York, 1935), paras. 66, 67

اليوميّ لكلمة «وعد» ممّا لا يتناسب مع التحليل. وسأناقش بعضا من هذه الأمثلة المضادة. ووجودُها لا ‹يدحض› التحليل بل هي تستلزم تفسير السبب والكيفيّة اللذيْن بهما تحيد عن الجدول النمطيّ لحالات تقديم الوعد.

وفضلا عن ذلك، سأقصر نقاشي على الوعود الصّريحة بشكل بيّن وسأتجاهل الوعود الناجمة عن صياغات للجمل قائمة على الحذف أو التلميح أو الاستعارة الخ... وسأتجاهل أيضا الوعود المنجزة أثناء قول جمل تتضمّن عناصر غير مفيدة للوعد. ولن أتناول أيضا إلا الوعود القضويّة متجاهلا الوعود الشرطيّة،لأنّه إذا ما توفّرنا على تحليل للوعود القضويّة فسيكون من اليسير توسيعه لمعالجة الوعود الشرطيّة. وإجمالا، فلن أعالج إلاّ الحالات البسيطة والمُؤمثلة. وهذا المنهج، بوصفه بناء لمناويل مؤمثلة، هو شبيه بنوع البناء النظريّ المعتمد في جلّ العلوم، شأن بناء المناويل الاقتصاديّة أو الدراسات حول النظام الشمسيّ التي تعتبر الكواكبَ نقاطا. وإنّه لا بناء للأنساق، بغير تجريد وأَمْثَلة .

تنجم صعوبة أخرى في التحليل من رغبتي في استعراض الشروط متّقيا أشكالا معيّنة من الدور. فأنا أريد أن أقدّم قائمة في الشروط اللازمة لإنجاز عمل مضمّن في القول دون أن يَرِد ضمن هذه الشروط ذكرٌ لإنجاز عمل مضمّن في القول. وعليّ بضمان هذا الشرط حتّى أقدّم منوالا صالحا لتفسير الأعمال المضمّنة في القول في عمومها. وبغير ذلك، لن أكون إلا مبيّنا للعلاقة القائمة بين مختلف الأعمال المضمّنة في القول. ولكن، حتّى إن لم يرد ذكر للأعمال المضمّنة في القول، فإنّ بعض المتصوّرات المؤسّسيّة مثل «الإلزام» ستظهر في اللفظ المحلّل (analysans) كما في اللفظ

المحلَّل (analysandum). ولن أحاول أن أردّ الوقائع المؤسّسيّة إلى وقائع خام. وإذن، فلا وجود في التحليل لمنحى اختزالي. بل إنّي أرغب في تحليل بعض إثباتات الوقائع المؤسّسيّة، وهي إثباتات من صنف: «وعد س» إلى إثباتات متضمّنة لمفاهيم من قبيل المقاصد والقواعد وواقع الحال المخصّص بالقواعد. وفي بعض الأحيان، سيكون واقع الحال نفسه مستدعيا وقائع مؤسّسيّة.[1]

عليّ، عند تقديم الشّروط، أن أنظر أوّلا في حالة الوعد الصادق ثم أبيّن النحو الذي تتغيّر وفقه الشروط للسماح بالوعود غير الصّادقة. وبما أنّ بحثنا دلاليّ أكثر من كونه تركيبيّا فسأسلّم ببساطة بوجود جمل سليمة نحويّا.

3-1 كيف نَعدُ؟: طريقة معقّدة

إذا افترضنا أنّ المتكلّم م قال الجملة ج بحضور السامع ع، فإنّه بالقول الحرفيّ لـ ج يكون م قد وعد ع وعدا صادقا وغير معيب بأن ض إذا وفقط إذا تحققت الشروط 1-9 الآتية:

1. تتحقّق الشروط العاديّة للدخل والخرج

استعملت المصطلحين «دَخْل» و«خرْج» لأشمل المجال الواسع وغير المحدّد من الشروط التي يسمح الالتزام بها بقيام أيّ صنف من التّواصل اللسانيّ الجدّي والحرفي.[2] يشمل الخرْج شروط

1 - لقد حاول ألستون (Alston) بالفعل أن يحلّل الأعمال المضمّنة في القول باستعمال مفاهيم خام فحسب (ما عدا مفهوم القاعدة). وقد أشار هو نفسه، إلى أنّ تحليله غير موفّق. وأرى أنّه لا يمكن أن يكون موفّقا دون التعويل على مفاهيم مؤسّسيّة.

انظر: W. P. Alston, 'Linguistic Acts', *American Philosophical Quarterly*, vol.1,n°.2 (1964)

2 - أقابل بين الأقوال «الجديّة» والعمل المسرحيّ وتدريس لسان مَا وإلقاء القصائد والتدرّب على النطق الخ.. وأقابل بين «حرفي» واستعاريّ أو ساخر الخ..

التكلّم على نحو مفهوم ويشمل الدخل شروط الفهم. ويتضمّنان مجتمعين أشياء من قبيل أنّ المتكلم والسامع يعرف كلاهما كيف يتكلّم اللسان. وكلاهما على وعي بما هو قائم به، ولا يشكوان من معيقات عضويّة عن التواصل مثل الصمم أو الحبسة أو أمراض الحنجرة، وليسا يلعبان دورا مسرحيّا أو يرويان ملحا الخ.. وعلينا أن نلاحظ أنّ هذا الشرط يقصي في نفس الوقت عوائق التواصل كالصمم وأيضا الأشكال الطفيليّة من التواصل مثل الفذلكة والتمثيل المسرحيّ.

2. م يعبّر عن قضيّة أنّ ض بإلقائه ج

يعزل هذا الشرطُ القضيّةَ عن باقي العمل اللغويّ ويسمح لنا بالتركيز في بقيّة التحليل على مميّزات الوعد بوصفه عملا مضمّنا في القول.

3. عند التعبير عن ض، يحمل م على م عملا مستقبليّا ل

في حالة الوعد، يشمل الأسلوب المؤشّر على القوّة المضمّنة في القول ضمن مداه بعض خصائص القضيّة. وينبغي في الوعد أن يُسندَ عملٌ إلى المتكلّم، ولا يمكن أن يكون هذا العمل ماضيا. فلا يتسنّى لي أن أعد بأنّي كنت قد فعلت شيئا مّا. ولا يسعني أن أعد بأنّ شخصا آخر سيفعل شيئا مّا (وإن كان من الممكن أن أعد بأنّي سأحرص على أن يفعله). يتضمّن مفهوم العمل، على النحو الذي أبنيه للغايات الحاليّة، الامتناعَ عن العمل، وإنجازَ سلسلة من الأعمال. وقد يتضمّن أيضا حالات ووضعيّات، من قبيل أنّي قد أعد بألاّ أفعل شيئا مّا، وأنّي قد أعد بأن أفعل شيئا على نحو متكرّر أو عدّة أشياء على نحو متتابع، ويمكن أن أعد بأن

أكون أو أظلّ في حالة معيّنة أو وضعيّة معيّنة. أسمّي الشرطين 2 و3 شرطَيْ المحتوى القضويّ. وفي عبارة دقيقة، لمّا كانت العبارات لا الأعمال هي التي تُحمل على الأشياء فإنّ علينا أن نصوغ هذا الشرط على النحو التالي: عند التعبير عن ض يحمل م عبارة على م يكون معناها كالتالي: إذا كانت العبارة صادقة بالنسبة إلى الشيء، فمن الصادق أنّ الشيء سوف ينجز عملا مستقبليّا ل[1] ولكنّ هذه الصياغة أقرب إلى الإسهاب. ولذلك التجأت إلى المجاز المرسل أعلاه.

4. سيفضّل ع إنجاز م لـ ل على عدم إنجازه لـ ل، ويعتقد م أنّ ع سيفضّل إنجازه لـ ل على عدم إنجازه لـ ل

إنّ إحدى المميّزات الحاسمة التي تتيح تمييز الوعد من الوعيد هي كون الوعد التزاما بعمل شيء لك لا عليك. أمّا الوعيد فهو التزام بعمل شيء عليك لا لك. ويكون الوعد معيبا إذا كان الشيء الموعود به أمرا لا يرغب الموعودُ في تحققه. وهو معيب أيضا إذا كان الواعد لا يعتقد أنّ الموعود راغب في تحقّقه لأنّ القصد من الوعد غير المعيب ينبغي أن يكون الوعد لا الوعيد أو التحذير. أضف إلى ذلك أنّ الوعد، على خلاف الدّعوة، يتطلّب في العادة مناسبة من نوع مّا أو وضعيّة تستدعي الوعد. ويبدو أنّ الخصيصة الأساسيّة لمثل هذه المناسبات هي كون الموعود يتمنّى (يحتاج إلى، يرغب في) تحقق شيء مّا، وكون الواعد متفطّنا إلى ذلك التمنّي (الحاجة إلى، الرغبة في الخ..).

1 - انظر نقاشنا للحمل في الفصل الثاني.

وأحسب أنّ شطريْ هذا الشرط المزدوج لازمان معا لتجنّب أمثلة مضادة بديهيّة جدّا.[1]

على أنّه قد يفكّر المرء في أمثلة ظاهرة مضادة لهذا الشرط على النحو الذي قدّم به. هب أنّي أقول لطالب كسول: «إذا لم تسلّم فرضك في الإبّان، فإنّي أعدك بأن أسند إليك عددا يجعلك ترسُب في المادّة». هل هذا القول وعد؟ أنا أميل إلى الاعتقاد أنّه ليس كذلك. لعلّنا سنصفه على نحو أكثر طبيعيّة بكونه تحذيرا أو حتّى وعيدا. ولكن، لِمَ يجوز إذن استعمال عبارة «أعد» في مثل هذه الحالة؟ أعتقد أنّنا نستعملها هنا لأنّ «أعد» و«ها أنا أعد» هما من ضمن أقوى الأساليب المؤشّرة على قوّة الالتزام المضمّنة في القول التي يوفّرها اللّسان الانجليزيّ. ولهذا السبب فإنّنا كثيرا ما نستعمل هذه العبارات لإنجاز أعمال لغويّة ليست، إذا رمنا الدقة، من قبيل الوعد، ولكنّنا نودّ منها أن نؤكّد درجة التزامنا. لننظرْ كي نمثّل لهذا، في ما يبدو مثالا ظاهرا آخر مضادا للتحليل، ولكن من وجوه تناول أخرى. نسمع أحيانا الناس يقولون «أعد» حين ينشئون إثباتا مؤكّدا. هب مثلا أنّي أتّهمك بأنّك سرقت مالا، فأقول: «لقد سرقت ذلك المال، أليس كذلك؟» فتجيب: «لا. لم أفعل. أعد بأنّي لم أفعل»*. هل

1 - لنقاش مهمّ لهذا الشرط، انظر:

Jerome Schneewind, « A note on Promising », *Philosophical Studies*, vol. 17, n°3 (April 1966), pp.33-35.

* المثال المستعمل في النصّ الانجليزيّ هو:..No I didn't. I promise you I didn't ولا نحتاج إلى التذكير بأنّ الوعد لا يستعمل على هذه الصورة في العربيّة على نقيض ما نجده في الانجليزيّة وحتّى في الفرنسيّة، والظاهر أنّ توفر العربيّة على أسلوب القسم وتنويعها فيه تنويعا بسبب مقتضيات تاريخيّة وعقائديّة واجتماعيّة جعلها تعوّل عليه لأداء المعنى المقصود بأعدُ في المثال الانجليزيّ (المترجمة).

أنجزتَ وعدا في هذه الحالة؟ أنا أجد وصف قولك بأنّه وعد أمرا غير طبيعيّ تماما. فالأنسب لهذا القول أن يوصف بكونه إنكارا مؤكّدا. ويمكننا أن نفسّر ورود «أعد»، بوصفه مؤشّرا على القوّة المضمّنة في القول، بكونه مشتقّا من الوعد الأصليّ ومستعملا ههنا بوصفه عبارة تضيف تأكيدا لإنكارك.

وفي العموم، إنّ ما يفيده الشرط 4 هو أنّه متى أريد من الوعد ألاّ يكون معيبا، فينبغي أن يكون الشيء الموعود به شيئا يرغب في تحققه السامعُ أو يعتبره أمرا لفائدته أو يفضّل تحققه على عدمه الخ... وينبغي أن يكون المتكلّم واعيا بأنّ الأمر على هذه الحال أو معتقدا في ذلك أو عارفا به. وأحسب أنّ صياغة أكثر أناقة ودقّة لهذا الشرط ستطلب على الأرجح إدراج مصطلحات تقنيّة من نوع الاصطلاح المستعمل في مجال الاقتصاد مثلا.

5. ليس من البديهيّ لكلّ من م وع أنّ م سينجز ل في السياق العاديّ للأحداث

يجسّم هذا الشرط شرطا عامّا ينطبق على أصناف كثيرة ومتنوّعة من الأعمال المضمّنة في القول. ويتمثّل في أنّه لا بدّ للعمل من موضوع. فمثلا إذا طلبت من أحدهم أن يفعل شيئا مّا بينما هو بصدد فعله على نحو لا يقبل الشكّ، أو أنّه مشرف على فعله بقطع النظر عن الطلب، يكون طلبي حينئذ غير ذي موضوع، ويكون عندئذ معيبا. وفي وضعيّة تخاطبيّة فعليّة، سيسلّم السامعون، وهم على دراية بقواعد إنجاز عمل مضمّن في القول، بأنّ هذا الشرط مستوفى. هب مثلا أنّي أتوجّه أثناء خطاب عامّ إلى واحد من الجمهور بالقول: «هيّا زيد. انتبه إلى ما أقوله الآن». عند تأويل هذا

القول، سيسلّم الجمهور بأنّ زيدا لم يكن منتبها أو أنّ الانتباه، على أيّ حال، لم يكن باديا عليه على نحو لا يقبل الشكّ، وأنّ مسألة عدم انتباهه قد برزت بشكل أو بآخر، لأنّ شرط إنجاز طلب غير معيب هو ألاّ يكون من البديهيّ أنّ السامع يفعل أو يكاد يفعل ما هو مطلوب منه.

ويقع الشأن نفسه مع الوعود. فليس من السّداد بالنسبة إليّ أن أعد بفعل شيء يكون من البديهيّ في نظر كلّ المعنيّين به أنّي فاعله على أيّ حال. فإن قدّمت فعليّا مثل هذا الوعد، فالسبيل الوحيد الذي قد ينتهجه جمهوري لتأويل قولي هو أنّي أعتقد أنّه ليس من البديهيّ أن أكون مقدما على فعل الشّيء الموعود به. فالزّوج السّعيد الذي يعد زوجته بأنّه لن يهجرها الأسبوع القادم يملؤها على الأرجح بالقلق أكثر ممّا يبعث فيها الشعور بالارتياح.

وأنا أعتقد، وهذا على سبيل الاستطراد، أنّ هذا الشرط هو مثال من نفس نوع الظاهرة التي بيّنها قانون «زيبف» (Zipf). فأنا أرى أنّه يوجد مبدأ، يشتغل في نشاطنا اللغويّ كما في أغلب أشكال السلوك البشريّ، هو مبدأ المجهود الأدنى. وفي حالتنا هذه، يتمثّل هذا المبدأ في تحقيق أقصى الغايات المضمّنة في القول بأدنى مجهود صوتيّ. وأعتقد أنّ الشرط 5 مثال مجسّم لهذا.

أسمّي الشروط التي هي من قبيل 4 و5 **شروطا تمهيديّة**، فإن كانت لا تبيّن الخصائص الأساسيّة للوعد الناجح فإنّها من **ضروريّاته**.

6. م ينوي أن يفعل ل

يكمن التمييز بين الوعود الصادقة والوعود غير الصادقة، في كون المتكلّم ينوي، في حالة الوعد الصادق، أن ينجز العمل الموعود به، بينما لا ينوي ذلك في حالة الوعد غير الصادق. وفي الوعود الصادقة أيضا، يعتقد المتكلّم أنّه يمكنه إنجاز العمل (أو الامتناع عن إنجازه). ولكنّني أرى أنّ قضيّة أنّه ينوي إنجازه تستلزم أنّه يعتقد أنّه من الممكن إنجازه (أو الامتناع عن إنجازه)، ولذلك فلا أذكر ذاك على أنّه شرط إضافيّ. أسمّي هذا الشرط **شرط صدق النيّة**.*

7. يقصد م أن يجعله قول ج ملزما بإنجاز ل

تتمثّل الخاصيّة الأساسيّة للوعد في كونه التزاما بإنجاز عمل مّا. وأعتقد أنّ هذا الشرط يميّز الوعود (وأفرادا آخرين من نفس عائلة الوعد مثل الرجاء) من أصناف أخرى من الأعمال المضمّنة في القول. لاحظْ أنّنا لا نخصّص في صياغتنا للقاعدة سوى قصد المتكلّم. وستوضّح شروطٌ إضافيّة كيفيّة تحقّق ذلك القصد. وعلاوة على ذلك فإنّه من الواضح أنّ الانطواء على ذلك القصد شرط أساسيّ لانجاز الوعد، لأنّ المتكلّم، إذا استطاع أن يستدلّ على أنّه لم يكن له ذلك القصد في قول مّا أمكن له أن يثبت أنّ قوله لم يكن وعدا. فنحن نعلم مثلا أنّ السيّد «بيكويك»

* فضّلنا هذه الترجمة عن الترجمة بشرط الصدق نظرا إلى اختصاص الثاني في الأدبيّات اللسانيّة والدلاليّة بدلالة منطقيّة معروفة قد تدخل لبسا على ترجمة بقيّة النص (المترجمة).

(Pickwick)* لم يعد المرأة بالزواج لأنّنا نعرف أنّه لم يكن له القصد المناسب لذلك. أسمّي هذا: **الشرط الأساسيّ**.

8. م يقصد (د-1) أن يحدث في ع المعرفة ف بأنّ قول ج ينبغي أن يعتبر بمثابة جعل م ملزما بإنجاز ل. ويقصد م أن يحدث ف بواسطة التعرّف على (د-1) بفضل (بواسطة) معرفة ع بدلالة ج

يستعيد هذا تحليلَ غرايس الذي راجعناه حول ما يمثّله بالنسبة إلى المتكلّم أن يقول شيئا ويقصد به الوعد. يقصد المتكلّم أن يحدث أثرا معيّنا مضمّنا في القول بواسطة حمل السامع إلى التعرّف على قصده إحداث ذلك الأثر. وهو يقصد أيضا أن يُتوصّل إلى تلك المعرفة بفضل كون دلالة ما قاله مرتبطة اصطلاحيّا بإحداث ذلك الأثر. وفي هذه الحالة يسلّم المتكلّم بأنّ القواعد الدلاليّة (المحدّدة للدلالة) المتحكّمة في العبارات المتلفّظ بها تجعل القول يعدّ اتخاذا لإلزام. وإجمالا، فإنّ القواعد، كما سنرى في القاعدة اللاحقة، تمكّن من أن يتحقّق القصد في الشرط الأساسيّ 7 من خلال إنجاز القول. ويفسّر الشرط 8 كيفيّة حصول ذلك التحقّق والطريقة التي يتوصّل بها المتكلّم إلى إتمام المهمّة.

9. تكون القواعد الدلاليّة للّهجة التي يتكلّمها م وع على نحو يجعل قول ج سليما في النحو وصادقا في النيّة إذا وفقط إذا استُوفيت الشروط 1-8[1]

* هو بطل أقصوصة شهيرة جدّا للمؤلّف الانجليزيّ شارلز ديكينز (Charles Dickens) وعنوانها: The Pickwick Papers وفيها يصوّر ديكنز مواقف هزليّة طريفة يوقع فيها البطل نفسه نتيجة سذاجته المفرطة (المترجمة).

1 - إذا اعتبرنا الشرط 1، بدا لنا هذا مضلّلا نوعا مّا. فالشرط1 هو شرط عامّ في أيّ تواصل لسانيّ جدّي وليس خاصّا بهذه اللّهجة أو تلك. وإضافة إلى ذلك فإنّ استعمال الشرط

يُقصد من هذا الشرط توضيح كون الجملة المقولة هي جملة مستعملة، من خلال مراعاة القواعد الدلاليّة في اللسان، لإنجاز وعد. وإذا جمعنا هذا الشرط إلى الشرط 8، أقصى الأمثلة المضادّة كمثال الجنديّ الأسير الذي نظرنا فيه سابقا. فدلالة الجملة تحدّد كليّا بدلالة عناصرها سواء أكانت معجميّة أم تركيبيّة. وليس هذا إلا سبيلا آخر للقول إنّ القواعد المتحكّمة في قول الجملة تحدّدها القواعد المتحكّمة في عناصرها. سنحاول قريبا صياغة القواعد المتحكّمة في العنصر أو العناصر الصالحة لوسم القوّة المضمّنة في القول بأنّها قوّة الوعد.

أصوغ الشرط 1 على نحو فضفاض بما يكفي، وذلك حتّى يضمن، بتضافره مع سائر الشروط الأخرى، أنّ ع يفهم القول، وحتّى يستلزم، متعاضدا مع الشروط من 2 إلى 9، أنّ الأثر المضمّن في القول أق قد أحدث في ع بواسطة تعرّف ع قصدَ م إحداث ذلك الأثر، بحيث يُتوصّل إلى تلك المعرفة بفضل معرفة ع بدلالة ج. يمكن لهذا الشرط دائما أن يقدّم على أنّه شرط منفصل عن البقيّة. وإذا رأى القارئ أنّي أغالي في مطالبتي شروط الدّخْل والخرْج بضمان فهم السّامع للقول وجوبا، فبإمكانه أن يعالج هذا بوصفه شرطا منفصلا.

2-3 الوعود غير الصادقة

لم ننظر إلى حدّ الآن إلا في حالات الوعود الصّادقة، ولكنّ الوعود غير الصّادقة تظلّ وعودا على أيّ حال. ونحتاج الآن إلى بيان كيفيّة تغيير الشروط للسماح بها. حين يقدّم المتكلّم وعدا

المزدوج في هذا الشرط يقصي الجمل الملتبسة. فعلينا أن نسلّم بأنّ ج غير ملتبسة.

غير صادق لا تكون له كلّ النوايا التي يضمرها عند تقديم الوعد الصادق. وهو يفتقر تخصيصا إلى نيّة إنجاز العمل الموعود به، ولكنّه يدّعي أنّ له تلك النيّة. وبسبب ادّعائه تحديدا إضمار نوايا ليست له في الأصل وصفنا عمله بكونه غير صادق.

يستدعي الوعد التعبير عن نيّة سواء أ كانت صادقة أم غير صادقة. ولذلك، فللسماح بالوعود غير الصادقة علينا فقط مراجعةُ شروطنا بالقول إنّ المتكلّم يتحمّل مسؤوليّة الانطواء على النيّة بدلا من القول إنّه ينطوي عليها بالفعل. وتكمن القرينة الدالّة على تحمّل المتكلّم لمسؤوليّة كتلك في عدم قدرته على القول دون أن يكون محيلا: «أعد بأن أفعل ل ولكنّي لا أنوي أن أفعل ل». فأن تقول: «أعد بأن أفعل ل» هو أن تتحمّل مسؤوليّة كونك تنوي فعل ل. ويظلّ هذا الشرط قائما سواء أ كان القول صادقا أم غير صادق. وإذن، فللسماح بإمكانيّة الوعد غير الصادق علينا فقط مراجعة الشرط 6 بحيث يتعيّن ألاّ ينصّ على أنّ المتكلّم ينوي إنجاز ل بل على أنّه يتحمّل مسؤوليّة كونه ينوي إنجاز ل. وكي أتجنّب أن اتّهم بالدور، سأصوغ هذا كما يلي:

6أ. يقصد م أنّ قول ج سيجعله مسؤولا عن كونه ينوي إنجاز ل

بهذا التعديل (وبإسقاط ذكر الصدق من اللّفظ المحلّل كما من الشرط 9) يكون تحليلنا محايدا بخصوص صدقيّة الوعد أو عدم صدقيّته.

3-3 القواعد لاستعمال الأسلوب المؤشّر على القوّة المضمّنة في القول

تتمثّل مهمّتنا التالية في استخراج مجموعة من القواعد لاستعمال المؤشّر على القوّة المضمّنة في القول من ضمن مجموعة الشروط التي عرضناها. ومن البديهيّ ألاّ تكون كلّ شروطنا مفيدة بنفس المقدار لإنجاز هذه المهمّة. فالشرط 1 والشروط من صنف 8 و9 تنطبق عموما على كلّ أصناف الأعمال المضمّنة في القول العاديّة وهي ليست مختصّة بالوعد. وينبغي أن تطلب القواعد المتعلّقة بمؤشّر القوّة المضمّنة في القول للوعد، بالاحتكام إلى الشروط من 2 إلى 7.

أمّا القواعد الدلاليّة المتحكّمة في استعمال أيّ أسلوب مؤشّر على قوّة الوعد المضمّنة في القول وع فهي التالية:

القاعدة 1. على وع أن تقال فقط في سياق جملة ج (أو في قطعة أوسع من الخطاب) بحيث يسند قولها عملا مستقبليّا ل إلى المتكلّم م. أسمّي هذا **قاعدة المحتوى القضويّ**. وهي مشتقّة من شرطيْ المحتوى القضويّ 2 و3.

القاعدة 2. على وع أن تقال فقط إذا كان السامع ع سيفضّل إنجاز م لـ ل على عدم إنجازه إيّاه، وكان م يعتقد أنّ ع سيفضّل إنجاز م لـ ل على عدم إنجازه إيّاه.

القاعدة 3. على وع أن تقال فقط إذا لم يكن بديهيّا بالنسبة إلى م ولا بالنسبة إلى ع أنّ م سيقوم بـ ل في السّياق العاديّ للأحداث.

أسمّي القاعدتين 2 و3 **القاعدتين التمهيديّتين** وهما مشتقّتان من الشرطين التمهيديّين 4 و5.

القاعدة 4. على وع أن تقال فقط إذا كان م ينوي إنجاز ل. أسمّي هذا **قاعدة صدق النيّة** وهي مشتقّة من شرط صدق النيّة 6.

القاعدة 5. يعتبر قول وع التزاما بإنجاز ل. أسمّي هذا **القاعدة الأساسيّة.**

هذه القواعد مرتّبة: القواعد من 2 إلى 5 لا تنطبق إلا إذا وقع استيفاء القاعدة 1. ولا تنطبق القاعدة 5 إلا إذا استُوفيت كذلك القاعدتان 2 و3. وسنرى لاحقا أنّ بعضا من هذه القواعد تبدو مجرّد تجلّيات خاصّة بالوعد لقواعد ضمنيّة عامّة جدّا تتحكّم في الأعمال المضمّنة في القول. وفي خاتمة المطاف، ينبغي أن نكون قادرين، إذا جازت العبارة، على تعميلها (Factor out) بحيث لا يقع تمثّلها في نهاية الأمر على أنّها قواعد حصريّة خاصّة بالأسلوب المؤشّر على قوّة الوعد المضمّنة في القول، في تقابل مع سائر الأصناف الأخرى للأساليب المؤشّرة على القوّة.

لاحظْ أنّ القواعد من 1 إلى 4 تتّخذ شكلا يكاد أن يكون أمريّا، أي أنّها على الشكل: قل وع فقط إذا س. في حين أنّ القاعدة 5 هي على شكل: قولُ وع يعدّ ص. وإذن فالقاعدة 5 هي من الصنف الخاصّ بأنظمة القواعد التكوينيّة التي ناقشتها في الفصل 2.

لاحظ أيضا أنّ القياس التمثيليّ بالألعاب الذي كان مُضجرا نوعا مّا، ما يزال ههنا مناسبا بشكل لافت للأنظار. فإذا تساءلنا عن الشروط التي يسمح الخضوع إليها بالقول إنّ اللاعب

قد أحسن تحريك الحصان فإنّنا سنجد شروطا تمهيديّة مثل وجوب أن يكون دوره في اللعب قد حان. وسنجد كذلك شروطا أساسيّة تحدد الخانات الفعليّة التي يمكن أن ينتقل إليها الحصان. بل إنّ ثمّة أيضا في الألعاب شروطا متعلّقة بصدق النيّة مثل أن نتجنّب الغشّ أو تعمّد خسارة اللعبة. ومن المحقّق أنّ قواعد صدق النيّة المناسبة ليست حكرا على هذه اللّعبة أو تلك، ولكنّها تنطبق على الألعاب التنافسيّة في عمومها. وليس ثمّة في الألعاب غالبا قواعد للمحتوى القضويّ لأنّ الألعاب لا تمثّل في العموم واقع الحال.

بأيّ عناصر سترتبط يا ترى القواعد من 1 إلى 5 في وصف لغويّ فعليّ للغة الطبيعيّة؟ فلنسلّم، حتّى نبسّط التحليل، بسلامة الخطوط العامّة لوصف شومسكي (Chomsky)- فودور (Fodor) - كاتز (Katz)- بوستال (Postal) للتركيب والدلالة.[1] وعندها سيبدو لي من غير الرّاجح تماما أن ترتبط قواعد الأعمال المضمّنة في القول مباشرة بعناصر (مكوّنيّة، صرافم) يولّدها المكوّن التركيبيّ باستثناء حالات قليلة مثل حالة الأمر. وفي حالة الوعد، سترتبط القواعد أكثر، على الأرجح، بجانب من خرْج العمليّات التأليفيّة للمكوّن الدلاليّ. ويرتهن جزء من الجواب عن هذا السؤال بما إذا كنّا نستطيع أن نردّ كلّ الأعمال المضمّنة في القول إلى عدد قليل جدّا من الأنماط الأساسيّة المضمّنة في القول. وإذا كان ذلك، فسيبدو أقرب إلى الاحتمال نوعا مّا أن تتضمّن البنية العميقة للجملة تمثيلا بسيطا لنمطها المضمّن في القول.

1 - انظر مثلا: J. Katz and P. Postal, An integrated Theory of Linguistic Descriptions (Cambridge, Mass., 1964)

أصناف الأعمال المضمّنة في القول

أصناف القواعد	طلبَ التمس	أخبرَ، أثبتَ أنَّ ، أكّد	استفهَمَ
المحتوى القضوي	عمل مستقبليّ ل لـ ع	أيّ قضيّة ض	أيّ قضيّة أو وظيفة قضويّة
التمهيدية	1- ع قادر على إنجاز ل. م يعتقد أنّ ع قادر على إنجاز ل 2- ليس من البديهيّ لكلّ من م وع أنّ ع سيقوم بـ ل في السّياق العاديّ للأحداث بمحض إرادته.	1- يملك م أدلة (أسبابا، الخ) على صدق ض. 2- ليس من البديهيّ لكلّ من م وع أنّ ع يعرف (لا يحتاج إلى أن يذكّر بـ) ض.	1- لا يعرف م الجواب أي أنّه لا يعرف ما إذا كانت القضيّة صادقة، أو أنّه، في حالة الوظيفة القضويّة، لا يعرف المعلومة اللازمة لإتمام القضية على نحو صادق. 2- ليس من البديهيّ لكلّ من م وع أنّ ع سيقدّم المعلومة في ذاك الوقت من دون أن يسأل عنها.
صدق النيّة	م يرغب في أن ينجز ع ل	م يعتقد أنّ ض	م راغب في الحصول على المعلومة.
الأساسيّة	يعدّ محاولة لحمل ع على إنجاز ل.	يعدّ تسليما بكون ض تمثّل واقع حال فعليّ	يعدّ سعيا إلى الحصول على المعلومة من ع.
التعليق	أمر وفرض يستدعيان القاعدة التمهيديّة الإضافيّة وهي أن يكون م في موقع سلطويّ بالنسبة إلى ع. ولا يحتاج «فرَض» على الأرجح إلى الشرط التداوليّ المتعلّق بانعدام البداهة بشأن تحقّق ل. وفضلا عن ذلك، فإنّ العلاقة السلطويّة في الحالتين تُفسدُ الشرطَ الأساسيّ لأنّ القول يعدّ سعيا إلى حمل ع على إنجاز ل بفضل سلطة م على ع.	على خلاف استدلّ، لا تبدو هذه الأفعال مرتبطة أساسا بالسعي إلى الإقناع. ولذلك يكون قولك «أنا أثبت أنّ ض فحسب ولست ساعيا إلى إقناعك» مقبولا. في حين يبدو قولك «أنا أستدلّ على أنّ ض ولست ساعيا إلى إقناعك» غير متماسك.	الأسئلة صنفان: أ) أسئلة حقيقيّة ب) أسئلة امتحانيّة. في الأسئلة الحقيقيّة يرغب م في معرفة (إيجاد) الجواب ؛ أمّا في الأسئلة الإمتحانيّة، فـم يرغب في معرفة ما إذا كان ع عارفا.

أصناف القواعد	شَكَرَ	نَصَحَ	حَذَّرَ
المحتوى القضوي	عمل ماض ل أنجزه ع	عمل مستقبليّ ل لـ ع	حدث مستقبليّ أو حالة مستقبليّة الخ.. ح
التمهيدية	ل أفاد م، وم يعتقد أنّ ل أفاده.	1- لـ م أسباب تجعله يعتقد أنّ ل سيكون مفيدا لـ ع. 2- ليس من البديهيّ لكلّ من م وع أنّ ع سيقوم بـ ل في السياق العاديّ للأحداث.	1-لـ ع أسباب تجعله يعتقد أنّ ح سيقع، وأنّه ليس في صالحه. 2- ليس من البديهيّ لكلّ من م وع أنّ ح سيقع.
صدق النيّة	يشعر م بالامتنان أو يستحسن ل	م يعتقد أنّ ل سيكون مفيدا لـ ع	م يعتقد أنّ ح ليس في صالح ع.
الأساسيّة	يعدّ تعبيرا عن الامتنان أو الاستحسان.	يعدّ تسليما بكون ل سيكون مفيدا لـ ع	يعدّ تسليما بأنّ ح ليس في صالح ع.
التعليق	قاعدة صدق النيّة والقاعدة الأساسيّة تتداخلان. فأن تشكر هو مجرّد أن تعبّر عن الامتنان على نفس النحو الذي يُعَدّ به الوعد مثلا مختلفا عن مجرّد التعبير عن نيّة.	على خلاف ما قد يذهب إليه الظنّ، ليس النصح نوعا من أنواع الطلب. فمن المفيد أن نقارن بين «نصحه» و«حفّزه» و«ناداه بكذا» و«أوصاه». فليس نصحي لك سعيا منّي إلى حملك على فعل شيء مّا بالمعنى الذي يكون عليه الطلب. فالنصح هو أقرب إلى إخبارك بما هو خير لك.	التحذير أقرب إلى النصح منه إلى الالتماس. وهو ليس بالضرورة، في رأيي، سعيا إلى حملك على تجنّب أمر. لاحظ أنّ الوصف المقدّم أعلاه صالح للتحذيرات القاطعة لا الافتراضيّة. وأغلب التحذيرات هي على الأرجح افتراضيّة: «إذا لم تفعل س فسيحدث ص».

أصناف القواعد	حيّى	هنأ
المحتوى القضوي	لا شيء	حدث ما، عمل الخ ... ح متعلّق بـ ع.
التمهيدية	م التقى للتوّ (أو عرّف بـ الخ) ع.	ح في صالح ع وم يعتقد أنّ ح في صالح ع.
صدق النيّة	لا شيء	م مسرور بـ ح.
الأساسيّة	يعدّ تعبيرا لبقا عن تعرف م على ع.	يعدّ تعبيرا عن السرور بـ ح.
التعليق		«هنّأ» مماثل لـ «شكر» في كونه تعبيرا عن قاعدة صدق النيّة الخاصة به.

4-3 توسيع التحليل

إن يكن لهذا التحليل فائدة عامّة تتجاوز حالة الوعد، فينبغي أن تبدو هذه التمييزات قابلة للتعميم على أصناف أخرى من الأعمال المضمّنة في القول. وأحسب أنّ قليلا من التفكير سيدلّنا على أنّها كذلك. خُذ مثلا توَجيه الأمر. تتضمّن القواعد التمهيديّة أن يكون المتكلّم في وضعيّة سلطويّة إزاء السامع. ويتمثّل شرط صدق النيّة في أن يكون المتكلّم راغبا في أن يقع تنفيذ العمل المأمور به. ويتعلّق الشرط الأساسيّ بكون المتكلّم يقصد من القول أن يكون محاولة لحمل السامع على تنفيذ العمل. أمّا بالنسبة إلى الأخبار فالشروط التمهيديّة تتضمّن صدور المتكلّم وجوبا عن أسس مّا لافتراض صدق القضيّة المخبر عنها افتراضا مسبقا. ويتمثّل شرط صدق النيّة في وجوب أن يعتقد أنّها صادقة. ويتعلّق الشرط الأساسيّ بكون الخبر يُقدّم بوصفه ممثّلا فعليّا لواقع الحال. وأمّا التحيّة فصنف أبسط بكثير من أصناف الأعمال اللغويّة الأخرى. إلاّ أنّه هنا أيضا يمكن إجراء بعض التمييزات. فعند قولك: «أهلا»، لا وجود لمحتوى قضويّ ولا لشروط صدق النيّة. ولا يتمثّل الشرط التمهيديّ إلاّ في كون المتكلّم قد لقي السامع. وتتلخّص القاعدة الأساسيّة في كون القول يُعدّ إشارة لبقة إلى أنّه وقع التعرّف على السامع. ويمكننا أن نمثّل لمعلومات مثل هذه بخصوص عدد كبير من الأعمال المضمّنة في القول في الجدول الوارد في الصفحات السابقة.

وبالاستناد إلى هذا الجدول يمكن أن نصوغ بعض الفرضيات العامّة حول الأعمال المضمّنة في القول وأن نختبرها:

1. كلّما وُجدت حالة نفسيّة مخصّصة في شرط صدق النيّة اعتُبر إنجازُ العمل **تعبيرا** عن تلك الحالة النفسيّة. ويظلّ هذا القانون ساريا سواء أكان العمل صادقا أم غير صادق، أي سواء أكان المتكلّم صادرا فعلا عن الحالة النفسيّة المخصصة أم لم يكن كذلك. وإذن، فأن تخبر أو تؤكّد أو تثبت (أنّ ض) يعدّ **تعبيرا عن اعتقاد (أنّ ض)**. وأن تلتمس أو تسأل أو تأمر أو تتوسّل أو توصي أو ترجو أو تفرض (أن ينجز ل) يعدّ **تعبيرا عن الرجاء أو الرغبة** (في أن ينجز ل). وأن تَعد أو تُقسم أو تهدّد أو تتعهّد بـ (ل) يعدّ **تعبيرا عن نيّة** (فعل ل). وأن تشكر وترحّب وتهنئ يعدّ **تعبيرا عن امتنان أو سرور** (بمجيء ع) أو عن سرور (بحسن حظّه)[1].

2. يتمثّل الوجه المقابل لهذا القانون الأوّل في أنّ عدم الصدق لا يكون ممكنا إلاّ في حالة التعبير عن حالة نفسيّة. فليس بالإمكان أن نحيّي مثلا أو نعمّد على نحو غير صادق، ولكنّ الإثبات أو الوعد من غير صدق ممكنان.

3. إذا كان شرط صدق النيّة ينبئنا بما عبر عنه المتكلّم عند إنجاز العمل فإنّ الشرط التمهيديّ ينبئنا بما **استلزمه** عند إنجاز العمل (أو على الأقلّ بجزء منه). وحتّى نصوغ ذلك في صورة عامّة سنقول إنّ المتكلّم يستلزم عند إنجاز أيّ عمل مضمّن في القول أنّ الشروط التمهيديّة للعمل قد استُوفيتْ. وهكذا، فحين أنشئ إثباتا مثلا أستلزم أنّ في وسعي تدعيمه. وحين أقدّم وعدا أستلزم أنّ الشيء الموعود به هو في صالح السّامع. وحين أشكر

1 - يقدّم هذا القانون، بالمناسبة، حلاّ لمفارقة مور (Moor)، المفارقة المتمثّلة في كوني لا أستطيع أن أخبر في نفس الوقت أنّ ض وأنّي لا أعتقد ض وذلك حتّى وإن كانت قضيّة أنّ ض غير متناقضة مع قضيّة أنّي لا أعتقد ض.

أحدهم أستلزم أنّ الشيء الذي أنا شاكر من أجله قد أفادني (أو كان المقصود منه على الأقلّ إفادتي).

كان سينشأ تناظر جميل لو تسنّى لنا أن نقدّم وصفا **لعمليّة القول** بالاستناد إلى القواعد الأساسيّة بحيث يكون موازيا لوصفنا لعمليّتي **الاستلزام** و**التعبير**. فمن المغري أن نقول: إنّ المتكلّم **يستلزم** (استيفاء) الشروط التمهيديّة، **يعبر** عن (الحالة المخصّصة في) شروط صدق النيّة، **ويقول** (أيّ شيء مخصص بـ) الشرط الأساسيّ. ويكمن السبب في تهافت ذلك في أنّه توجد علاقة وثيقة بين عمليّة القول والصّنف الوصفيّ من الأعمال المضمّنة في القول. فعمليّة القول تناسب قالب الإثباتات ولكنها لا تناسب قالب التحيّة. وبالفعل، فإنّ مقاربة أوستين الأولى للإنشائيّات قرّرت أنّ بعض الأقوال ليست من باب «القول» وإنّما هي أعمال من صنف آخر. ولكنّ هذا الموقف قد يكون مبالغا فيه، فمن يقول: «أنا أعد» ليس يعد فحسب ولكنّه يقول إنّه يعد.[1] وهذا يعني أنّه توجد بالفعل علاقة بين عملية القول والوصفيّات. ولكنّها ليست علاقة بالقوّة التي قد نميل إلى حسبانها.

4. من الممكن أن ننجز العمل دون ذكر أسلوب صريح يؤشّر على القوّة المضمّنة في القول وذلك حين يوضّح القول وسياقه أنّ الشرط الأساسيّ قد توفّر. فقد أكتفي بالقول: «سأفعله من أجلك» ولكن سيعدّ هذا القول وعدا وسيؤخذ على أنّه كذلك في أيّ سياق يكون من البديهيّ فيه أنّني بقولي ذاك

1 - وذلك كما أشار إليه أوستين نفسه:

« Other minds », Proceedings of the Aristotelian Society, supplementary vol. (1964) :أعيد نشره في. L. Austin, Philosophical Papers (Oxford, 1961)

وافقت على التزام أو فرضته على نفسي. فمن النادر حقّا أن يحتاج المرء فعلا إلى أن يصرّح بـ «أعد». وبالمثل، فقد أكتفي بالقول: «أتمنّى ألاّ تفعل ذلك»، لكنّ هذا القول سيكون في سياقات معيّنة أكثر من مجرّد تعبير عن أمنيّة لغايات، لنقلْ إنّها سيرذاتيّة. فهو سيكون طلبا. وهو سيكون طلبا في تلك السياقات التي يكون الغرض من القول فيها هو جعلك تمسك عن فعل شيء مّا، أي في السياقات التي يتوفّر فيها الشرط الأساسيّ للطلب.

هذه الخصيصة في الخطاب - كون القول المندرج في سياق قادرا على أن يبيّن استيفاء شرط أساسيّ دون أن يتوسّل في ذلك بأسلوب صريح يؤشّر على القوّة المضمّنة في القول- هي التي يردُّ إليها عددٌ كبير من التراكيب المؤدّبة. وهكذا، فإنّ جملة «أبإمكانك أن تفعل هذا من أجلي؟» مثلا، على الرغم من دلالة عناصرها المعجميّة ومن الاستفهام المؤشّر على قوّتها المضمّنة في القول، ليست مستعملة تخصيصا بوصفها سؤالا إمكانيّا عن قدراتك، بل إنّها مقولة تخصيصا بوصفها طلبا.

5. كلّما كانت القوّة المضمّنة في القول لقول مّا غير صريحة أمكن التصريح بها. وهذا مثال مجسّم لمبدأ قابليّة التعبير الذي ينصّ على أنّ كلّ ما يمكن أن يُعنى يمكن أن يقال. ولا ريب في أنّه قد لا يكون لسان مّا غنيّا بما يكفي لتمكين المتكلّمين من قول كلّ شيء يعنونه، ولكن لا موانع مبدئيّا من إغنائه. ولهذا القانون انطباق آخر وهو أنّ كلّ ما يمكن أن يُستلزم يمكن أن يقال. ولكن، إن كان وصفي للشروط التمهيديّة صائبا، لا يمكن أن يقال دون أن يستلزم بدوره أشياء أخرى.

6. إنّ تقاطع الشروط في الجدول يبيّن لنا أنّ بعض أصناف الأعمال المضمّنة في القول هي حقّا حالات خاصّة من أصناف أخرى. وهكذا، فإنّ طرح الأسئلة هو حقّا حالة خاصّة من الطلب، طلب معلومات (سؤال حقيقيّ) أو طلب أن يستعرض السامع معرفته (سؤال امتحانيّ). وهذا يفسّر حدسنا بأنّ قولا في صورة طلب من قبيل: «أخبرْني باسم أوّل رئيس للولايات المتحدة» يكافئ في قوّته قولا في شكل سؤال: «ما اسم أوّلِ رئيس للولايات المتحدة؟». وهذا يفسّر أيضا على نحو جزئيّ لمَ كان الفعل «سأل» صالحا لكلّ من الطلبِ والاستفهام. فمثلا «سألني أن أفعل ذلك» (طلب) و«سألني لمَ» (استفهام).

ويطرح هنا سؤال ذو أهميّة بالغة ولكنّه عسير: هل ثمّة من ضمن الأعمال المضمّنة في القول أعمال أساسيّة تردّ إليها كلّ الأعمال الأخرى أو جلّها؟ أو بعبارة أخرى: ما هي الأنواع الأساسيّة للأعمال المضمّنة في القول؟ وما هو، ضمن كلّ نوع، المبدأ الذي تقوم عليه وحدة النوع؟ يرجع جانب من عسر الجواب عن أسئلة من هذا القبيل إلى أنّ مبادئ التمييز المفضية بنا إلى القول منذ الوهلة الأولى إنّ هذا الصنف أو ذاك من الأعمال مختلف عن هذا الصنف الآخر أو ذاك، مبادئ شديدة التنوّع (انظر 8 أسفله)[1].

7. غالبا ما يحدّد الشرط الأساسيّ سائر الشروط الأخرى، فلمّا كانت مثلا القاعدة الأساسيّة للطلب متمثّلة في كون القول يعدّ محاولة لحمل ع على فعلِ شيء مّا، فإنّ قاعدة المحتوى القضويّ تتعلّق إذن بسلوك مستقبليّ لـ ع.

1 - وبهذا الاعتبار، فإن تصنيف أوستين الأعمال المضمّنة في القول إلى خمسة أنواع يبدو ملائما إلى حدّ ما.
How to Do Things with Words, pp.150 ff

وإذا صحّ أنّ سائر القواعد مرتهن بالقاعدة الأساسيّة، وإذا كان عدد من هذه القواعد يظهر بشكل متكرّر في نماذج متّسق بعضُها مع بعض، فإنّ على هذه القواعد المتكرّرة أن تكون قابلةً للحذف. فالقاعدة التمهيديّة المتعلّقة بانعدام البداهة على وجه التخصيص، تجري في عدد كبير من أصناف الأعمال المضمّنة في القول، حتّى أنّي أعتقد أنّ الأمر ليس متعلّقا بقواعد متفاصلة تتسلّط على استعمال مؤشّرات مخصوصة على القوّة المضمّنة في القول، وإنّما هو بالأحرى شرط عامّ يتسلّط على عامّة الأعمال المضمّنة في القول (ويتسلّط على نحو تناظريّ على سائر أصناف السلوك). ومن آثاره أن يكون العمل معيبا إذا كانت الغاية المرجوّ تحقيقها باستيفاء القاعدة الأساسيّة، قد استوفيت بعد. فلا معنى أن نقول لشخص مّا مثلا أن يفعل شيئا إذا كان من البديهيّ تماما أنّه مُقدم على فعله على أيّ حال. ولكنّ هذا لا يعدّ قاعدة خاصّة بالطلب بأكثر ممّا يعدّ به عجز لاعب الشطرنج عن تحريك قطعة الحصان في غير دوره في اللعب، قاعدةً خاصّةً بتحريك الحصان.

8. إنّ مفاهيم القوّة المضمّنة في القول والأعمال المختلفة المضمّنة في القول تستدعي في الواقع مبادئ في التمييز كثيرة وشديدة الاختلاف. فأمّا المبدأ الأوّل: - وهو الأعظم أهميّة - فهو هدف العمل أو الغاية منه (وهو الفرق مثلا بين الإثبات والاستفهام)، وأمّا المبدأ الثاني: فهو العلاقة القائمة بين م وع (الفرق بين الالتماس والأمر)، وأمّا الثالث: فهو درجة الالتزام (الفرق بين مجرّد التعبير عن نيّة من جهة والوعد من جهة أخرى)، والمبدأ الرابع: هو الفرق في المحتوى القضويّ (الفرق بين التوقّع والرواية)، والخامس: هو الفرق في كيفيّة تعلّق القضيّة بمصالح م وع (الفرق بين التباهي

والتذمّر وبين التحذير والتوقّع)، والسادس: هو الاختلاف في الحالات النفسية الممكنة المعبّر عنها (الفرق بين الوعد، وهو التعبير عن نيّة، والإثبات، وهو التعبير عن اعتقاد)، والسابع: هو الطرق المختلفة التي يتعلّق بها القول ببقيّة المحادثة (الفرق بين مجرّد التعليق على ما قاله شخص مّا والاعتراض على ما قاله). علينا ألاّ نفترض حينئذ، على نحو ما توحي به استعارة «القوّة»، أنّ مختلف الأفعال ‹المضمّنة في القول› هي نقاط ضمن استرسال واحد. والأرجح أنّه ثمّة استرسالات متعدّدة ومختلفة للقوّة المضمّنة في القول. وكون الأفعال الانجليزيّة المضمّنة في القول تتوقّف عند نقاط معيّنة من هذه الاسترسالات المتنوّعة ولا تتوقّف عند أخرى هو أمر عرضيّ بمعنى مّا. فمثلا، لو كان في الإمكان أن نتوفّر على الفعل المضمّن في القول (rubrify) «استحمر» بحيث يكون معناه نعت الشيء بأنّه أحمر لَما عَنَتْ جملة «أنا أستحمره»* سوى «إنّه أحمر». وبالمثل، فإنّنا نجد في اللسان الانجليزيّ قديما الفعل المهجور «macarize » الذي يعني نعت الشخص بأنّه سعيد.[1]

من المهمّ أن ندرك أنّ نفس القول الواحد يمكن أن يمثّل إنجازا لأعمال مضمّنة في القول متعدّدة ومختلفة، وذلك راجع إلى سببين: أمّا الأوّل فلأنّ للقوّة المضمّنة في القول أبعادا كثيرة ومختلفة، وأمّا الثاني فلأنّ عمل إلقاء القول نفسه قد يُنجز بمقاصد مختلفة. ويمكن أن نجد أفعالا مضمّنة في القول كثيرة ومتنوّعة وغير مترادفة تخصّصُ على نحو سليم القولَ نفسه. فهب مثلا أنّ زوجة

* قد تجيز العربيّة الحديثة هذا الاستعمال ولكن لا لنعت الشيء بأنّه أحمر على الأرجح، ولكن لنعته بأنّه حمار على ما تبيحه صيغة استفعل التي من دلالاتها اعتبار الشيء على صفة (المترجمة).

1 - أدين بأوّل هذين المثالين لـ«بول غرايس»، وبالثاني لـ:

Peter Geach, « Ascriptivism », Philosophical Review, Vol. 69 (1960), PP 221-226

تقول في حفلة: «حقّا لقد تأخرّ الوقت كثيرا». قدْ يكون هذا القول في مستوى معيّن إثباتا لواقعة، ولكن، بالنسبة إلى مخاطبها الذي كان قد لاحظ للتوّ أنّ الوقت ما يزال مبكّرا، قد يكون القول (ويكون المقصود منه) اعتراضا عليه. أمّا بالنسبة إلى زوجها، فقد يكون القول (ويكون المقصود منه) اقتراحا أو حتّى طلبا (فلنرْجع إلى البيت)، مثلما يمكن أن يكون تحذيرا (ستكون في الغد خرقة بالية إن لم نرجع إلى البيت).

9. قد تُعرَّف بعض الأفعال المضمّنة في القول بالاستناد إلى التأثير بالقول المقصود، ولا يصحّ هذا على بعضها الآخر. وهكذا فإنّ الطلب، فيما يتّصل بشرطه الأساسيّ، يمثّل سعيا لحمل السامع على فعل شيء مّا، ولكنّ الوعد ليس مرتبطا ضرورة بتأثيرات مثل هذه في السامع ولا بردود أفعال كهذه منه. وإن يكن في وسعنا أن نقيم تحليلا لكلّ الأعمال المضمّنة في القول (أو جلّها على الأقلّ) بالاستناد إلى التأثير بالقول، فإنّ احتمالات تحليل الأعمال المضمّنة في القول دون الرجوع إلى القواعد ستتزايد بشكل كبير. ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ اللسان يمكن أن يعتبر حينئذ مجرّد وسيلة تواضعيّة لضمان ردود فعل طبيعيّة أو تأثيرات، أو السعي إلى ضمان ذلك. ولن يتعلّق العمل المضمّن في القول عندئذ بأيّة قاعدة على الإطلاق. من الناحية النظريّة، يمكن أن ننجز العمل من داخل اللسان أو من خارجه. وإنجازه من داخل اللسان هو أن ننجز بأساليب تواضعيّة ما يمكن إنجازه دون أيّ أسلوب تواضعيّ. وعندها ستكون الأعمال المضمّنة في القول تواضعيّة (على نحو اختياريّ) ولكن غير محكومة بقواعد على الإطلاق.

ويتّضح عندي من خلال كلّ ما قدّمته، أنّ اختزال العمل المضمّن في القول في عمل التأثير بالقول، وما ينجرّ عنه من حذف للقواعد، أمر غير ممكن على الأرجح. وههنا يفترق في رأيي ما يمكن أن نسمّيه نظريّات التواصل المؤسسيّة مثل نظريّة أوستين ونظريّتي ونظريّة فيتغنشتاين من جهة، عن ما يمكن أن يسمّى من جهة أخرى بنظريّات الدلالة الطبيعيّة التي تعوّل على ثنائيّة مثير – استجابة في وصف الدلالة.

الفصل 4

الإحالة بوصفها عملا لغويّا

سنعمّق النظر خلال هذا الفصل والفصل الموالي له في القضيّة حتّى نعالج العملين القضويّين: الإحالة والحمل. وسينحصر نقاشنا فيما يتعلّق بالإحالة في الإحالة المفردة المعرّفة، ممّا سيجعل النقاش بهذا الاعتبار نظريّة غير تامّة في الإحالة. ولكنّ هذا منفردا سيكون، كما سنرى، مصدرا لمشاكل شتى، وما لم نتمكّن من استيضاح هذه المشاكل فلن نتبيّن على الأرجح أصناف الإحالة الأخرى.

إنّ مفهوم الإحالة المفردة المعرّفة مفهوم غير مرض إلى حدّ كبير، ولكنّه مفهوم لا نكاد نقدر على الاستغناء عنه. والحالات الأكثر بداهة للعبارات المحيلة هي أسماء الأعلام. ولكنّنا لا نكاد نمعن النظر في أصناف أخرى من العبارات مثل الأوصاف المعرّفة المفردة حتّى نجد أنّ بعضها عبارات محيلة وأنّ بعضها غير ذلك بلا ريب، وأنّ بعضها الآخر في منزلة بين المنزلتين. وفضلا عن ذلك، فإنّ عددا من تواردات أسماء الأعلام

ليست إحاليّة كما هو الحال في: «سربروس* لا وجود له». وفي الأغلب الأعمّ، يتمسّك الفلاسفة الذين يدرسون الأوصاف المعرّفة بأمثلة من نوع : «ملك فرنسا» أو «الرجل» ونادرا ما ينظرون في أمثلة مثل «الطقس»، «الطريقة التي نحيا بها الآن» و«السبب الذي من أجله أحبّ الفاصولياء». وينبغي لهذا الأمر أن يثير ارتيابنا. فانظر مثلا في الصعوبات التي يثيرها التطبيق الحرفيّ لنظريّة «رسّل» في الأوصاف على جملة مثل: «الطقس جيّد»: «(∃ س) (س طقس. (ص) (ص طقس ← ص = س). س جيّد)»، وهو أمر لا يكاد يكون له معنى. ومع ذلك، فإنّنا نميل إلى القول بأنّ عبارة «الطقس» تؤدّي دورا مماثلا في «الطقس جيّد» لدور عبارة «الرجل» في «الرجل جيّد».

فلْنَتدبّرْ مجموعة تواردات الأوصاف المعرّفة ممّا هو ليس بتواردات إحالية على نحو واضح. ففي قولنا: «تركني حبّة في المقلى»**، لا تستعمل «المقلى» للإحالة، وبالمثل ففي قولك: «فعلت ذلك لأجله» (I do it for his sake)، لا تستعمل «أجله» للإحالة.[1] ويمكن أن نتبيّن ذلك على نحو أكثر بداهة بمقابلة «المقلى» و«أجله» الواردين في هاتين الجملتين بـ «المبنى» و«أخيه» الواردين في جملتي: «تركني في المبنى» و«فعلت ذلك لأجل أخيه». ولكن كيف لي أن أعرف أنّ الزوج الأوّل لا يحيل في حين يحيل الزوج الثاني؟ أنا أعرف ذلك لأنّي، بوصفي

* سربروس في الميثولوجيا الاغريقيّة هو الكلب ذو الرؤوس الثلاثة حارس الجحيم.(المترجمة).

** الوفاء إلى معنى مثال سورل يقتضي التعريب بـ«تركني في ورطة» لكنّ التّنكير اللازم للورطة لا يناسبنا في بقيّة التّحليل، ولذلك خيّرنا الحفاظ على نفس التّعريب الذي قدّمناه لهذا المثال في الفصل الثّاني (المترجمة).

1 - هذا المثال من عند كواين: W. Quine, *Word and Object* (Cambridge, 1960), p.236

متكلّما للسان بالولادة، أستطيع أن أتبيّن أنّ القولين المتضمّنين للزوج الأوّل لا يصلحان لإفراد شيء مّا أو ذات مّا وتعيينهما، وذلك على عكس القولين المتضمّنين للزوج الثاني. لهذا الأمر نتائج لسانيّة مهمّة. وقد يكون تحديد هذه النتائج بالنسبة إلى من لم يتوصّل إلى تبيّن افتقار «المقلى» و«أجله» للإحالة على نحو بديهيّ عونا على تبيّن ذلك. فمثلا، ليس الزوج الأوّل جوابا على الترتيب عن الاستفهامين: «لمن (أو لأيّ شيء) فعلت ذلك؟» و«في ماذا تركني؟». في حين أنّ الزوج الثاني يجيب بوضوح عن هذه الأسئلة. ثمّ إنّه في مثل هذه السّياقات لا تقبل «المقلى» و«أجله» التصرّف في صيغة الجمع بينما يقبل «المبنى» و«أخيه» ذلك. ويمكننا القول، من وجهة نظر تركيبيّة توليديّة، أنّ «أجله» و«المقلى» ليسا مركّبين اسميّين أصلا، وأنّ «أجل» و«مقلى» ليسا اسمين في هذين التواردين.

وما يضيف مصدرا آخر للتعقّد هو كون التواردات الإحاليّة للعبارات المفردة المحيلة ليست كلّها، إذا جازت العبارة، قاطعة. فبعضها شرطيّ. ففي قولك «سيرث المال» يُستعمل الضمير المقدّر بعد الفعل ليحيل بصفة قاطعة. ولكن في قولك: «إن كان لهما ابن فسيرث المال» لا يحيل الضمير المقدّر إلاّ وهو مرتهن بصدق القضيّة السابقة. ويمكننا أن نتصوّر حالات مشابهة باستعمال أسماء الأعلام شأن: «إن كان لملكة انجلترا ابن اسمه هنري، فسيكون هنري أصغر خمسة أطفال». سأبحث فيما يلي في الإحالة القاطعة على نحو ما صنعت بالوعد حيث نظرت في الوعود القاطعة لا في الوعود الشرطيّة.

1-4 الاستعمال والتنصيص

على نحو ما لاحظناه في الفقرة السابقة، ليس كلّ توارد لعبارة محيلة في الخطاب تواردا إحاليّا. وفضلا عن ذلك، فإنّ بعض العبارات أحيانا، سواء أ كانت محيلة أم كانت غير ذلك، ترد في الخطاب في غير استعمالها الأصليّ إذ تكون هي ذاتها موضوعا يخبر عنه الخطاب. فتأمّل الفرق ما بين:

1. سقراط كان فيلسوفا.
2. «سقراط» فيه خمسة أحرف.

عند المقارنة بين هاتين الجملتين تنجم بداهتان: أوّلا، إنّ نفس الكلمة تتصدّر الجملتين. وثانيا، إنّ الدور الذي تلعبه تلك الكلمة في الجملة يختلف في كلتا الحالتين، طالما أنّها في (1) ترد في استعمالها الأصليّ لتحيل على رجل مخصوص، في حين تخرج في (2) عن استعمالها الأصليّ إذ تكون بالأحرى موضوعا يُتحدّث عنه، على نحو ما يشير إليه حضور علامات التنصيص. لقد انقاد الفلاسفة المناطقة أحيانا، بل عادة، إلى إنكار الحقيقة البديهيّة المتمثّلة في كون الجملتين مبدوءتين بالكلمة نفسها. لقد شاع وصف مضطرب للتمييز بين استعمال العبارات والتنصيص عليها حتّى أنّه يجدر بنا أن نحاول توضيح المسألة باختصار. يذهب الفلاسفة والمناطقة في العادة إلى أنّ الكلمة «سقراط» ليست ترد على الإطلاق، بل إنّ الذي يرد هو كلمة جديدة تماما، وهي اسمُ عَلَم الكلمة. ويذهبون إلى أنّ أسماء أعلام الكلمات أو العبارات الأخرى تتكوّن بوضع علامات التنصيص على جنبتي العبارة، أو بالأحرى على جنبتي ما كانت ستكون عليه العبارة لو كانت

مستعملة بوصفها عبارة لا مجرّد جزء من اسم علم جديد. وفي هذا الوصف، ليست الكلمة التي تتصدّر (2) هي «سقراط» على ما قد يذهب في ظنّك، فهي ««سقراط»»، وإنّ الكلمة التي كتبتها، مهما يكن ذلك عسير التمثّل، ليست ««سقراط»» بل هي «««سقراط»»» وهي كلمة جديدة تماما هي بدورها اسمُ عَلَم لاسم عَلَم لاسم عَلَم هو ««««سقراط»»»»، وهكذا دواليك في تراتبيّة من أسماء أسماء الأسماء...

إنّي أجد هذا الوصف محالا (absurd). وأرى أنّ كونه على هذا النحو ليس من دون مخاطر. بل إنّه مستند إلى سوء فهم عميق لكيفيّة اشتغال أسماء الأعلام وعلامات التنصيص وعناصر لغويّة أخرى. وقد تسبب، فضلا عن ذلك، في تَعفين مجالات أخرى من فلسفة اللغة. فمثلا، لقد اعتبرت أحيانا المركّبات المبدوءة بالموصول الحرفيّ «أن»، على نحو غالط، أسماءَ أعلام لقضايا وذلك قياسا على التصوّر التقليديّ للاستعمال والتنصيص.

توجد طريقتان على الأقلّ للاستدلال على أنّ التصوّر التقليديّ للاستعمال والتنصيص غالط حتما. تتمثّل الطريقة الأولى في الإشارة إلى خصائص معيّنة عامّة لمؤسّسة أسماء الأعلام مضادّةً لهذا الوصف. أمّا الطريقة الثانية فتتمثّل في مقابلة ما قد يكوّن بالفعل إحالة على عبارات بواسطة أسماء أعلام أو أوصاف معرّفة من جهة، بالطريقة التي نستعمل وفقها علامات التنصيص لتقديم العبارة نفسها من جهة أخرى.

فإذا تساءلنا عن سرّ وجود مؤسّسة أسماء الأعلام أصلا فإنّ بعضا من الجواب كامن في كوننا محتاجين إلى أسلوب

مناسب يسمح بإنجاز إحالات ذات وظيفة تعيينيّة لموضوعات تكثر الإحالة عليها والحال أنّها قد لا تكون حاضرة على الدوام. ولكن ما من فائدة للأسلوب حين يكون الموضوع المرغوب في التحدّث عنه هو نفسه قطعة من الخطاب. وهو لذلك قابل لأن يقدّم بيسر وليس محتاجا إلى أسلوب لسانيّ مخصوص للإحالة عليه. وعدا استثناءات بسيطة مثل الكلمات المعبّر بها عن المقدّسات أو الكلمات الفاحشة، إذا أردنا أن نتحدّث عن كلمة، فلا حاجة بنا إلى أن نطلق عليها اسما أو نحيل عليها بطريقة أخرى. إذ يمكننا ببساطة أن نُلقيها (شكلا منجزا). وإنّ الحالات القليلة التي نحتاج فيها إلى إطلاق أسماء على الكلمات هي الحالات التي يكون فيها إنجاز الكلمة نفسها خادشا للحياء، أو محرّما، أو محرجا. إنّ لنا في الخطاب المكتوب مواضعات مثل علامات التنصيص لوسم كون الكلمة ليست مستعملة على نحو عاديّ، بل مستعملة بوصفها موضوعا للحديث. وباختصار، فإنّنا نتوفّر على مؤسّسة أسماء الأعلام لنتحدّث، باستعمال الكلمات، عن الأشياء التي ليست هي نفسها كلمات ولا تحتاج إلى أن تكون حاضرة حين يُتحدّث عنها. وما يبرّر وجود المؤسسة برمّتها هو أنّنا نستعمل الكلمات للإحالة على أشياء ليست بكلمات. ولا يمكن لاسم العلم أن يكون عَلَما إلا إذا وُجدَ فرق حقيقيّ بين الاسم والشيء المُسمّى. فإذا تطابقا فلا إمكان لانطباق مفهوم التسمية أو الإحالة.*

* يصلح هذا الاستدلال الذي قدّمه سورل ردّا على موقف تراثيّ ضعيف في النحو العربيّ فسّر بمقتضاه ما عُرف باسم الفعل بوصفه علما للفعل. فلتجنّب الحرج الذي تدخله استعمالات من قبيل «صه» و«مه» و«هات» ونحوها ممّا كان مجسّما لتداخل مقولتي الاسميّة والفعليّة ومربكا للحدود الصارمة التي اصطنعها النحاة للتمييز على نحو قطعيّ بين أقسام الكلم، ذهب بعض النحاة إلى أنّ «صه» اسم علم لـ«اسكتِ» و«مه» اسم علم لـ«كُفّ» و«هات» اسم علم لـ«أعطِ» وقس على ذلك البقيّة سواء ما دلّ منها على الأوامر أو ما دلّ على الأخبار.

فلنقارن بين ما تمثّله في الواقع الإحالة على كلمة، والطريقة التي بها نتحدّث عن الكلمة في (2). هب أنّنا نعيد كتابة (2) على نحو:

الكلمة التي هي اسم لأشهر معلّم لأفلاطون فيها خمسة أحرف.

ههنا، وخلافا لـ (2)، استعملنا حقّا وصفا معرّفا **للإحالة** على كلمة. ولكن يمكننا أيضا أن نتصوّر إسناد اسم علم للكلمة. فليكن زيد مثلا اسما للكلمة «سقراط»، وعندئذ يمكننا أن نعيد كتابة (2) على نحو:

زيد فيه خمسة أحرف.

ههنا، يُستعمل «زيد» على أنّه اسم علم حقيقيّ، وهو مستعمل للإحالة على شيء مغاير له، وهو «سقراط» تخصيصا.

إلاّ أنّنا متى رغبنا في الحديث عن كلمة، أمكن على الدوام تقريبا أن تُقدّم الكلمة نفسها كما في (2). وسيكون من باب التكرار غير المفيد أن يسند إليها اسم كذلك. وسيكون من باب الخطأ أن تُتمثّل على أنّها اسم لنفسها أو جزء من اسم نفسها. ولكن، على أيّ وجه يلزم إذن أن نخصّص للكلمة الأولى في (2)؟ إنّ الجواب عن هذا في منتهى اليسر: لقد قيلت ههنا كلمة، ولكن ليس في استعمالها العاديّ، فقد عُرضت الكلمة نفسها ثمّ جرى الحديث عنها. وكون الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنّها معروضة ومُتحدّثٌ عنها لا مستعملةٌ للإحالة على نحو اصطلاحيّ،

يقول ابن يعيش: اعلم أنّ معنى قول النحويين أسماء الأفعال المراد به أنّها وضعت لتدلّ على صيغ الأفعال كما تدلّ الأسماء على مسمّياتها (...) وقولك هيهات اسم للفظ بَعُدَ دالّ عليه وكذلك سائرها. (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج4، ص 25) (المترجمة).

أمر تدلّ عليه علامات التنصيص. ولكن ليست الكلمة هنا محالا عليها ولا هي مُحيلة على نفسها.

على أنّه قد يقال: أليس بإمكاننا أن نصطلح على أنّ وضع علامات التنصيص على جنبتي الكلمة يصْنَعُ بالانطلاق منها كلمة جديدة: اسم علم الكلمة الأصليّة؟ ويمكن أن يقال أيضا: لمَ لا نتواضع على أنّ «إنّ» في «إنّ الثلج أبيض» هو اسم جدّتي؟ الواقع أنّ لنا بعدُ مواضعات تسيّر استعمال علامات التنصيص. وتقضي إحدى هذه المواضعات (وإحداها فقط) بأنّ الكلمات المحاطة بعلامات التنصيص ينبغي أن تؤخذ بوصفها متحدّثا عنها (أو مستشهدا بها..الخ) لا بوصف المتكلّم يجريها في استعمالها العاديّ. وكلّ من يرغب في إدراج مواضعة جديدة يدين لنا أوّلا بتقديم وصف يبيّن كيف تنسجم مع سائر المواضعات الموجودة، ويدين ثانيا بتفسير دواعي إدراجه للمواضعة الجديدة. ولكن بدءا، بما أنّنا نتوفّر على مواضعات مناسبة تماما للاستعمال- التنصيص فلسنا نرى بوضوح كيف ستتعلّق بها المواضعات الجديدة دون تناقض. وثانيا، إذا بحثنا في الأدبيّات عمّا يدعو إلى «التواضع» على كون علامات التنصيص على جنبتي الكلمة أو عبارة أخرى إنّما تصنع اسم علم جديدا تماما، لم نجد إلاّ تمثيلات غالطة شتّى عن اللغة. فعلى سبيل المثال: «تقتضي المواضعات الأساسيّة المسيّرة لاستعمال أيّ لسان أن نستعمل في كلّ قول ننتجه بخصوص شيء مّا اسمَ ذلك الشّيء لا الشّيء ذاته. وتبعا لذلك، إذا رغبنا في قول شيء مّا عن الجملة، كأن نقول مثلا إنّها صادقة، علينا أن نستعمل اسم

الجملة لا الجملة ذاتها»[1]. ولا يمكن أن يردّ على هذا سوى بأنّه لا وجود لمثل هذه المواضعة الأساسيّة. ومن الممكن أن تُردّ بيسر كبير مقاطعُ من الخطاب أو عناصر منه شفويّة أو بصريّة بوصفها موضوعا له. إذ يمكن أن يقول العالم المتخصّص في الطيور: «إنّ صيحة طائر أبي زريق الكاليفورنيّ هي....» بحيث يكون ما يتمّم الجملة صوتا لا اسما علما للصوت.

2-4 مسلّمات الإحالة

نودّ الآن، ونحن نحتفظ بالفكرة القائلة بأن ليس كلّ توارد لعبارة محيلة هو توارد محيل، أن نقدّم تحليلا للإحالة المعرّفة متناظرا مع تحليلنا للأعمال المضمّنة في القول في الفصل السابق.

خلافا لمعظم الأعمال اللغويّة، فإنّ للإحالة تاريخا طويلا في المعالجة من قبل الفلاسفة. يرجع هذا التاريخ إلى «فريغه» (وفي الحقيقة إلى محاورة ثئيتتيس (Theaetetus) لأفلاطون وربّما أبعد من ذلك). فعلينا إذن أن نخطو في تحليلنا بحذر شديد متأمّلين أثناء المسير قسما كبيرا من المشهد الفلسفيّ. تنتسب النظريّة التي سنقدّمها إلى التقليد الممتدّ من فريغه والمسترسل في «الأفراد» (Individuals) لستراوسن (Strawson). وهي نظريّة، كما سيرى القارئ، متأثّرة بهذين الكاتبين تأثّرا بالغا.

1- A. Tarski, « The semantic conception of truth », Philosophy and Phenomenological Research, vol. 4 (1944)

أعيد طبعه في:

H. Feigl and W. Sellars (eds.), Readings in Philosophical Analysis (New York, 1949)

توجد مسلّمتان معترف بهما عموما فيما يتصل بالإحالة والعبارات المحيلة. ويمكننا أن نصوغهما على نحو تقريبيّ كما يلي:

1. ينبغي لكلّ ما نحيل عليه أن يكون موجودا.[1]

فلْنُسمّ هذا مسلّمةِ الوجود.

2. إذا كان محمول مّا صادقا بالنسبة إلى شيء مّا فهو صادق بالنسبة إلى أيّ شيء مماثل له بصرف النظر عن العبارة المستعملة للإحالة عليه.

ولْنُسمّ هذا مسلّمة الهويّة.

يُمكن أن تُؤّول المسلّمتان كلتاهما على نحو يجعلهما تحصيل حاصل. فالأولى، تحصيل حاصل بداهة بما أنّها لا تقول شيئا أكثر من كون المرء لا يمكنه الإحالة على شيء مّا إذا لم يكن ثمّة ذاك الشّيء ليحال عليه. وتقبل الثانية أيضا تأويلا على سبيل تحصيل الحاصل من جهة أنّها تقول إنّ أيّاً يصدق على شيء مّا فهو صادق على ذلك الشيء.

تثير هاتان المسلّمتان كلتاهما جملة من المفارقات. فأمّا الأولى، فبسبب الخلط الملازم لتعريفات الإحالة. وأمّا الثانية، فبسبب كون بعض التأويلات المراجعة ليست محصليّة محصوليّة بل غالطة. تنتج الأولى مفارقات بشأن أقوال مثبتة من قبيل: «الجبل الذهبيّ لا وجود له». فإن سلّمنا في آن واحد بمسلّمة الوجود وبكون الكلمتين المتصدّرتين الجملةَ قد استُعملتا للإحالة،

1 – ينبغي أن تفهم «موجود» على أنّها غير مقيّدة بزمان. فيمكن للمرء أن يحيل على ما وُجد، أو ما سيوجد أو أيضا على ما هو موجود الآن.

يتهافت الإثبات من تلقاء نفسه. إذ أنّه، حتّى أُنشئ هذا الإثبات، لا بدّ له من أن يكون كاذبا. وحتّى أنكر وجود أيّ شيء كان لا بدّ من أن يكون ذلك الشيء موجودا.

لقد أوجد رسّل[1] حلاّ لهذا التناقض بالفعل، وذلك بلفت النظر إلى أنّ عبارة «الجبل الذهبيّ» لا تُستعمل للإحالة حين تكون المسند إليه النحويّ في قضيّة وجوديّة. وفي العموم، لا يمكن للعبارات التي تكون مسندا إليها في الجمل المعبّرة عن الوجود أن تستعمل للإحالة – وهذا بعضٌ ممّا يعنيه القول إنّ الوجود ليس خاصيّة- ولذلك فلا تناقض. ولا تنطبق مسلّمة الوجود لأنّه لا وجودَ لإحالة.

غير أنّ رسّل، مأخوذا بالحماس، أنكر للأسف إمكانيّة أن يُستعمل كلّ وصف للإحالة. وسأنقد هذا الجزء من استدلاله لاحقا.[2] ولكن بفضل رسّل، لم يعد أحد يحمل هذه المفارقات محمل الجدّ.

ولكن قد يبدو مع ذلك أنّه بالإمكان تقديم أمثلة مضادّة لهذه المسلّمة. أفلسنا قادرين على الإحالة على سانتا كلوس أو على شرلوك هولمز على الرغم من أنّ لا أحد منهما موجود الآن أو وُجد قطّ؟ إنّ الإحالة على الكيانات التخييليّة (وأيضا الخرافيّة والأسطوريّة) ليست من قبيل الأمثلة المضادّة. فيمكن للمرء أن يحيل عليها بوصفها بوصفها شخوصا تخييليّة بسبب أنّها توجد على

1 - B. Russell, « on denoting », Mind, Vol 14 (1905) أعيد نشره في: Feigl and Sellars (eds.) مرجع مذكور أعلاه

2 - في الفصل 7

وجه التحديد في **عالم التخييل** فعلا. وحتّى نوضّح ذلك نحتاج إلى تمييز الحديث المتصّل بالعالم العاديّ الحقيقيّ من الأشكال الطفيليّة للخطاب مثل القصّ أو المسرح الخ... في الحديث المتّصل بالعالم العاديّ الحقيقيّ لا يمكنني أن أحيل على شرلوك هولمز لأنّ هذا الشخص لم يوجد قطّ. فإن قلت في ‹عالم الخطاب› هذا «إنّ شرلوك هولمز يرتدي قبّعة صيد»، فشلت في الإحالة تماما كما كنت سأفشل لو قلت: «شرلوك هولمز قادم إلى بيتي الليلة للعشاء». ما من إثباتٍ من هذين يمكن أن يكون صادقا. لكن هب أنّي أنتقل إلى نمط الخطاب القصصيّ أو المسرحيّ أو التمثيليّ. وههنا فإنّي إذا قلت: «يرتدي شرلوك هولمز قبّعة صيد» أحلت بالفعل على شخصيّة تخييليّة (أي على شخصيّة غير موجودة ولكنّها توجد في التخييليّ)، وما قلته هنا صادق. لاحظ أنّني لا أستطيع في هذا النّمط من الخطاب أن أقول: «شرلوك هولمز قادم إلى بيتي الليلة للعشاء»، لأنّ الإحالة على «بيتي» ترجعني إلى الحديث المتّصل بالعالم الحقيقيّ. وفضلا عن ذلك، إذا قلت في نمط الخطاب التخييليّ: «السيّدة شرلوك هولمز ترتدي قبّعة صيد» فشلت في الإحالة لأنّه لا وجود لسيّدة شرلوك هولمز تخييليّة. فهولمز- بعبارات النمط التخييليّ للخطاب - لم يتزوّج قطّ. وفي عبارة موجزة، لا إحالة، في الحديث المتّصل بالعالم، لشرلوك هولمز ولا للسيدة شرلوك هولمز، لأنّ هذين الشخصين لم يوجدا قطّ. أمّا في الحديث المتخيّل فلشرلوك هولمز إحالة، لأنّ مثل هذه الشخصيّة موجودة حقّا في عالم التخييل، ولكن لا إحالة لـلسيدة شرلوك هولمز لأنّه لا وجود لمثل هذه الشخصيّة المتخيّلة. وتظل مسلّمة الوجود صالحة من هذه الناحية أو من تلك على حدّ سواء:

ففي الحديث المتعلّق بالعالم الواقعيّ يمكن أن يحيل المرء على ما هو موجود، وفي الحديث التخييليّ يمكن أن يحيل على ما هو موجود في المتخيّل (إضافة إلى الأشياء والأحداث الحقيقيّة التي تتضمّنها القصّة المتخيّلة).

يتعيّن على هذه المسائل معروضة على هذا النحو، أن تبدو بديهيّة إلى حدّ كبير. لكنّ الأدبيّات الفلسفيّة كشفت حقّا عن قدر هائل من الخلط بخصوص هذه المسائل. وحتّى أحترز عن مورديْن آخرين للخلط، عليّ أن أؤكّد أنّ وصفي للأشكال الطفيليّة من الخطاب لا يستلزم القول بتغيّر **دلالات** الكلمات أو عناصر لسانيّة أخرى في الخطاب المتخيّل. فإذا تمثّلنا المواضعات المتعلّقة بمعاني العناصر اللسانيّة على أنّها (في جزء منها على الأقلّ) مواضعات عموديّة تربط الجمل بالعالم، كان من الأفضل إذن أن نتمثّل المواضعات الضمنيّة للخطاب المتخيّل على أنّها مواضعات جانبيّة أو أفقيّة تَصّاعدُ بالخطاب، إذا جازت العبارة، بعيدا عن عالم الوقائع. ولكن من الأساسيّ أن نُدرك أنّه حتّى في «ليلى ذات الرداء الأحمر»، فإنّ «الأحمر» يعني الأحمر. إنّ مواضعات المتخيّل لا تغيّر دلالة الكلمات أو العناصر اللسانيّة الأخرى. ومن ناحية ثانية، لا تلزمنا مسألة وجود شخصيّة تخييليّة مثل شرلوك هولمز بالرؤية القائلة بأنّه موجود في عالم مّا متعال عن الحسّ أو أنّ له نمطا خاصّا في الوجود. فشرلوك هولمز لا وجود له مطلقا وهذا لا يعني إنكار أنّه يوجد-في-المتخيّل. إنّ مسلّمة الهويّة (شأنها في ذلك شأن مسلّمة الوجود) تثير مفارقات إضافيّة ومشاكل مستعصية في السياقات الإحاليّة الكثيفة. وتُقدَّمُ هذه المسلّمة أحيانا [1] كما

1 - مثلا: R. Carnap, Meaning and Necessity, pp.98 ff.

يلي: إذا أحالت عبارتان على الشيء نفسه أمكن أن تعوّض إحداهما بالأخرى في كلّ السياقات *SALVA VERITATE* وليست المسلّمة مقدّمةً بهذا الشكل، من تحصيل الحاصل فحسب، بل هي غالطة. وهذا الشكل هو الذي يثير مشاكل عميقة. وأنا أرى أنّ هذه الصعوبات متكافئة في التفاهة مع الصعوبات الناجمة عن مسلّمة الوجود. ولكنّ استعراضها مسألة تستدعي إسهابا وهي تتجاوز مجالات اهتمام هذا الكتاب.

أمّا الغاية الموالية لهذا الفصل فليست مواصلة النقاش حول هاتين المسلّمتين، بل إضافة مسلّمة ثالثة والبحث في بعض من نتائجها.

3. إذا أحال المتكلّم على شيء مّا فإنّه يعيّن هذا الشيء أو هو قادر، إذا طلب منه ذلك، أن يعيّنه للسامع بمعزل عن سائر الأشياء الأخرى.

فلنسمّ هذا مسلّمة التعيين.

وهذه المسلّمة هي بدورها من تحصيل الحاصل أيضا بما أنّها لا تصلح إلاّ لتأييد عرضي لمفهوم الإحالة (المعرّفة المفردة). وهي تقبل الصياغة التالية:

3أ. من الشروط الضروريّة لإنجاز موّفق لإحالة معرّفة عند إلقاء عبارةٍ أحدُ أمرين: إمّا أن يُبلّغ [1] السّامعُ من خلالَ إلقاء تلك

---

1 - «يبلّغ» ليس الفعل الأنسب دائما. فأن تقول إنّ المتكلّم يبلّغ أمرا للسامع يوحي بأنّ السامع لم يكن على علم بالأمر المبلّغ. ولكن الغالب عند الإحالة أن تكون القضيّة «المبلّغة للسامع» قضيّة يعرف مسبقا أنّها صادقة. ولعلّه يكون من الأفضل أن نقول إنّ المتكلّم في مثل هذه الحالات «يستدعي» أو «يذكر» قضيّة. ولكنّي سأواصل استعمال «يبلّغ» و«يوصل» مع لفت النظر إلى أنّ هذين الفعلين ينبغي ألاّ يحملا على الإشارة إلى جهل السامع المسبق بما هو مبلّغ أو مُوصل.

العبارة وصفا صادقا أو أمرا بخصوص شيء واحد ووحيد؛ وإمّا أن يتمكّن المتكلّم -إذا لم يبلّغ إلقاءُ العبارة ذلك الأمر- من أن يعوّضها بعبارة أخرى يسمح إلقاؤها بالتبليغ.

ثمّة طرق ثلاث فحسب يتمكّن بواسطتها المتكلّم من ضمان تبليغ هذا الأمر ومثله: فإمّا أن تتضمّن العبارة الملقاة وجوبا محمولات صادقة على شيء واحد ووحيد، وإمّا أن يوفّر إلقاؤها وجوبا، متعاضدا مع السياق، تمثيلا إشاريّا مّا لشيء واحد ووحيد، وإمّا أن يوفّر إلقاؤها وجوبا مزيجا من المؤشرات الإشاريّة والألفاظ الواصفة كافيا لتعيين شيء واحد ووحيد. وإن لم تنْتم العبارة الملقاة إلى حالة من ضمن هذه الحالات فلا يمكن للإحالة أن تكون ناجحة إلاّ بشرط أن يكون المتكلّم قادرا، إذا طُلب منه، أن ينتج عبارة منتمية إلى إحدى هذه الحالات. وحتّى نتوفّر على اسم آخر، فلنطلق على هذا اسم مبدأ التعيين.

ولا يظهر هنا تحصيل الحاصل على القدر نفسه من البداهة. بل إنّ هذا المبدأ قد يبدو بلا شكّ وللوهلة الأولى غير مقبول، ومن المؤكّد أنّه سيحتاج إلى تفسير حتّى يُتبيّن أصلا. ومع ذلك، فهو يبدو لي حقيقةً مهمّةً وأصيلةً لأنّه لا يزيد عن كونه تعميما لمبدأ فريغه القائل بأنّ على كلّ عبارة محيلة أن يكون لها معنى .

سأوجّه الآن استدلالي نحو تأسيس هذا المبدأ من خلال تفحّص الشّروط الضّروريّة لإنجاز العمل اللغويّ للإحالة المعرّفة. وسأحاول في الأثناء أن أظهر الترابط المنطقيّ بين مسلّمة الوجود ومسلّمة التعيين.

3-4 أصناف العبارات المحيلة المعرّفة

فلْنبدأ بعزل صنف العبارات التي سنشتغل عليها. نحويّا، يمكن تقسيمها على نحو مجمل إلى أربع مقولات:

1. أسماء الأعلام، مثل «سقراط»، «روسيا».
2. المركّبات الاسميّة الموسّعة الدالة على المفرد.

غالبا ما يتضمّن النوع الثاني مركّبا موصوليّا، ويستهلّ في الغالب، ولكن ليس دائما، بأداة التعريف. من الأمثلة على ذلك: «الرجل الذي اتصل»، «القمّة الجبليّة العليا في العالم»، «أزمة فرنسا الحاليّة». سأواصل تسمية هذه العبارات «أوصافا معرّفة» مستعيرا مصطلح رسّل وموسّعا له جزئيّا. وسأطلق على العبارات اللاحقة بأداة التعريف مصطلح «الواصفات»، وفي الحالات التي لا تظهر فيها أداة التعريف أسمّي العبارة كاملة «واصفة». وليس يُقصد من هذا الجهاز المصطلحيّ بأيّة معنى من المعاني استلزام تحليل فلسفيّ أو نظريّة فلسفيّة بخصوص مفهومي «الوصف» و«الأوصاف». فهذان المصطلحان اختيرا على نحو اعتباطيّ لمناسبتهما للغرض.

لاحظ أنّ الوصف المعرّف يمكن أن يتضمّن عبارات محيلة معرّفة أخرى تكون إمّا وصفا معرّفا أو عبارة من صنف آخر مثل اسم العلم كـ «أخ زيد»، «المرأة المتزوّجة بالرجل السكران». في أمثال هذه العبارات سأسمّي مرجع العبارة كاملة المرجع **الأوّلي**، ومرجع جزئها المرجع **الثانويّ**.

3. الضمائر مثل أنا، هو، هي، و[أسماء الإشارة] هذا، ذاك
4. الألقاب: الوزير الأوّل، البابا.

لا يكاد القسم الرابع يستحقّ أن يخصّص له ذكر مستقلّ، بما أنّه يسري في الأوصاف المعرّفة من جهة وأسماء الأعلام من جهة أخرى.

4-4 الشروط الضروريّة لعمليّة الإحالة

إنّ السؤال الذي أقترح طرحه في شأن هذه العبارات هو التالي: ما هي الشّروط الضروريّة التي تسمح بأن يكوّن قولُ أيّ عبارة منها إنجازا ناجحا لإحالة معرّفة قاطعة؟ وتمهيدا للجواب عن هذا، أطرح سؤالا سابقا له: ما موضوع الإحالة المعرّفة؟ ما الوظيفة التي يقوم بها عملُ الإحالة القضويّ ضمن العمل المضمّن في القول ؟ والجواب عن هذا، كما ذكرت، أنّ المتكلّم يفرد أو يعيّن شيئا معيّنا عند إنجاز إحالة معرّفة، ثمّ يخبر عنه بشيء، أو يسأل عن شيء يتعلّق به الخ... لكنّ هذا الجواب ناقص لأنّه لا يحدّد بعد ما إذا كان هذا التعيين مُوصَلا إلى السامع أم لا. لإزالة هذا اللبس، نحتاج إلى تمييز **الإحالة المنجزة على نحو تامّ** من **الإحالة الناجحة**. فأمّا الإحالة المنجزة على نحو تامّ فهي الإحالة التي يُعيّن فيها للسامع شيءٌ على نحو غير ملتبس، أي تلك التي يُبلغ فيها التعيين للسامع. ولكنّ الإحالة قد تكون ناجحة -بمعنى أنّه لا يمكن معها اتّهام المتكلّم بأنّه فشل في أن يحيل- وإن لم تعيّن للسامع الشيء على نحو غير ملتبس، وذلك بشرط وحيد، وهو أن يتمكّن المتكلّم من فعل ذلك إذا طُلبَ منه.

لقد ناقشنا إلى حدّ الآن الإحالات الناجحة، ولكن من اليسير أن نرى أنّ مفهوم الإحالة المنجزة على نحو تامٍّ أساسيٌّ أكثر، لأنّ الإحالة الناجحة هي تلك التي إن لم تنجز على نحو تامّ بعد، فهي على الأقلّ، فلنقل، تحتمل أن تكون كذلك.

فلنُعِد على ضوء هذا التمييز، صياغة سؤالنا الأوّل لنتساءل كيف يتسنّى أن يكون قول عبارة مّا **إحالةً منجزة على نحو تامّ؟** ما هي الشروط الضروريّة ليكون قول عبارة مّا كافيا ليعيّن للسامع شيئا يقصده المتكلّم؟ ففي خاتمة المطاف، لا شيء يصدر عن المتكلّم عدا «**كلمات**»، فكيف تعيّن هذه الكلمات **أشياء** للسامع؟ ستوفّر لنا الطريقة التي صغنا بها السؤال مفاتيح للجواب: فلمّا كان المتكلّم معيّنا للسامع شيئا مّا فلا مناص، كي تكون العمليّة ناجحة، من أن يوجد شيء يسعى المتكلّم إلى تعيينه، وأن يكون إلقاؤه للعبارة كافيا لتعيينه. وقد سبق لي أن صغت هذين الشرطين صياغةً تمهيديّةً في مسلّمتي الوجود والتعيين. فلنتخّذ منهما، تبعا لنقاشنا الحاليّ، شروطا للإحالة المنجزة على نحو تامّ.

تتمثّل الشروط الضروريّة اللازمة لينجز المتكلّم إحالة معرّفة منجزة على نحو تامّ في ما يلي:

1. ينبغي أن يوجد شيء واحد ووحيد ينطبق عليه إلقاء المتكلّم للعبارة. (صياغة جديدة لمسلّمة الوجود)،

و

2. ينبغي أن تقدّم للسامع وسائل كافية ليعيّن الشيء من خلال إلقاء المتكلّم للعبارة. (صياغة جديدة لمسلّمة التعيين).

والآن، فلنتأمّل كيف يمكن لإلقاء وصف معرّف أن يستوفي هذه المتطلّبات. هب مثلا أنّه تمّ إلقاء عبارة «الرجل» بوصفها جزءا من جملة «الرجل أهانني». فكيف يستجيب هذا القول لشرطينا؟ يمكن للشرط الأوّل أن يتفرّع إلى فرعين:

1أ. ينبغي أن يوجد على الأقلّ شيء مّا ينطبق عليه إلقاءُ المتكلّم للعبارة.

1ب. ينبغي ألاّ يوجد أكثر من شيء واحد ينطبق عليه إلقاءُ المتكلّم للعبارة.[1]

إنّ استيفاء الشرط 1أ في حالة الأوصاف المعرّفة، أمر يسير جدّا. فلمّا كانت العبارة متضمّنة لـواصفة ولمّا كانت الواصفة متمثّلة في (أو محتوية على) لفظ وصفيّ عامّ، فلا يلزم إلا أن يوجد على الأقلّ شيء واحد يصدق عليه حمل الواصف. ففي حالة «الرجل» لا يلزم لاستيفاء الشرط 1أ سوى وجود رجل واحد على الأقلّ.

المرحلة الموالية أكثر تعقيدا. فمن المغري بلا شكّ أن نعقد تناظرا بين الشرطين 1أ و1ب وأن نقرّر أنّه كما كان كافيا لاستيفاء الشرط 1-أ وجود شيء واحد على الأقلّ يصدُق عليه حمل الواصفة، فإنّه يكفي لاستيفاء 1-ب أن يوجد شيء واحد على الأكثر تصدُق عليه الواصفة. ويزداد هذا الإغراء قوّة إذا اعتبرنا الإحالةَ المعرّفةَ الناجحة نوعا من الإخبار المقنّع عن قضيّة وجوديّة صادقة على شيء وحيد، أي قضيّة تخبر عن وجود شيء واحد ووحيد ينطبق عليه وصف معيّن. ولقد اتّخذ رسّل مثل هذا الموقف في نظريّة الأوصاف. فالجملة أعلاه، إذا حلّلت استنادا إلى نظريّة

1 - لفظة «ينطبق» ههنا محايدة عمدا، وأخشى تبعا لهذا أن تكون غير دقيقة. إن كانت للقارئ اعتراضات بشأنها، ولست بدوري متأكّدا منها، فليقرأ بدلا من «ينطبق عليه إلقاءُ المتكلّم للعبارة» «يقصد المتكلّم أن يحيل عليه عند إلقائه للعبارة» وهكذا دواليك استبدالا وتعويضا في كلّ الحالات. وما أسعى إلى بيانه هو كيف تعيّن الأصوات الموجودات. وما ينبغي أن يتّضح هو ما المقصود بأن نقصد أو نعني شيئا مّا. ولكن، لا شيء في استدلالي يعوّل على افتقار لفظة «ينطبق» للدقّة.

الأوصاف، ينبغي أن تؤوّل على أنّها تخبر عن وجود رجل واحد ووحيد في الكون.

هل يبدو هذا النقد غير نزيه؟ لا شكّ في أنّه كذلك على النحو الذي قُدّم به لأنّ رسّل لم تكن في ذهنه، وهو يصوغ نظريّته، سياقات مثل تلك المذكورة أعلاه. ولكن، إن يكن غير نزيه فما أبعده عن أن يكون غير ذي جدوى. فلنتأمّلْ كيف قام رسّل بإقصاء مثل هذه السياقات: لقد قال إنّ أداة التعريف في السّياقات التي يفترض أن تنطبق عليها النظريّة مستعملة «على نحو صارم (strictly) بحيث تستلزم الأحاديّة (uniqueness)»[1]

ولكنّ ما هي قوّة «على نحو صارم» في هذا التقييد؟ فلا شيء في الجملة أعلاه واسع مائع أو غير دقيق. فهي شأن غيرها من الجمل على الدرجة نفسها من الحرْفيّة والصرامة. ومن الواضح أنّ قوّة «على نحو صارم» ينبغي أن تكون، حتّى تستلزم الأحاديّة، إمّا:

(أ) على نحو صارم بحيث تشير إلى أنّ المتكلّم يقصد أن يحيل على شيء مخصوص بتعيينه.

(ب) على نحو صارم بحيث تستلزم أنّ الواصفة الملحقة صادقة على شيء واحد فقط.

وإذن، فضمن هذين الخيارين لا يمكن أن يكون (أ) هو ما قصده رسّل. ذلك أنّ المثال الذي قدّمناه أعلاه يستجيب إلى (أ) ويُبقي بهذا النظريّة محمّلة بوزر الاستحالة التي رميتها بها. ولكن إذا كان (ب) هو المقصود فإنّ هذا الوصف للاستعمال

1 - Principa Mathematica (Cambridge, 1952), vol.1, p30

«الصارم» لأداة التعريف باطل لأنّه مصادرة على المطلوب. فليس يصحّ فحسب أن نقول إنّ استعمالات أداة التعريف مع واصفة غير أحاديّة هي استعمالات صارمة. بل إنّه لا توجد بالفعل استعمالات لأداة التعريف تكفي فيها منفردة لتستلزم (أو تشير على الأقلّ إلى) أنّ الواصفة المتعلّقة بها صادقة على شيء واحد فقط - ولهذه الاستعمالات أهميّة جوهريّة في العمل اللغويّ للإحالة المعرّفة على نحو ما هو مبيّن في مبدأ التعيين- ولكن ليس من مشمولات قوّة أداة التعريف استلزام كون الواصفات أحاديّة، وليست هذه وظيفتها. فوظيفة أداة التعريف (في الحالات التي نناقشها الآن) هي أن تحدّد أنّ المتكلّم يقصد أن يحيل على نحو أحاديّ، أمّا وظيفة الواصفة فهي أن تعيّن للسامع، في سياق معيّن، الشيءَ الذي قصد المتكلّم أن يحيل عليه في ذلك السياق. وحتّى أقدّم بخصوص أداة التعريف «الـ» وصفا منافسا، أقترح أن تعتبر عند استعمالها الإحاليّ المعرّف (وهو أحد استعمالاتها فحسب) أسلوبا اصطلاحيّا يشير إلى أنّ المتكلّم يقصد الإحالة على شيء مفرد، وينبغي ألاّ تعتبر إشارةً إلى أنّ الواصفة الملحقة بها صادقة على شيء واحد فقط. (يجدر بنا هنا أن نلاحظ أنّ بعض الألسن مثل اللاتينيّة أو الروسيّة لا تتوفّر على أداة تعريف ولكنّها تعوّل على السياق وأساليب أخرى لتشير إلى قصد المتكلّم أن ينجز إحالة معرّفة[1]).

غير أنّ ما قدّمته لم يوفّر بعد تفسيرا مرضيا للطريقة التي يستوفي بها إلقاءُ وصف معرّف، كذاك المذكور أعلاه، الشرط 1-ب. فأنا لم أقل إلى حدّ الآن سوى أنّه ينبغي أن يوجد على الأقلّ شيء واحد مستجيب إلى الواصفة، وأنّ المتكلّم يشير- بواسطة

1 - ستناقش نظريّة الأوصاف بتفصيل أكبر في الفصل 7.

أداة التعريف - إلى قصده تعيين شيء معيّن. ولكن، لمّا كانت الواصفة – باعتبارها مصطلحا عامّا- يمكن أن تصدق على أشياء شتّى، فما الذي يجعل إلقاءَ المتكلّم لتلك العبارة منطبقا على شيء واحد فقط؟ يتمثّل الجواب الذي يحضرنا بداهة، دون أن يفيد أيّ معلومة إضافيّة، في أنّ المتكلم لا يقصد إلا شيئا واحدا من ضمن الأشياء الداخلة في مجال انطباق الواصفة. ولا يفيدُنا هذا الجواب بمعلومة إضافيّة لأنّه لا يوضّح الأمور المتدخّلة في مسألة أن نقصد أو نعني شيئا مخصوصا. وحتّى أقدّم جوابا تامّا عن هذا السؤال سأنظر في متطلّبات استيفاء الشرط 2 ثمّ سأعود لمناقشة 1ب والعلاقة القائمة بين أن نحيل وأن نقصد.

4-5 مبدأ التعيين

يتطلّب الشرط الثاني (وهو صياغة لمسلّمة التعيين) أن يكون السّامع قادرا على تعيين الشّيء بالانطلاق من إلقاء المتكلّم للعبارة. وأقصد بـ«تعيين» هنا أنّه ينبغي أن يزول كلّ شكّ أو لبس بخصوص الشيء المتحدّث عنه على وجه الدقّة. وفي المستوى الأدنى، تجد الأسئلة من صنف: «من؟» و«ماذا؟» و«أيّ؟» جوابا لها. ولا شكّ في أنّ هذه الأسئلة تظلّ في مستوى آخر مفتوحةً، فبعد أن يُعيَّن شيءٌ مّا قد يظلّ المرء سائلا: ماذا؟ بمعنى «أخبرني عن الأمر أكثر»، ولكن لا يمكن للمرء أن يسأل ماذا؟ بمعنى «لا أعرف عمّا تتحدّث». أن نعيّن -بالمعنى الذي استعمل به المصطلح- لا يعني سوى أن نقدّم جوابا عن ذاك السؤال. ففي إلقائي جملة: «الرجل الذي سرقني يتجاوز طوله ستة أقدام» على سبيل المثال، يمكن اعتباري محيلا على الرجل الذي سرقني وإن لم أكن قادرا على تعيينه بمعنى مّا من معاني «التعيين». فقد لا أتمكّن على سبيل

المثال من أن أميّزه من ضمن المشتبه بهم الواقفين في طابور الشرطة، أو قد لا يتسنّى لي أن أخبر عنه بأيّ شيء آخر. ومع ذلك فإذا سلّمنا بأنّ رجلا واحدا سرقني ورجلا واحدا فحسب، فإنّي أكون قد نجحت في إنجاز إحالة تعيينيّة عند إلقائي للجملة أعلاه.

ورأينا أنّه في حالة الوصف المعرّف مثل «الرجل» يقدّم المتكلّم إشارة إلى أنّه يقصد أن يحيل على شيء مخصوص. وهو يقدّم واصفة يسلّم بأنّها ستكون كافية لتعيّن للسامع الشيء الذي يقصد الإحالة عليه في السياق المخصوص لذاك القول. ولئن كانت الواصفة قد تصدق على أشياء عديدة، فإنّ المتكلّم يسلّم أنّ قوله سيكون كافيا في ذلك السياق لتعيين الشيء الذي يقصده. فإن كان القول كافيا بالفعل، فإنّ الشرط قد وقع استيفاؤه. ولكن هب أنّه لا يكون كافيا. هب أنّ السامع لم يعرف بعد على أيّ رجل تقع الإحالة. في مثل هذه الحالة، تظلّ الأسئلة «من؟» و«ماذا؟» و«أيّ؟» قائمة. وإنّي أزعم أنّ من الشروط الضروريّة لتحقّق إحالة منجزة على نحو تامّ أن يوفّر المتكلّم جوابا غير ملتبس عن هذه الأسئلة. فإن لم يُلق المتكلّم عبارة تجيب عن هذه الأسئلة فهو لم يعيّن حينئذ شيئا للسامع ولم ينجز نتيجة لما سبق إحالة تامّة. ذلك أنّ الأجوبة غير الملتبسة عن هذه الأسئلة هي التي تكوّن جوهر التعيين، والتعيين شرط ضروريّ لإحالة منجزة على نحو تامّ.

ولكن، أيّ صنف من الأجوبة تقبله هذه الأسئلة؟ إذا اعتبرنا الحالات القصوى توزّعت الأجوبة إلى صنفين: التمثيلات بواسطة أسماء الإشارة مثل «ذاك....هناك»؛ والأوصاف الجارية في ألفاظ خالصة العموم تكون صادقة على الشيء أحاديّا، مثل: «الرجل الذي ركض ميلا في 3 دقائق و57 ثانية.» وتعدّ التمثيلات

الخالصة والأوصاف الخالصة كلتاهما من ضمن الحالات القصوى. فمن الناحية الإجرائيّة تعوّل معظم التعيينات على مزيج من الأساليب الإشاريّة والمحمولات الوصفيّة على نحو «الرجل الذي رأيناه أمس» أو على شكل من الإحالة الثانويّة التي تحتاج بدورها إلى أن يعيّنها المتكلّم مثل: «مؤلّف وافرلي (Waverly)» و«عاصمة الدنمارك». وعلى المتكلّم أن يتمكّن، فضلا عن ذلك، من تدعيم الإشاريّات الخالصة مثل «هذا» و«ذاك» بألفاظ عامّة واصفة وذلك لأنّ المتكلّم حين يشير إلى شيء ماديّ ويقول: «هذا»، قد لا نعرف على نحو غير ملتبس ما إذا كان مشيرا إلى لونه أو شكله أو إليه أو إلى ما يحيط به مباشرة أو إلى مركزه الخ.. لكنّ هذه الأصناف من العبارات التعيينيّة -أي التمثيلات الإشاريّة، والوصف الأحاديّ، والمزج بين الوصفيّ والإشاريّ في التعيين، إنّما تحيط بالحالات الممكنة جميعها. فالتعيين إذن، ومن ثمّ استيفاء الشرط 2، يعوّل بشكل واضح على تمكّن المتكلّم من توفير عبارة من ضمن هذه الأصناف بحيث يستجيب إليها بشكل أحاديّ الشيءُ الذي تقصد الإحالة عليه. سأسمّي من هنا فصاعدا أيّ عبارة من هذا القبيل وصفا تعيينيّا. ولعلّه يمكن الآن أن نلخّص نقاشنا للشرط 2 بالقول: لئن كان بالإمكان، إذا توفّر سياق ملائم ومعرفة مناسبة من قبل السامع، تحقيق الشرط 2 من دون أن يُلقي المتكلّم وصفا تعيينيّا، فليس في وسع المتكلّم أن يضمن أنّ الشرط سيستوفى إلاّ إذا كانت عبارته وصفا تعيينيّا أو دُعمت بوصف تعيينيّ. وبما أنّ المتكلّم يلتزم عند قول أيّ عبارة محيلة بتعيين شيء واحد ووحيد، فإنّه يلتزم بتوفير عبارة من هذه الأصناف متى طلب منه هذا.

في وسعنا الآن أن نستعيد نقاشنا للشرط 1ب. توقّفنا سابقا عند مسألة يوحي فيها الشرط القائل بوجوب عدم وجود أكثر من شيء واحد يصدق عليه قولُ عبارةٍ مّا، بأنّه يستلزم وجوب أن يُوجَد شيء واحد فقط يقصد المتكلّم الإحالة عليه عند إلقاء العبارة. عند هذه المسألة يكون من المغري أن نفكّر بأنّ هذا هو كلّ ما يحتاج إلى قوله بخصوص الشرط 1ب، وبأنّ قصد المتكلّم الإحالة على شيء مخصوص هو شأن مستقلّ عن تمكّنه من استيفاء الشرط 2، أي تمكّنه من تعيين شيء للسامع. إنّه يعرف ما يعنيه، فحبّذا هذا حتّى إن لم يستطع تفسيره لأحد. غير أنّني أودّ أن أستدلّ على أنّ المطلبيْن كليهما، شرطَ أحاديّة القصد وشرطَ القدرة على التعيين، متماثلان جذريّا. فماذا أن نعنيَ شيئا مخصوصا أو نقصده بإخراج سائر الأشياء الأخرى؟ بعضُ الوقائع تجعلنا نميل إلى الظنّ بأنّها حركة روحيّة. ولكن هل يمكنني أن أقصد شيئا مخصوصا واحدا فحسب بمعزل عن أيّ وصف أو شكل آخر من أشكال التعيين التي يمكن أن تقدّم عنه. وإذا كان ذلك كذلك، فما الذي يجعل قصدا مّا متجها نحو ذاك الشيء فحسب لا نحو شيء آخر؟ من الواضح أنّ المفهوم المتعلّق بما يمثّله قصد الإحالة على شيء مخصوص يجبرنا على العودة إلى مفهوم التعيين بواسطة الوصف. ويمكننا الآن أن نعمّم هذا الشرط كما يلي: من الشروط الضروريّة التي تخوّل أن يقصد المتكلّم الإحالة على شيء مخصوص عند إلقاء عبارة قدرته على توفير وصف تعيينيّ لذلك الشيء. وحينئذ، يكون استيفاءُ الشرط 1ب والتمكّنُ من استيفاء الشرط 2 هما الشيءَ نفسه. فكلاهما يتطلّب أن يكون قول المتكلّم وصفا تعيينيّا أو أن يتعزّز بوصف تعيينيّ.

وبعبارة أخرى، تُعدّ مسلّمة التعيين (في صيغتها الأصليّة) نتيجة لازمة لمسلّمة الوجود (في صيغتها المراجعة) لأنّ من الشروط الضروريّة لوجود شيء واحد ووحيد ينطبق عليه إلقاء المتكلّم لعبارة، ولوُجود شيء واحد ووحيد تُقصد الإحالة عليه، هو أن يكون المتكلّم قادرا[1] على تعيين ذلك الشيء. وتنحدر مسلّمة التعيين من مسلّمة الوجود، وحالما تُضاف اعتبارات معيّنة بخصوص **طرائق** التعيين، يكون مبدأ التعيين منحدرا من إحدى هاتين المسلّمتين. وفضلا عن هذا، فإنّ مبدأ التعيين، كما ألمحتُ إلى ذلك في الفصل 1، هو حالة خاصّة جدّا من مبدأ قابليّة التعبير. وفي عبارة تقريبيّة، ينصّ مبدأ قابليّة التعبير على أنّ كلّ ما يمكن أن يُعنى يمكن أن يقال. فإذا طبّقنا ذلك على حالة الإحالة المعرّفة هنا عادل ذلك القول بأنّه كلّما صدق أنّ المتكلّم **يعني** شيئا مخصوصا (في هذه الحالة «يعني» = «يقصد أن يحيل على») صدق أيضا وجوبا أنّه قادر على أن يقول بالضبط أيّ شيء يعنيه. ولكنّ هذا ليس إلاّ مجرّد صياغة جديدة تقريبيّة لمبدأ التعيين، لأنّ مبدأ التعيين لا يثبت سوى أنّ الشرط الضروريّ للإحالة المعرّفة هو توفير وصف تعيينيّ، وإنّ هذا الوصف التعيينيّ هو الذي يوفّر الوسيلة لـقول **ما عُني** في الإحالة.

ومن المجدي أن نؤكّد مجدّدا ههنا أنّ الحالة القصوى لعمليّة القول هي القول الذي يستدعي الإظهار، أي إنّ الحالة القصوى التي يُستوفى فيها مبدأ التعيين، وإذن مبدأ قابليّة التعبير، تُمثّل بعرض الشيء المحال عليه بواسطة عنصر إشاريّ.

1 - أسلّم هنا، وخلال ما يلي، أنّ شروط الدخل والخرج مستوفاة. وأن يكون المرء غير قادر على استيفاء أحد الشروط لأنّه يشكو مثلا من شلل في الفكر، فهذا أمر غير مفيد.

وفي الدراسة النظاميّة للغة، على غرار كلّ دراسة نظاميّة، يكون أحد أهدافنا أن نردّ أقصى ما يمكن من المعطيات إلى أقلّ عدد ممكن من المبادئ. فإذا أخذنا تعريفاتنا للإحالة المنجزة على نحو تامّ والناجحة، وحُجَجنا لإظهار كون القدرة على إنجاز إحالة تامّة مرتهنة بالقدرة على توفير وصف تعيينيّ، أمكننا أن نضع الآن (مع تقييدات سوف تظهر لاحقا) مبدأ التعيين كما يلي:

3ب. أحد الشروط الضروريّة لإنجاز ناجح لإحالة معرّفة عند إلقاء عبارة مّا هو إمّا أن تكون العبارة وجوبا وصفا تعيينيّا، وإمّا أن يكون المتكلّم قادرا وجوبا على إنتاج وصف تعيينيّ إذا طلب منه ذلك.

6-4 قيود على مبدأ التعيين

يُظهر مبدأ التعيين على صورة بارزة العلاقةَ القائمةَ بين الإحالة المعرّفة من جهة وقدرة المتكلّم على توفير وصف تعيينيّ للشيء المحال عليه من جهة أخرى. ينبغي الآن أن تكون هذه العلاقة بديهيّة. فلمّا كان غرض الإحالة المعرّفة هو تعيين شيء بإخراج سائر الأشياء، ولمّا كان لا يمكن ضمان مثل هذا التعيين إلا بواسطة وصف تعيينيّ، فإنّ النتيجة تفرض نفسها فرضا. ولكن، على الرغم من أنّ هذه المسألة النظريّة تبدو لي غير قابلة للتشكيك فإنّها تحتاج إلى قدر من التقييد والتفسير لبيان كيفيّة اشتغالها في استعمالات الألسن الطبيعيّة.

1. في الخطاب العاديّ، قد لا يطلب السامعُ أيَّ وصف تعيينيّ على الإطلاق ويكتفي – ببساطة- بعبارة غير تعيينيّة. هَبْ أنّ المتكلّم يلقي اسم علم، فلنقل «حاتم». يمكن أن تتواصل

المحادثة وإن لم يقع توفير أيّ وصف تعيينيّ، لأنّ السامع يسلّم بكون المتكلّم يقدر على تقديم ذلك الوصف إذا طلب منه. بل إنّ السامع نفسه قد يستعمل ذلك الاسم «حاتم» ليحيل به عند طرح سؤال مثلا حول الشخص حاتم. في مثل هذه الحالة، تكون إحالة السامع طفيليّة على إحالة المتكلّم الأوّل، لأنّ الوصف التعيينيّ الوحيد الذي قد يمكنه تقديمه هو «الشخص الذي أحال عليه مخاطبي باسم حاتم». ليست هذه العبارة وأمثالها وصفا تعيينيّا حقيقيّا لأنّ تعيينها من عدمه مرتهن بها إذا كان للمتكلّم الأوّل وصف تعيينيّ مستقلّ يكون على غير ذلك الشكل. سأتطرّق إلى هذا المشكل مجدّدا في الفصل 7 حيث سأسعى إلى تطبيق نتائج هذا الفصل على أسماء الأعلام.

2. حتّى إذا طالب السامع بالتعيين، أمكنه أن يرضى بواصفة غير أحاديّة دون أن يعيق ذلك التواصلَ ضرورة. لتوسيع المثال المقترح أعلاه، افرضْ أنّ السامع سأل: «من هو حاتم؟» إنّ جوابا تعيينيّا من قبيل «ملازم في السّلاح الجويّ» يمكن أن يوفّر تعيينا كافيا ليستمرّ الخطاب، ولكن حتّى في مثل هذه الحالات، يمكن للسامع دائما أن يفترض أنّ المتكلّم يستطيع أن يُميّز حاتم من سائر ملازمي السّلاح الجويّ. قد يكون من المحبّذ أن ندرج مفهوم: الإحالة المنجزة على نحو جزئيّ لوصف الحالات من هذا الصنف. فقد يكون النّجاح في التعيين مسألة دَرَجيّة.

3. قد يحدث أحيانا ألاّ تكون الواصفة صادقة على الشيء المحال عليه، ومع ذلك تنجح الإحالة. ويقدّم «وايتهاد» (Whitehead) مثالا جيّدا عن هذا: المتكلّم: «ذاك المجرم

صديقك»، السامع: «إنّه صديقي وإنّك فظّ جارح»[1]. في هذه الحالة، يعرف السامع جيّدا على من تقع الإحالة، لكنّ العبارة المحيلة، بدلا من أن تكون وصفا تعيينيّا، تضمّنت واصفة ليست حتّى بصادقة على الشيء. كيف ينسجم هذا الأمر مع مبدأ التعيين؟ إذا لم نلزم الحذر، فإنّ أمثلة كهذه قد تدفع بنا إلى أن نظنّ أنّ عمليّة الإحالة لا بدّ أن تكون شيئا أكبر من مجرّد تقديم تعيين، وأنّها تستدعي وجوبا عملا ذهنيّا خاصّا. أو على الأقلّ، قد تدفعنا إلى أن نظنّ أنّ كلّ إحالة ناجحة تقتضي، فضلا عن إثبات وجوديّ، إثباتا للهويّة: «إنّ الشيء الموصوف بالواصفة مُتماه مع ذاك الذي أعنيه لا مع غيره». ولكن، لن يكون شيء من هذا سليما. فليس في المثال أعلاه شيء غامض. وجليّ أنّ السياق كاف لتوفير وصف تعيينيّ لأنّ الكلمة «ذاك» في «ذاك المجرم» تشير إلى أنّ الشيء إمّا حاضر [في المقام]، وإمّا أنّه قد أُحيل عليه بعد بواسطة عبارة إحاليّة أخرى، وأنّ الإحالة الراهنة طُفيليّة على السابقة. فليست الواصفة «مجرم» ضروريّة للتعيين، وعلى الرغم من كونها كاذبة فإنّها لا تُقوّض التعيين الذي توصّلنا إليه بوسائل أخرى.

غالبا ما نسمع واصفات قابلة للنقاش ملحقة بعبارات محيلة كادت أن تكون مرضية لولا هذه الواصفات، ويجري هذا من أجل إحداث تأثير بلاغيّ. من ذلك مثلا أنّ كلمة «مظفّر» في «قائدنا المظفّر» ليست ذات إفادة للعمل اللغويّ للإحالة المعرّفة، إلا متى كان ثمّة قادة كثر، وبعضهم غير مظفّر.

1 - Alfred North Whitehead, The Concept of Nature (Cambridge, 1920), p.10

4. نحتاج إلى أن نؤكّد مجدّدا أنّ «الوصف التعيينيّ» الوحيد الذي يمكن أن يوفّره المتكلّم في إحدى الحالات القصوى هو أن يشير إلى أنّه تعرّف الشيء عند رؤيته. فالأطفال مثلا كثيرا ما يتعلّمون أسماء الأعلام قبل أيّ عبارات أخرى. والاختبار الوحيد الذي نملكه لنتحقّق من حسن استعمالهم للاسم هو قدرتهم على الإشارة إلى تعرّفهم الشيء حين يُعرض عليهم، وليسوا بقادرين على تحقيق مبدأ التعيين إلاّ في الحضور [المقاميّ] للشيء.

ولا ينبغي أن تحملنا هذه الوقائع وأمثالها على أن نحسب عمل الإحالة عملا بدائيّا، فقد يروّض الكلب على النباح حصريّا عند حضور سيّده، ولكنّه لا يكون بذلك محيلا على سيّده، حتّى وإن استعملنا هذا النباح لتعيين سيّده.[1]

5. ليست كلّ الأوصاف التعيينيّة مفيدة بالقدر نفسه عند التعيين. فإذا قلت مثلا: «إنّ عضو مجلس الشيوخ عن ولاية مونتانا يرغب في أن يصبح رئيسا»، فإنّ العبارة المحيلة في هذه الجملة قد تكون أكثر إفادة للتعيين ممّا إذا قلت: «الرجل الوحيد في ولاية مونتانا الذي على رأسه 8432 شعرة يرغب في أن يصبح رئيسا»، وذلك على الرغم من أنّ العبارة الثانية تستوفي المتطلّبات الصوريّة لمبدأ التعيين خلافا للعبارة الأولى إذ يوجد عضوان في مجلس الشيوخ من ولاية مونتانا. ما الذي يجعل الأمر جاريا على هذا النحو؟ إنّ جزءا من قوّة مبدأ التعيين هو أنّ الإحالة المنجزة في قول وصف معرّف إنما تنتج بفضل إشارة العبارة إلى مميّزات الشيء المحال عليه. ولكن، لمّا كان موضوع الإحالة المعرّفة هو

1 - ما الفرق؟ الفرق كامن في كون المتكلّم، خلافا للكلب، يقصد بقوله أن يجري تعيينا من خلال حمل السامع على تعرّف قصده (راجع نقاشي للدلالة في الفقرة 2-6)

أن **نعين** الشيء لا أن **نصفه**، فإنّ العبارة تؤدّي غرضها على نحو أفضل حين تكون المميّزات المشار إليها هامّة بالنسبة إلى هويّة الشيء المحال عليه؛ وهامّة بالنّسبة إلى المتكلّم والسامع في سياق المحاورة. وليست كلّ العبارات التعيينيّة على نفس القدر من الإفادة بهذا الاعتبار. وبطبيعة الحال، فما هو مهمّ في التحليل الأخير هو ما نعتبره مهمّا. ومن اليسير أن نتخيّل وضعيّات يكون فيها عدد شعر الرأس ذا أهمّيّة مركزيّة، وذلك إذا اعتبرتْه مثلا قبيلة مّا أمرا ذا دلالة دينيّة. في مثل هذه الظروف، سيكون خيرا للناس أن يهتمّ الواحد منهم بمعرفة عدد شعر رأس صاحبه من أن يهتمّ بمعرفة مهنته. وفي الأمثلة أعلاه ستكون العبارة المحيلة الثانية أكثر فائدة من الأولى. غير أنّ ما أودّ تأكيده الآن هو أنّ العبارة قد تستوفي المتطلّبات الصوريّة لمبدأ التعيين، أي تكون وصفا تعيينيّا، ولكنّها تظلّ مع ذلك فاشلة في أن تكون عبارة محيلة ناجعة. وقد يظلّ استعمال العبارة غير مانع لأن يلقى السؤال: عمّن (أو عمّا أو عن أيّهم) تتحدّث؟. والإجابة عن هذا السؤال هي الوظيفة التي تنهض بها الإحالةُ المعرّفة.

7-4 استتباعات منجرّة عن مبدأ التعيين

حاولت في الفقرتين 4-4 و4-5 أن أُقيمَ مبدأ التعيين، وأن أبيّن العلاقة بين مسلّمة التعيين ومسلّمة الوجود. وأقترح الآن تحليل بعض الاستتباعات المنجرّة عن مبدأ التعيين. وسأحاول أن أنجز ذلك على نحو مرحليّ بحيث يكون البناء الفكريّ واضحا والافتراضات معروضة على نحو بيّن، فيسهل التفطّن إلى أيّ زلّة. فلنبدأ بمسلّمة التعيين:

1. إذا أحال المتكلّم على شيء مّا فإنّه يعيّنه للسامع أو إنّه يكون قادرا على تعيينه عند الطلب بمعزل عن سائر الأشياء الأخرى. وينتج عن هذه النقطة، مردفةً ببعض الاعتبارات حول اللغة، ما يلي:

2. إذا أحال المتكلّم على شيء عند قول عبارة، فينبغي أن تكون تلك العبارة:

أ. إمّا متضمّنة لألفاظ وصفيّة صادقة أحاديّا على الشيء،

ب. وإمّا ممثّلة له إشاريّا،

ج. وإمّا موفّرة لتوليفة مّا بين التمثيل الإشاريّ والوصف تكون كافية لتعيينه منفردا.

أو، متى لم تكن العبارة واحدة من ضمن هذه الإمكانات الثلاثة، فينبغي أن يكون المتكلّم جاهزا عند الطلب لأن يعوّضها بواحدة منها (مبدأ التعيين).

3. في جميع الحالات، يرجع الفضل في الإحالة إلى وقائع حول الشيء يعرفها المتكلّم، وهي وقائع لا قيمة لها سوى بالنسبة إلى الشيء المحال عليه. ويسمح إلقاء عبارة محيلة بإنجاز الإحالة بسبب أنّه يشير إلى تلك الوقائع ويبلّغها للسامع لا لسبب آخر. وهذا ما كان فريغه يسعى إلى صياغته صياغة تقريبيّة على الأرجح حين أشار إلى أنّه لا بدّ أن يكون للعبارة المحيلة معنى. وبوجه مّا، ينبغي أن تكون للعبارة المحيلة «دلالة»، محتوى وصفيّ، من أجل أن ينجح المتكلّم في الإحالة حين يستعمل تلك العبارة، لأنّه متى لم ينجح إلقاؤه لها في أن ينقل واقعة، قضيّة صادقة، من المتكلّم إلى

السامع، تعذّر وجود إحالة منجزة على نحو تامّ. يمكننا أن نصوغ هذا على نمط فريغه كما يلي: الدلالة سابقة للإحالة، والإحالة تقع بفضل الدلالة. وينجرّ عن ذلك مباشرة من مبدأ التعيين أنّ على كلّ قول لعبارة محيلة أن يُبلّغ، إذا أنجزت الإحالة على نحو تامّ، قضيّة صادقة، واقعة مّا للسامع (وهذا كما رأينا مثال مجسّم لمبدأ قابليّة التعبير الذي ناقشناه في الفصل 1).

4. نحتاج إلى أن نميّز، وهو ما فشل فيه فريغه، بين معنى العبارة المحيلة من جهة والقضيّة المبلّغة من خلال إلقاء هذه العبارة من جهة أخرى. إنّ معنى عبارة كهذه تقدّمه الألفاظ العامّة التي تتضمّنها تلك العبارة أو تستلزمها. ولكن في حالات كثيرة، لا يكون معنى العبارة كافيا بنفسه لتبليغ قضيّة، بل إنّ إلقاء العبارة في سياق معيّن هو الذي يبلّغ القضيّة. وهكذا، ففي قولنا «الرجل» على سبيل المثال، يكون المحتوى الوصفيّ الوحيد الذي تحمله العبارة معطى في مجرّد لفظ «الرجل». ولكن إذا أنجزت الإحالة كان المتكلّم مبلّغا وجوبا قضيّة وجوديّة أحاديّة أو حدثا مثل: يوجد رجل واحد وواحد فقط على يسار المتكلّم حذو النافذة واقع في مجال نظر المتكلّم والسامع. ولكنّ مثل هذا التمييز بين معنى العبارة من جهة والقضيّة المبلّغة من خلال إلقاء العبارة يمكّننا من أن نرى كيف أنّ إلقاءين مختلفين للعبارة نفسها بالمعنى نفسه يمكن أن يحيلا على شيئين مختلفين. فـ«الرجل» يمكن أن يستعمل ليحيل على رجال متعدّدين ولكنّه لا يعدّ نتيجة لذلك من المشترك اللفظيّ.

5. إنّ الرأي القائل بإمكانيّة أن يوجد صنف منطقيّ من أسماء الأعلام، أي من العبارات التي يكون كلّ معناها هو الشيء

الذي استُعملتْ للإحالة عليه، هو رأي غالط. وليس الأمر متعلّقا بأنّه لم يحدث أن وُجد قطّ مثل هذه العبارات، فمن المستحيل أن توجد عبارات من هذا الصنف لأنّه إذا لم يبلّغ قول العبارة محتوى وصفيّا فلن تكون ثمّة طريقة لعقد علاقة بين العبارة والشيء. فما الذي يجعل هذه العبارة تحيل على ذاك الشيء؟ وبالمثل، فإنّ الموقف القائل بأنّ أسماء الأعلام «علامات غير دالّة»[1] وأنّ لها دلالة مطابقة ولكن ليس لها دلالة التزام، ينبغي أن يكون غالطا في أساسه. وسيكون في الفصل 7 مزيد من هذا.

6. من المضلّل، إن لم يكن غالطا من الأساس، أن نتمثّل الوقائع الواجبة معرفتها لإنجاز الإحالة على أنّها دائما وقائع عن الشيء، لأنّ هذا يوحي بأنّه توجد وقائع عن أشياء تمّ تعيينها **على نحو مستقلّ** [عن الوقائع]. وتلعب القضايا الوجوديّة دورا حاسما في استيفاء مبدأ التعيين، لأنّ إمكانيّة استيفاء هذا المبدأ من خلال إعطاء التعيين شكلا غير وجوديّ مثل: «الرجل الذي كذا وكذا...» مرتهنة بصدق قضيّة وجوديّة على الشكل التالي: «يوجد رجل واحد وواحد فقط هو الذي كذا وكذا...» ويمكن أن نقول إنّ تمثّلنا لأيّ شيء مخصوص على أنّه صادق تكمن خلفه قضيّة وجوديّة أحاديّة [الصدق].

إنّنا ننتهج الطريق التقليديّ المؤدّي نحو مفهوم المادّة حالما نتصوّر أنّ الوقائع هي دائما وقائع عن الأشياء، وحالما نخفق في إدراك أولويّة القضيّة الوجوديّة. لقد قدّم فيتغنشتاين في «تراكتاتوس» (Tractatus) مثل هذا التمييز الميتافيزيقيّ القاطع

1 - J. S. Mill, *A System of Logic* (London and Colchester, 1949), book1, chapter 2, para. 5.

بين الوقائع والأشياء وذلك حين قال[1] إنّ الأشياء يمكن أن تسمّى في استقلال عن الوقائع وإنّ الوقائع ليست إلاّ توليفات بين الأشياء. إنّ جزءا من غرض هذا الفصل أن يبيّن أنّه من المستحيل أن يوجد لسان موافق لنظريّته، فلا يمكن أن تسمّى الأشياء في استقلال عن الوقائع.

وإذن، فإنّ المفهوم الميتافيزيقيّ التقليديّ للتمييز القاطع بين الوقائع والأشياء يبدو ملتبسا. فليس **أن يكون لنا مفهوم عن** شيء مخصوص سوى أن نتوفّر على قضيّة وجوديّة صادقة أحاديّا، أي أن نتوفّرعلى واقعة من صنف معيّن.

7. يبدو التسوير في هذا الصدد مضلّلا نوعا مّا، لأنّه من المغري أن نعتبر المتغيّر المربوط في القضيّة التي تكون على شكل (∃ س) (و س) «ممتدّا» على أشياء وقع تعيينها سلفا. ومن المغري أن نفترض أنّ ما تثبته القضيّة الوجوديّة هو أنّ شيئا واحدا أو مجموعة من الأشياء من ضمن أشياء عُيّنت سلفا أو قابلة لأن تُعيَّن سلفا له أو لها هذه الخصيصة أو تلك. لنتجنّب هذا الإيحاء الميتافيزيقيّ المضلّل، فإنّ القضايا التي على شكل (∃ س) (و س) يمكن أن تُقرأ أيضا على هذا النحو: «المحمول وله على الأقلّ مثال مجسّم واحد» بدلا من القراءة المألوفة: «يوجد شيء هو و».

8. لهذه الأسباب ليست للإحالة أيّ فائدة منطقيّة كانت، (بمعنى مّا لـ«منطقيّة»). ويمكن أن نعوّض أيّ قضيّة متضمّنة لإحالة بقضيّة وجوديّة تكون لها نفس شروط صدق الأولى. وهذا،

1 - على غرار الوارد في 2- 01، 3-202، 3-203، 3-21 الخ L. Wittgenstein, Tractatus logico-Philosophicus (Londres, 1961)

فيما أظنّ، هو الاكتشاف الحقيقيّ الضمنيّ في نظريّة الأوصاف. ولست أقول بطبيعة الحال إنّ كلّ الألفاظ المفردة قابلة للحذف أو إنّه لا فرق بين القضيّة الأولى وصياغتها الوجوديّة المُراجعَة. كلّ ما أقوله هو إنّ الظروف التي تكون فيها الواحدة صادقة، تتطابق مع ظروف صدقيّة الأخرى.

8-4 قواعد الإحالة

بلغنا الآن مرحلة تمكّننا من أن نبني تحليلا لعمل الإحالة القضويّ متناظرا مع تحليلنا لعمل الوعد المضمّن في القول الذي أوردناه في الفصل 3. وسأتّبع الخطاطة المستعملة هناك نفسها، والمتمثّلة في البدء بتقديم التحليل في قالب شروط ثمّ استخراج مجموعة من القواعد المتحكّمة في استعمال العبارات المحيلة انطلاقا من تلك الشروط. ونحتاج إلى أن نؤكّد أنّنا نبني ههنا أيضا أنموذجا مُؤمثلا.

إذا اعتبرنا أنّ [المتكلّم] م ألقى عبارة ب في حضور [السامع] ع في السياق س.ق، فإنّ م ينجح بواسطة الإلقاء الحرفيّ لـ ب، في أن ينجز على نحو غير معيب عملا لغويّا للإحالة المفردة التعيينيّة إذا وفقط إذا استوفيت الشروط 1-7 التالية:

1. تُستوفى شروط الدخل والخرج.

2. يرد إلقاء ب بوصفه جزءا من إلقاء جملة ج (أو قطعة مماثلة من الخطاب).

3. إلقاء ج إنجاز لعمل مضمّن في القول (أو يفترض أنّه كذلك). ويمكن أن يكون العمل غير ناجح. فقد أنْجحُ في الإحالة على شيء مّا حتّى وإن كان قولي برمّته.

هذرا، لكن لا يجوز أن يكون القول لغطا لا غير، إذ ينبغي أن أدّعي على الأقلّ إنجاز عمل مضمّن في القول أيّا كان.[1]

4. يوجد شيء س على نحو تكون فيه إمّا: ب متضمّنة وصفا تعيينيّا لـ س، وإمّا: م قادر على تعزيز ب بوصف تعيينيّ لـ س.

يشمل هذا الشرط مسلّمة الوجود ومبدأ التعيين بحسب ما بيّنه تحليلنا في الفقرتين 4-4 و4-5.

5. يقصد م أنّ إلقاء ب سيفرد أو يعيّن س لـ ع،

6. يقصد م أنّ إلقاء ب سيعيّن س لـ ع بواسطة تعرّف ع قصدَ م أن يعيّن س، ويقصد م أن يتوصّل إلى هذا التعرّف بواسطة معرفة ع بالقواعد المتحكّمة في ب ووعيه بالسياق س.ق.

يتيح لنا هذا الشرط الغرايسيّ أن نميّز بين الإحالة على شيء مّا من جهة ووسائل أخرى لجلب الانتباه إليه من جهة أخرى. فمثلا قد أتمكّن من جلب انتباه سامعي إلى شيء مّا من خلال رميه به أو ضربه برأسه، ولكنّ هذه الحالات ليست في العموم حالات إحالة لأنّه لم يتوصّل إلى التأثير المقصود بواسطة تعرّف السامع مقاصدي.

7. تكون القواعد الدلاليّة المتحكّمة في ب على نحو تكون به ب مستعملة على وجه سليم ضمن ج في السياق إذا وإذا فقط استوفيت الشروط من 1 إلى 6.[2]

1 - يمثّل هذا إذا أجريناه على العمل اللغويّ المبدأ الذي صاغه فريغه: انظر الفصل 2 أعلاه، « etwas Wörter die bedeuten Satzes eines Zusammenhang im Nur »

2 - إنّ استعمال الشرط المزدوج قد يوحي بالإيغال بعيدا في الإمثال. ولكن ماذا عن ورود ب مثلا في جملة وجودية حيث لا تحيل. علينا أن نسلّم بأنّ الظرف «ضمن ج» سيقصي هذه الحالات.

قد يجد القارئ هذا التحليل، على الوجه الذي قُدّم به، محيّرا، ومردّ ذلك على الأقلّ إلى السبب الموالي: لمّا كان التحليل متعلّقا بالإحالة في العموم، وكان تبعا لذلك محايدا بشأن ما إذا كانت منجزة باستعمال اسم العلم أو الوصف المعرّف أو غير ذلك، فقد اكتسى طابعا مغرقا في التجريد كان التحليلُ المتعلّق بالوعد قد تمكّن من تجنّبه. وستوسم القواعد الآتية بهذا الطابع التجريديّ، بمعنى أنّها ستقدّم المشترك بين كلّ العبارات المستعملة في الإحالة المفردة المعرّفة. وعلى القارئ أن يتذكّر أنّ القواعد المخصوصة في لسان طبيعيّ مثل الانجليزيّة سترتبط إمّا بعناصر البنية العميقة للجملة وإمّا، وهو الأرجح، بناتج مّا عن العمليّات التوليفيّة بين المكوّنات الدلاليّة. ونشير عرضا إلى أنّ قدرا معتبرا من الأدلّة التركيبيّة يبيّن أنّ المركّبات الاسميّة في البنية العميقة للجمل الانجليزيّة ليست بالتنوّع الذي توهم به البنية السطحيّة. وتميل بعض البحوث الحديثة تخصيصا إلى أن توحي بكون الضمائر الانجليزيّة أشكالا من أداة التعريف في البنية العميقة للجمل.[1]

وتتمثّل القواعد الدلاليّة لاستعمال أيّ عبارة **ب** لإنجاز إحالة مفردة معرّفة فيما يلي:

قاعدة 1: ينبغي ألاّ تُلقى ب إلا في سياق جملة (أو قطعة مماثلة من الخطاب) يمكن أن يكون إلقاؤها إنجازا لعمل مضمّن في القول. (تجسّم هذه القاعدة الشرطين 2 و3)

قاعدة 2: ينبغي ألاّ تُلقى ب إلا إذا وجد شيء س بحيث إمّا أن تكون ب متضمّنة لوصف تعيينيّ لـ س، وإمّا أن يكون م

1 - P. Postal, « On so-called pronouns in English », mimeo, Queen's College, N.Y

قادرا على تعزيز ب بوصف تعيينيّ لـ س، وبحيث يقصد م بإلقاء ب أن يفرد س لـ ع أو يعيّنه له.

تبدو هذه القاعدة أشبه بالحافلة على الأرجح، ولكنّي أجد أنّه من الأنسب صياغتها في قالب قاعدة واحدة لأنّه ينبغي ألاّ يوجد إلا الشيء الواحد ذاته تنطبق عليه العبارة ويقصد المتكلّم أن يفرده للسامع. وتثبت هذه القاعدة المستخرجة من الشرطين 4 و5 أنّ مسلّمة الوجود ومبدأ التعيين ينطبقان على كلّ عبارة محيلة، كما توضّح أنّ الإحالة عمل قصديّ.

القاعدة 3: يعدّ إلقاء ب تعيينا لـ س أو إفرادا له، لفائدة ع (أو من أجله).

لاحظْ أنّ هذه القواعد مرتّبة كما هو الشأن في سائر الأنظمة المتضمّنة لقواعد أساسيّة، فالقاعدة 2 لا تنطبق إلا إذا استوفيت القاعدة 1 السابقة لها، ولا تنطبق 3 إلاّ إذا استُوفيت 1 و2.

الفصل 5

الحمل

سنسعى في هذا الفصل إلى إتمام تخصيصنا للعمل المضمّن في القول عبر تقديم تحليل لعمل الحمل القضويّ. والحمل مثل الإحالة موضوعٌ قديم (ومستعص) في الفلسفة. ولكن، قبل أن أحاول تقديم تحليل للحمل بوصفه عملا لغويّا، سأنظر في بعض النظريّات المشهورة في الحمل، وسأنظر كذلك في بعض مشاكل «الالتزام الأنطولوجيّ» التي ترتبط بهذه النظريّات. وسأبدأ بمقترح فريغه.

5-1 المتصوّر والشّيء[1] حسب فريغه

في قول مثبت أنشئ باستعمال الجملة «زيد سكران»، ماذا لو كان شيء مّا يمثّل «سكران» (is drunk) بالكيفيّة التي مثّل بها زيد «زيدا»؟ ولكن، أهذا سؤال مهمّ؟ قدّم فريغه، وقد افترض أنّ هذا سؤال وجيه، الجواب التالي: مثلما أنّ لزيد معنى، وله بفضل ذلك المعنى مرجع هو «زيد» تحديدا، فإنّ لـ«سكران» معنى وله

1 - نظريّة فريغه في المتصوّرات جزء من نظريّته العامّة في الوظائف (Functions). وسأقصر ملاحظاتي فيما يلي ذكره على نظريّته في الأوصاف وإن كنت أظنّ أنّ النتائج قابلة لأن تطبّق على نحو عامّ على نظريّته في الوظائف.

بفضل ذلك المعنى مرجع. ولكن، ما مرجع «سكران»؟ جوابا عن هذا يقول فريغه: هذا المرجع هو «متصوّر». وسيكون ردّ الفعل الطبيعيّ عن هذا الجواب هو السؤال: «أيّ متصوّر؟»، ومن المغري أن نجيب عن هذا السؤال بالقول: «متصوّر السّكْر». ولكن من الواضح، مثلما رأى فريغه نفسه، أنّ هذا الجواب لا يصلح، لأنّنا إذا أخذنا به فينبغي أن تكون «زيد سكران» قابلة لأن تترجم إلى «زيد متصوّر السكر»، وأن تكون لها في كلّ الأحوال نفس قيمته الصدقيّة، وهذا بحسب ما تقتضيه إحدى الصيغ التي يقبلها فريغه نفسه عن مسلّمة الهويّة، وهي القائلة بأنّه كلّما أحالت عبارتان على نفس الشيء فإنّه يمكن تعويض إحداهما بالأخرى في الجملة دون أن تتغيّر شروط صدق الإثبات الموافق للجملة. (يسمّى هذا أحيانا قانون ليبنيتز (Leibniz)). غير أنّ الجملة الثانية ليست فحسب غير مترجمة للأولى بأيّة حال من الأحوال، ولكنّها أيضا إمّا هُذاءٌ خالص وإمّا مجرّد استعراض لقائمة. وتبعا لذلك، فإنّ ما أحيل عليه بـ«سكران» لا يمكن أن يكون مماثلا لما أحيل عليه بـ«متصوّر السّكر»، وإذن، فإمّا أنّ «سكران» لا تحيل على المتصوّر المطلوب وإمّا، إن كانت تحيل، فـ«متصوّر السّكر» هو الذي لا يمكنه الإحالة على ذاك المتصوّر. والغريب أنّ فريغه اختار الحلّ الثاني. فقد قال على سبيل المثال: «متصوّر حصان ليس متصوّرا»؛ إنّه شيء.[1] ويبدو أنّ هذا تناقض لكنّ فريغه لا يعتبره إلا مجرّد عدم ملاءمة للغة.

1 - P. Geach and M. Black (eds), Translations from the philosophical Writings of Gottlob Frege (Oxford, 1960), p.46.

وعلى عكس فريغه، سأستدلّ على أنّ الأمر ليس من باب عدم ملاءمة اللغة ولكنّه خلط ناجم عن استعمال مراوغ لكلمة «متصوّر». فإذا قدّمنا عن الكلمة «متصوّر» دلالة واحدة فإنّه يكون تناقض حقيقيّ. لكنّ فريغه قدّم دلالتين. وحالما يُتفطّن إلى هذا التلاعب اللفظيّ وتوضع بعض التمييزات التي أهملها فريغه، يمكن إزالة التناقض الظاهر كما يزال العضو المريض دون أن تُلحق هذه الإزالة ضررا كبيرا ببقيّة هذا الجزء من نظريّة **فريغه**. وسأبدأ بتحليل الاستدلال الذي قاده إلى التناقض الظاهر.

ينجم التناقض الظاهر عن كون **فريغه** يتحرّك في اتّجاهين فلسفيّين متنافرين جوهريّا. فهو يرغب في: (أ) توسيع التمييز معنى – إحالة إلى المحمولات. أي يرغب في التأكيد على أنّ للمحمولات مرجعا، ويرغب في نفس الوقت في: (ب) وصف التمييز القائم بين العبارات المحيلة والعبارات الحمليّة بالنظر إلى **وظائفهما**. لقد استعمل فريغه الكلمة «متصوّر» ليَسمَ النتائج الحاصلة من الاتجاهين (أ) و(ب) وههنا يكمن منبع التناقض باعتبار أنّ الحجّتين تقودان إلى نتائج مختلفة ومتنافرة. وسأحاول توضيح ذلك.

لَمَ اتخذ فريغه الاتجاه (أ)؟ أي لم قال إنّ للمحمولات مراجع؟ إنّ النصَوص التي تناول فيها الإحَالة فعليّا تحجب تماما علله في ذلك. ولكن إذا نظرنا في المشكل على ضوء مقاصده الفلسفيّة الكليّة، فالظاهر أنّ رغبته في توسيع التمييز معنى – إحالة إلى المحمولات لا تردّ إلى مجرّد افتتانه بأداة تحليليّة هي التمييز بين المعنى والإحالة، ولكنّها تنجم عن ضرورة أساسيّة في نظريّته في الأريطميتيقا وهي الحاجة إلى التسوير على الخاصيّات. لقد بدا لفريغه أنّ استعمال عبارة حمليّة يجعل المرء ملتزما بوجود خاصيّة،

وإذا كان استعمال عبارة حمليّة يلزم المرء بوجود خاصيّة أفليس ينتج عن هذا أنّ المرء عند إلقاء تلك العبارة يكون محيلا على خاصيّة؟[1] بعضٌ من أتباع فريغه [2]، لكن ليس فريغه نفسه، يعرض هذه الحجّة على النحو التالي:

1. هب أنّ زيدا وعمرا سكرانان كلاهما.
2. ينجرّ عن ذلك أنّه يوجد شيء مّا يكونه زيد وعمرو. أو (كذلك) أنّه توجد خاصيّة مّا يشترك فيها زيد وعمرو.
3. وإذن، ففي 1، العبارة «.....سكرانان»* «-are.... Drunk» محيلة. إنّها تحيل على تلك الخاصيّة التي لزيد وعمرو كليهما. فلنسمّ هذا متصوّرا.

ولْنسمّ نحن هذا الاستدلال (أ) ولنُسمّ نتيجته النتيجة (أ). ما الغالط في هذا الاستدلال؟ يكمن غلطه في أنّه قائم على أغلوطة في القياس بديهيّة، تتمثّل هذه الأغلوطة في عدم انبثاق النتيجة من المقدّمتين *(non sequitur)*، فـ 3 لا تترتّب على 1 و2. فأن يلزمني إثبات أقوله بوجود خاصيّة لا يترتّب عليه أنّي في ذلك الإثبات أُحيل على خاصيّة.

وبصرف النظر عن الإجماع الحاصل بين أتباع فريغه وشرّاح نصوصه على كونه استند إلى نسخة معيّنة من الاستدلال (أ)، فإنّه لا يبدو لي واضحا أبدا أنّه فعل ذلك حقّا. ولكن ما يبدو جليّا أنّه

1 - هذا التأويل شائع جدّا، راجع:

M. Dummett, « Frege on functions », Philosophical Review (1955), p. 99 H. Sulga, « On sense », Proceedings of the Aristotelian Society (1964), n. 6, p.31

2 - انظر مثلا: Philosophical Review (1955), p562. P. Geach, « class and concept »

* - النقاط المسترسلة الواردة في المثال العربيّ من عندنا وهي ترمز إلى العلاقة الإسناديّة التي لا تحتاج فيها العربيّة إلى تعجيم الرابطة (المترجمة).

لسبب أو لآخر قد قبل بالنتيجة (أ)، لأنّه يقول من جهة إنّ المتصوّر «إحالة محمول نحويّ»[1] ويقول من جهة أخرى «أسمّي المتصوّرات التي يقع تحتها الشيء خاصّياته»[2]. ولكن إذا جمعنا هذا مع آرائه الأخرى استلزم ذلك أنّ العبارات الحمليّة تحيل على خاصيّات. والنتيجة (أ) لا تتماشى مع استدلال آخر اعتمده فريغه على نحو واضح، وهو ما سأسعى الآن إلى بيانه.

ويرتكز الاستدلال (ب) على إصرار فريغه على كون المتصوّر «حمليّا» ويرتكز على إلحاحه على التمييز بين وظيفة عبارة محيلة (Eigenname) ووظيفة محمول نحويّ. ويسم فريغه هذا الفرق في الوظائف بتمييز نوعيّ بين الأشياء التي لا يمكن أبدا أن يحال عليها بواسطة المحمولات من جهة، والمتصوّرات التي قال عنها إنّها «حمليّة بالأساس». وهو يقرّ بأنّ مفهوم المتصوّرات هذا لا يمكن أن يعرّف على نحو سليم، ولكنّه يأمل أن يفسّره من خلال تزويدنا بأمثلة عن استعمال العبارات الحمليّة ومن خلال بعض الأوصاف الاستعاريّة التي أسندها إلى المتصوّرات بالقول إنّها «غير مكتملة» على عكس الأشياء التي هي «مكتملة»، وأنّها «غير مشبعة» (unsaturated) بالمقارنة بالأشياء. لقد وجد بعض خلف فريغه هذه الاستعارات مخاتلة[3] ووجدها بعضهم الآخر لامعة[4]، وعلى أيّ حال، ينقل دومات (Dummett)[5] أنّ فريغه نفسه في سنيّه الأخيرة انتهى إلى عدم الرضا عنها. أنا من جهتي أجدها وسائل مساعدة

1 - Geach and Black (eds), *op. cit.* p.43 n

2 - نفسه ص 51.

3 - راجع: M. Black, « Frege on Functions », Problems of Analysis (London, 1954)

4 - انظر مثلا Geach, *op. cit*

5 - تقرير غير منشور في: Lit. Hum. Board, (Oxford, 1955)

ومفيدة للتمييز فيما يخصّ الوظائف بين «زيد» و«...سكران» في الخبر «زيد سكران». ولكن لا يبدو لي أنّنا سنتوصّل إلى فهم التمييز الذي سعى إليه فريغه ما لم نقم بأنفسنا ببعض التمييزات الضروريّة. فلنميّز بين:

1. عبارة حمليّة،
2. خاصيّة،
3. استعمال عبارة حمليّة لإسناد خاصيّة.

وإذن، فكلّ الاستدلالات والاستعارات (الخ) التي أسمّيها الاستدلال (ب) لا تتعلّق بـ 2 بل بـ 3 أي تتعلّق باستعمال عبارة حمليّة لإسناد خاصيّة. وهذا يعني أنّه فيما يتعلّق بالاستدلال (ب) تعدّ الأطروحة القائلة بأنّ «المحمول النحويّ يحيل على متصوّر» مكافئةً للقول «إنّ المحمول النحويّ يسند خاصيّة». (تذكّر أنّ «يسند» ههنا لا يقصد منها تضمّن أيّ قوّة إخباريّة). وإذن، فإنّ العبارة «يحيل على متصوّر» لا تعني سوى «يسند خاصيّة». فالإحالة على متصوّر ليست سوى إسناد خاصيّة. فيما يتّصل بالاستدلال (ب)، ستكون الإجابة عن السؤال القائل: ما الدور الذي ينهض به المحمول النحويّ؟ إمّا بالقول إنّه يسند خاصيّة وإمّا بالقول إنّه يحيل على متصوّر(وهو في الحالتين طبعا يعبّر أيضا عن معنى). وعليك أن تلاحظ أنّ «متصوّر» في هذا الاستعمال ليس معرّفا على نحو مستقلّ، فلا وجود لجملة مصدّرة بـ «المتصوّر هو....» تكون إجابة عن سؤال: «ما المتصوّر؟» وذلك إذا استثنينا الأجوبة من قبيل: «المتصوّر هو الإحالة على محمول نحويّ». إنّ هذه الاستحالة في تحديد مفهوم المتصوّر على نحو مستقلّ هي التي قادت فريغه إلى قول أشياء من قبيل إنّ المتصوّرات غير مكتملة وغير مشبعة.

يوضّح هذا التحليل التميز النوعيّ بين المتصوّرات والأشياء. فبالنسبة إلى فريغه، الشيءُ هو كلّ ما يمكن الإحالة عليه بمركّب اسميّ في المفرد سواء أكان خاصيّة أم من الجزئيّ (Particulars) أم عددا أم غير ذلك. في حين أنّ الإحالة على المتصوّر ليست سوى إسناد خاصيّة عند استعمال محمول نحويّ.

ها أنّ منبع التناقض الظاهرِ صار الآن جليّا. ففي النتيجة (أ) يستعمل فريغه «متصوّر» ليدلّ به على «خاصيّة»، وإذن فإنّ قوله: «الإحالة على متصوّر» يعني «الإحالة على خاصيّة». أمّا في الاستدلال (ب) فتعني «الإحالة على متصوّر» إسناد خاصيّة من خلال استعمال محمول نحويّ. إنّه يستعمل الكلمة «متصوّر» بهاتين الكيفيّتين المتباينتين في الوقت نفسه تقريبا: «أسمّي المتصوّرات التي يقع تحتها الشيء خاصيّاته»؛ «إنّ سلوك المتصوّر حمليّ بالأساس».[1]

وجليّ أنّ هاتين الملاحظتين تتعارض إحداهما مع الأخرى لأنّ خاصيّات الشيء ليست حمليّة بالأساس: إذ من الممكنِ الإحالة عليها بواسطة مركّب اسميّ في المفرد كما يمكن أن تُسند إلى شيء من خلال قول عبارات حمليّة. وحينئذ أُسندت دلالتان اثنتان إلى «متصوّر»، وينتج منهما مباشرة تناقض ظاهر. «المتصوّر **حصان** ليس بمتصوّر». المتصوّر حصان، أي **خاصيّةٌ مّا**، هو ما تحيل عليه بشكل واضح «....حصان» (is a horse) بحسب النتيجة (أ). ولكنّ الإحالة عليه لا يمكن أن تكون إحالة على متصوّر أي **إسنادا لخاصيّة مّا** كما يدّعيه الاستدلال (ب). ولا يمكن أن

1 - مرجع مذكور أعلاه، Geach and Black (eds.), pp.51, 50

تكون الإحالة على «متصوّر **حصان**» مماثلة لإحالة محمول نحويّ، لأنّ متصوّر حصان، وإن كان من الممكن أن يقع في وظيفة المسند إليه في الجملة فليس له أن يكون محمولا نحويّا.

وبما أنّنا تبينّا عدم صلاحيّة الاستدلال (أ) في كلّ الأحوال، وبما أنّنا اكتشفنا دلالتين متمايزتين تماما لـ«متصوّر»، فلنترك هذا المصطلح جانبا ولْنحاول أن نبيّن ما قصَدهُ فريغه باعتمادنا مصطلحات أخرى. إنّ إثبات فريغه أنّ «المتصوّر **حصان** ليس بمتصوّر» يعني ببساطة أنّ خاصيّة الخيليّة ليست بذاتها إسنادا لخاصيّة؛ أو كي نصوغ ذلك على نحو أكثر وضوحا في شكل صوريّ: إنّ العبارة «خاصيّة الخيْليّة» ليست مستعملة لإسناد خاصيّة بل إنّها مستعملة لتحيل على «خاصيّة». وبهذا التأويل، يحوّل تناقض فريغه إلى حقيقة بديهيّة.

ولكن، لا شكّ في أنّه لم يكن في وسع فريغه أن يتبنّى ما أقترحه من حلّ وذلك بسبب النتيجة (أ). فيبدو أنّه اعتقد أنّ عليه تأكيد كون العبارات الحمليّة **تحيل** على الخاصيّات حتّى يتسنّى له التسوير على الخاصيّات. ومن هذا المنظور إذن، يكون المتصوّر مجرّد خاصيّة. ولكنّ فريغه في الوقت نفسه، لمّا كان عارفا بطبيعة التمييز بين الإحالة والحمل، فقد حاول أن يجعل الإحالة على خاصيّة منجزةً للدور الذي ينهض به الحمل. وإنّ السبيل الذي يبلّغه ذلك هو اعتماد أغلوطة الاشتراك عند استعمال كلمة «متصوّر». فهذا الكيان الذي نحيل عليه بواسطة عبارة حمليّة ليس خاصيّة كما قد يبدو للوهلة الأولى، ولكنّه كيان تكون الإحالة عليه مجرّد إسناد خاصيّة لشيء. ومنه يتأتّى التناقض الظاهر.

ولكنّي أكرّر أنّه حالما تُقصى دواعي الإصرار على وجوب إحالة العبارات الحمليّة تُحلّ المشاكل. فالتمييز بين الإحالة والحمل يظلّ ثابتا، وسيكون الوصف الصائب أن نقول إنّ العبارة الحمليّة تُستعمل لإسناد خاصيّة. ولست أدّعي أنّ لهذا الوصف أيّ قيمة تفسيريّة. فما من أحد سيفهم هذه الملاحظة ما لم يكن له فهم سابق لما يعنيه استعمال عبارة حمليّة على نحو ما سنرى بإيجاز (في الفقرة 5.5). لست أدّعي في هذه المرحلة سوى أنّ هذا الوصف صادق بالمعنى الحرفيّ وأنّه يعيد إنتاج بعض العناصر المتبقيّة من وصف فريغه بعد إزالة الغلط المولّد للتناقض.

إنّ التخلّص من الرأي الفاسد القائل بأنّ العبارات الحمليّة تحيل على الخاصيّات لا يجحف بأية حال من الأحوال بإمكانيّة التسوير على الخاصيّات. ولم يُتوهَّم أنّ الأمر كذلك إلا لأنّ التسوير في الاستدلال (أ) بدا كما لو أنّه مستلزم للإحالة، وإذن فإنّ إنكار وجود الإحالة قد يبدو مستلزما على سبيل التطابق العكسيّ إنكارا للتسوير.

قد يُذهب إلى الظنّ أنّ الصعوبات التي بيّنتها بخصوص نظريّة فريغه في الحمل تُردُّ ببساطة إلى استعمالات غير ملائمة للسان الانجليزيّ أو لألسنة مشابهة، وأنّه إذا ما أنجزنا عددا من المراجعات تهافتت اعتراضاتي. ولكنّي أظنّ أنّ هذه الاعتراضات صالحة بقطع النظر عن التعديلات التي قد يُعنى المرء بإدخالها على اللسان. وبما أنّ الرأي القائل بأنّ المحمولات تحيلُ رأي منتشرٌ على

نحو واسع[1]، فإنّ صياغة الحجج ضدّه صياغة عامّة قد تكون أمرا يستحقّ العناء.

وإذا أخذنا مقدّمتين يقرّ بهما كلّ الفلاسفة المعنيّين بالمسألة سواء على نحو صريح أو على نحو ضمنيّ، تمكنّا من أن نردّ إلى الخلف* (*Reductio ad absurdum*) الأطروحة القائلة بأنّ وظيفة المحمولات هي الإحالة. تتمثّل المقدّمات فيما يلي:

1. إنّ الأمثلة الأكثر تمثيلا لجدول الإحالة هي استعمالات عبارات محيلة مفردة للإحالة على مراجعها.
2. قانون ليبنيتز: إذا أحالت عبارتان على نفس الشيء فإنّ إحداهما تستبدل بالأخرى *salva verita*
3. إنّ للعبارات الحمليّة، على غرار العبارات المحيلة المفردة، وظيفة الإحالة.

وإذن، فإنّه يكفي في أيّ قضيّة ذات موضوع ومحمول من الشكل «وأ» أن نسند اعتباطيّا أيّ اسم علم «ب» لمرجع المحمول، وبعمليّة استبداليّة يمكننا أن نختزل الجملة الأصليّة في قائمة: «ب أ» وهي ليست بجملة أصلا.

---

1 - راجع مثلا:

R. Carnap, Foundations of Logic and Mathematics (Chicago, 1939), p.9

* - الخُلف هو القياس الاستثنائيّ الذي يقصد به إثبات المطلوب بإبطال نقيضه ويقابله القياس المستقيم. ويطلق قياس الخلف على القياس الذي يكون المقصود به البرهان على صدق القضيّة أوكذبها بإبطال إحدى النتائج اللازمة لها. وله وجهان: دليل الخلف وهو إثبات القضيّة بإبطال إحدى النتائج اللازمة عن نقيضها، والردّ إلى الخلف وهو إبطال القضيّة باستخراج ما يلزم عنها من نتائج كاذبة أو مخالفة للمطلوب. راجع: جميل صليبا، المعجم الفلسفيّ، ج1 ص 539 (المترجمة).

وإلى حدود هذا المستوى يوجد إمكانان للتصرّف، إذ يجوز القول:

أ. إنّ معنى «يحيل» (وإذن، «يمثّل»، «يعيّن»)، وبقيّة القائمة) مختلف بالنسبة إلى المحمولات ممّا هو عليه الحال بالنسبة إلى العبارات المحيلة المفردة. ولذا فإنّ الاختزال إلى قائمة لا يصلح.

ب. إنّ الكيان المحال عليه بالمحمول كيان في منتهى الخصوصيّة. وهو خصوصيّ إلى حدّ أنّنا حالما نحاول الإحالة عليه بعبارة محيلة (Eigenname) نُلفي أنفسنا محيلين على كيان آخر. وعليه، فإنّه من المستحيل أن نسمه باسم. ولا يصلح الاختزال إلى قائمة.

لقد تبنّى فريغه في الواقع الإمكان الثاني، ولكن ما من واحدة من هاتين المحاولتين الراميتين إلى إنقاذ الموقف ترضي. فالطريقة (أ) تبقي مفهوم الإحالة المتعلق بالمحمولات مفتقرا إلى التفسير تماما، بل إنّها تفضي في الواقع إلى الاستسلام إلى الأطروحة موضع النقاش طالما أنّ صياغة هذه الأطروحة تقدّم العلاقة بين العبارة المحيلة المفردة ومرجعها على أنها ممثلة لجدول للإحالة. أمّا الطريقة (ب) فنكرّر أنّها ملفوفة بالغموض وعدم الفهم، زد على ذلك أنّها تنتج تناقضا صوريّا حالما نُجري مصطلحا عامّا على نوع الشيء الذي يحيل عليه المحمول (تناقضا من قبيل قولنا على سبيل المثال: المتصوّر حصان ليس بمتصوّر).

وفي رأيي، ليست التعديلاتُ التي قد تدخل على الألسن بقادرة على تجنيبنا هذه النتائج، ولهذه الأسباب أعتقد أنّه علينا أن

نتخلّى بشكل نهائيّ عن فكرة وجود كيان مّا يمثّل المحمول كما يمثّل الشيء عبارةً محيلة مفردة.

ولكن بصرف النظر عن مسألة ما إذا كانت المحمولات تحيل أم لا، هل من الممكن أن نبرّر التسويرات على الخاصيّات؟ وهل الكليّات موجودة حقّا؟

2-5 الاسميّة ووجود الكليّات

غالبا ما تتمثّل الاسميّة* أيّامَنا هذه في رفض «السماح» بالكيانات التي ليست من قبيل الجزئيّ، أو في رفض «التسوير عليها»، رفض الالتزام بأيّة «التزامات أنطولوجيّة» بالنسبة إلى الكيانات من غير الجزئيّ. وتقع الكليّات، باعتبارها من ضمن غير الجزئيّ، تحت طائلةِ هذا الحظر الاسميّ العامّ. ولكن قبل أن نقيّم اعتراض الاسميّين على الكليّات، نودّ أن نعرف ما هي بالضبط طبيعة الالتزام المتّصل بالكليّات. فكيف أكون على وجه التحديد ملتزما إذا استدللتُ مثلا بالانطلاق من كون زيد أصلع على أنه ثمّة شيء يكون زيد إيّاه، واستدللت من ذلك على أنّه توجد خاصيّة مّا وهي الصلع تحديدا يتميّز بها زيد، وأنّ

* - الاسميّة مذهب فلسفيّ نما في العصور الوسطى المتأخّرة ورفض الاعتراف بالجواهر الكليّة، لأنّه ما من شيء يكون عامّا في نظره ما عدا الأسماء. والاسم يكون عامّا إذا كان منطبقا بالمعنى نفسه على كلّ فرد من مجموعة متكوّنة من الأشياء أو الموضوعات. يناهض هذا المذهب مذهب الواقعيّة (Realism) الذي يعتبر أنّه يوجد إلى جانب الموضوعات الفرديّة نوع آخر من الأشياء غير الفرديّة أطلق عليه اسم الجواهر الثانية أو الكليّات. وبين المذهبين مذهب ثالث اتخذ بينهما مسارا وسطا وهو مذهب التصوريّة (conceptualism) الذي يعتبر أنّ العموميّة ليست صفة للأسماء وحدها بل للأفكار كذلك (Thaughts). لتلخيص الفرق بين هذه المذاهب الثلاثة انظر:

Mill, J. S., An examination of sir William Hamilton's Philosophy, Longmans, Green, Reader, and Dyer, London, 1865 وتحديدا صص. 364 - 374 (المترجمة).

الصلع إذن موجود. ماذا أكون قائلا تحديدا حين أسمح للصلع بأن يكون ضمن أنطولوجيّتي؟ لن يكون كافيا أن يعلن أنّني أتفلسف على نحو أفلاطونيّ، وأنّي أخرق نصل أوكّام (Ockham razor)*، وأنّي أدّعي فهم كيانات غير قابلة للفهم، وأنّي بوجه عامّ أخرج نفسي من أولئك الفلاسفة المتنسّكين «المجتنبين» للكليّات. لن يكون هذا كافيا لأنّنا نرغب في معرفة الحدّ الذي تبلغه هذه الاتهامات.

حتّى نجيب عن هذا التساؤل نبدأ بإلقاء السؤال التالي: إذا اتّفق اثنان على كون زيد أصلع واختلفا بشأن إدراج الصلع في أنطولوجيّتهما أو عدم إدراجه، فأيّ نوع من الخلاف يكون قائما بينهما؟ ليس هذا بأيّ معنى من المعاني خلافا حول أمر واقعيّ بما أنّ الشخص الذي استند في استنتاجه إلى كون زيد أصلع، كان يمكنه أن يتوصّل إلى النتيجة نفسها لو استند إلى الإثبات القائل إنّ زيدا ليس أصلع. فما من تغيير يدخل على وقائع العالم يمكنه أن يؤثر في نتيجته. (يختلف في هذا الإطار استعمال الفلاسفة لهذه الجمل عن الاستعمال العاديّ لجمل من نوع: «الصَلع موجود» لأنّ خبرا يتوسّل بهذه الجملة سيكافئ، ولو في استعمال عاديّ وحيد على الأقلّ، الإخبار عن كون شيء واحد على الأقلّ أصلع). وإجمالا، فبالنسبة إلى هذا النوع من الواقعيّة أو الأفلاطونيّة الذي هو هنا موضع نقاش، يكون إثبات كون أحد الكليّات موجودا قابلا لأن يستنتج من الإخبار بأنّ المصطلح العامّ الموافق له ذو دلالة.

* - يطلق نصل أوكّام على مبدأ فلسفيّ منسوب إلى الفيلسوف الانجليزيّ غيوم دي أوكام (Guillaume d'ockham) (1285- 1349) وهو من أنصار مذهب الاسميّة. وينصّ هذا المبدأ على أنّه «ينبغي لنا أن لا نكثّر الموجودات بغير مسوّغ». راجع: صليبا، جميل: المعجم الفلسفيّ، ج2، ص 469 (المترجمة).

وكلّ مصطلح عامّ دالّ يمكن أن يولّد قضيّة من تحصيل الحاصل. مثال ذلك: «إمّا شيء مّا، وإمّا لا شيء هو أصلع». وبالانطلاق من تلك القضايا الحاصليّة المحصوليّة يمكن أن يستنتج أنّ الكلي الموافق موجود. وإذن فإنّ الخلاف حول التسوير على الكليّات أو عدم التسوير عليها هو، في أحد التأويلات على الأقلّ، خلاف زائف لأنّ قوّة المسوّر تكمن ببساطة في كونه يخبر عمّا يتّفق عليه الجانبان، وهو أنّ المحمول ذو دلالة.

ولكن قد يُعترض بالقول أليس هذا انحيازا مبدئيّا لمذهب الواقعيّة؟ أليس الخلاف واقعيّ- اسميّ (على الأقلّ في واحد من ضمن أشكاله المتعدّدة) هو تحديدا خلاف حول ما إذا كان ممكنا استنتاج وجود الكليّات باعتماد هذا المنهج أو لا. وللإجابة عن هذا السّؤال سننظر في أمثلة من النوع الذي ناقشناه سابقا. إذا اقتصرنا على الدّلالة العاديّة لهذه الإثباتات (وعندما نتحدّث عن هذه الاستلزامات فإنّنا نتحدّث عن هذه الدلالات بالذات)، فإنّ إثبات كون زيد وعمرو ذكيّين كليهما يستلزم حتما إثبات وجود شيء يكونان كلاهما إيّاه، وهذا الشيء هو تحديدا [الصفة] ذكيّان. والطريقة الأخرى لإنجاز هذا الإثبات هو أن نقول إنّ كليهما له خصلة (صفة، خاصيّة) الذكاء، وهو ما ينتج عنه إثبات أنّه توجد على الأقلّ ميزة واحدة لهما كليهما. ولكن باستدلال مماثل، انطلاقا من إثبات أنْ لا أحد منهما ذكيّ، يَنتُج أنّه توجد على الأقلّ خصلة يفتقران إليها. وبطبيعة الحال، فقد عدّد الواقعيّون بشأن الكليّات أقوالا من قبيل اللغو، والحقّ أنّ الكليّات تُسلم نفسها بيسر لهذا النوع من الحديث اللامنطقيّ (مثال: أين هي؟، هل يمكنك أن تراها؟، كم وزنها..الخ) إذا ما أخذناها على نفس

المنوال الذي نأخذ به جداول المواضيع الماديّة المعبّرة عن الشيئيّة. ولكن أن يكون من الممكن الحديث عنها على وجه اللغو لا يمنع النتائجَ المذكورة أعلاه من أن تكون أمثلة من التفكير السليم المَسُوق في اللسان الانجليزيّ العاديّ.

وما دام القائل بالاسميّة يؤكّد أنّ وجود الجزئيّ مرتهن بوقائع في الكون، في حين أنّ وجود الكليّات مستند ببساطة إلى دلالة الكلمات، فإنّه على صواب. ولكنّه يقع في الخلط والغلط الزائد إذا قاده هذا الاكتشاف إلى إنكار حقائق بمثل سذاجة حقيقة وجود خاصيّة مثل خاصيّة الاحمرار أو حقيقة وجود خاصيّة القنطوريّة*، لأنّ الإخبار عن [هذه القضايا] لا يلزم بشيء أكثر ممّا يلزم به القول إنّ لبعض المحمولات دلالة. فلمَ علينا أن ننزع إلى تجنّب مثل هذه الالتزامات الأنطولوجيّة إذا لم تكن تلزمنا بأكثر ممّا نحن ملتزمون به بعد من حقائق بديهيّة مثل كون العبارة «[س] قنطور»** عبارة دالّة؟ من الجائز بالطبع أن يكون المنتسب إلى الاسميّة قد أربك بها أثاره معارضوه الأفلاطونيّون من غبار: فقد يكون على سبيل المثال غير قادر على فهم ما قصده فريقه بادّعاء وجود «بعد ثالث» « third realm » من الكيانات، ولعلّه يعترض على الأطروحات الأفلاطونيّة التي تلزمنا بوقائع قد يكون مرتابا فيها مثل النظريّة الرياضيّة التي تؤكّد أنّه لا بدّ، حتّى توجد متتالية لا نهائيّة من الأعداد الطبيعيّة، أن يوجد عدد لانهائيّ من الجزئيّات. غير أنّ المذهب الأفلاطونيّ لا يأخذ بالضرورة هذه

* - نسبة إلى قنطور في الميثولوجيا الاغريقية وهو الكائن الذي يكون نصفه العلويّ بشرا ونصفه السفليّ حصانا (المترجمة).

** - أضفنا [س] لنبرز أنّ قنطور مسند نحويّ (المترجمة).

الأشكال، ولا يكون القائل بالاسميّة صادرا عن رؤية واضحة إذا أدان المذهب الأفلاطونيّ في أشكاله التي يكون فيها صادقا على نحو بديهيّ وغير ضارّ.

ههنا مسألة في منتهى العموميّة يمكن أن تُصاغ على النّحو التالي: إذا اتفق فيلسوفان على صدق قضيّة حاصليّة محصوليّة مثل «كلّ شيء ملوّن هو إمّا أحمر وإمّا غير أحمر»، واستنتج أحدهما من هذا أنّ خاصيّة الإحمرار موجودة، في حين رفض الآخر تلك النتيجة، فإنّه لا وجود لخصومة وليس لها أن توجد. وكلّ ما في الأمر أنّه حدث قصور في الفهم. فإمّا أن يكونا يقصدان شيئين مختلفين من القضيّة المُستنتجَة أو أنّهما (وسيكون هذا مخالفا للفرضيّة) لا يفهمان القضيّة الأوّليّة على نفس النحو. غير أنّهما إذا اتفقا على أنّ [القضيّة] الأولى حاصلية محصولية، فلا يمكن أن تفضي [القضيّة] الثانية إلى التزام لا تفضي إليه الأولى. وبما أنّ المحصوليّات لا تلزمنا أبدا بوقائع خارج-لسانيّة فإنّ [القضيّة] الثانية لا تلزمنا أيضا بأيّ شيء واقعيّ. فلا تترتّب على المحصوليّات إلاّ المحصوليّات.

وفي العموم، يمكن القول إنّنا إذا رغبنا في معرفة ما نحن ملتزمون به حين نخبر بأنّ كيانا مّا موجود، فعلينا أن نختبر الأسس التي اعتُمدت للبرهنة على وجوده. (وليس هذا إلا مجرّد حالة خاصة من المبدأ القائل: إذا أردت أن تعرف ما يبرهن عليه برهان مّا، فانظر في البرهان).

وأعتقد أنّ قسما كبيرا من الخواء الذي أحاط بنقاشات هذه المسائل راجع إلى إهمال هذا المبدأ وهو ما سنراه في الفقرة القادمة.

3-5 الالتزامات الأنطولوجيّة

أودّ في هذه الفقرة أن أتعمّق أكثر في مفهوم الالتزام الأنطولوجيّ، كما ورد على الأقلّ في الأعمال الفلسفيّة الحديثة.

انجذب بعض الفلاسفة، وكواين (Quine) تخصيصا، إلى الفكرة القائلة بإمكانيّة إيجاد معيار للالتزام الأنطولوجيّ، معيار يمكّن المرء من تحديد الكيانات التي تلزمنا بها نظريّة مّا. وفي بعض أعماله الأولى صاغ كواين هذا المعيار بالاستناد إلى متغيّرات [الحساب التسويريّ.] إذ قال: «أن تُسلّم بكيان ليس سوى أن تقرّ ببساطة وعلى نحو خالص بكونه قيمةً لمتغيّر».[1] وقد عبّر كواين عن هذا الرأي في عمل أحدثَ على الصورة التالية:

> ما دمنا نتبنّى هذا الترقيم [التسويريّ]* فإنّ الأشياء التي يُفترض بنا أن نقبل وجودها هي على وجه الدقّة الأشياء التي نقرّ بانتمائها إلى الكون الذي ينبغي أن تأخذ فيه المتغيّرات المربوطة بالتسوير قيَمها.[2]

أجد هذا المعيار في منتهى الإحراج. وأنا حقّا محرج بسبب كثير من المناقشات الحديثة المتعلّقة بالالتزامات الأنطولوجيّة، وسيتمثّل استنتاجي بشأن ما عليّ الآن أن أستدلّ عليه في كون هذا المعيار غير ذي موضوع، وفي كون المسألة برمّتها قليلة الأهميّة في الواقع. فلنبدأ بتفحّص معيار آخر.

1 - W. Quine, *Form a Logical Point of View* (Cambridge, 1961), p. 13

* - المعقّفان من عند المؤلّف (المترجمة).

2 - W. Quine, Word and Object (Cambridge, 1960), p. 242

معيار 2: تُعتبر النظريّة ملتزمة بتلك الكيانات، وبتلك الكيانات فحسب التي تقول عنها إنّها موجودة. قد يعترض بعضهم بدءا على هذا المعيار بالاستناد إلى الإبهام في اللفظ «تقول». فأحيانا قد لا تقول النظريّة على نحو صريح أنّ كيانا معيّنا موجود ولكنّها قد تستلزم أو تستلزم منطقيّا أنّ ذاك الكيان موجود. ولذلك فسأراجع المعيار كما يلي:

معيار 3: تُعتبر النظريّة ملتزمة أنطولوجيّا بتلك الكيانات وبتلك الكيانات فقط التي تقول عنها إنّها موجودة أو تستلزم ذلك منطقيّا.[1] ولكن قد يُحتجّ بأنّ هذا المعيار ساذج. والجواب عن ذلك أنّه ساذج، ولكنّ أيّ معيار غير ساذج سوف يفضي بالضبط إلى نفس النتائج التي أفضى إليها هذا المعيار الساذج. فكي يكون أي معيار غير ساذج معيارا ملائما يشترط أن يكون خرجه مستوفيا للمعيار الساذج. فما الفائدة حينئذ في التوفّر على معيار غير ساذج؟ صحيح أنّ معيارا غير ساذج مثل معيار كواين قد يوفّر لنا رائزا أو معيارا موضوعيّا للالتزام الأنطولوجيّ. والمعيار 3 يعوّل على مفهوم مثل مفهوم الاستلزام المنطقيّ، وتوجد خصومات عديدة بشأن ما تستلزمه النظريّة وما لا تستلزمه. ولكن قد يقال إنّ معيار كواين يمدّنا بوسيلة موضوعيّة لإنهاء مثل هذه الخصومات. وإذا كان مخاطبنا راغبا في أن يعبّر عن نظريّته بحسب «الترقيم الأساسيّ» لنظريّة التسوير، فيمكننا أن نقرّر موضوعيّا، من خلال النظر في ضروب استعمال المتغيّرات المربوطة في نظريّته، ما هي الكيانات التي تلتزم بها النظريّة. ولكن ههنا أمر يحرجني غاية الإحراج للاعتبار التالي: يمكن أحيانا أن يتضمّن إثبات مصوغ

1 - راجع: A. Church, « Ontological commitment », Journal of Philosophy (1958)

في أحد الأشكال الترقيميّة التزاما يكون مطابقا تماما، على نحو يقبله الحدس، لالتزام يتضمّنه إثبات آخر مصوغ في شكل ترقيميّ مختلف تماما. فمن جهة الالتزام قد لا نجد مبرّرا لاختيار أحدهما دون الآخر. وفضلا عن ذلك، قد لا يوجد إجراء في إعادة الكتابة يسمح بتحديد أيّهما أكثر أوّليّة من الثاني أوأيّهما يَفضُل الآخر. ومع ذلك، فإنّ هذين الإثباتين وإن كانا في الواقع متضمّنين لالتزامين مختلفين، سيتضمّنان عندما نحكّم معيار كواين التزامات مختلفة.

لقد اقترح ويليام ألستون (Alston)[1] استدلالا من هذا القبيل، وسألخّص ما أراه الخطّ الرئيسيّ للمحاورة مستهلاّ بموقف كواين.

وبما أنّه من غير الراجح أن أتمكّن من نقل أفكار كواين وألستون على نحو دقيق، فسأقوم بنقاش رأيي فيلسوفين متخيّلين ك وأ.

ك : يمكننا أن نقصي الالتزامات الظاهرة بالكيانات غير المرغوب فيها من خلال إعادة الكتابة في ترقيم يصرّح بالتزاماتنا الأنطولوجيّة الحقيقيّة. فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نقصي الالتزام الظاهر بوجود «الأميال» الذي يرد في الإثبات: «توجد أربعة أميال بين نوبليون وطولون» باعتماد الصياغة التالية: «المسافة بالميل بين نوبليون وطولون = أربعة»[2]

أ : ليس ثمّة في [الصّياغة] الأولى التزام لا تتضمّنه [الصّياغة] الثانية. وأنّى يكون ذلك؟ فليست الثانية إلاّ إعادة صياغة للأولى، فإذا كانت الأولى تلزمك بوجود الأميال فالأمر

1 - W. P. Alston, « Ontological commitment », Philosophical studies,. vol. 9 (1958) pp.8-17

2 - راجع: W. Quine, *Word and Object*, p.245.

كذلك بالنسبة إلى الثانية. فالتزامات المرء الأنطولوجيّة مرتهنة بما ينشئه من إثباتات لا بما يستعمله من جمل لإنشاء الإثباتات.

ك : لقد أخطأ اعتراضُ **أ** القصدَ، فبإعادة الصياغة حسب ترقيم الثانية برهنّا على أنّ الالتزام في الأولى كان ظاهرا لا ضروريّا. فليس الأمر أنّ الأولى تتضمّن بوضوح التزاما ليس مضمّنا في الثانية بل إنّها تبدو بالأحرى متضمّنة لذلك الالتزام، ومن خلال إعادة صياغة الأصل أبرزنا أنّ ذاك ليس سوى ظاهر. إنّ ميزة المعيار أنّه يمكّننا من استيضاح المدى الدقيق لالتزاماتنا. وهذا المعيار هو في ذاته محايد أنطولوجيّا بالنسبة إلى مختلف الالتزامات. ثمّ إنّ إعادة الصياغة لا تدّعي الترادف. ولسنا نبالي بما إذا كانت تقول بالضبط نفس الذي يقوله الإثبات الذي تعيد صياغته (مهما يكن المعنى الذي نسنده إليه).

أ : هذا النقاش محرج إلى أبعد حدّ. فباعتماد معيار**ك** يبدو أيّ إثبات كما لو كان قابلا أن تُعاد صياغته في قالب إثباتات متكافئة ولكنّها مختلفة الترقيم وهو ما سيفضي، عند تحكيم المعيار، إلى نتائج مختلفة حتّى وإن كانت الالتزامات واحدة. خذ الالتزام الموجود في «يوجد على الأقلّ كرسيّ واحد» أي 1. (∃س) (س كرسيّ)، الآن أعد صياغة ذلك في شكل: «إنّ خاصيّة «الكرسيّة» لها على الأقلّ مثال مجسّم واحد». أي 2. (∃ ح) (ح= الكرسيّة وح لها على الأقلّ مثال مجسّم واحد). بحسب معيار **ك** يبدو أنّ الالتزامات في 1 و2 ينبغي أن تكون مختلفة ولكن بما أنّ 2 ليست سوى إعادة صياغة لـ 1 فمن العسير أن نتبيّن كيف يمكن أن يوجد أيّ اختلاف في الالتزامات.

ك : لا نحتاج إلاّ إلى صياغة ردّ ينتهج نفس المنوال المُتّخذ في ردّ **أ** المذكور أعلاه: إنّ الالتزامات بالكيانات المجرّدة في ثاني الإثباتين المذكورين أعلاه **ليست ضروريّة**. ولا حاجة إلى أيّ إثبات كهذا لأنّ أيّ جملة مثل 2 يمكن أن تعاد صياغتها في جملة مثل 1. أ. وليس هذا سوى طريقة أخرى للقول إنّ الالتزامات هي فقط التزامات ظاهرة لا التزامات حقيقيّة؟ أو بعبارة أخرى، إذا أصرّ **أ** أنّها حقيقيّة، أفليس من إحدى ميزات التفسير أنّه بإمكاننا التخلّص منها دون الإضرار بنجاعة النظريّة؟

أ : لقد أخطأ **ك** القصد، فلا يمكن أن توجد التزامات في 2 من دون أن توجد في 1. لأنّ واقع الحال نفسه الذي يجعل 1 صادقة يجعل كذلك 2 صادقة. إنّ الالتزام هو التزام بوجود واقع الحال هذا أيّا يكن الترقيم الذي تختاره ليُقدَّم فيه.

أودّ الآن أن أوسّع ردّ **أ** على **ك**، وأن أنتقد على نحو شامل مفهوم المعيار الموضوعي الخالص أو الترقيميّ بخصوص الالتزام الأنطولوجيّ، وسبيلنا إلى هذا أن نُظهر أنّه متى أخذنا المعيار على نحو جدّيّ أمكننا أن نبيّن أنّ ما شئت من الالتزامات الأنطولوجيّة ليس إلا التزاما ظاهرا، وذلك بأن نعيد صياغته ببساطة على نحو ما صنعه **ك** بمثال الميل. وأودّ أن أبرهن أنّنا إذا حاولنا العمل بالمعيار صارت الالتزامات الأنطولوجيّة زئبقيّة على نحو غير مقبول، وذلك لأنّه إذا توفّرت لنا حريّة إعادة الصياغة في ترقيمات متعدّدة كما فعل **ك** في نقاشه لمثال الميل، أمكننا أن نقول ما نشاء وأن نلتزم بما نشاء ما سمح لنا المعيار بذلك. وسأحاول أن أبرهن على ذلك بالبرهنة على أنّه طالما انطبق المعيار، ففي ووسعنا أن نخبر عن

جميع المعارف العلميّة الموجودة ونظلّ مع ذلك غير ملتزمين سوى بوجود هذا القلم.[1]

فليكن «خ» رمزا مختصرا لـ (مجموع الإثباتات التي تثبت) كلّ المعارف العلميّة القائمة.[2]

ولْنعرّف المحمول «ح» كما يلي:

ح(س) = تع. س = هذا القلم خ

البرهنة:

1. هذا القلم = هذا القلم (مسلّمة)
2. خ (مسلّمة)
3. ∴ هذا القلم = هذا القلم خ
4. ∴ ح (هذا القلم)
5. ∴ ∃ س (ح س)

وبناء على هذا، فإنّنا باستلهام الاختزال الأنطولوجيّ الذي اقترحه **ك** نبرهن على أنّه، بتحكيم معيار **ك** للالتزام الأنطولوجيّ، يكون الالتزام الوحيد المطلوب للإخبار عن مجموع الحقائق العلميّة المستقرّة، هو الالتزام بوجود هذا القلم.[3] ولكنّ هذا

1 - أنا مدين لـ هيلاري بوتنام (Hilary Putnam) بهذه الطريقة التي أرانيها للتعبير عن هذا المقصد. ولست أعرف إن كان يوافقني فيه.

2 - إذا كان أحد معترضا على «كلّ المعارف العلميّة» بوصفها مفهوما مستعصيا على الإدراك، فإنّ أيّ قطعة معقولة الحجم من المعارف ستفي أيضا بالغرض. لتكن «خ» مثلا اختصارا لـ«توجد كلاب وقطط وأعداد أوّليّة».

3 - لاحظ أنّ 5 الذي هو الإثبات الممثّل لـ'النظريّة' يستوفي شرط **ك** في كونه مصوغا في ترقيم أساسيّ بمعنى أنّه لا يستعمل إلا منطق المسوّرات والمحمولات.

ردّ للمعيار إلى الخلف. فهذه الإثباتات التي رمزنا إليها اختصارا بـ«ح» ستتضمّن عددا هائلا من الالتزامات التي ستوصف على نحو طبيعيّ بكونها أنطولوجيّة، وأيّ إعادة صياغة مثل تلك الواردة أعلاه ينبغي أن تتضمّن نفس التزاماتِ الأصل على وجه التدقيق. والتعريف المقدّم لـ «خ» يضمن تحديدا أنّها تتضمّن نفس الالتزامات. ولكن بحسب معيار الالتزام الأنطولوجيّ في ترقيمنا الأساسيّ يمكننا أن نخبر عن كلّ هذه الالتزامات دون أن نكون ملتزمين بها فعليّا. ولذلك فإنّ استعمال المعيار في هذه الحالة يجرّنا إلى التناقض لأنّه من التناقض أن نقرّر (أ): الإخبار عن كلّ المعارف العلميّة الموجودة يجرّنا إلى الالتزام بوجود أشياء أكثر من مجرّد هذا القلم (وهذا صادق بداهة). و(ب): الإخبار عن كلّ المعارف العلميّة الموجودة لا يجرّنا إلا إلى الالتزام بوجود هذا القلم (وهذا ما برهنّا عليه باستخدام المعيار). ولذا، لمّا كان المعيار يقودنا إلى مناقضة الوقائع البديهيّة فلا بدّ من التخلّي عن اعتباره معيارا للالتزام الأنطولوجيّ.

لاحظْ أنّه من غير المناسب أن نردّ على هذا بالقول إنّ الإثباتات التي تختزل رمزيّا في «خ» ينبغي أن تشكلن بحيث تكشف عن التزاماتها الأنطولوجيّة وقد انفصل بعضها عن بعض، وذلك لأنّ المعيار لا يحدّد كيف يفترض أن تُشكْلنُ النظريّة. أعتقد أنّ 5 صياغة محالة للمعارف العلميّة، ولكن ما من شيء في المعيار يمنعها من أن تكون إثباتا نظريّا. وهذه البرهنة هي على سبيل ردّ المعيار إلى الخلف وهي موجّهة إلى أنصار الاسميّة، ويمكن أن تُصاغَ برهنةٌ أكثر بساطة بالنسبة إلى من ينتصر إلى الأفلاطونيّة.

فليكن «ق» اسم علم قضيّة مصوغة من مجموع كلّ القضايا الصادقة المعروفة[1]. ويمكن حينئذ أن ترمّز كلّ المعارف كما يلي (بجعل ح' آخذة قيمها من ضمن القضايا) : (∃ ح') (ح'= ق. ح' صادقة).

وبالاستناد إلى هذا، فإنّ الشيء الوحيد الذي نحن ملتزمون بوجوده، بحسب المعيار، هو قضيّة واحدة.

من الممكن أن يُعترض على هذه الحجج بكونها تستند إلى مفهوم الترادف الذي أنكره كواين. ولكنّ هذا الاعتراض فاسد لسبب أوّل، وهو الأقلّ أهميّة، ومفاده أنّه سيجعل معيار الالتزام الأنطولوجيّ المفروض حياده مرتهنا برؤى خلافيّة جدّا حول الترادف؛ والسبب الثاني، وهو الأهمّ، هو كون حالات الترادف الوحيدة التي استندت إليها البرهنة مدرجة بواسطة شروط صريحة، فهي لذلك غير داخلة في مجالات اعتراض كواين حتّى لو فرضنا سلامة هذه الاعتراضات فعليّا.

قد يُحتجّ أيضا على البرهنة الأولى بدعوى أنّ ‹المحمولات› مثل «ح» محمولات غير متّسقة وغير معقولة ونحو ذلك. ولست أدري كيف يمكن مساندة مثل هذا الاعتراض، ولكنّه بأيّة حال لا يقع ضمن الاعتراضات المتاحة لكواين بما أنّه استعمل هو نفسه هذه الأساليب[2] عند تناوله مسألة الجهة.

1 - من الضروري أن نعالج «ق» بوصفه اسم علم لا بوصفه رمزا مختصرا (abbreviation) حتّى نتجنّب مغالطة المراوحة بين الاستعمال والتنصيص.

2 - W. Quine, *From a Logical Point of view* (second edition), pp. 153 ff

أستخلص من هذا أنّ معيار كواين أخفقَ في أن يكون معيارا للالتزام الانطولوجيّ. ولو كان نجح لكان ذلك فعلا أمرا في منتهى العجب لأنّنا سنكون عندها قد انتهينا إلى نتيجة مفادها أنّ الترقيم هو الذي يحدّد الالتزام الأنطولوجيّ، ويبدو أنّه من المستحيل أن يكون الأمر على هذه الحال. وحتّى نصوغ ما قاله ألستون صياغة أخرى نقول: إنّ ما يقوله المرء، لا كيفيّة قوله إيّاه، هو ما يُلزمه.

ولكن، إذا كان الأمر كذلك، فيمكننا أن نتساءل عمّا إذا كان مفهوم الالتزام الأنطولوجيّ عموما بالوضوح الذي افترضناه مبدئيّا على نحو مسبق. ولعلّ العبرة من هذا النقاش هو أن نتبيّن أنّه لا وجود لقسم واضح وقائم برأسه للالتزامات الوجوديّة أو الأنطولوجيّة. فكلّ ما يمكن أن يقال في كل جملة وجوديّة يمكن أن تعاد صياغته في شكل آخر. ولا يمكن أن نعتبر من باب الجواب القولَ إنّ إعادة الصياغة لا تزعم الترادف، لأنّ بعض إعادات الصياغة لها بالضبط نفس التزامات الإثباتات الأصليّة التي أعيدت صياغتها وذلك بسبب أنّ واقع الحال الذي سيلزم لجعل الواحدة صادقة سيلزم هو نفسه أيضا لضمان صدقيّة الأخرى.

لقد تخلّى الفلاسفة منذ وقت طويل، فيما أرى، عن الفكرة القائلة بوجود جمل منفيّة على نحو نهائيّ وقاطع، فلمَ يفترضون إذن وجوب أن توجد جمل وجوديّة على نحو نهائيّ وقاطع؟ فلك أن تتخيّل كم سيكون من التافه إيجاد معيار للالتزام النفيّ (وما يرتبط به من مشاكل «الإنكاريّة»).

فإذا استقرّ الأمر على هذا، فالظاهر أنّه لا وجود لمشكل قائم برأسه هو الالتزامات الأنطولوجيّة، والإشكال الحقيقيّ إنّما يكمن في كيفيّة معرفتنا للوقائع التي تلزمنا أقوالنا بها. وسنجد من ضمن هذه الوقائع وقائع يُعبّر عنها على نحو طبيعيّ في شكل وجوديّ: «هل توجد حياة على كواكب أخرى؟»، «هل أنّ غول الثلج موجود؟» وحينئذ، فإنّ المشكل الأنطولوجيّ المزعوم يستوعبه مشكل المعرفة العامّ، وذلك لأنّ الترقيم ليس دليلا مضمونا يوصلك لتحديد الالتزام. وإذن، فإنّ معيارنا الساذج،3* للالتزام الأنطولوجيّ يرجع في الحقيقة إلى القول: إنّ المرء ملتزم بصدق كلّ ما يخبر عنه.[1]

لعلّي لم أوضّح بعد في الفقرتين السابقتين أنّني أحاول من وراء مظاهر الخلط هذه أن أستعرض خلطا أعمق، وهو افتراض كون الحديث عن الكليّات هو بشكل مّا محرج وغير مرغوب فيه أو ميتافيزيقيّ، أو أنّه يكون خيرا التخلّص منه إذا استطعنا- متى بقيت سائر الأشياء على حالها- الاستغناءَ عنه. ولكن ليس أن نقول: «إنّ خاصيّة القدّيسيّة شيء لا يملكه أحد منّا» سوى طريقة

* - راجع معيار 3 في بداية هذه الفقرة (المترجمة).

1 - فلنشر على سبيل الاستطراد إلى أنّ المصطلحيّة المتصنّعة، والمهجورة أحيانا، المستخدمة في هذه النقاشات دليل على أنّ في الأمر ما يريب. فأنا أعرف على سبيل المثال كيف «أجتنب eschew التدخين أو الكحول، ولكن كيف أجتنب، قياسا إلى ذلك، الكليّات؟ يمكنني أن «أسمح» countenane لأطفالي أن يتصرّفوا بفظاظة أو أرفض ذلك، ولكن ماذا أصنع «لأسمح» بالأعداد أو الكليّات؟ ولا يفضل استعمال فعل «أقرّ» recognize المصطلحات السابقة كثيرا. فإذا أخبرني أحدهم جادّا بأنّه يقرّ وجود الأشياء المادية، فالأرجح أنّي سأفكّر: «كيف يكون لك ألا تفعل؟» (أ عَمى؟ أم فقدان ذاكرة) أو مثل كارليل (Carlyle): «خير لك أنك فعلت!»

منمّقة للقول: «لا أحد منّا قدّيس». إنّ الخطأ الحقيقيّ العميق هو أن لا نرى أنّه لا يضيرنا استعمال الطريقة الأولى لقول ذلك.[1]

فلنُلخّص الاستنتاجات التي توصّل إليها هذا الفصل إلى حدّ الآن:

1. كان فريغه مصيبا حين عقد تمييزا حاسما بين وظائف العبارات المحيلة ووظائف العبارات الحمليّة.
2. انتهى وصفه إلى تناقض، لأنّه أراد أن يثبت أنّ العبارة الحمليّة تحيل هي الأخرى. وإنّ الحجج المقدّمة في العادة لدعم هذا الزعم حجج باطلة. وتولّد عن هذا الزعم تنافرٌ مع النتيجة السليمة 1.
3. لا يهدّد التخلّي عن هذا الزعم وصفه الأريطميتيقيّ لأنّه لا يفضي إلى إنكار وجود الكليّات.
4. إنّ الكليّات، في تأويل من التأويلات الممكنة على الأقلّ، موجودة؛ وإنّ القضيّة التي تُثبت أنّ أيّ كليّ موجودٌ هي (أو يمكن أن تعتبر) تحصيل حاصل.
5. إنّ معيار كواين للالتزام الأنطولوجيّ معيار فاشل.
6. لا وجود لما يمكن أن نعتبره قسما نهائيّا وقاطعا للالتزامات الأنطولوجيّة.

4-5 القضايا ونظريّة الحدود

إلى حدّ الآن كان جوابنا عن السؤال الذي استهللنا به نقاشنا وهو «ما الشيء الذي يمثّل بالنسبة إليه المحمول «...سكران» ما يمثّله زيد بالنسبة إلى «زيد»؟»، هو «لا شيء». ولكن لعلّنا بالغنا

1 - وهذا لا يعني أنّه ليس في وسع الناس أن يتحدّثوا باللغو عن الكليّات، كما يمكنهم أن يتحدّثوا على هذا النحو بخصوص أيّ شيء.

في استعجالنا تقديم هذه النتيجة. فلعلّ فشل فريغه في إيجاد تناظر بين الموضوع والمحمول لا ينتج إلا عن محاولته اكتشاف التناظر في صورته القصوى، ويمكن أن يُقدّم وصفٌ متناظر ولكن من صنف أكثر تواضعا.

لقد حاول ستراوسن (Strawson)[1] أن يصف القضيّة المتكوّنة من موضوع ومحمول باستخدام مصطلحات أكثر حياديّة من تلك التي استخدمها فريغه ولكن باتّباع ما سطّره فريغه. (ولست أقول إنّ فريغه هو من ألهمه). فلقد ذهب ستراوسن إلى أنّ الموضوع والمحمول كليهما يعيّنان «عناصر غير لسانيّة» أو «حدودا» يدرجانها في القضيّة بحيث يوصَلان «برابط غير علائقيّ»، وبناء على ذلك فإنّ عبارة «الوردة» مثلا في إثبات يستعمل الجملة «الوردة حمراء» تعيّن جزئيّا مّا، ويتمثل في وردة مخصوصة، في حين تعيّن عبارة «حمراء» كليّا مّا، وهو خاصيّة أن تكون أحمر، أو في عبارة مجملة خاصيّة الحمرة. ولقد جُمع في القضيّة الكلي والجزئيُّ برابط غير علائقيّ*. وههنا وقع تجنّب هنتين في نظريّة فريغه حول المتصوّر والشيء. فلقد تجنّب ستراوسن القول إنّ المحمولات تحيل بتبنّي مصطلح محايد (في الظاهر) وهو «يعيّن»، وتجنّب القول إنّ الجملة هي قائمة دون أن يزجّ بنفسه في التناقض وذلك باستدعاء مفهوم الرابط غير العلائقيّ. وتسعى الرسوم

1 - P. F. Strawson, *Individuals* (London, 1959)

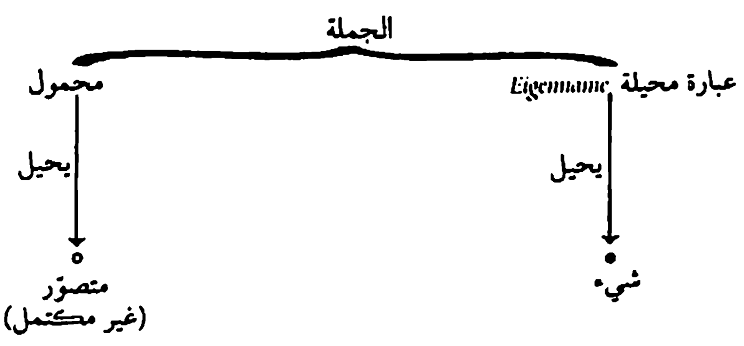
* - تنقسم الحدود بحسب الكمّ إلى كليّة وجزئيّة ومفردة. فالكليّة هي التي لا يمنع مفهومها أن يشترك فيها كثيرون، والجزئيّة هي التي لا تشمل إلا عددا معيّنا من الأفراد. أمّا المفردة فهي التي لا تصدق إلا على فرد واحد. راجع: صليبا، جميل: المعجم الفلسفيّ، ج 2، ص 241 (المترجمة).

البيانيّة التالية إلى توضيح الفرق بين ستراوسن وفريغه. وسأحيل من هنا فصاعدا على النظريّة الممثلة في الرّسم 2 باسم «نظريّة الحدود».

هل إنّ نظريّة الحدود أكثر إقناعا من نظريّة فريغه؟ من المهمّ أن نؤكّد أنّ ستراوسن لم يعتبرها، على الوجه الذي ظهرت به، تفسيرا للفرق بين الموضوع والمحمول بل مجرّد وصف محتمل من بين أوصاف أخرى ممكنة سيوفّر لنا جهازا مصطلحيّا محايدا لنقاش بعض المشاكل الفلسفيّة. وسأبيّن أنّ هذا الوصف فاسد، وأنّه تبعا لذلك سيفسد أيّ نقاش يتعلّق بهذه المشاكل.

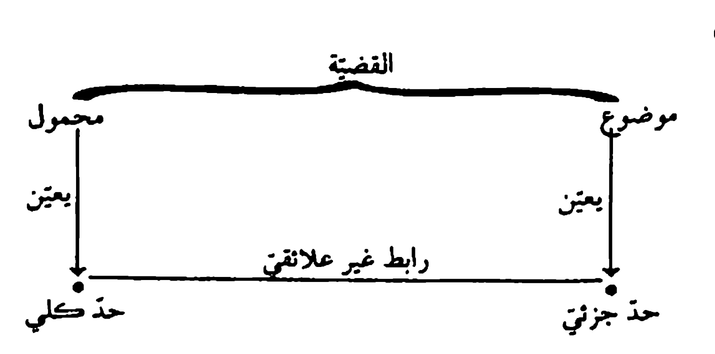
رسم 1:

فريغه



رسم 2:

ستراوسن



لو كنّا سنقارب نظريّة الحدود من منظور يتسقّط عيوبها لكنّا أشرنا إلى أنّ مفهوم الرابط غيرِ العلائقيّ، إذا أخذ في معناه الحرفيّ، مفهوم يتجاوز حدود الفهم. ولَكُنّا أشرنا كذلك إلى أنّ القول بكون الجزئيّ يدرج ضمن القضيّة أو يرد فيها هو محض هراء في أيٍّ من تأويلاته الحرفيّة. ولكنّ هذه الاعتراضات المُسْتسقطة تستند إلى المقاربة المجحفة التي تُؤوّل على نحو حرفيّ العبارات المستعملةَ على نحو استعاريّ. وعلينا أن نأخذ حرفيّا الملاحظة القائلة بأنّ العبارتين تعيّنان كلتاهما كيانات غير لسانيّة. ويلزمنا الآن تدقيقُ النظر في هذه الملاحظة.

بأيّ معنى على وجه التحديد يكون الحدّ المعيّن بـ «..حمراء» غير لسانيّ؟ فيسيرٌ أن نرى بأيّ معنى يكون الحدّ المعيّن بالعبارة الممثلة للموضوع «الوردة» غير لسانيّ، فهو شيء ماديّ ووجوده واقعة عرضيّة. ولكن هل يكون الكليّ، بأيّ معنى من المعاني الشبيهة بهذا، غير لسانيّ؟ في نقاشنا للاسميّة رأينا أنّ وجود الكليّ ناتج عن دلاليّة الحدّ العامّ الموافق له أو دلاليّة العبارة الحمليّة الموافقة. ولكن هل إنّ دلالة العبارة الحمليّة كيان لسانيّ أم غير لسانيّ؟ إنّه بالمعنى المألوف كيان لسانيّ. فهل يمكن أن ينتُجَ وجودُ كيان غير لسانيّ عن وجود كيان لسانيّ؟ فإمّا أن يكون نقاشنا للاسميّة قد جانب الصواب، وإمّا أن تكون الكليّات لا تزيد في «عدم لسانيّاتها» عن عدم لسانيّة دلالات الكلمات. وإذا استعملنا معجما متروكا، فالجوهر والوجود متماثلان بالنسبة إلى الكليّات. وليس هذا إلا طريقة أخرى للقول إنّ القضايا التي تثبت وجود الكليّات هي (في العموم) قضايا حاصليّة محصوليّة (أو يمكن أن تكون

كذلك). ولكن لا يمكن أن يكون من تحصيل الحاصل أن نقول إنّ الكيانات غير اللسانيّة موجودة. فالكيانات من قبيل الكليّات ليست تنتمي إلى العالم بل إلى نمط تمثّلنا للعالم في اللغة. صحيح أنّ الكليّات ليست ذات طبيعة لسانيّة على النحو الذي تكون به الكلماتُ (المعتبرة مقاطع صوتيّة) لسانيّةً، ولكنّها لسانيّة على النحو الذي تكون به دلالاتُ الكلمات لسانيّةً، وهي تبعا لذلك لسانيّة على النحو الذي تكون به لسانيّةً الكلماتُ مجتمعةً بدلالاتها.

وإذن، فبالاحتكام إلى أيّ معيار عاديّ للتمييز بين الكيانات اللسانيّة والكيانات غير اللسانيّة، تكون الملاحظة غالطة. وطبعا قد لا يكون المقصود من إطلاق نعت «غير لسانية» على الكليّات إلا كونها ليست بكلمات (صواتم، حرافم) ولكن وفق هذا المنظور، فإنّ أشياء كثيرة جدّا كنّا نعتبرها لسانيّة ستصبح غير لسانيّة. وعلى أيّة حال، لا مبرّر لخروج السهم الأيسر في الرسم البيانيّ من مجال القضيّة لأنّ السهم الأيمن يشير إلى أشياء خارج القضيّة موجودة في العالم، في حين أنّ الكليّات، ونكرّر ذلك، لا تنتمي إلى العالم.

قد تحملنا هذه الاعتبارات إلى الشكّ في جدوى الملاحظة القائلة بأنّ المحمولات والموضوعات تعيّن كيانات غير لسانيّة. وسيزداد هذا الشكّ توقّدا إذا حوّلنا مجال اهتمامنا من مصطلح «غير لسانيّ» إلى مصطلح «يعيّن». لقد رأينا أنّه في الإحالة المنجزة على نحو تامّ يعيّن المتكلّم شيئا للسامع بأن يوصل إليه واقعةً بخصوص ذلك الشيء. ولكنّ المتكلّم عند قوله عبارة حمليّة ليس يعيّن مطلقا أحد الكليّات على نفس النحو المذكور.

ولتوضيح هذه النقطة، دعنا نتفحّص ما قد يكون عليه فعليّا السعي إلى تعيينِ كليٍّ على النحو الذي يُعيَّن به الجزئيّ. فلنكتب مجدّدا:

1. الوردة حمراء.

ولنقرأ:

2. الوردة في لون الكتاب.

إذا افترضنا أنّ الكتاب المعنيّ أحمر، فسيكون لـ 2 نفس القيمة الصدقيّة التي لـ 1. وهنا أنجز 'تعيين' الكليّ على نحو مماثل لتعيين الجزئيّ: أي من خلال تقديم واقعة بخصوصه. ولكن هل أنّ لـ «يعيّن» معنى موحّدا بحيث يمكننا أن نقول إنّ 2 و1 كلتيهما **تعيّنان الحمرة**. فلنتذكّر عند الإجابة عن هذا السؤال أنّ 2 لا تقول غير:

3. للوردة والكتاب اللون نفسه.

ومن الجليّ فيما أعتقد أنّه بالمعنى الذي عيّنت فيه 1 الحمرة، فإنّ 3 فشلت في تعيينها لأنّها فشلت في الجواب عن سؤال: **أيّ** لون؟ (بطبيعة الحال، إذا كان السامع يعرف بعدُ أنّ الكتاب أحمر، فبإمكانه أن يستدلّ من 2 و3 أنّ الوردة حمراء. ولكنّ هذا لا يدلّ على أنّ 2 و3 تعيّنان الحمرة بالمعنى الذي جاء في 1. نحتاج إذن إلى أن نميّز ما يعيَّن في القضيّة أو بواسطتها ممّا يمكن أن يستدلّ عليه من القضيّة ومن مقدّمات أخرى). وأمّا المقام الوحيد الذي يمكن فيه للمتكلّم أن يعيّن الحمرة عند قول جملة مثل 2 فهو المقام الذي يكون فيه المثال المجسّم للحمرة موجودا في مجال نظر

المتكلّم والسامع زمن القول ومكانه، وهو مقام يمكن أن نعيد بمقتضاه كتابة 2 على نحو:

4. الوردة هي في ذاك اللون (مصحوبة مثلا بحركة إشاريّة في اتجاه كتاب أحمر).

وباستثناء هذه الحالات الخاصّة، فإنّ الأقوال المتصلة بالجمل من قبيل 2 و3 تخفق في تعيين الكليّ في حين تنجح في ذلك الأقوال المتصلة بجملة من قبيلَ 1. ولست أقول إنّه لا يوجد معنى «للتعيين» تكون به الجملتان 2 و3 مُعيّنتيْن للحمرة، فمنتهى ما أقوله إنّه بالمعنى التام للتعيين الذي به تعيّن 1 الحمرة، فإنّ الجملتين 2 و3 لا تعيّنانها.

وبعبارة أخرى، فإنّ الطريقة الوحيدة التي تتوفّر لنا لتعيين الجزئيات حين تكون غائبة، ليست تحديدا نفس الطريقة التي تُعتمد لتعيين الكليّات على نحو تامّ حين لا يحضر أيٌّ من الأمثلة المجسّمة لها. ما السّبب في ذلك؟ للجواب عن هذا لا نحتاج إلاّ إلى أن نرجع إلى ما كنّا نقوله في بضع فقرات سابقة. ليست الكليّات كيانات في العالم بل في نمط تمثّلنا للعالم، وهي لذلك لا تعيَّن من خلال استدعاء وقائع من العالم بل تعيّن عند قول عبارات تحمل الدلالات المناسبة للغرض. ولنا أن نقول على وجه الإجمال إنّ الكليّات لا تُعيَّن عن طريق الوقائع بل عن طريق الدلالات. ويتمثّل الاستثناء الوحيد ضمن هذه الملاحظة في الحالات التي يقدّم فيها المتكلّم للسامع مثالا فعليّا مجسّما للكليّ، ولكن لن تبدو هذه الحالات شاذّة إذا استحضرنا أنّه في هذه الحالات بالذات تُتعلّم دلالات الألفاظ الاختباريّة العامّة، فهذه مقامات التعلّم

الإشاريّ. وإذن، يتّجه طرحنا إلى القول إنّ الكليّ لا يعيّن بالمعنى التامّ إلا بتقديم الدلالة المناسبة للسّامع (أو لنستعمل معجما أقلّ ميتافيزيقيّة: بقول العبارة الموافقة)، أو بوضعه في مقام يمكن أن تُتعلّم فيه تلك الدلالة.

لقد كانت غاية هذا النقاش أن يبيّن أنّ نظريّة الحدود تستعمل العبارة «يعيّن» بمعنيين مختلفين، أو فلنقل من باب الاحتراز إنّ طرائق تعيين الكليّات متباينة عن طرائق تعيين الجزئيّات، وهذه نتيجة لازمة عن كون الكليّات جزءا من النمط الذي عندنا في وصف العالم لا جزءا من العالم نفسه.

غير أنّ نقاشنا «للتعيين» ما زال إلى حدّ الآن لم يُقدّم اعتراضا جديدا على نظريّة الحدود، لكنّه يمهّد مع ذلك السبيل أمام اعتراض خطير: لقد انطلقت نظريّة الحدود من اتخاذ الإحالة على الجزئيّات، ضمن أقوال العبارات المفردة المحيلة، الجدولَ الممثّل للإحالة. ثمّ أخذت هذه النظريّة في إضعاف هذا المعنى ‹للتعيين› أو تغييره حتّى تمكّن العبارات الحمليّة من تعيين الكليّات. ولكنّنا، كما سأبيّن، لا نكاد نعدّل من اصطلاحاتنا لنسمح لأنفسنا بالقول إنّ العبارات الحملية تعيّن الكليّات حتّى نضطرّ، للحفاظ على الانسجام النظريّ، إلى القول بأنّ العبارات الدالة على الموضوع تعيّن أيضا الكليّات بحسب المعنى نفسه «للتعيين». وسنقول، كي نصوغ المسألة صياغة عامّة، إنّ أيّ حجّة ستبيّن أنّ العبارة الحمليّة تعيّن الكليّ، ينبغي أن تبيّن أنّ العبارات الممثّلة للموضوع تعيّن الكليّ أيضا، فإذا عيّنت في 1 «...حمراء» الحمرة فإنّ «وردة» تعيّن خاصيّة وهي خاصيّة الكينونة وردةً، أو بإيجاز

خاصيّة «الورديّة». إن لم تبدُ لك المسألة بديهيّة من الوهلة الأولى فتذكّر أنّه يمكننا إعادة كتابة 1 على نحو:

5. الشيء الذي هو وردة هو أحمر،

وهذا لا يعيّن من الكليّات أكثر ولا أقلّ ممّا هو في:

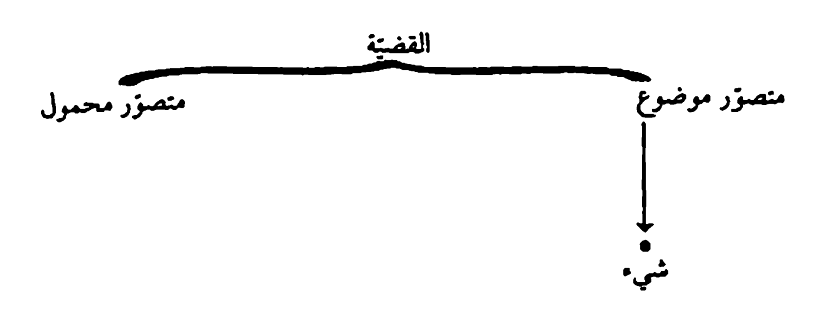
6. الشيء الذي هو أحمر هو وردة.

ولست أجد أيّ حجة قد تبيّن أنّ «...حمراء» في 5 (كما في 6) تعيّن كليّا ثمّ لا تبيّن كذلك أنّ «....وردة» تعيّن كليّا أيضا. ومن الواضح أنّه لن يفيدنا الاستنجاد بمفهوم «مدار القول» لأنّه من الممكن أن نجد، بالنسبة إلى أيّ سياق قد يرغب فيه المرء أن يقول إنّ 5 مدارها على الحمرة، سياقا آخر لا يقلّ عنه مقبوليّة ويُرغَب أن يقال فيه إنّ 5 مدارها على الوردة.

وتتمثّل الحجة التي أعترض بها حينئذ على نظريّة الحدود في كون هذه النظريّة تتوقّف على نحو مبكّر جدّا. فهي تبدأ بالإشارة إلى كون العبارات المحيلة تعيّن الأشياء، ثمّ تسأل : «ما الذي تعيّنه العبارات الحمليّة؟» ثمّ تنتهي بعد إدخال التعديلات المناسبة على مفهوم التعيين إلى الجواب: «الكليّات». ولكن حالما تُنجَز التعديلات التي سمحت بتلك الإجابة ينجرّ عن ذلك وجوب أن تعيّن العباراتُ الممثّلةُ للموضوع الكليّات أيضا. وإذن فليس في وسعنا أن نصف مظاهر التناظر وعدم التناظر في القضيّة المتكوّنة من موضوع – محمول مثل 1 بالقول إنّ العبارتين كلتيهما تعيّنان حدودا؛ إحداهما تعيّن حدّا جزئيّا والأخرى حدّا كليّا، لأنّه لا يكاد أحد الحدّين يعيّن كليّا حتّى يعيّنه كلاهما. ولن تكون

أسماء الأعلام والعبارات الإشاريّة استثناء لأنّ الصنفين، بمقتضى مبدأ التعيين، إذا شكلّ قولهما إحالة منجزة على نحو تامّ، سيوصلان للمتكلّم قضيّة لها محتوى وصفيّ، وهي حينئذ «تعيّن كليّات».

أستنتج إذن أنّ الصورة التي قدّمتها نظريّةُ الحدود صورة زائفة، لأنّ الكليّات أوّلا ليست ‹عناصر غير لسانيّة› ولأنّ العبارات الحمليّة ثانيا، إذا عَيّنتْ الكليّات على نحو ما تزعمه النظريّة، فإنّ العبارات الممثّلة للموضوع تقوم بذلك أيضا، وهو ما لم تُشر إليه النظريّة. فإذا رام المرء أن يصوغ وصفا سليما للقضيّة الممثّلة للصنف موضوع - محمول، باستعمال مفاهيم من غير الماصدق من قبيل الخاصيّات والمتصوّرات وما شابه، فعليه أن يقول بروح فريغه إنّ المرء يعبّر في عبارات القضيّة عن متصوّر موضوع ومتصوّر محمول، وما من أحد منهما كيان غير لسانيّ. وفي التعبير عن متصوّر موضوع يعبّر عن الشيء بشرط أن يوجد بالطبع شيء يستوفي المتصوّر.



الرسم 3

لا أعتقد أنّ هذا الرسم ضروريّ لأنّي لا أرى أنّه من الضروريّ إدراج مفهوم المتصوّرات، ولكنّه على الأقلّ رسم سليم.

تحاول نظريّة الحدود أن تفتعل تناظرا في هذا الرسم من خلال توجيه متصوّر المحمول خارج القضيّة (الكليّات «كيانات غير لسانيّة») ومن خلال السعي إلى تمثّل الجزئيّ على أنّه مضمّن في القضيّة بنفس قدر الكلّي تماما (الكليّات والجزئيات كلتاهما مدرجة في القضيّة). وتتمثّل نتيجة هذا في الصورة غير الصائبة الواردة في الرسم 2 أعلاه.

يمكن أن تفسّر المسألة كما يلي: تتمثّل نظريّة الحدود الحملَ بوصفه حالة مخصوصة من الإحالة. ولكن إن تمسّكنا بإقامة تناظر فسيكون من الأسلم أن نتمثّل الإحالة بوصفها حالة مخصوصة من الحمل. فمن الممكن أن يُعتبر مبدأ التعيين ناصّا على كون الإحالة هي التعيين عن طريق الحمل. وفي قول جملة مثل 1 يوصل كلا الموضوع والمحمول إلى السامع محتوى ما وصفيّا أو حمليّا. إنّ الفرق بين الموضوع والمحمول هو فرق في الوظيفة. فالموضوع يصلح لتعيين شيء مّا، أمّا المحمول فيصلح، إذا كان العمل المضمّن في القول عملا في الوصف أو التخصيص، لوصف الشيء المُعيَّن أو تخصيصه. وهذا قد يكون وصفا سليما للمسألة.

5-5 المحمولات والكليّات

أودّ عند هذه النقطة أن أصوغ ملاحظة تبدو لي أساسيّة في فهم العلاقة بين العبارات الحمليّة والكليّات. لقد سبق أن رأينا أنّ وجود أيِّ كلي ينتج عن دلاليّة الحدّ العام الموافق له. وأودّ الآن أن أوسّع هذا للقول إنّه كي يكون لنا مفهوم عن كلّي معيّن، فمن الضروريّ أن نعرف دلالة الحدّ العام الموافق له (وإذن دلالة العبارة الحمليّة الموافقة)، وأن نكون قادرين على استعماله. وهذا

يعني أنّه لا بدّ لفهم **اسم أحد الكليّات** من فهم وجوه استعمال الحدّ العامّ الموافق له. ولكنّ العكس لا يستقيم. فـ«الطيبة» هي [حدّ] طفيليّ على «[...هو] طيّب» و«[...هو] طيّب» سابقة عن «الطيبة»، ولا يمكن للسان أن يتضمّن مفهوم الطيبة إلا إذا تضمّن عبارة تضطلع بوظيفة «[...هو] طيّب».

هذه الأسبقيّة التي للعبارات الحمليّة على أسماء الخاصيّات تظهر في أنّنا نستطيع أن نتخيّل لسانا قادرا على إنجاز إثباتات (وإنجاز أعمال أخرى مضمّنة في القول) لا تتضمّن إلا عبارات مستعملة للإحالة على الجزئيّات وعبارات حمليّة مصرّفة. ولكنّه من غير الممكن تخيّل لسان لا يتضمّن إلا عبارات تستعمل للإحالة على الجزئيّات، وعلي عبارات تُستعمل للإحالة على الخاصيّات. فبإمكاننا أن نتكلّم لسانا يتضمّن عبارات من قبيل «سقراط» و«هذه الوردة» بمعيّة عبارات أخرى من قبيل «[...هو] رجل» أو «[...هي] حمراء». ولكن سيكون من المتعذّر أن نتكلّم لسانا لا يتضمّن إلى جانب العبارات من الصنف الأوّل إلاّ عبارات من قبيل «الحكمة» أو «الحمرة». بل إننا لن نتمكّن حتّى من تدريس هاتين العبارتين إلا إذا كان المتعلّم يفهم المقصود بأن يكون الشيء أحمر أو أن يكون الشخص حكيما؛ ذلك أنّ فهم هذه العبارات ليس سوى فهم وجوه استعمال المحمولات الموافقة لها.

ولا شكّ في أنّه حالما يُتوصّل إلى إحكام استعمال العبارات الحمليّة يكون من اليسير أن نشتقّ منها ما يوافقها من أسماء الخاصيّات. ونودّ أحيانا أن نتحدّث عن المشترك بين كلّ الأشياء التي يصدق عليها حدّ عامّ. ولمّا كان الأسلوب الأنموذجيّ الذي يتوفّر لنا لتحقيق ذلك هو الشكل النحويّ المميّز للعبارات

المُحيلة فمن الطبيعيّ أن تُخترع عبارات مثل «الحكمة» و«الطيبة» وغيرها... وهذا ما يفسّر إمكانيّة التعامل مع هذه الكيانات المجرّدة على أنّها مادّةٌ، وهو ما يفسّر أيضا كيف أنّه لا ضير من هذا التعامل، على نحو ما رأيناه في نقاشنا للاسميّة.

إنّ من علامات عدم استقلاليّة أسماء الخاصيّات عن الحدود العامّة هو أنّ أسماء الخاصيّات في الأغلب الأعمّ مشتقّة من الحدّ العامّ الموافق لها، مثال ذلك «حكيم» تولّد «حكمة» و«طيّب» تولّد «الطيبة» وهكذا دواليك.. وقد لا يوجد فرق في الألسنة غير التركيبيّة بين النوعين ويكون علينا عندها أن نحزر، بالاستناد إلى السياق، متى تستعمل العبارة للإحالة ومتى تستعمل للحمل. وفي لسان مثل الانجليزيّة، تتولّد أسماء الخاصيّات بتحويلات اسميّة تجري على الواسمات المركبيّة الضمنيّة المتوفّرة على العبارات الحمليّة الموافقة. وتظهر الأوّليّة الدلالية للعبارة الحمليّة في المستوى التركيبيّ من خلال أسبقيّتها في النحو التوليديّ.

وإذا علمنا أنّ تمثّل مفهوم أحد الكليّات مرتهن بمعرفتنا لوجوه استعمال المحمول الموافق له وأنّ الكليّات، إيجازا، مرتهنة بالعبارات وأنّ العبارات الحمليّة سابقة للكليّات، اتضحت لنا عندئذ جملة من المسائل الفلسفيّة. فمن البديهيّ مثلا أنّه يتعذّر إيجاد أيّ معايير لتمييز الموضوع من المحمول استنادا إلى التمييز جزئيّ- كلي. ويبدو أنّ نظريّة الحدود توحي بعدد من مثل هذه المعايير، ولكنّها ستكون معايير لا مناص فيها من الدور طالما أنّه لا يمكن تمثّل مفهوم أحد الكليّات من دون أن يسبق ذلك فهم العبارة الحمليّة الموافقة له. وإذن، وتبعا لذلك، فلن يوفّر المفهوم الذي يكون لنا عن الكليّ معيارا للتمييز بين الموضوع

والمحمول.[1] (ولست ههنا أطرح المبدأ **العامّ** القائل بأنّه يستحيل على المرء أن يتمثّل المفهوم العامّ «للجزئيّ» أو «الكليّ» مستغنيا عن عمليْ الإحالة والحمل اللغويّين. بل إنّنا نطرح مسألة مخصوصة، وهي أنّ المرء لا يمكنه أن يتمثّل مفهومَ **أيِّ كليّ** دون أن يَعرف كيف يَستعمل الحدّ العامّ الذي اشتُقّ منه هذا الكلي).

وفضلا عن هذا، يفسّر هذا التحليل للكليّات الاختلاف الكبير بين الشروط الدلاليّة اللازمة للإحالة على الكليّات والشروط الدلاليّة اللازمة للإحالة على الجزئيّات. فلاستيفاء مسلّمة التعيين بالنسبة إلى الجزئيّات، فإنّه يتعيّن على المتكلّم أن يتوفّر على واقعة ممكنة بالكيفيّة التي يصفها به مبدأ التعيين. ولاستيفاء صنْو مبدأ التعيين بالنسبة إلى الكليّات ليس يُحتاج إلى أيّ معلومة واقعيّة من هذا القبيل. فمسلّمة التعيين الخاصّة بالكليّات لا تتطلّب سوى أن يعرف المتكلّم دلالة الحدّ العامّ الكامن وراء الحدّ المفرد المجرّد المستعمل للإحالة على الكليّ.

ونشير مجدّدا إلى أنّ اكتشافنا للطبيعة الاشتقاقيّة للكليّات يبرّر ببساطة العقيدة الميتافيزيقيّة القديمة القائلة بأنّ الكليّات لا غير، دون الجزئيّات، يمكنها أن تُحمل [على الأشياء].[2] ولي أن أشير عرضا إلى أنّ مثل هذه العقيدة ستثير، بالنسبة إلى كلّ من يساند نظريّة الحدود، مشكلا فلسفيّا. فلمّا كانت نظريّة الحدود تدّعي التناظر بين الموضوع والمحمول، فإنّه يتعيّن على أمثال هذه الضروب من عدم التناظر أن تبدو محتاجة للتفسير.[3] ولكن

1 - تجد الموقف المخالف في الجزء الثاني من: Strawson, *Individuals*

2 - Aristotle, *Categories* (ولست أقول إنّ أرسطو كان سيستحسن صياغتي لهذا الرأي).

3 - حاول ستراوسن أن يقدّم تفسيرا. مرجع مذكور.

حالما نرى أسبقيّة المحمولات على الكليّات تُردّ هذه العقيدة إلى سذاجة نحويّة: فقولك إنّ متكلّما «حمل [أسند] خاصيّة» لا يعني سوى أنّه استعمل عبارة حمليّة في إنجاز عمل مضمّن في القول ناجح. ولكنّ الرؤية الميتافيزيقيّة القائلة بأنّه لا يمكن للمرء إلاّ أن يحمل الخصائص [على الأشياء] تُردُّ حينئذ إلى القول بأنّ العبارات الحمليّة وحدها يمكن أن تكون عبارات حمليّة. فما قد بدا منذ أوّل وهلة اكتشافا ميتافيزيقيّا ينتهي إلى أن يغدوَ تحصيل حاصل في المستوى النحويّ.

6-5 هل إنّ الحمل عمل لغويّ؟

إلى حدّ الآن، قد يبدو الاستدلال في هذا الفصل سلبيّا في الغالب. فلقد اهتممت في شيء من الإطناب بالتشكيك في مدى مناسبة طريقتين في وصف القضايا المفردة من صنف موضوع – محمول على غرار1*. فلهاتين الطريقتين خصائص مشتركة، فكلتاهما تعتبر الجانب الممثّل للمحمول شبيها بالجانب الممثّل للموضوع. وكلتاهما تقيم المماثلة بإثبات أنّ الكيانات المجرّدة تمثّل العبارات الحمليّة على نحو مشابه للنحو الذي تمثّل به الكيانات العينيّة العبارات الممثّلة للموضوع. أعتقد أنّ هذه المشابهة لا تستقيم. وإذا خصّصتُ كلّ هذا الحيّز للطعن في هذه النظريّات فذلك لأنّ هذا المنزع في اعتبار الحمل صنفا من الإحالة أو مشابها لها يُعدّ واحدا من الأخطاء الأشدّ رسوخا في الفلسفة الغربيّة.[1] ولذلك فلست أرى أنّ أيّ جهد يبذل في سبيل اجتثاث

* - المثال هو: الوردة حمراء. انظر الفقرة 5-4 (المترجمة).

1 - لتجد مثالا مدهشا عن هذا انظر مثلا: V. Lenin, *Marx-Engels Marxism*, (Moscow, 1951), p.334

هذا الخطأ هو جهد مبالغ فيه. وأرى أنّه لا أمل في فهم التمييز بين الإحالة والحمل مّا لم يقع اجتثاث هذا الخطأ.

ماهي حينئذ طبيعة عمل الحمل اللغويّ؟ فلنبدأ، للجواب عن هذا السؤال، بالقول إنّ الحمل (بالمعنى المهمّ جدّا الذي يكون الحمل فيه ومختلف الأعمال المضمّنة في القول أعمالا لغويّة) ليس أبدا عملا لغويّا منفصلا. ويمكن أن يُمثّل لهذا بالنظر في الأمثلة التالية: «ستغادر»، «غادر!»، «هل ستغادر؟»، «أقترح أن تغادر.» إنّ أيّ إلقاء لجملة من هذه الجمل يحمل «غادر» على المخاطب المفرد «أنت» في أعمال مضمّنة في القول مختلفة ومتنوعّة. وفي ترقيمنا الأساسيّ يكون كلّ منها على شكل ق (إ ح) حيث تسم القيم المختلفة للمتغيّر ق القوى المختلفة المضمّنة في القول. ولكن، عليك أن تلاحظ الآن خصيصة هامّة تميّز العلاقة بين مختلف أشكال ق من جهة و«غادر» من جهة أخرى، ولا تكون قائمة بين ق و«أنت». وتُحدّد الأساليب المختلفة المؤشّرة على القوّة، إن جاز القول، النمط الذي به تُحمل «غادر» على ضمير المخاطب المفرد، ثمّ يشتغل الحدّ ق على حدّ المحمول بحيث يضبط النمط الذي يتعلق به المحمول بالشيء المحال عليه بواسطة الحدّ المحيل. فإذا كانت الجمل استفهاميّة فإنّ طابعها الاستفهاميّ (الحدّ ق) يحدّد أنّ قوّة القول هي الاستفهام عمّا إذا كان المحمول (الحدّ ح) صادقا بخصوص الشيء المحال عليه بواسطة الموضوع (الحدّ إ). أمّا إذا كانت الجملة أمريّة فإنّ الأسلوب المؤشر على قوّتها الأمرية المضمّنة في القول (الحدّ ق) يحدّد أنّ الشيء المحال عليه بواسطة الحدّ إ هو إنجازُ العملِ المخصّص بالحدّ ح، وهكذا دواليك بالنسبة إلى الأمثلة الأخرى.

وفي كلّ حالة من هذه الحالات، ووفق هذا التحليل، ينطبق الأسلوب المؤشّر على القوّة المضمّنة في القول على عبارة حمليّة محايدة ليضبط نمطا معيّنا يثار فيه السؤال المتعلّق بصدقيّة العبارة الحمليّة إزاء الشيء المحال عليه بواسطة العبارة الممثلة للموضوع. وعليك أن تلاحظ من جهة أخرى أنّ الحدّ ق لا يؤثّر في دور الحدّ إ. فوظيفته هي التعيين دائما على نحو محايد تماما (وإن كان نوع الشيء المعيّن قد يكون وظيفة لحدّ ق). ويمكن أن نعبّر عن هذا الفرق بالقول إنّ الإحالة هي دائما محايدة من جهة قوّتها المضمّنة في القول، فيما لا يكون الحمل أبدا محايدا بل يتجلّى دائما في نمط من الأنماط المضمّنة في القول أو في آخر. فلئن كانت الإحالة وجها تجريديّا من العمل الكلّيّ المضمّن في القول، فهي عمل قائم برأسه. وبالمثل، فإنّ تحريك الحصان هو وجه تجريديّ من لعب الشطرنج (لأنّ [تلك الحركة] لا تعدّ تحريكا للحصان إلا إذا كنت تلعب الشطرنج)، ولكنّه يظلّ مع ذلك عملا قائما برأسه. والحمل تجريد أيضا، ولكنّه ليس عملا قائما برأسه، بل هو جزء من العمل الكلّيّ المضمّن في القول شأنه في ذلك شأن التأشير على القوّة المضمّنة في القول الذي ليس عملا منفصلا بل هو جزء آخر من العمل المضمّن في القول. فَلمَ إذن نحتاج إلى هذا المفهوم أصلا؟ إنّنا نحتاج إلى هذا المفهوم لأنّ أعمالا مختلفة مضمّنة في القول قد تتضمّن، كما رأينا في الأمثلة أعلاه، المحتوى نفسه. ونحتاج إلى وسيلة مّا تمكّننا من فصل تحليلنا للمظهر المتصل بالقوّة المضمّنة في القول الممثّلة للعمل الكلّيّ عن تحليلنا لما يتّصل بالمحتوى القضويّ. وإذا تذكّرنا الأسباب التي تجعل من الحمل (وإذن من العمل القضويّ) وجها تجريديّا من العمل الكلّيّ المضمّن في القول تبيّن لنا أنّه لا ضير في

أن نطلق عليه: العمل اللغويّ للحمل. غير أنّ ما نحن بصدده هو هذا الجزء من العمل الكلّي المضمّن في القول الذي يحدّد المحتوى المنطبق على الشيء المحال عليه بواسطة العبارة الممثّلة للموضوع دون أن نأخذ في الاعتبار النمط المضمّنيّ القوليّ الذي ينطبق فيه ذاك المحتوى. فلن يكون التحليل التالي إذن متناظرا مع التحليل المقدّم للإحالة وسائر الأعمال المضمّنة في القول. فما نحن بصدد تحليله هو كذلك العمل المضمّن في القول، كما كان الأمر في الفصل 3، ولكنّنا نحلّل الآن الجزء المتعلّق منه بالمحتوى، بالمعنى الذي مثّلنا له أعلاه.

5-7 قواعد الحمل

قبل أن نباشر التحليل يحتاج عددٌ من القضايا لأن يُوضّح ولو بإيجاز. لقد قلت أوّلا إنّ الحمل يقدّم محتوى مّا، وإنّ النّمطَ الذي يُقدّم فيه المحتوى محدّد بالقوّة المضمّنة في القول الموجودة في الجملة. هل ثمّة طريقة مّا نخصّص بها هذا التقديم وتكون أقلّ استعاريّة ممّا سبق ومحافظة مع ذلك على البعد التجريديّ للإحالة مقارنة بأيّ صنف مخصوص من الأعمال المضمّنة في القول؟ وسيقدّم لنا الجواب عن هذا السؤال، إن وُجد جواب، ما يُناظر الشروط الأساسيّة بالنسبة إلى الحمل. ولا أرى جوابا عن هذا أفضل ممّا تقترحه الفقرة السابقة. فأن تَحمل عبارة ق على شيء إ هو أن تثير مسألة صدق العبارة الحمليّة على الشّيء المحال عليه. وهكذا ففي الأقوال المتّصلة بكل جملة من هذه الجمل: «سقراط حكيم»، «هل سقراط حكيم؟»، «سقراط كن حكيما» يثير المتكلّم مسألة صدق «حكيم» على

«سقراط». هذه الصياغة مرتبكة شيئا مّا[1]، ولكنّ لها بعض المزايا. فـ«إثارة مسألة كذا...» بالمعنى الذي قصدنا إليه هنا، ليس عملا مضمّنا في القول. فهو بالأحرى الأمر المشترك بين عدد ضخم من الأعمال المضمّنة في القول. وهكذا، فلنقلْ مجدّدا، إنّ الرجل الذي يخبر أنّ سقراطا حكيم، والرجل الذي يستفهم عمّا إذا كان سقراط حكيما، والرجل الذي يطلب منه أن يكون حكيما، يمكن أن يقال عنهم جميعا إنّهم يثيرون مسألة كون سقراط حكيما (أي ما إذا كانت الصفة «حكيما» صادقة عليه، أو ستصدق عليه في حالة الطلب)، وبالمثل، فليس بإمكان المرء أن يكتفي بإثارة المسألة ثمّ لا يفعل أيّ شيء آخر. وإذن، فحتّى إن قال المتكلّم: ها أنذا أثير مسألة ما إذا كان سقراط حكيما (أو مسألة اتصاف سقراط بالحكمة أو ما إذا كانت [الصفة] «حكيما» صادقة على سقراط الخ..)، فإنّنا سنؤوّل قوله، فيما أرى، على أنّه سؤال عمّا إذا كان سقراط حكيما. ولا يمكن أن تتمّ إثارة هذه المسألة إلا عند إنجاز عمل مضمّن في القول أو آخر. أو فلنقل، حتّى نصوغ هذا بطريقة مغايرة إنّ المرء لا يمكنه أن يكتفي بإثارة المسألة دون أن تكون إثارتها ذات شكل أو آخر، كأن يكون هذا الشكل استفهاميّا، أو إخباريّا، أو وعديّا الخ.. ويعكس كلّ هذا أنّ الحمل ليس عملا يمكن حدوثه بصفة منفردة ولكنّه عمل لا يرد إلا جزءا من عمل آخر مضمّن في القول.

من مزايا هذا التخصيص للحمل أنّه يفسّر بعض المعطيات التي تستعصي على التفسير من دونه. فمثلا، لقد ذهب الفلاسفة

1 - وهذه الصياغة مرتبكة لا سيّما بالنسبة إلى الأمريّات لأنّ الغاية من استعمال الأمريّات هي جعل العالم مطابقا للكلمات، في حين أنّ الحكم «صادق» حين يخبر به عن الأقوال فإنّه يعبّر عن النجاح في جعل الكلمات مطابقة للعالم.

في الغالب منذ نُشر «تراكتاتوس» لفيتغنشتاين إلى أنّ الأقوال الحاصليّة المحصوليّة مثل: «السماء إمّا تمطر وإمّا لا تمطر» هي أقوال لا تقول شيئا أو هي فارغة. ولا شيء قد يكون أبعد عن الحقيقة من هذا. فثمّة فرق شاسع بين أن نقول عن أحد رجال السّياسة: «هو إمّا فاشيّ وإمّا غير فاشيّ» وأن نقول عنه: «هو إمّا شيوعيّ وإمّا غير شيوعيّ». كلا القولين خبر تحصيليّ محصوليّ. لكنّ الفرق بينهما يُفسّر بالفرق في الحمل. يثير الأوّل مسألة كونه فاشيّا، ويثير الثاني مسألة كونه شيوعيّا. إنّ عمل الإخبار المضمّن في القول ههنا لا يتضمّن أيّ خطورة لأنّ القضيّة المخبر عنها هي تحصيل حاصل، غير أنّه داخل القضيّة نفسها قد يكون عمل الحمل في ذاته (حمل أشياء من هذا القبيل) إمّا مبرّرا وإمّا غير مبرّر. فهذا النوع من الحمل يمكن أن يدرج عرضا أنواعا جديدة من القوى المضمّنة في القول، وهي ضعيفة على الأرجح. وهي أنواع لا يسوقها أيّ أسلوب مؤشّر على القوّة المضمّنة في القول. وهكذا، فيمكن مثلا أن تعاد صياغة القول الأوّل على نحو جزئيّ بالقول: «ألمّح إلى أنّه قد يكون فاشيّا» حيث تكون القوّة المضمّنة في القول هي قوّة التلميح. وبناء على ذلك، فإنّ حمل أمثال هذه العبارة يمكن أن يُدرج بدوره قوى جديدة مضمّنة في القول.

ومن المهمّ أن نؤكّد أنّ هذا الاستعمال للفعل «يحمل» والاسم المتصل به اشتقاقيّا «حمل» هو مسألة اختيارية وهو من هذه الناحية استعمال اعتباطيّ. في هذه الحالة، كما هو الشأن غالبا، يفضي اختيار تصنيفيّة مّا إلى توجيه التحليل نحو وجهة معيّنة. ولقد وجدت هذه التصنيفيّة أفضل اشتغالا من غيرها، ولكنّي لا أنكر أنّه توجد تصنيفيّات أخرى ممكنة.

ولعلّه يتسنّى لنا مزيد توضيح العلاقة بين الحمل والصدق. تعني معرفة دلالة حدّ عامّ، وإذن معرفة دلالة عبارة حمليّة، أن نعرف ضمن أيّ شروط ستكون هذه الدلالة صادقة أو كاذبة بالنسبة إلى شيء معيّن. وهي دلالة صادقة ضمن شروط معيّنة وكاذبة ضمن شروط أخرى، وهي بالنسبة إلى بعض الأشياء وبعض المحمولات لا صادقة ولا كاذبة ضمن أيّ شرط كان، على نحو ما سنبيّن. فإذا أخبر المتكلّم عن قضيّة متعلّقة بشيء مّا، فإنّه يلزم نفسه بوجود واقع حال يكون فيه المحمول صادقا على الشيء (وكذا الحال مع تغيير ما ينبغي تغييره (mutatis mutandis) بالنسبة إلى الأنواع الأخرى من الأعمال اللغويّة). يتولّى المحمول ضبط واقع الحال الذي يُلزم به المتكلّم نفسه بشأن الشيء المتحدّث عنه. ولم يكن الفلاسفة القدامى على خطأ حين قالوا: أن تعرف دلالة القضيّة هو أن تعرف ضمن أيّ شروط تكون صادقة أو كاذبة. لكنّ طرحهم لم يكن مكتملا لأنّهم لم يناقشوا الأعمال المختلفة المضمّنة في القول التي يمكن أن ترد ضمنها القضيّة.

لقد طفقنا نميّز على امتداد تحليلنا للأعمال اللغويّة بين ما يمكن أن نسمّيه **المحتوى** من جهة **والوظيفة** من جهة أخرى. ففي العمل الكلّيّ المضمّن في القول يكون المحتوى هو القضيّة، وتكون الوظيفة هي القوّة المضمّنة في القول التي تقدّم بها القضيّة. وفي عمل الإحالة التعيينيّة يكون المحتوى هو المعنى المقدّم من خلال قول العبارة الحمليّة أو الوصف التعيينيّ المتعلّق بذلك القول. أمّا الوظيفة فهي الدور المتمثّل في تعيين الشيء الذي يُقدَّم عنه هذا المعنى. ولا ينطبق هذا التمييز في الحقيقة على الحمل، مثلما حاولت توضيحه. فالحمل لا يوفّر شيئا عدا المحتوى. أمّا الدور

الذي من أجله يقدّم المحتوى فهو محدّد كليّا بما يوجد في القول من قوّة مضمّنة في القول. ويصدق هذا على الأقلّ بالنسبة إلى الأنواع التي نظرنا فيها من الأعمال اللغويّة البسيطة. وإنّ تخصيص الحمل بالاستناد إلى «إثارة مسألة كذا» ليس يميّز عملا قائما برأسه، وإنّما يميّز المشترك بين كلّ الأعمال المضمّنة في القول التي يمكن أن يرد ضمنها محتوى مّا.

ستنجرّ حتما عن هذا الطابع التجريديّ لمفهوم المحمول صعوباتٌ حين يُستأنف التحليل من أجل تجاوزها. غير أنّنا لن نعرف ما إذا كان تحليلنا سيصيب أم لا ما لم نحاول صياغته. فلننظر حينئذ فيما يلي:

إذا قال [المتكلّم] م عبارة ح في حضور [السامع] ع، ففي القول الحرفيّ لـ ح، يحمل م ح على الشيء س على نحو ناجح وغير معيب إذا وفقط إذا وقع استيفاء الشروط 1-8 الآتية:

1. استيفاء الشروط العادية للدخل والخرج،

2. قول ح يرد جزءا من قول جملة ج (أو قطعة مشابهة من الخطاب)،

3. قول ج هو إنجاز لعمل مضمّن في القول أو إدّعاء لذلك الإنجاز،

4. قول ج يتضمّن إحالة ناجحة على س.

فحتّى يحمل المتكلّم عبارة على شيء مّا، فعليه أن يكون قد أحال بنجاح على ذاك الشيء.

5. ينتمي س إلى صنف أو إلى مقولة بحيث يمكن منطقيّا لـ ح أن تصدق أو تكذب على س.

ينبغي أن يكون الشيء من صنف أو من مقولة معيّنة بحيث تصدق عليه العبارة الحمليّة أو صيغتها المنفيّة أو تكذب. فمُتَضايَفُ أيِّ محمولٍ هو مفهوم المقولة أو صنف الأشياء التي يمكن أن يكون ذلك المحمول صادق الحمل عليها أو كاذبه. فعلى سبيل المثال، مُتضايف المحمول «أحمر» هو مفهوم الشيء الملوّن (أو القابل للتلوين). فـ«[...هي] حمراء» لا يمكن أن تُحمل إلاّ على الأشياء الملوّنة أو القابلة للتلوين. فلذلك يمكننا، إن صدقا وإن كذبا، أن نحمل «حمراء» على الشبابيك، ولكن ليس على الأعداد الأوّليّة. ويمكننا أن نصوغ هذه النقطة بالقول إنّ «[...هي] حمراء» تقتضي «[...هي] ملوّنة»، وذلك سيرا على نهج ستراوسن الذي عرّف «تقتضي» سياقيّا بالقول: تقتضي العبارة أ العبارة ب إذا وفقط إذا لزم لتصدق أ أو تكذب على شيء مّا س، أن تصدق ب على س.[1]

يمكننا إذن أن نلخّص شرطي الحمل 4 و5 كما يلي: لكلّ متكلّم م، وكلّ شيء س، وكلّ محمول ح، يعدّ شرطا لازما ليحمل م [المحمول] ح على س في قول جملة تتضمّن ح، أن يكون قد أحيل بنجاح في ذلك القول على س، وأن تصدق جميع اقتضاءات ح على س.

6. يقصد م من خلال قول ج أن يثير مسألة صدق ح على س أو كذبه (في نمط مُضَمّنيّ قوليّ معيّن يحدّده الأسلوب المؤشّر على القوّة المضمّنة في القول الموجود في الجملة).

---

1 - انظرلمزيد النقاش في هذه المسألة:

J. R. Searle, 'On determinables and resemblance', Proceeding of Aristotelian Society, supplementary vol. (1959).

7. يقصد م أن يحدث في ع معرفة أنّ قول ج يثير مسألة صدق ح على س أو كذبه (في نمط مضمّنيّ قولي معيّن)، بواسطة تعرّف ع هذا القصد، وهو يقصد أن يقع هذا التعرّف بواسطة معرفة ع بدلالة ح.

8. تكون القواعد المتحكّمة في ح على نحو يكون به سليما إلقاؤها ضمن ج إذا وفقط إذا وقع استيفاء الشروط 1-7.

قواعد استعمال أيّ أسلوب حمليّ ح (لحمل ح على شيء س):

القاعدة 1: على ح ألا يحمل إلاّ في سياق جملة ج، أو قطعة أخرى من الخطاب، يمكن أن يكون قولها إنجازا لعمل مضمّن في القول.

القاعدة 2: على ح ألاّ تلقى ضمن ج إلاّ إذا كان قول ج يتضمّن إحالة ناجحة على س.

القاعدة 3: على ح ألاّ تقال إلا إذا كان س من صنف مّا أو مقولة مّا بحيث يمكن منطقيّا لـ ح أن تصدق على س أو تكذب.

القاعدة 4: يعدّ قول ح إثارة لمسألة صدق ح على س أو كذبه (وفقا لنمط مُضمّنيّ قوليّ معيّن يحدّده الأسلوب المؤشّر على القوّة المضمّنة في القول الموجود في الجملة).

القسم الثاني

بعضُ تطبيقاتِ للنظريّة

الفصل 6

أغاليط ثلاث في الفلسفة المعاصرة

أودّ أن أستعرض في هذا الفصل ثلاثَ أغاليط مترابطة في الفلسفة المعاصرة، ثمّ سأحاول، باستعمال متصوّرات القسم الأوّل من هذا الكتاب ومناهجه، أن أقدّم تشخيصا لها وتفسيرا بديلا للمعطيات اللسانيّة المتعلّقة بها. إنّ الأغاليط الثلاث، على نحو ما سأسعى إلى بيانه، متصّل بعضها ببعض، وهي تُردّ جميعا إلى نفس الضعف المتمثّل في العجز عن تأسيس التحاليل اللسانيّة المخصوصة على مقاربة عامّة ومتّسقة للنظريّة اللغويّة. لقد أظهر الفلاسفة اللغويون المنتمون إلى ما يمكن أن نسمّيه اليوم الفترة الكلاسيكيّة للتحليل اللغويّ، وهي فترة تمتدّ تقريبا من نهاية الحرب العالميّة الثانية إلى بداية الستّينات، حسّا مرهفا إزاء اللطائف اللغويّة والتشقيقات. ولكنّهم لم يمتلكوا جهازا نظريّا يمكّنهم من معالجة ما يكتشفونه من ظواهر لغويّة مميّزة. إنّ من بين أهداف هذا العمل أن يوفّر إرهاصات لنظريّة في الأعمال اللغويّة. وقد تتمكّن مثلُ هذه النظريّة، إذا كانت مناسبة، من معالجة بعض أنواع من التمييزات اللسانيّة بطريقة ملائمة أكثر من المناهج المجعولة للغرض في الفترة الكلاسيكيّة. ولهذا

السبب، سيمثّل هذا الفصل، فضلا عن كونه استعراضا للأغاليط، تطبيقا للنظريّة على المشاكل الفلسفيّة الشائعة، وسيكون في الوقت نفسه إثباتا لنجاعة النظريّة ما استطاعت أن تعالج هذه المشاكل بطريقة مناسبة.

وبما أنّني أتأهّب لنقد الفلسفة اللغويّة المعاصرة، فلعلّ المجال مناسب لأشير إلى أنّي أعتبر الإسهام الذي كان لمثل هذا النوع من الفلسفة إسهاما لافتا للنظر حقّا. وليس إيغالا في المبالغة قولنا إنّ الفلسفة اللغويّة قد أحدثت ثورة في الفلسفة، ثورةً لعلّ هذا الكتاب هو إحدى نتائجها الضئيلة. وينبغي ألاّ يحمل الجهد الذي أستعدّ لبذله لتصحيح بعض الأخطاء على أنّه رفض للتحليل اللسانيّ.

6-1 أغلوطة [نظريّة] الأغلوطة الطبيعيّة:

سأطلق على الأغلوطة الأولى اسم أغلوطة [نظريّة] الأغلوطة الطبيعيّة، وهي الأغلوطة المتمثّلة في افتراض أنّه من المستحيل منطقيّا بالنسبة إلى أيّ مجموعة من الإثباتات من النوع الذي يسمّى في العادة وصفيّا أن يستلزم منطقيّا إثباتا من النوع الذي يسمّى في العادة تقييميّا. لقد أكثر فلاسفةُ الأخلاق اللغويّون المنتمون إلى الفترة الكلاسيكيّة الحديثَ عن الافتراض القائل بأنّه يمكن لأيّ مجموعة من الإثباتات الوصفيّة أن تستلزم منطقيّا إثباتات تقييميّة، وبشيء من التجنّي على مور (Moor) أطلقوا اسم الأغلوطة الطبيعيّة على الإعتقاد القائل بإمكانيّة مثل هذا الاستلزام.[1] إنّ

1 - على الرغم من أنّي سأستمرّ في استعمال هذا الاصطلاح فلن يكون هذا بغير تردّد، بما أنّ الرؤية المعاصرة مختلفة جدّا في الحقيقة عن رؤية مور. راجع:

Principia Ethica, chapter1 (London, 1903).

ولن أعنى بتصوّر مور للمغالطة الطبيعيّة.

الموقف الذي يرى أنّ الإثباتات الوصفيّة لا يمكن لها أن تستلزم منطقيّا الإثباتات التقييميّة، إن كان مناسبا لفلسفة الأخلاق، فليس ممثّلا لنظريّة في الأخلاق على وجه التخصيص، وهو متعلّق بنظريّة عامّة حول القوى المضمّنة في القول، وهي قوى توجد في الأقوال التي لا تشكلّ الأقوال الأخلاقيّة إلا حالة مخصوصة منها.

ولا يتيسّر تلخيص الحجج المقدّمة لبيان أنّ الإثباتات الوصفيّة غير قادرة على أن تستلزم منطقيّا الإثباتات التقييميّة. ولكن ثمّة لحسن الحظّ طريقة تسمح بدحضها جملة بدل التدرّج في دحضها حجة إثر حجة. والطريقة البسطى لبيان بطلانها هي تقديم أمثلة مضادّة تكون فيها الإثباتات التي تجسّم بوضوح الحالات التي يعتبرها المنظّرون المعنيّون حالات ‹وصفيّة› مستلزمة منطقيّا وعلى نحو بديهيّ وغير قابل للتشكيك لإثباتات تمثّل بوضوح الحالات التي سيعتبرها هؤلاء المنظّرون ‹تقييميّة›. وحتّى يزول كلّ شكّ بخصوص ما إذا كانت الأمثلة التي أقدّمها موافقة حقّا لما قصده المؤلّفون بالإثباتات التقييميّة والوصفيّة على الترتيب، سأقصر أمثلتي على تلك التي استعملها كاتب شهير ينتمي إلى المجموعة التي أناقشها ههنا. إنّ ما أنوي فعله هو أن أبيّن أنّ بعض الأمثلة التي قدّمت لتمثيل **استحالة** اشتقاق الإثباتات التقييميّة من الإثباتات الوصفيّة هي ذاتها تحديدا الأمثلة التي تكون فيها الإثباتات التقييميّة **قابلة لأن تشتقّ** من الإثباتات الوصفيّة. أبدأ بالمقال الشهير لـ ج. أ. أورمسن (J. O. Urmson's) بعنوان: «بعض مسائل متعلّقة بالصحّة» ('Some questions concerning validity').[1]

1 - Revue internationale de Philosophie (1953)
أعيد نشره في:

يقول أورمسن: «أعتبر أنّ «صحيح» إذا جعل في إثبات هو عبارة تقييميّة على نحو بديهيّ. فالحديث عن استدلال جيّد هو في معظم السياقات حديث عن استدلال صحيح... ويبدو أنّ أيّ برهنة تفصيليّة على هذه المسألة ستكون من فضل الكلام»[1].

ثمّ أضاف بعد ذلك قائلا إنّ: «وصف استدلال مّا بأنّه استدلال صحيح ليس مجرّد تصنيف منطقيّ له كما يكون الحال حين نقول إنّه قياس أو قائم على حذف الاستلزام المادّي (*modus ponens*)، فهو - في جزء منه على الأقلّ - تقييم له أو تقدير، وهو دليل على استحساننا له. وبالمثل، فإنّ وصف استدلال مّا بأنّه غير صحيح هو طعن فيه ورفض له.»[2] واستأنف بالقول إنّه بسبب كون الإثباتات التي تخبر عن الاستدلال بأنّه صحيح هي إثباتات تقييميّة فلا يجوز أن تستلزم منطقيّا أو أن تكافئ دلاليّا أيّ مجموعة من الإثباتات الوصفيّة أو «التصنيفيّة». ولا يمكن أن تجد لـ«صحيح» تعريفا في ألفاظ وصفيّة خالصة لأنّ «صحيح» لفظ تقييميّ، وبالمثل فلا إثباتات وصفيّة يمكنها أن تستلزم منطقيّا إثباتا على شكل: «هذا الاستدلال صحيح».

تجد هذه النتيجة تمثيلا لها فيما يتعلّق بالاستدلال الاستنباطيّ. وههنا نلفي زعمين اثنين. أوّلا، لا يمكن إيجاد تعريف للعبارة «استدلال استنباطيّ صحيح» في ألفاظ وصفيّة خالصة، وثانيا، لا يمكن أن يستلزم وصفُ استدلال استنباطيّ أنّ هذا الاستدلال استدلال استنباطيّ صحيح. يبدو لي أنّ كلا الزعمين باطل. وأودّ

A. G.N. Flew (ed.), Essays in Conceptual Analysis, (London, 1956), pp. 120.ff.

1 - نفسه ص 127.

2 - نفسه ص 126.

الآن أن أقدّم بعض الأمثلة المضادّة لتمثيل بطلانهما. وها هو ذا تعريف العبارة «استدلال استنباطيّ صحيح» بالمعنى [المتداول] للتعريف، حيث يكون التعريف مقدّما لتكافؤ منطقيّ أي لمجموعة من الشروط المنطقيّة الضروريّة والكافية:

س هو استدلال استنباطيّ صحيح = **تع. س** استدلال استنباطيّ ومقدّمات **س** تستلزم منطقيّا نتيجة **س**.

وفضلا عن ذلك، هاهو ذا وصف لاستدلال يستلزم منطقيّا أنّه استدلال استنباطيّ صحيح:

س هو استدلال استنباطيّ تستلزم فيه منطقيّا المقدّماتُ النتيجةَ.

يمكن أن يُحتجّ بكون «يستلزم منطقيّا» هي [أيضا] عبارة تقييميّة (وإن كنتُ لا أرى وجها لذلك)، ولكن في تلك الحالة يمكننا أن نستعمل ما شئنا من **أوصاف** أخرى تكون كافية لتستلزم منطقيّا الاستدلال **التقييميّ**: ‹س هو استدلال استنباطيّ صحيح›، مثال ذلك: «المقدّمات كافية منطقيّا للنتيجة»، و«النتيجة تنبثق منطقيّا انطلاقا من المقدّمات»، و«لا يستقيم إثبات المقدّمات وإنكار النتيجة»، وهلمّ جرّا[1]. فهذه الجمل وأمثالها مستعملة لوصف هذه الاستدلالات. ويكفي أيٌّ من أمثال هذه الأوصاف ليستلزم منطقيّا النتيجة التقييميّة المتمثّلة في كون الاستدلال استدلالا صحيحا. ولذلك فنحن ندحض الرأي القائل بأنّه ما من إثباتات وصفيّة يمكن أن تستلزم منطقيّا إثباتات تقييميّة.

---

1 - قد تثير بعض الأوصاف التي تقدّم صعوبات تتعلّق بما يسمّى مفارقات الاستلزام الصارم (strict implication) ولكن هذا ينطبق على مفهوم السلامة نفسه ولذلك فأنا أتعامل مع هذه المفارقات بوصفها غير مفيدة بالنسبة إلى شواغلنا الحاليّة.

لقد كان من المبادئ الأساسيّة في النظريّة اللغويّة والكامنة وراء أغلوطة نظريّة الأغلوطة الطبيعيّة القول بوجود هوّة منطقيّة بين دلالة عبارة تقييميّة مّا والمعايير المعتمدة في تطبيقها[1]. وإنّ المشكل في هذه العقيدة، فيما يعنينا الآن، هو أنّنا حالما نثبت أنّ استدلالا مّا هو استدلال استنباطيّ، نكون قد طرحنا إذن معايير صحّته. فلئن كان ثمّة في العادة هوّة بين دلالة «صحيح» ومعايير الصحّة، فلا يمكن أن تكون هوّة [مماثلة] بين دلالة «استدلال استنباطيّ صحيح» ومعايير الصحّة، لأنّ الكلمة «استنباطيّ» تصحب معها معايير الاستنباط. وحتّى نصوغ هذه النقطة بطريقة مغايرة، سنقول إنّ الإثباتات التقييميّة، حسب النظريّة، لا يمكن أن تكون أبدا أمرا متعلّقا كليّا بوقائع موضوعيّة، لأنّه يظلّ من الممكن دائما، مبدئيّا، أن نختلف بشأن المعايير التي ينبغي أن تعتمد عند التقييم. وفي نهاية المطاف، على المرء أن يصطفي بعض المعايير، ولا مناص لهذا الاصطفاء من أن يقحم عنصرا ذاتيّا ضمن أيّ إثبات تقييميّ. بيد أنّه لا مجال في وضعيّة الحال لاصطفاء من هذا القبيل. فحالما يُقرَّر أنّ هذا أو ذاك استدلال استنباطيّ، لا يتاح مجال من الناحية المنطقيّة لأن نختار بين مجموعات عرضيّة من المعايير لتقييم سلامته أو تقديرها. فأن نخصّصه بأنّه استدلال استنباطيّ هو أن نميّز معايير استنباطيّة تقدّره بها. فأن يكون الاستدلال: «كلّ إنسان فان، سقراط إنسان، فإذن سقراط فان» استدلالا استنباطيّا صحيحا، فليس ذلك مسألة رأي شخصيّ.

فلنُعدْ تناولَ هذه المسألة مجدّدا. يعتبر أورمسن أنّ الإثباتات التي على صورة: «س استدلال استنباطيّ صحيح» أمثلة بديهيّة

1 - راجع: R. M. Hare, The Language of Morals (Oxford, 1952), chapter 2

عن الإثباتات التقييميّة. وهوعلى الأرجح محقّ في أنّ المرء، وهو يقول تلك الجملة لإنجاز مثل ذلك الإثبات، يكون مقيّما على نحو تمييزيّ (مقدّما تقييما) لاستدلال مّا.. يطرح علينا هذا أسئلة مزدوجة: أوّلا، هل من الممكن أن نقدّم تعريفا لـ«استدلال استنباطيّ صحيح» في ألفاظ وصفيّة؟ وثانيا، هل ثمّة أوصاف يمكن أن نقدّمها بخصوص استدلال مّا بحيث تستلزم منطقيّا إثباتا على صورة: «س استدلال استنباطيّ صحيح». وجوابي عن السؤالين هو: نعم. فبإمكانك باستعمال الألفاظ المستخدمة تخصيصا في وصف العلاقات المنطقيّة من قبيل «تحليليّ»، و«يترتّب على»، و«ضروريّ وكاف منطقيّا»، و«صادق»، و«متناقض» الخ..، أن تشكّل كمّا معيّنا من التعريفات المتعلقة بالعبارة: «استدلال استنباطيّ صحيح»، وسيوجد تبعا لذلك كمّ معيّن من الأقوال التي تصف الاستدلال س مستخدمة تلك الألفاظ، فتستلزم منطقيّا إثباتا تقييميّا من الشكل «س استدلال استنباطيّ صحيح». وإذن، فلنا هنا حالة بيّنة يَستلزم فيها ما يُدعى باسم الإثباتات الوصفيّة ما يسمّى بالإثباتات التقييمّة. وما يزيد هذه الحالة أهميّة هو كونها الحالة التي قدّمت لنا في الأصل على أنّها تجسيم لاستحالة مثل ذلك الاستلزام.

حالما نتخلّص من العقيدة التي تؤمن بأنّه لا يمكن لأيّ مجموعة من الإثباتات الوصفيّة أن تستلزم منطقيّا إثباتا تقييميّا، لن يعسر علينا إيجاد أمثلة أخرى. فلْننظرْ في بعض الأمثلة المنتقاة من مقال شهير آخر للكاتب نفسه: «في التصنيف التراتبيّ»[1]. في هذا البحث، ينظر أورمسن في العلاقة بين ألفاظ التصنيف التراتبيّ التي

1 - « On Grading » ,Logic and Language, ed. A. G. N. Flew, second series (New York, 1953)

وضعتها وزارة الفلاحة والصيد البحريّ البريطانيّة من أجل تصنيف أنواع التفاح تراتبيّا، والمعايير التي قدّمتها الوزارة لإسناد تلك الألفاظ. فمثلا، لقد أدرجت الوزارة عبارة «جودة ممتازة» وطرحت معايير معيّنة لإسنادها سأختصرها في **أ** و**ب** و**ج** متّبعا في ذلك أورمسن. والآن، يسأل أورمسن ما هي العلاقة بين الإثبات: «هذه التفاحة جودة ممتازة»* و«لهذه التفاحة الخصائص **أ** و**ب** و**ج**»؟. والذي عنده أنّه لا يمكن أن تكون العلاقة بينهما علاقة استلزام منطقيّ لأنّ عبارة «جودة ممتازة» هي لفظ تقييميّ و**أ** و**ب** و**ج** هي ألفاظ وصفيّة. ولا يمكن للإثبات: «كلّ ما هو **أ** و**ب** و**ج** هو جودة ممتازة» أن يكون تحليليّا بسبب الفرق بين الوصف والتقييم.

ههنا أودّ أن أسأل هل من المحتمل أن نفترض أنّ «هذه التفاحة جودة ممتازة» لا يمكن أن تكون مشتقّة منطقيّا من «هذه التفاحة هي **أ** و**ب** و**ج**»؟ تجدر الملاحظة أنّ الوثيقة الرسميّة التي ذكرها أورمسن تحمل عنوان: «تعريفات الجودة» (الخط الغليظ من عندي).[1] تقدّم الوزارة **تعريفات** وباعتماد هذه التعريفات التي تقدّمها يكون الإثبات: «أيّ تفاحة هي **أ** و**ب** و**ج** هي جودة ممتازة» إثباتا تحليليّا شأنه في ذلك شأن أيّ إثبات تحليليّ آخر. ومن يقول إنّ هذه التفاحات هي **أ** و**ب** و**ج** ولكنّه ينكر أنّها جودة ممتازة، فهو إمّا لا يفهم الألفاظ التي هو بصدد استعمالها،أو هو يستعملها على نحو

* - هذا تعريب حرفي لـ : (This apple is Extra Fancy Grade) ولا شكّ في أنّ القارئ لا يستسيغ هذا التعريب وأنّه يخيّر أن يقرأ بدلا منه: «لهذه التفاحة جودة ممتازة»، ولكنّ هذا التعريب الثاني لن يكون أمينا للنص الانجليزيّ لأنّ سورل يقصد إبراز علاقة التطابق بين الموضوع والمحمول (المترجمة).

1 - نفسه، ص 166

مغاير للنحو الذي عُرّفت به، أو هو يناقض نفسه. وهذا كلّه إنّما يمثّل تحديدا علامات على وجود علاقة استلزام منطقيّ بين الإثباتين.

لا شكّ في أنّ القوّة المضمّنة في القول التي تخصص القول: «هذه التفاحة جودة ممتازة» تختلف اختلافا كبيرا عن القوّة المضمّنة في القول التي تخصص القول: «لهذه التفاحة الخصائص أ وب وج». فالقوّة المخصصة للقول الأوّل هي، كما لاحظ أورسن، تصنيف التفاحات تراتبيّا، أمّا القوّة المخصصة للثاني فهي وصف لها. ولكن لا يكفي أن تكون للقولين قوّتان مخصّصتان مختلفتان للبرهنة على أنّ القضيّة المعبّر عنها في القول الأوّل لا تستلزم منطقيّا القضيّة المعبّر عنها في الثاني. هذا التمييز بين القضايا المعبّر عنها في القول من جهة والقوى المضمّنة في القول الخاصّة بهذه الأقوال من جهة أخرى، يرتبط ارتباطا وثيقا بالتمييز بين دلالة الجملة وقوّة إلقائها قولا. ويرتبط كذلك، وهو ما سأستدلّ عليه، بالفرق - لا بالتطابق- بين الدلالة والاستعمال. وحتّى نكوّن صورة واضحة عن أغلوطة نظريّة الأغلوطة الطبيعيّة علينا أن نتفحّص لاحقا عددا من هذه التمييزات، ولكنّي أرغب الآن في أن أسجّل ببساطة أنّه في هذا المثال بالذات تتمثّل الأغلوطة في أن نستدلّ، انطلاقا من كون إثباتين لهما قوّتان مضمّنتان في القول مختلفتان، على أنّ القضيّة المضمّنة في إحداهما لا يمكن أن تستلزم القضيّة المضمّنة في الأخرى.

وهكذا مجدّدا ها نحن نكتشف أنّ الأمثلة التي عُرضت لتمثيل استحالة اشتقاق الإثباتات التقييميّة من الإثباتات الوصفيّة، إذا أمعنّا فيها النظر، هي على وجه التحديد أمثلة تَستَلزم فيها منطقيّا الإثباتاتُ الوصفيّةُ الإثباتاتِ التقييميّةَ.

ما زلت لم أحاول بعد أن أفسّر منشأ أغلوطة نظريّة الأغلوطة الطبيعيّة وطابعها واكتفيت بعرضها فحسب. وسأبحث لاحقا في أصولها وأسعى إلى تخصيصها على نحو أتمّ.

2-6 أغلوطة العمل اللغويّ

ألتفت الآن إلى أغلوطة ثانية متصلة بالأولى سأسمّيها **أغلوطة العمل اللغويّ**.

في الفترة الكلاسيكيّة للتحليل اللسانيّ، غالبا ما كان الفلاسفة يقولون أشياء من القبيل الآتي:

تُستعمل الكلمة «حسن» للثناء (هار Hare)[1].

تُستعمل الكلمة «صادق*» للموافقة على إثبات مّا أو القبول به (ستراوسن)[2].

تُستعمل الكلمة «يعرف» لتقديم ضمانات (أوستين)[3].

1 - R. M. Hare مذكور أعلاه

* - المقابل الفعليّ لـ (true) ههنا هو «صحيح» على الوجه الذي تستعمل به «صحيح» في العربيّة الحديثة، لأنّ المقصود بـ (true) هنا هو المعنى التداوليّ للعبارة لا معناها المنطقيّ. ولعلنا لا نجانب الصواب كثيرا لو ترجمناها بـ«صدقتَ» كما هو متداول في نصوص النثر القديم. (المترجمة)

2 - (1949) Analysis ,vol.9,no. 6 ,« Truth » وأعيد نشره في:

Margaret Macdonald (ed.) Philosophy and Analysis, (Oxford, 1954)

3 - « Other Mind's », Proceedings of the Aristotelian Society, supplementary vol. 20 (1946)

أعيد نشره في: Logic and Language, second series (New York,1953)

تستعمل الكلمة «على الأرجح» لتعديل الالتزامات (تولمين (Toulmin[1].

كلّ قول من هذه الأقوال المثبتة إنّما هو على الصورة: «الكلمة ك تستعمل لإنجاز العمل اللغويّ ع»، زد على ذلك أنّه في الغالب الأعمّ قدّم الفلاسفة الذين قالوا أشياء من هذا القبيل، هذه الإثباتات على أنّها تفسيرات (جزئيّة على الأقلّ) لدلالات الكلمات. فقد قدّموا هذه الإثباتات التي هي على الصورة: «ك مستعملة لإنجاز ع» على سبيل التفسير الفلسفيّ للمتصوّر ك. ينبغي أن نشير كذلك إلى أنّ هؤلاء الفلاسفة بفعلهم ذاك قد رسموا، على نحو صريح في معظم الحالات، قياسا تمثيليّا بين الكلمات التي هم بصدد نقاشها من جهة وما يسمّى بالأفعال الإنشائيّة من جهة أخرى. فكما أنّ «يَعدُ» يستعمل للوعد، و«يُراهن» يستعمل للمراهنة، فكذلك يزعمون أنّ «حَسَن» يستعمل للثناء، و«صادق» للموافقة الخ..

فلْنسمّ هذا الوجه من التحليل **التحليل إلى العمل اللغويّ**. ههنا ثمّة شرط للملاءمة لا بدّ أن يستوفيه أيّ تحليل لدلالة الكلمة، وقد أخفق التحليل إلى العمل اللغويّ في استيفائه. فكلّ تحليل لدلالة الكلمة (أو الصرفم) ينبغي أن يتلاءم مع كون نفس الكلمة (أو الصرفم) يمكن أن تحافظ على الدلالة نفسها في كل الجمل المختلفة نحويّا التي قد ترد فيها. وإنّ التحويلات التركيبيّة الطارئة على الجمل لا تفرض بالضرورة تغييرات في دلالة الكلمات أو الصرافم المكوّنة لتلك الجمل. والكلمة «صحيح» تدلّ، أو يمكن أن تدلّ، على نفس الشيء في الاستفهاميّات والخبريّات،

---

1 - « Probability », Proceedings of the Aristotelian Society, supplementary vol. 24 (1950)
أعيد نشره في: Essays in Conceptual Analysis, (London, 1956)

والشرطيّات، والمنفيّات، والجمل القائمة على الفصل، وتلك الدالّة على التخيير الخ.. ولو لم تكن كذلك لاستحالت كلّ محادثة، لأنّ قولك: «هذا صحيح» لن يكون جوابا عن السؤال: «أهذا صحيح؟» لو كانت دلالةُ العبارة «صحيح» تتغيّر عند الانتقال من الجمل الاستفهاميّة إلى الجمل الخبريّة.

يمثّل هذا شرطا بديهيّا للملاءمة، لكن التحليل إلى العمل اللغويّ أخفق في استيفائه. ويُنتهج سبيلان في تأويل هذا التحليل، لكنّ أيّا منهما لا يستوفي شرط الملاءمة. والسبيل الأبسط للتأويل هو أن نفترض أنّ المحلّلين إلى العمل اللغويّ إذا قالوا: «ك تستعمل لإنجاز عمل ع» فهم يعنون أنّ كلّ قول حرفيّ للكلمة ك هو إنجاز للعمل ع. فإن كان هذا هو المعنيّ فما أسهل أن ندحضه، وذلك لأنّ قول جملة «هذا حسن» إن كان إنجازا لعمل الثناء، فإنّ قول جملة: «اجعل هذا حسنا» ليس إنجازا لعمل الثّناء، بل هو إنجاز لعمل الطلب أو عمل الأمر. ومن البديهيّ أنّه يوجد عدد غير محدّد من الأمثلة المضادّة من هذا القبيل. وليس من المرجّح أنّ المحلّلين إلى العمل اللغويّ قد يقعون في خطأ بمثل هذه البدائيّة. ولذلك فعلينا أن نلتفت إلى التأويل الثاني وهو الأكثر صنعة. ثمّ إنّه غالبا ما يخصّص المحلّلون إلى العمل اللغويّ إثباتاتهم التي صورتها: «ك تستعمل لإنجاز العمل ع» بالقول إنّ الاستعمال الأوّليّ لـ ك هو إنجاز العمل ع. وبناء على ذلك، يكونون غير ملتزمين بأنّ كلّ قول حرفيّ لـ ك هو إنجاز للعمل ع، بل [هم ملتزمون] على الأصحّ بأنّ على الأقوال التي ليست بإنجاز للعمل أن تُفسَّر بالاستناد إلى الأقوال التي هي إنجاز للعمل.

وعلى نحو أكثر دقّة، لا يحتاج المحلّلون لاستيفاء شرط الملاءمة إلى أن يبيّنوا أنّ كلّ إلقاء لـ ك هو إنجاز لـ ع، بل يكفيهم بيان أنّ الأقوال الحرفيّة التي هي ليست بإنجازات للعمل ع، تمثّل بالنسبة إلى الأقوال التي هي إنجازات للعمل ما تمثّله الجمل المقولة [في الحالة الأولى] بالنسبة إلى الجمل الخبريّة النموذجيّة التي يُعدّ إلقاؤها قولا إنجازا للعمل. فإذا كانت الجملُ في الزمان الماضي، كان العمل محكيّا في الماضي، وإذا كانت الجملة شرطيّة كان العمل مشروطا الخ.. وهم يحتاجون لبيان ذلك حتّى يُبرزوا كيف أنّ الكلمة [ك] تسهم بالقدر نفسه في كلّ جملة من الجمل المختلفة، مع المحافظة في نفس الوقت على أنّ استعمالها الإنشائيّ هو استعمال أوّليّ.

يتجلّى الآن أنّ التحليل إلى العمل اللغويّ مطبّقا على الأفعال الإنشائيّة يستوفي هذا الشرط.[1] فمثلا حين يقول المرء شيئا من قبيل: «إذا وعد بأن ض فإذن كذا وكذا» فإنّه يكون قد جعل العمل الذي ينجزه حين يقول شيئا على صورة: «أعد بأن ض» عملا مفترضا. ولكن من الواضح أيضا أنّ التحليل إلى العمل اللغويّ مطبّقا على بقيّة الألفاظ: «حسن»، و«صادق»، و«راجح» الخ... لا يستوفي هذا الشرط. فلنتأمّلْ الأمثلة الموالية: إنّ قولك: «إذا كان حسنا فعلينا بشرائه» لا يكافئ «إذا أثنيت على هذا فعلينا بشرائه» كما أنّ «كان ذلك حسنا» لا يكافئ «كنت أثني عليه»، وإنّ قولك «أتساءل ما إذا كان هذا حسنا» لا يكافئ «أتساءل ما إذا كنت أثني عليه». وستدحض أمثلة مضادّة مشابهة تحليل «صادق» و«يعرف» و«راجح» إلى العمل اللغويّ.

1 - ويمكن طبعا أن يكون غالطا بالنسبة إلى اعتبارات أخرى.

إنّ الإثبات «ك يستعمل لإنجاز العمل ع» الذي وقع التوصّل إليه عن طريق دراسة جمل بسيطة في زمان الحاضر التعيينيّ متضمّنة لـ ك، لا يفسّر الأشكال الواردة لـ ك في أنواع كثيرة من الجمل ليست من الحاضر التعيينيّ. ولكن لا شكّ أنّ ك تحافظ في تلك الجمل على الدلالة نفسها التي كانت لها في الجمل الخبريّة في زمان الحاضر. ولذلك فإنّ الإثبات: «ك تستعمل لإنجاز العمل ع» لا يمكن أن يكون تفسيرا لدلالة ك حتّى إن أخذنا بالتأويل [الثاني] الأكثر صنعة لهذا الإثبات.

.بالاعتماد على «حسن» مثالا، يمكن أن تصاغ الطبيعة العامّة للأغلوطة المتعلّقة بالعمل اللغويّ كما يلي: إنّ إطلاقنا صفة «حسن» على شيء مّا هو مدح له على نحو تمييزيّ أو ثناء عليه أو نصح به الخ.. ولكن من باب الأغلوطة أن نستدلّ بالانطلاق من هذا أنّ دلالة «حسن» يفسّرها القول بأنّه يستعمل لإنجاز عمل الثناء اللغويّ. وليس من الممكن أيضا تفسير الأقوال بالاستناد إلى الطريقة التي يجعل بها باقي الجملة القولَ متعلّقا بإنجاز عمل الثناء.

لقد لاحظ المحلّلون بالاستناد إلى الأعمال اللغويّة، وكانوا مصيبين في ذلك، أنّ إطلاق «حسن» على شيء مّا هو ثناء عليه .بكيفيّة تمييزيّة (أو مدح له أو تعبير عن استحسانه). ولكنّ هذه الملاحظة التي كان من الممكن أن تمثّل منطلقا في تحليل الكلمة «حسن»، وقع التعامل معها كما لو كانت هي ذاتها تحليلا. والبرهنة على أنّ هذا التحليل غير ملائم شيء في منتهى اليسر إذا ما أبرزنا كلّ أنواع الجمل التي تتضمّن الكلمة «حسن» والتي لا يمكن تحليل الأقوال المتصلة بها بالاستناد إلى مفهوم الثناء (أو المدح الخ..).

ليست المسألة التي أشيرُ إليها هنا نقطةً متعلّقة بالكلمة «حَسَن»، بل هي مسألة عامّة تتعلّق بأنموذج في التحليل الفلسفيّ. فلقد كان الأنموذج المألوف في التحليل قائما على تقديم تفسيرات (أو تفسيرات جزئيّة على الأقلّ) لدلالة عدد من الكلمات ذات الأهمّيّة فلسفيّا، وذلك من خلال إنجاز إثباتات من الصورة: «الكلمة ك تستعمل لإنجاز العمل ع». ولكن، إذا قدّم أحد مّا تحليلا لدلالة كلمة مّا فينبغي أن يظلّ تحليله صادقا بالنسبة إلى كلّ المواطن التي ترد فيها الكلمة مستعملة بمعناها الحرفيّ، وإلا لم يكن تحليله تحليلا ملائما. إنّ تحاليل الكلمات التي نظرنا فيها وقدّمناها استنادا إلى العمل اللغويّ لم تكن تحاليل ملائمة، وذلك لأنّه قد يصادف أن ترد هذه الكلمات في معناها الحرفيّ دون أن يوجد بين إلقائها وإنجاز العمل الموافق علاقة من أيّ نوع كان، وذلك من أجل أن يُتفادى أن ينتج عن التحليل وجوبُ أن تغيّر الكلمة دلالتها بتغيّر الأصناف التركيبيّة المتنوّعة للجمل التي ترد فيها. وعلى وجه الخصوص: (أ) تُستعمل الكلمات في عدد كبير من الحالات دون أن تمثّل إنجازا لأعمال لغويّة موافقة لها. والأهمّ من ذلك: (ب) لا يمكن أن تفسّر هذه الاستعمالات فقط استنادا إلى الطريقة التي يربط بها باقي الجملة الكلمةَ بإنجاز العمل اللغويّ الموافق. ومن المجدي أن نكرّر أنّ هذا الاعتراض لا يجري على تحليل الأفعال الإنشائيّة بالاستناد إلى العمل اللغويّ (ولا يجري كذلك على تحليل أساليب التعجّب بالاستناد إلى العمل اللغويّ).

لم أقل إلى حدّ الآن إلا شيئا يسيرا عن منشأ هذه الأغلوطة. ولكنّي أرغب في بيان كيفية تعلّقها بأغلوطة [نظريّة] الأغلوطة الطبيعيّة. إذا افترضنا أنّ دلالة كلمة مثل «صحيح» تربطها بأضرب

مخصوصة من الأعمال اللغويّة مثل التصنيف التراتبيّ أو التقييم، فإذن لّما كان الاستلزام المنطقيّ مسألة متعلّقة بالدلالة فإنّه يستحيل أن تُستعمل لتعريف «صحيح» الكلماتُ الممثّلةُ لعلاقات منطقيّة ممّا لا يُتصوّر ارتباطه بالضرورة بأعمال لغويّة مثل التصنيف التراتبيّ أو التقييم. وقد يستحيل كذلك أيضا أن تكون الإثباتات التي لا تتضمّن سوى عبارات من ذلك الصنف، كافيةً لتستلزم منطقيّا أنّ إثباتا مّا هو إثبات صحيح. وفي العموم، إذا اعتبرنا «ك تستعمل لإنجاز ع» جزءا من تحليل ك، فبالنسبة إلى أيّ كلمة س، ش، ز حيث نسلّم بأنّ لا س ولا ش ولا ز تستعمل لإنجاز ع، فإنّه سيستحيل أن تكون ك قابلة للتعريف بالاستناد إلى س، ش، ز. ومن المستحيل أن تُستلزم منطقيّا الإثباتات التي هي على صورة: «ع هو ك» من الإثباتات التي على صورة: «ع هو س، ش، ز». فالأغلوطة المتعلّقة بالعمل اللغويّ هي إذن العماد الذي يسند أغلوطة الأغلوطة الطبيعيّة. لقد حسب فلاسفة الأخلاق المنتمون إلى الفترة الكلاسيكيّة أنّه من المستحيل تحقّق أصناف معيّنة من العلاقات المنطقيّة التي تتضمّن كلمات معيّنة، ويرجع ذلك جزئيّا إلى أنّهم أخطأوا في تحليل تلك الكلمات بالاستناد إلى العمل اللغويّ. لقد سعيت في نقاشي للأغلوطة المتعلّقة بالعمل اللغويّ إلى أن أبرهن على غلط التحليل. وفي نقاشي لأغلوطة [نظريّة] الأغلوطة الطبيعيّة سعيت إلى البرهنة على أنّ العلاقات المنطقيّة، في بعض الحالات على الأقلّ، قد تحقّقت بالفعل.

3-6 أغلوطة الخبر

ألتفتُ الآن إلى الأغلوطة الثالثة وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأغلوطة الثانية وسأطلق عليها اسم **أغلوطة الخبر**. وتتمثّل هذه

الأغلوطة في الخلط بين شروط إنجاز العمل اللغويّ للإخبار من جهة وتحليل دلالة كلمات مخصوصة واردة في أخبار معيّنة من جهة أخرى. يرغب فلاسفة اللغة في تحليل دلالة بعض المتصوّرات التي ما انفكّت تُحرجهم منذ القدم مثل المعرفة والذاكرة أو العمل الإراديّ. ولإنجاز ذلك نظروا في استعمال العبارات من مثيلات «يعرف»، و«يتذكّر»، و«حرّ»، و«إراديّ» الخ.. إنّ المشكل في هذا المنهج أنّه ينتهي، عند التطبيق، في الحالات جميعها تقريبا، إلى التساؤل عن الحالات التي قد ننجز فيها أخبارا من الشكل: «أعرف أنّ كذا وكذا»، أو «يتذكّر أنّ كذا وكذا» أو «لقد فعل كذا وكذا على نحو إراديّ». غير أنّه في هذه الحال لا تتوفّر طريقة يسيرة تسمح بإبراز الحدّ الذي ترتهن به الأجوبة عن هذه الأسئلة بماهيّة إنشاء أخبار، وإبراز المدى الذي ترجع به الأجوبة إلى المتصوّرات التي يحاول الفلاسفة تحليلها.

يلاحظ الفيلسوف أنّه سيكون في منتهى العجب والغرابة أن نقول أشياء معيّنة في مقامات معيّنة. ويستنتج إذن بسبب ذلك أنّه ثمّة متصوّرات معيّنة غير قابلة للانطباق في مثل تلك المقامات. فقد أشار فيتغنشتاين، على سبيل المثال، إلى أنّه، في الظروف العاديّة إذا كنت أشعر بالألم فسيكون من الغريب أن أقول: «**أعرف** أنّي أشعر بالألم»[1]. ولقد أشار فيلسوف لسانيّ آخر[2] إلى أنّه سيكون من العجيب بالنسبة إلى كهل انجليزيّ عاديّ أن يقول في مقامات يوميّة مألوفة: «أتذكّر اسمي» أو «أتذكّر كيف أتكلّم

1 - Ludwig wittgenstein, *Philosophical Investigations*, (New York, 1953) مثلا الفقرة 246.

2 - B. S. Benjamin, « Remembering », *Mind* (1956)

أعيد نشره في: Donald F. Gustafson (ed), *Essays in Philosophical Psychology* (New York, 1946),

الانجليزيّة». غير أنّهما استنتجا فيما بعد أنّ هذه المسائل راجعة إلى متصوّرَيْ المعرفة والتذكّر وأنّ هذين المتصوّرين لا ينطبقان إلا بتوفّر شروط معيّنة. سأبيّن، أنا من جهتي، أنّ السبب في غرابة التفوّه بمثل تلك الأشياء أنّها أكثر بداهة من أن تكون جديرة بأن تقال. فمن الصادق بداهة أنّي إذا شعرت بالألم عرفت أنّي أشعر بالألم، ولا يقلّ عن هذا بداهة أنّي أتذكّر اسمي وأتذكّر أيضا كيف أتكلّم الانجليزيّة. وسبب الغرابة في الإعلان عن مثل تلك الأشياء في ملابسات عاديّة هو أنّها تحديدا أكثر بداهة من أن تكون جديرة بأن يعلن عنها.

ولكن قبل أن أحلّل هذه المسألة بالاستناد إلى شروط إنشاء الأخبار، أودّ أن أنظر في بعض الأمثلة الأخرى المتعلّقة بنفس الأغلوطة. لقد قال رايل (Ryle) في «متصوّر الذهن»[1] أنّ الصفتين «إراديّ» و«غيرإراديّ» في استعمالاتهما الأكثر شيوعا، تستعملان بوصفهما صفتين منطبقتين حصريّا على الأعمال التي يمكن ألاّ تنجز. يقول: «في هذه الاستعمالات العاديّة إذن يكون من العبث أن نسأل عمّا إذا كانت الإنجازات المرضية أو الصحيحة أو المدهشة إراديّةً أو غير إراديّة»[2].

لقد كانت لأوستين في مقاله: (A Plea for excuses)[3] أطروحة مشابهة وأكثر عموميّة. لقد قال إنّه في الحالات النموذجيّة التي يضمنها كلّ فعل، لا يمكن أن تحضر أيّ عبارة من أضرب العبارات الواصفة للأعمال شأن «إراديّ»، «قصديّ»، «عمدا»،

1 - G. Ryle, *Concept of Mind*, (London, 1949)

2 - G. Ryle, *ibid.* p. 69

3 - أعيد نشره في: Philosophical Papers, (Oxford, 1961)

«بالاختيار الحر» الخ...، ولا يمكن أن تحضر وجوهُها المنفيّة أيضا. و«لا يكون من الضروريّ، ولا حتّى من الممكن، أن تُستعمل عبارة معدّلة للعمل إلا في الحالة التي ننجز فيها العمل بطريقة خاصّة أو في ظروف تختلف عن تلك التي يُنجز فيها في العادة.»[1] ويلخّص أوستين هذه الأطروحة في الشعار القائل: «لا تعديل بغير انحراف (Aberration)»[2]. فلا انطباق لمتصوّر معدِّل إلا متى كان العمل منحرفا. ولاحظ أوستين، وهو يوسّع أطروحة رايل، أنّه سيكون غريبا القولُ في الظروف العاديّة: «اشتريت سيّارتي إراديّا» أو «أنا أكتب هذا الكتاب بإرادتي الحرّة». ولذلك، فقد استنتج الفيلسوفان كلاهما أنّ بعضَ الشروط هي شروط ضروريّة لانطباق متصوّرات معيّنة. ففي كلّ حالة، كما في الحالات التي نظرنا فيها آنفا، يزعم الكاتب أنّ متصوّرا معيّنا أو صنفا مّا من المتصوّرات غير قابل للانطباق على واقع حال معيّن، لأنّ واقع الحال ذاك أخفق في استيفاء شرط يقول عنه الكاتب أنه من مقتضيات انطباق المتصوّر. وفضلا عن ذلك، تتشابه في الحالات جميعها الأسبابُ التي دفعت بالفلاسفة إلى ذلك الزعم. فقد لاحظوا أنّه سيكون غريبا في الوضعيّات العاديّة أن نقول أشياء من قبيل: «أتذكّر اسمي»، و«اشتريت سيّارتي إراديّا»، و«أنا أكتب هذا بإرادتي الحرّة». ولاحظوا أنّه من المناسب قول مثل هذه الأشياء ضمن شروط معيّنة ولذلك فقد استدلّوا من هذا المنطلق على أنّ تلك الشروط هي شروط لانطباق متصوّرات مثل «يتذكّر»، «إراديّ»، «إرادة حرة» الخ.. وأنّ هذه الشروط تمثّل

1 - نفسه ص 138.

2 - نفسه ص 137.

تبعا لذلك جزءا من تحليل تلك المتصوّرات. وإذن فقد سلّموا ضمنيّا بأنّ الشروط اللازمة لإنجاز خبر ناجح (وصحيح) مثل: «أتذكّر اسمي»، أو «أكتب هذا الكتاب بإرادتي الحرّة» هي شروط تكوّن جزءا من تحليل متصوّريْ التذكّر والإرادة الحرّة.

لقد كانت هذه المسلّمات من المبادئ المنهجيّة الهامّة الكامنة خلف جزء كبير من الفلسفة المعاصرة. وحتّى أبيّن غلطها، أودّ الآن أن أتأمّل عددا من المسائل الأخرى التي سيكون قولها غريبا. خذ الجملتين التاليتين: «إنّه يتنفّس»، «له خمسة أصابع في يده اليسرى». والآن لك أن تسأل نفسك ضمن أيّ شروط يكون من المناسب أن نُلقي فعليّا هاتين الجملتين، وأنّ ننشئ الخبرين اللذين تضطلع بهما هاتان الجملتان. وأعتقد أنّك ستوافق على أنّه سيكون التفوّه بأيّ منها، في الحالات العاديّة، أمرا في منتهى الغرابة. فعلى غرار أنّه لا يكون من المناسب أن نقول «إنّه يتذكّر اسمه» إلا إذا كان ثمّة سببٌ مّا يبيح افتراض أنّه قد نسي مثلا اسمه، يكون غريبا أيضا أن نقول «إنّه يتنفّس» ما لم يتوفّر سبب يُبيح افتراض أنّه قد توقّف مثلا عن التنفس أو أنّ السامعين قد افترضوا أنّه ربّما توقّف عن التنفّس أو أنّه لسبب أو لآخر اُحْتيجَ لأنْ يُذكّر بأنّه يتنفّس. وبالمثل، فلن نقول: «له خمسة أصابع في يده اليسرى» إلا إذا كان في المقام خصيصة مفارقة للمألوف، كأن يكون له مثلا ستة أصابع في يده اليمنى، أو أنّنا نرغب في تبرئته من تهمة كونه القاتل ذا الأصابع الأربعة.

ولكن، هل أنّ لهذه المسائل (المتعلّقة بما قد يكون مناسبا قولُه) صلةً بتحليل متصوّرَيْ التنفّس والأصابع؟ فلنتقدّم على هذه الأرض بحذر. يمكننا أن نبني مجموعة كاملة من الجمل: «إنّه

يتذكّر اسمه»، و«إنّه يعرف أنّه يتألّم»، و«اشترى سيّارته إراديّا»، و«إنّه يكتب هذا الكتاب بإرادته الحرّة»، و«إنّه يتنفّس»، و«له خمسة أصابع في يده اليسرى». ونحن نجد أنّه من غير المناسب قولُ هذه الجمل بوصفها أخبارا إلا ضمن شروط معيّنة. فلا يكون قول هذه الأشياء مناسبا إلاّ متى كان المقام منحرفا بحسب اصطلاح أوستين.

والآن، ما تفسير هذا؟ لقد تمسّك المؤلّفان اللّذان نظرا في الأمثلة الأولى بأنّ التفسير يتعلّق بمتصوّرات «التذكّر»، «الإراديّة»، «الإرادة الحرّة» الخ.. ولكن يبدو أنّه من غير المحتمل أن نفترض أنّ تفسيرات مثل هذه ستفي بالغرض بالنسبة إلى متصوّريْ التنفّس أو الإصبع. ولذلك أودّ أن أقدّم التفسير التالي الأكثر عموما: توجد مقامات عاديّة أو نموذجيّة. فالناس يتذكرون عادة أسماءهم ويعرفون ما إذا كانوا يشعرون بالألم أم لا، ويشترون سيّاراتهم إراديّا، ويكتبون أعمالا فلسفيّة بإرادتهم الحرّة، وهم يتنفّسون، ولهم خمسة أصابع في كلّ يد. وعلى العموم، ليس من المناسب أن نخبر عن مقام عاديّ أو نموذجيّ بأنّه عاديّ ونموذجيّ ما لم يكن ثمّة سبب يبيح افتراض أنّه قد يكون غير نموذجيّ أو مخالفا للعادة، أو افتراض أنّه يكون أحد مّا قد افترض كونه كذلك. وذلك لأنّ ملاحظة كونه نموذجيّا هي إيحاء بأنّه وهو على تلك الحال يُعدّ بوجه مّا أمرا لافتا للنظر. وإنّ استلزام أنّه على تلك الحال، أو الإيحاء بذلك هو غالبا، أو في العموم، استلزام أو إيحاء بأنّه يوجد سبب مّا لافتراض أنّه كان يمكن ألا يكون نموذجيّا أو أنّ الجمهور قد يكون افترض احتمال عدم نموذجيّته، أو أنّه على الأقلّ محتاج لأن يذكّر بذلك. فإذا لم يكن المتكلّم، وهو يصف مقاما، عارفا بأيّ سبب قد يجعل أحدا مّا

يفترض أنّ المقام غير نموذجيّ أو منحرف، أو يجعله محتاجا لأن يُذكّر بطابعه النموذجيّ، فالإخبار عن كونه نموذجيًا هذر زائد.

ليس للتفسير إذن، أيّ صلة بتحليل كلمات مخصوصة بل هو يقوم على تفسير المقصود بالإخبار. إنّ الخبر مثل: «أتذكّر اسمي»، هو ببساطة غير ذي جدوى ما لم يُجزه السياق بنحو أو بآخر. ولكنّ انعدام الجدوى هذه ليست مرتبطة بمتصوّر التذكّر بل بمتصوّر ماهيّة الخبر. والطابع العام للأغلوطة المتصلة بالخبر هو حينئذ الخلط بين شروط إنشاء أخبار غير معيبة من جهة وشروط انطباق متصوّرات معيّنة من جهة أخرى. فليس الإشكال في أنّه «لا تعديل بغير انحراف» بل في أنّه «لا ملاحظة في غياب حدث لافت للنظر.»

ما هي تدقيقا طبيعة الخصومة ههنا؟ يتّفق الطرفان على وجود معطيات معيّنة، معطيات على صورة: «سيكون من الغريب أو من غير المباح أن نقول كذا وكذا». ولكنّ الخلاف متعلّق بتفسير المعطيات. والرأي عندي أنّه ينبغي تفسير المعطيات بالاستناد إلى ما يتّصل في العادة بالخبر. أمّا الرّأي الذي أطعن فيه فمفاده أنّه على المعطيات أن تفسَّر بالاستناد إلى شروط انطباق متصوّرات معيّنة. وإلى حدّ الآن، كلّ ما يمكن أن أدّعيه لتحليلي هو البساطة الكبيرة والعموم وربّما قابليّته أن يكون محتملا. ولكنّي أرغب الآن في تقديم أمثلة مضادّة فعليّة لعدد من التحاليل الأخرى سعيا إلى دحضها على نحو أكثر قطعيّة.

لقد ذهب البعض إلى أنّ شروط الانطباق (أي المقتضيات) الخاصة بعدد من المتصوّرات تجعل مجموعة من الإثباتات، الخاضعة إلى شروط نموذجيّة معيّنة، لا صادقة ولا كاذبة. ولكن لاحظْ

الآن أنّ الأشكال المنفيّة لتلك الإثباتات أو الأشكال الضديدة لها ليست من قبيل غير الصادق وغير الكاذب، بل هي ببساطة كاذبة. ولْتتمعّنْ في: «لا يعرف ما إذا كان يشعر بالألم»، «إنّه لا يتذكّر اسمه»، «لم يعد يتنفّس»، «لم يشتر سيّارته إراديّا بل أرغم على ذلك»، و«إنّه لا يكتب هذا الكتاب بإرادته الحرّة، فهو مكره على ذلك»، و«ليس له خمسة أصابع في يده اليسرى بل ستّة» وهلمّ جرّا.. لا شيء في هذه الإثباتات، ضمن الشروط النموذجيّة أو العاديّة، يعدّ من قبيل اللّغو، فهي لا تزيد عن كونها كاذبة، ثمّ إنّ كذبها هو الذي يجعل من المقام نموذجيّا أو عاديّا فيما يخصّ كلّ حالة. ولكن، إذا كانت كاذبة أ فليس نفيُها صادقا؟

ثمّ إنّنا إذا استبعدنا الأمثلة بالغة البساطة كما فعلنا بالنسبة إلى الأغلوطة المتعلّقة بالعمل اللغويّ، تبيّن لنا أنّ مثل هذه المتصوّرات تنطبق دون أيّ شرط من الصّنف المذكور. فانظرْ في الأمثلة التالية: «إنّ نظام التجنيد الإراديّ (الطوعيّ)* فشل فشلا ذريعا في كاليفورنيا»، و«تُعدّ القدرة على تذكّر الاسم الشخصيّ ورقم الهاتف إحدى حجرات الأساس بالنسبة إلى المجتمع المنظّم»، و«أن نقوم بالأمر من منطلق إرادتنا الحرّة أحسن من أن نقوم به مكرهين». تتضمّن هذه الجمل الكلمات «إراديّ»، و«تذكّر»، و«إرادة حرّة»، وسيكون قولها مناسبا دون أيّ شروط منحرفة خاصّة جعلها الفلاسفة شروطا ضروريّة لانطباقها. وإذن، فعلى غرار

* - ههنا يستفيد المؤلّف من اتّساع دلالة (voluntary) فيستعملها بدلالة مغايرة جزئيّا لما جاءت به في الأمثلة السابقة. فقولك قام بالأمر إراديّا يختلف عن قولك قام به طوعا، وكلاهما محتمل في دلالة (voluntary)، والفرق بينهما أن الفاعل في الجملة الأولى مخيّر بين القيام بالأمر وعدم القيام به، وهو ما استفيد من مثال: اشترى سيّارته إراديّا، أمّا في الجملة الثانية، فليس الخيار بين القيام وعدم القيام وإنّما بين القيام بالأمر طوعا والقيام به كرها، فالمجنّد مجنّد في جميع الحالات سواء أ تقدّمَ إلى الجنديّة طوعا أم جيئ به إليها قسرا (المترجمة).

ما حصل في الأغلوطة المتعلّقة بالعمل اللغويّ، أسفر التركيز على أمثلة قليلة وبالغة البساطة من الجمل الخبريّة عن تحليل غالط.

يمكننا أن نصوغ المسألة بطريقة مختلفة قليلا. تتمثّل طبيعة الخطأ الذي أحيل عليه في كونه يخلط بين شروط قابليّة الإخبار من جهة ومقتضيات المتصوّرات من جهة أخرى. وبالفعل، فلمعظم المتصوّرات مقتضيات تحدّد مجال انطباقها القابل للفهم. فمثلا، إنّ متصوّر قابل للقسمة على سبعة لا يقبل الانطباق إلا على (بعض أنواع) الكيانات الرياضيّة. ولهذا السبب، فإنّه من الغريب بل من غير المفهوم، أن نخبر: «إنّ حرب البور (Boer) قابلة للقسمة على سبعة.» ومن الغريب كذلك بالفعل، في السياق العاديّ غير المنحرف أن نخبر: «أنا أكتب هذا الكتاب من منطلق إرادتي الحرّة». ولكن أن يكون مثل هذا الخبر غريبا، إذا استثنينا المقامات المخالفة للعادة أو المنحرفة، لا يكفي للبرهنة على أنّ الانحراف أو مخالفة العادة هما من مقتضيات انطباق متصوّر إنجاز الشيء بحريّة أو بإرادة حرّة على نحو ما أنّ الكون بما هو كيان رياضيّ هو مقتضى لانطباق متصوّر قابل للقسمة على سبعة. ولا شكّ أنّ «القصد» و«الاعتقاد» و«المعرفة» الخ.. شأنها شأن الكلمات المهمّة، لها شبكة معقّدة من المقتضيات، ولكنّ مناهج التحليل اللسانيّ الكلاسيكيّ ليست ملائمة دائما لتكشف عنها النّقاب وتميّزها من الشّروط اللازمة لإنجاز أخبار غير معيبة.

4-6 منشأ الأغاليط: الدّلالة بما هي الاستعمال

أودّ الآن أن أقدّم بعض الملاحظات من باب تفسير الأسباب التي أدّت إلى هذه الأغاليط. إنّ فلاسفة اللغة المنتمين إلى الفترة التي

أناقشها، لم تكن لهم نظريّة عامّة في اللغة يؤسّسون عليها تحاليلهم للمتصوّرات المخصوصة. وما كان يحلّ محلّ النظريّةَ العامّة هو شعارات قليلة، أشهرها شعار: «الدلالة هي الاستعمال». جسّم هذا الشعارُ الاعتقادَ المتمثّل في أنّ دلالة الكلمة ينبغي ألاّ تُطلب في كيان ذهنيّ متصل بها في عالم ممكن الاستبطان، ولا بالبحث في كيان مّا تمثّله الكلمة سواء أ كان مجرّدا أم عينيّا، ذهنيّا أم فيزيائيّا، خاصّا أو عامّا، بل تطلب بالفحص المتأنّي لكيفيّة استعمال الكلمة استعمالا فعليّا في اللسان.

لقد كان شعار «الدلالة هي الاستعمال» بوصفه مَهْربَا من نظريّات الدلالة التقليديّة الأفلاطونيّة أو التجريبيّة أو المستوحاة من «تراكتاتوس»، مفيدا بشكل كبير. لكنّ مفهوم الاستعمال باعتباره أداةً قائمة بذاتها للتحليل هو مفهوم مبهم إلى درجة أنّه أدّى جزئيّا للخلط الذي كنت أحاول استعراضه. وهاك كيف ولّد إبهامُه، فيما أرى، هذا الخلط أو كيف ساعد على توليده.

يرغب الفيلسوف في تحليل متصوّر مخصوص، فلنقُلْ مثلا المعرفة أو الذاكرة. متبعًا الشعار، ينظرُ الفيلسوف في استعمال الفعلين: «عرف» و«تذكّر». لإنجاز ذلك، يأخذ جملا قليلة لا تكاد تخرج دوما من دائرة الجمل الخبريّة بالغة البساطة والمعبّرة عن زمان الحال، ويطرح على نفسه أسئلة من قبيل: ضمن أيّ شروط سيقول تلك الجمل وما هو العمل اللغويّ الذي سينجزه حين يقولها. ولكن، بما أنّه يفتقر إلى نظريّة عامّة في الدلالة أو في تركيب الأعمال اللغويّة، أنّى له، متى تحصّل على أجوبة عن تلك الأسئلة، أن يؤوّلها؟

في **الأغلوطة المتصلة بالخبر**، أُسندتْ على نحو غالط بعضُ الشروط العامّة لإنجاز عمل الإخبار اللغويّ إلى كلمات مخصوصة، لأنّ هذه الشروط وقع التوصّل إليها بمناسبة النظر في استعمال هذه الكلمات. ولم يقدّم الشعارُ إلى الفيلسوف أيّ طريقة لتمييز استعمال الكلمة من استعمال الجملة التي تتضمّن الكلمة. ولذلك تولّد عن الشعار فيما بعد اليقينُ الغالط من أنه لمّا كان لا يقال ضمن شروط معيّنة كذا وكذا فإنّه، ضمن تلك الشروط، **يستحيل** كذا وكذا. وبتطبيق شعار «الدّلالة هي الاستعمال»، يتساءل الفيلسوف «ضمن أيّ شروط قد **نقول** إنّنا نتذكّر كذا وكذا أو أنّ كذا وكذا من الأعمال أنجز إراديّا؟» ولكن كيف له أن يعرف أنّ الجواب عن تلك الأسئلة ليس مرتهنا بعمليّة القول ذاتها ارتهانَه بمتصوّريْ التذكّر والإراديّة؟

منشأ الأغلوطة المتصلة بالأعمال اللغويّة مشابه لما سبق إلى حدّ كبير. فقد اتّخذ فيلسوف اللغة سؤال «علام يدلّ «حَسَنٌ» و«يَعْرفُ»؟» مرادفا لسؤال «كيف يستعمل «حسن» و«يعرف»؟» وقصر نقاشه على مجموعة قليلة من الجمل البسيطة التي تتضمّن هذه الكلمات. ثمّ تَوصّل إلى أنّه بقول تلك الجمل ننجز أعمالا لغويّة معيّنة. ولم يمكّنه شعار «الدلالة هي الاستعمال» من أيّ طريقة لتمييز خصائص القول التي هي راجعة حصريّا إلى الشكل الوارد للكلمة التي يحلّلها، من الخصائص الراجعة إلى مميّزات أخرى متصلة بالجملة أو إلى عوامل خارجيّة أخرى أيّا كانت. واستنتج الفيلسوف عندئذ مخطئا أن الكلمة «حسن» تستعمل هي بذاتها لإنجاز العمل اللغويّ للثناء. واستخلص، وقد توصّل إلى تلك النتيجة وهو يتفحّص ما يسمّى بالاستعمال،

أنّه قد حللّ دلالة «حسن» طالما أنّ الاستعمال والدلالة، بحسب شعاره، هما شيء واحد. والظاهر أنّ التخلّص يحدث كما يلي. يودّ الفيلسوف أن يسأل:

1. علام تدلّ الكلمة ك؟

وبما أنّ الدّلالة هي الاستعمال، فإنّه يجعل هذا السؤال مطابقا لـ:

2. كيف تستعمل ك؟

وهو ما يؤوّل ضمنيّا فيما بعد على أنّه يدلّ على:

3. كيف تستعمل ك في الجمل الخبريّة البسيطة في زمان الحال التي هي على الصورة: «س هي ك»؟

ويؤخذ هذا السؤال على أنّه سؤال مماثل لـ:

4. كيف تستعمل هذه الجمل المتضمّنة ك؟

وهو ما يؤوّل فيما بعد على أنّه إمّا:

5. ما هو العمل المضمّن في القول المنجز عند إلقاء هذه الجمل؟

وإمّا:

6. ما هي الشروط اللازمة لإنجاز أخبار غير معيبة عند إلقاء مثل تلك الجمل؟ أي متى نقول بالفعل شيئا على صورة: «س هي ك»؟

يقود التسليم بأنّ الأجوبة عن 5 تُقدّم بالضرورة أجوبة عن 1 إلى الأغلوطة المتعلّقة بالأعمال اللغويّة. في حين يقود التسليم بأنّ الأجوبة عن 6 تقدّم بالضرورة أجوبة عن 1 إلى الأغلوطة المتعلّقة بالخبر. وتنبع المغالطتان كلتاهما من التسليم بأنّ 1 تدلّ على ما تدلّ عليه 2.

أمّا منشأ **أغلوطة الأغلوطة الطبيعيّة** فأكثر تعقيدا. ولكنّها أيضا ترجع جزئيّا، في بعض من صيغها الأكثر شيوعا، إلى شعار «الدلالة هي الاستعمال». لقد اندهش فلاسفة اللغة المنتمون إلى الفترة الكلاسيكيّة أيّما اندهاش من أنّ بعض الجمل الخبريّة لم تكن تُستعمل لوصف واقع الحال بل تُستعمل للتقييم والتقدير والترتيب والحكم والتصنيف الخ.. ولمّا لاحظوا أنّ **الاستعمال**، عندما يفهم بوصفه القوّة المضمّنة في القول الخاصّة بإلقاء تلك الجمل، كان مختلفا عن استعمال أقوال بعض الجمل الوصفيّة أو قواها المضمّنة في القول، استنتجوا أنّه يتعيّن تحديد الدلالة بحيث يتعذّر على أيّ مجموعة من الإثباتات الوصفيّة أن تستلزم منطقيّا مجموعة إثباتات تقييميّة. ولكنّ هذا الاستنتاج غير وارد فأن تكون الجملة صالحة للتقييم أو أن تكون لإلقائها قوّةُ التقييم المضمّنة في القول، ليس ينتج عنه كون القضيّة المعبّر عنها لا يمكن استلزامها منطقيّا من قضيّة يُعبّر عنها عند إلقاء جملة ترمي إلى الوصف أو بقوّة الوصف المضمّنة في القول. ويمكن لشروط صدق إحدى القضايا أن تكون كافية لتحديد شروط صدق الأخرى حتّى إن يكُنْ الهدف من إلقاء إحداهما مختلفا عن الهدف من إلقاء الأخرى. لقد وقع الخلط بين شروط صدق القضيّة من جهة والهدف من إلقاء الجملة أو قوّتها المضمّنة في القول من جهة أخرى. وذلك لأنّ الكلمة «استعمال» هي على قدر من الإبهام

يسمح بدخول شروط القضيّة المعبّر عنها مع الهدف من إلقاء تلك الجملة أو قوّتها المضمّنة في القول.

ويمكن لنظريّة الاستعمال المطبّقة على الدلالة، متى اعتُبرت أداة للتحليل، أن تمدّنا بمعطيات معيّنة فحسب، أي بمادّة أوّلية للتحليل الفلسفيّ؛ من ذلك مثلا أنّ المرء بإلقائه جملة من قبيل: «س حسن» يكون مادحا على نحو تمييزيّ شيئا معيّنا. ومن ذلك أيضا أنّ الجملة «أتذكّر اسمي» لا تقال إلا ضمن شروط معيّنة ولا تقال ضمن أخرى. وسترتهن كيفيّة التحليل النظاميّ لهذه المعطيات وكيفيّة تفسيرها ووصفها بتصوّرات أخرى أو نظريّات أخرى حول اللغة تُستجلبُ لمعالجة هذه المعطيات. ذلك أنّ نظريّة الاستعمال لا تقدّم لنا بذاتها أدوات لمثل هذا التحليل، بل إنّها قد تولّد بدورها مظاهر خلط، على نحو ما حاولت بيانه.

5-6 تفسيرات ممكنة أخرى

والآن، فلْنرَ إلى أيّ حدّ يمكن أن تحلّ نظريّتنا في الأعمال اللغويّة هذه المشاكل. ينبغي أن تكون هذه النظريّة قادرة على توفير تفسيرات لسانيّة توضّح التخصيصات اللّسانيّة التي أنجزها المحلّلون اللغويّون في الفترة الكلاسيكيّة. وينبغي ألا يُعترض على هذه التفسيرات بصنف الاعتراضات نفسها التي تصدّينا بها لمثيلاتها [الكلاسيكيّة].

وأسهلُ الحالات هي حالة الأغلوطة المتعلّقة بالخبر، ولذلك فسأبدأ بها. لقد رأينا عند تحليلنا للأعمال المضمّنة في القول، أنّ من بين الشروط التمهيديّة لأنواع كثيرة من الأعمال شرطا يحدّد موضوع العمل أو هدفه ضمن مقام الخطاب في عمومه. وفيما

يتعلّق بصنف الأعمال المضمّنة في القول الحمّالة لمعلومات (التقارير، الأوصاف، الأخبار، الخ...). يتّخذ الشّرط الشّكل التّالي: ينبغي ألاّ يكون من البديهيّ تماما بالنسبة إلى م وع كليهما أنّ ض (وذلك إذا لم يكن الإخبار بأنّ ض معيبا). وفضلا عن ذلك، لمّا كان م يستلزم دوما استيفاء الشروط التمهيديّة عند إنجاز أيّ عمل مضمّن في القول، وإذن عند إنجاز أيّ عمل حمّال لمعلومات، فإنّ م يستلزم انعداما للبداهة.

ولذا، فإنّ المعطيات التي نحتاج إلى تفسيرها متضمّنةٌ في تخصيصات من قبيل: إنّه من الغريب القول «أتذكّر اسمي» أو «اشتريت سيّارتي إراديّا» أو «أنا أكتب هذا الكتاب بإرادتي الحرّة»، ما عدا في المقامات المنحرفة على نحو أو آخر. وكذلك من قبيل: إنّه، متى قال المرء «أتذكّر اسمي» الخ.. فإنّه يستلزم أنّ المقام غريب أو منحرف.

تصف النظريّة المعطيات كما يلي: بما أنّه من البديهيّ عموما أن يتذكّر الناس أسماءهم ويشتروا سيّاراتهم إراديّا ويكتبوا الكتب بإرادتهم الحرّة الخ.. فإنّ الإخبار [عن ذلك] في أيّ حالة من الحالات سيكون معيبا إلاّ متى كان السياق غريبا بحيث يستدعي بداهة الأشياء المُتحدّثَ عنها. وبالمثل، إنّ الإخبار عن أيّ قضيّة من هذه القضايا سيستلزم ألاّ تكون القضيّة محمولة على أنّ صدقها معروف على نحو بديهيّ، وسيستلزم إذن كون المقام غريبا طالما أنّ هذه القضايا تحتاج إلى مقامات غريبة نوعا مّا حتّى لا تعتبر صادقة على نحو بديهيّ.

عليّ أن أؤكّد مجدّدا أنّ ملاحظات كثيرة ههنا ليس المقصود منها تقديم وصف عامّ لشروط انطباق هذه المتصوّرات. فأنا لا أقول إنّه ليس لـ «إراديّ»، «إرادة حرّة» وغيرها اقتضاءات، وإنّ أيّ عمل يمكنه بصفة مطلقة أن يُخصَّص على نحو قابل للفهم بأنّه إراديّ. بل إنّي، على العكس من ذلك، أعتقد أنّ للمتصوّرات المعدّلة للأعمال شبكةً معقّدة من الاقتضاءات. وأُضِفْ إلى ذلك أنّ بعضا من هذه المتصوّرات هي فيما أرى متصوّرات إقصائية[1]. ومتصوّر «إراديّ» بالذات يبدو إقصائيّا، فهو يكتسب دلالته من تقابله مع متصوّرات من قبيل «تحت الإكراه»، و«مرغم»، و«مجبر» الخ.. وما يعقّد المسألة أكثر أنّ بعضا من هذه «المُعدّلات» هي جزء مكوّن من دلالة بعض الأفعال الدالّة على العمل. وهكذا، فإنّ قولك: «تطوّع إراديّا» (he volunteered voluntarily) هو في أحسن الحالات حشو. ثمّ إنّ قولك «تطوّع لا إراديّا» متناقض (أوحى إليّ بهذا المثال جيلبار رايل). وباختصار، فإنّ أيّ وصف لأشكال ورود هذه الكلمات في الأقوال، حتّى إن اقتصرنا على الجمل المستعملة لإنجاز أخبار بسيطة، ينبغي عليه أن يتضمّن لا فقط (أ) شروط الإخبار بل أيضا (ب) الاقتضاءات و(ج) العنصر الإقصائيّ و(د) مسألة أنّ هذه المفاهيم هي جزء مكوّن لتعريف بعض الأفعال، وربّما عليه أن يتضمّن خصائص أخرى أيضا. لست أسعى هنا إلاّ إلى أن أبيّن أنّ المبدأ العامّ الذي صاغه أوستين (لا تعديل بغير انحراف) غالط، وأنّ أمثلة أخرى من نفس الأغلوطة المتعلّقة بالخبر، مثل تلك المنسوبة إلى رايل، غالطة أيضا، وأسعى

1 - لتفسير أكبر لهذا المفهوم راجع: Roland Hall, «Excluders», Analysis, vol.20 (1959)
أعيد نشره في: Charles E. Caton (ed.), Philosophy and Ordinary Language, (Urbana, 1963)

إلى أن أبيّن أنّ هذه المعطيات توصف على نحو أفضل بالاستناد إلى نظريّتي العامّة في الأعمال اللغويّة.

إنّ المعطيات التي علينا تفسيرها والتي قادت إلى الأغلوطة المتعلّقة بالأعمال اللغويّة هي من هذا القبيل: إطلاق صفة «حَسَن» على شيء مّا هو مدحٌ له على نحو تمييزيّ أو ثناءٌ عليه أو نُصحٌ به أو تعبيرٌ عن الموافقة عليه. وفضلا عن ذلك، فالظاهر أنّ هذا ليس مجرّد أمر عرضيّ على نحو ما يدلّ عليه وصف الكلمة «حَسَن» أحيانا بأنّها من ألفاظ المدح. وبالمثل، فالقول عن إثبات مّا إنّه صادق يعني الموافقة عليه أو التسليم به أو إقراره أو ما شابه ذلك. كيف يصحّ أنّنا، في هذه الأمثلة كما في أمثلة أخرى، إذا قلنا بخصوص شيء مّا إنّه ك، كنّا منجزين بالفعل العملَ اللغويّ ع، ثمّ لا يكون تفسيرُ دلالة ك بالقول إنّها مستعملة لإنجاز العمل ع؟ وحتّى نطرح المسألة على نحو مختلف جزئيّا باستعمال «حسن» مثالا، نقول كيف يمكن لنظريّة مثل التي أتبنّاها أن تفسّر إسهام كلمة «حسن» في دلالة الجمل الخبريّة بحيث يكون إطلاق [صفة] «حسن» على شيء مّا، هو من وجهة نظر الصدق التصوّريّ مدحا له على نحو تمييزيّ (إلخ) وذلك دون الوقوع في الأغلوطة المتعلّقة بالعمل اللغويّ؟ ويمكن أن يُساق السؤال نفسه بخصوص «صادق»، و«يعرف» الخ..

للجواب عن هذا السؤال، وفيما يخصّ «حَسن»، أودّ أن أميّز بين صنفين من الأفعال المتضمّنة في القول. في المجموعة س أضمّن أفعالا من قبيل: صنّف، وقيّم، واعتبر (الشيء كذا)، وحكم، ورتّب، وقدّر، وفي المجموعة ز أضمّن أفعالا من قبيل: أثنى، ومدح، وأطرى، وحمد، ووافق، واستحسن. قد تختلط هاتان المجموعتان

الواحدة منهما بالأخرى أحيانا، ولكن أظنّ أنّ اختلافهما أمر واضح. فمن الممكن أن أقيّم شيئا مّا على نحو إيجابيّ أو على نحو سلبيّ، ولكن من غير الممكن أن أستحسنه على نحو سلبيّ، ومن الممكن أن أصنّفه إلى ممتاز أو رديء. ولكن من غير الممكن أن أمدحه بكونه رديئا. ولذلك، فإنّ العناصر من المجوعة ز تمثّل عناصر المجموعة س في علاقة شبيهة بعلاقة المحدَّد بالقابل للتحديد. فأن أمدح شيئا مّا يعني غالبا، وربّما على نحو تمييزيّ، أن أعتبره على صفة، ولكن ليس أيّ اعتبار كان، فينبغي أن يكون اعتبارا إيجابيّا. وليس كلّ اعتبار إيجابيّا.

وإذن، فمن أجل إنجاز أعمال ضمن مجال القابل للتحديد -كالاعتبار، والتصنيف الخ- يوجد بحسب موضوع الخطاب، صنف من الألفاظ يمكن استعماله. فعلى سبيل المثال، نستعمل لتصنيف التلاميذ الحروف أ، ب، ج، د، هـ، وإحدى أشهر العلامات التصنيفيّة كما يسمّيها أورمسون هي «حَسَن». ومن العلامات التصنيفيّة الشهيرة الأخرى: «ممتاز»، و«رديء»، و«مُرْض»، و«ضعيف»، و«متوسّط». وسيتضمّن على نحو تمييزيّ إصدارُ حكم بشأن شيء مّا إسنادَ لفظ تصنيفيّ (من بين أشياء أخرى). وفي المقابل، سيُعتبر إسنادُ أحد هذه الألفاظ على نحو تمييزيّ اعتبارا للشيء على صفة أو تقييما له أو ما شابه. وسيُحدّد اللفظ المسنَد نوع الاعتبار أ هو إيجابيّ أم هو سلبيّ، أ هو في مقام رفيع أم هو في مقام وضيع.. وهكذا دواليك.

ليس أمرا عارضا أن يكون إطلاق صفة «حسن» على شيء مّا ثناءً عليه أو ما شابه. والسّبب في ذلك أنّ إطلاق [صفة] «حسن» على شيء مّا هو أن نسند إليه درجة في درجيّة الاعتبارات

والتقييمات. ولكنّ إسناد درجة إليه في تلك الدرجيّة ليس إلاّ اعتباره على صفة مّا أو تقييمه، وإسناد هذه الدرجة هو تقديم صنف معيّن من التقييم له. وفيما يخصّ صفة «حسن» يكون التقييم المقدّم عن الشيء إيجابيّا أو من درجة رفيعة (بما يكفي). ولكنّ تقديم تقييم من درجة رفيعة هو على نحو تمييزيّ (مثلما ألمحت إليه) ثناء على الشّيء أو مدح له أو ما شابه. ويكون المقام الذي أنجز فيه القول محدّدا للمناسب من بين هذه [الإمكانات].

وإذن، فإنّ الصدق شبه الضروريّ لكون إطلاق صفة «حسن» على شيء مّا هو مدح له، لا يفيدنا بشيء بخصوص دلالة «حَسَن»، بل يفيدنا بالكيفيّة التي تحشر بها الكلمة في مؤسّسات المجموعة س وبالعلاقات بين هذه المؤسّسات والأعمال اللغويّة في المجموعة ز. إنّ العلاقة الرابطة بين إنجاز عمل الثناء اللغويّ أو ما شابه ذلك، إن كانت علاقة ضروريّة فهي ليست بقريبة.

إذن علام تدلّ «حَسَن» بأيّة حال؟ يتجاوز الجواب التامّ عن هذا السؤال حدود هذه المناقشة. وعلى النّحو الذي أشار إليه فيتغنشتاين، فإنّ لـ«حسن» مثل «لعبة» عائلة من الدلالات. وتبرز من بين هذه الدلالات إحداها وهي «الاستجابة إلى معايير الاعتبار أو التقييم أو نماذجهما». من بين أفراد العائلة الآخرين «يستجيب إلى مصالح معيّنة» و«يستجيب إلى بعض الاحتياجات» و«يؤدّي مقاصد معيّنة» (وهذه الدلالات ليس منفصلا بعضُها عن بعض؛ فأن يكون لنا معايير للتقييم مرتهن بلا شكّ باحتياجاتنا ومصالحنا).

لقد أشار التحليل وفق الأعمال اللغويّة، وكان مصيبا في ذلك، إلى أنّ قولنا إنّ شيئا مّا يستجيب إلى معايير الاعتبار أو

التقييم أو نماذجهما هو بذاته تقديم لتقييم أو اعتبار من صنف معيّن، وهو تحديدا تقييم إطرائيّ. ولكنّ الاستدلال الخاطئ المتمثّل في أنّ دلالة «حسن» هي إذن قابلة للتفسير بوجه مّا بالاستناد إلى مفهوم الإطراء، يحرمنا من تبيّن الأمر الذي ما فتئتُ أحاولُ تأكيده، وهو أنّ «حسن» تدلّ على الشيء نفسه سواء أ كنتُ معبّرا عن شكّي فيما إذا كان الشيء حسنا، أم كنت سائلا عمّا إذا كان حسنا أو قائلا إنّه حسن. ولهذا السبب، فإنّ السّؤال: ما المقصود بالقول عن شيء مّا إنّه حسن؟ يختلف عن السّؤال: ما هي دلالة حَسن؟ ويبدو لي أنّ هذه النتيجة ستتدعّم أكثر إذا اعتبرنا كلمات لها استعمالات مشابهة لـ«حسن» وتتضمّن في مكوّناتها التصريفيّة مفاهيم العمل المناسب المضمّن في القول. وأنا أفكّر في كلمات مثل: « commendable » ,« laudable » ,« praiseworthy » (جدير بالمدح، محمود، جدير بالثناء). فأن نقول إنّ شيئا ما هو « praiseworthy » فهذا مدح له على نحو تمييزيّ. ولكن أن نقول بالاستناد إلى هذا أنّ « praiseworthy » مستعمل للمدح لا يقدّم لنا دلالة الكلمة « praiseworthy » ولا يفسّر دلالتها. وهو لا يفيدنا سوى بأنّ الإخبار عن شيء مّا بأنّه « praiseworthy » هو إنجاز لصنف معيّن من العمل المتضمّن في القول. ولكن هذا استتباع لكون « praiseworthy » تدلّ على ما تدلّ عليه أي « worthy of praise » (جدير بالمدح) وليست تفسيرا للدلالة. والعلاقة بين « praiseworthy » والعمل اللغوي لـلمدح (praising) ليست شبيهة أبدا بالعلاقة بين الفعل مَدَح (to praise) والعمل اللغويّ للمدح (praising). فـ«حسن»، على ما أنا مبرهن عليه، شبيهة بـ « praiseworthy » وليست شبيهة بـ « to praise ».

فلننظر الآن كيف يمكن أن نعالج الكلمة «صادق» باتباع هذا التمشّي. يتمثّل الإشكال فيما يلي: كيف يمكن أن يجتمع أمران: أمّا الأمر الأوّل، فأن يكون إطلاق [صفة] «صادق» على شيء مّا تبنّيا له بوجه مّا وتسليما به وتأكيدا وضمانا وما شابه. وأمّا الأمر الثاني، فأن لا تُفضي هذه الملاحظات إلى حلّ ما يسمّيه ستراوسن المشكل الفلسفيّ للصدق، أو إلى إلغائه؟ يمكن فيما أرى أن يُتّبع في الجواب التمشّي التالي: إنّنا، كما لاحظ ستراوسن، نطلق تمييزيّا على شيء مّا إنّه صادق فقط إذا كان قد أُنجز بعدُ تعليقٌ أو ملاحظة أو خبرٌ أو إثباتٌ أو افتراضٌ أو ما شابه، أو كانت هذه [الأقوال] على الأقلّ محلّ تفكير؛ وباختصار، [نحن لا نطلق على شيء مّا إنّه «صادق»] إلاّ إذا كانت القضيّة «موجودة في الأفق»*. فإذا كانت النار تلتهم بيتك لن أهرول إليك وأعلن لك: «من الصادق أنّ النار تلتهم بيتك». بل سأقول ببساطة: «النار تلتهم بيتك.» ولا أستعمل القول الأوّل إلا متى كانت القضيّة المتمثّلة في كون النار تلتهم بيتك هي بعدُ محلّ نظر، وحيث تكون المسألة قد أثيرت قبل إعلاني عنها. ولكن، إذا كان ذلك كذلك، فإنّ إعلاني المتضمّن كلمة «صادق» سيصلح إذن لا لتحديد كون النار تلتهم بيتك فحسب بل سيحدّد كذلك أنّ المسألة قد سبقت إثارتها بعدُ.** أمّا إثباتي (بوصفه نقيضا لنفيي) أنّ القضيّة صادقة فسيصلح لتحديد أنّي موافق على....، أو مسلّم بـ....، أو متبنّ لعمل لغويّ أنجزه متكلّم آخر، وهو العمل اللغويّ الذي أثيرت

* - علامات الاقتباس من عند المترجمة (المترجمة).

** - والدليل على صحّة هذا الاستنتاج أنّ العربيّ لن يقول في مقام حقيقيّ لأداء it is true «من الصادق» كما جاء في التعريب الحرفي للمثال أعلاه بل سيقول صدقتَ أو صدق من قال وهي حجّة قاطعة على أنّ الكلام استئناف لحديث سابق. (المترجمة)

فيه المسألة بدءا. وبعبارة أخرى، فإنّه بسبب أنّنا لا نستعمل على نحو تمييزيّ الكلمة «صادق» إلاّ متى كانت القضيّة محلّ تفكير، وبسبب أنّ القضيّة تكون على نحو تمييزيّ محلّ تفكير عند إنجاز عمل معيّن مضمّن في القول مثل الخبر والإثبات والافتراض، بسبب هذين الأمرين سيجعلنا إطلاق «صادق» على شيء مّا على علاقة مّا بالعمل الأوّليّ المضمّن في القول. (علاقة موافقة مثلا، أو تبنّ. وبالعكس، ففي حالة «غير صادق» تكون العلاقة علاقة مخالفة). ويفيدنا كلّ هذا بنوع العمل المضمّن في القول الذي قد نكون منجزين له (من بين أعمال أخرى) حين نقول مثلا الجملة: «من الصادق أنّ النار تلتهم بيتك». غير أنّه، لأسباب ذُكرت بعدُ، ما زال لا يفيدنا بحلّ للمشكل الفلسفي للصدق. ولعلّ هذين المثالين كافيان للبرهنة على أنّه من الممكن وصف صنف المعطيات التي تشكّل أسس الأغلوطة المتعلّقة بالعمل اللغويّ وذلك بالتزامن مع تجنّب أخطاء ذاك التحليل.

تُبقي لنا أغلوطة الأغلوطة الطبيعيّة مشكلا راسبا أرغب الآن في التصدّي له. كيف يمكن أن تستلزم الإثباتات الوصفيّة الإثباتات التقييميّة في حين أنّ القوى المضمّنة في القول مختلفة؟ أليس في هذا خرق للمبدأ الأساسيّ المتمثّل في أنّه لا يمكن أن يوجد في نتيجة استدلال استنباطيّ ما هو زائد عن الموجود في المقدّمات؟ لتفسير هذا، علينا أن ندرج تمييزا بين الدلالة والاستعمال، في أحد معاني الدلالة وفي أحد معاني الاستعمال. فلنمثّل لهذا معوّلين على مثال التفاح. إنّ دلالة «جودة ممتازة»، بوصفها لفظا تقنيّا في تصنيف التفاح، متضمّنة في جدول التعريفات الذي تقدّمه وزارة الفلاحة

والصيد البحريّ[1]. وباستعمال مختصراتنا «إنّ صنفا معيّنا من التفاح هو جودة ممتازة» يعني «إنّ صنفا معيّنا من التفاح له الخاصيّات أ وب وج». ولكن، لا شكّ في أنّ استعمال لفظ «جودة ممتازة» يبدو مختلفا جدّا عن استعمال العبارات «الوصفيّة» «أ وب وج»، وذلك تحديدا لأنّ اللفظ «جودة ممتازة» كان أدرج حتّى يكون لمصنّفي التفاح لفظ* خاص يستعمل لتصنيف التفاح تراتبيّا. يتحدّث الفلاسفة أحيانا كما لو كانت الغاية الوحيدة من إدراج لفظ جديد من خلال تعريف توضيحيّ هي الحصول على « عبارة مختصرة»، ولكنّ هذا واضح الفساد. فالتوفّر على عبارة مختصرة ليس إلاّ دافعا من بين دوافع أخرى تبرّر التعريف التوضيحيّ. فـ«جودة ممتازة» تعني «أ وب وج» ولكن ليس هذا عبارة مختصرة فحسب. وحينئذ يتضمّن ههنا تمييزُ الدلالة من الاستعمال تمييزا بين شروط الصدق من ناحية والغاية أو الوظيفة من ناحية أخرى. إنّ ما يفسّر كون الإثبات أنّ «التفاحة هي أ وب وج» يستلزم منطقيّا الإثبات أنّ «هذه التفاحة هي جودة ممتازة» - مع أنّ القوّة المضمّنة في القول المميّزة لقول الجملة المستعملة لإنجاز الإثبات الثاني هي التصنيف، في حين أنّ القوّة المضمّنة في القول المميّزة لقول الجملة المستعملة لإنجاز الإثبات الأوّل هي الوصف - هو ببساطة كون الاستلزام المنطقيّ شأنا متعلّقا بالدلالة. أمّا القوّة المضمّنة في القول في الحالة الثانية فهي شأن متعلّق باستعمال ألفاظ خاصّة تتضمّنها

1 - J. O. Urmson, *op. cit.*p.166

* - كنّا نخيّر تعريب (rerm) هنا بالمصطلح ولكنّنا لاحظنا أنّ المؤلّف يستثمر متعمّدا قابليّة (rerm) لأنّ تدل على مجرّد اللفظ حينا وعلى اللفظ المختصّ حينا آخر. وهو يقصد في هذه المرحلة التعتيم على الفرق بين الدلالتين حتّى لا يؤاخذ بكونه يشتغل على حالات خاصّة من الاستعمال، وهي استعمال الألفاظ بوصفها مصطلحات تقنيّة. وسترى فيما يلي أنّه يفترض ورود اعتراض من هذا النوع ويردّ عليه (المترجمة).

الجملة. ومن الممكن دوما من الناحية المبدئيّة أن تعتبر القوّة المضمّنة في القول شأنا دلاليّا، ولكن ليس الأمر كذلك في هذه الحالة.

قد يُظنُّ أنّ هذا المثال ليس إلاّ من باب المخاتلة، لأنّه يستعمل ألفاظا خاصّة أو تقنيّة. ولكن يمكن أن يستدلّ على نفس هذه النقطة باعتماد أمثلة أخرى. فالإثبات ك المنجز في قول الجملة ج يمكن أن يستلزم منطقيّا الإثبات ق المنجز عند إلقاء الجملة ل على الرغم من أنّ لإلقاء ج قوّة معيّنة مضمّنة في القول ولإلقاء ل قوّة أخرى. فهب أنّ رجلا يقدّم إثباتا محكما بخصوص معاييره في الحكم على السيّارات. وهب فضلا عن ذلك أنّه يقدّم وصفا عن سيّارته. وهب كذلك أنّ الربط بين المعايير والوصف كاف ليستلزم منطقيّا استجابة السيارة للمعايير، وهذا يعني أنّه يكفي ليستلزم منطقيّا أنّ السيّارة، بحسب ما يوضّحه المتكلّم، هي سيّارة حسنة. ومع ذلك، فإنّ الرجل بتقديمه الوصف والمعايير لم يقل بعدُ إنّ السيّارة حسنة. ولا يمكن كذلك، ما لم نُضفْ افتراضات أخرى متعلّقة بمقاصده، أن نقول إنّه بتقديمه المعايير والأوصاف كان مثنيا على السيارة. فالرجل ملتزم فعلا بمسألة كون السيارة حسنة لأنّ ما يقوله يستلزم منطقيّا أنّ السيّارة، بحسب معاييره، سيّارة حسنة. لكنّ مثل هذا الالتزام لا يكافئ أبدا الإخبار الفعليّ بأنّها سيّارة حسنة.

لعلّ خير الأمثلة عن التمييز بين الدلالة (بالمعنى الذي يضمّن شروط الصدق) والاستعمال هو ما نجده في ألفاظ الفحش في اللسان الإنجليزيّ. فهذه الألفاظ الفاحشة ترادف (أي تكون بنفس دلالة) الألفاظ المكافئة لها طبيّا. والواقع أنّ الهدف من توفير المكافئ الطبيّ (أو أحد الأهداف) هو الحصول على مرادف مهذّب.

ولا شكّ في أنّ استعمال ألفاظ الفحش مختلف أشدّ الاختلاف عن استعمال مكافئاتها المهذّبة. ولذلك فقد يكون المرء مستعدًا لأن يُخبر عن قضيّة باستعمال كناية التلطيف الطبيّة لكنّه لا يكون مستعدًا لأن يخبر عن القضيّة التي تتضمّن الكلمة الفاحشة، على الرغم من أنّ القضيّة الأولى تستلزم منطقيًا الثانية. ولك أن تأخذ أيّ كلمة انجليزيّة فاحشة ش ومكافئها الطبيّ المهذّب ط. إنّ القضيّة «إن ش هي س إذن ط هي س» هي قضيّة تحليليّة على افتراض أنّنا مستعدون مطلقا لاستعمال العبارة الفاحشة. إنّ القضيّة «ط هي س» تستلزم منطقيًا القضيّة «ش هي س»، ولكن الإخبار عن القضيّة بمصطلحات «ط هي س» يختلف تماما عن الإخبار عنها في الشكل «ش هي س». ذلك لأنّك قد تنتهي مسجونا إن أخبرت بـ «ش هي س» على رؤوس الملأ.[1]

من الكلمات التي صارت شبيهة بألفاظ الفحش كلمة «زنجيّ» nigger* فزنجيّ كلمة قبيحة (فظّة، فاحشة) للتعبير عن «أسود» negro**. وقد يذهب الناس أحيانا إلى أنّ لـ«زنجيّ» دلالتين في آن، وصفيّة وتقييميّة. ولكن من الجليّ أنّ هذا ليس بشيء. لأنّه لو كان ذلك صحيحا لما كان في قول الجملة: «إنّه

1 - People v. Goldberg et al. unpublished trial court case, Berkeley Superior Court, California, 1965.

* - أعتقد أنّنا لا نذهب في العربيّة إلى اعتبار زنجيّ من باب الفحش في القول، بل إنّ الكلمة لم يكن لها في القديم هذا الشحن السلبيّ. (وإلاّ ما كان أغفلها المتنبّي في هجاء كافور). فالزنجيّ نسبة لقوم هم الزنوج، وما يعيّرون به، إذا احتاج العنصريّ إلى تعييرهم، هو العبوديّة لا 'الزنوجيّة'، وهو ما يفسّر لك كثافة حضور كلمة العبد في الأبيات التي هُجي بها كافور الإخشيديّ، والاكتفاء بالصفة أسود عند نيّة التعبير باللون (المترجمة).

** - ينبغي أن يؤخذ بالاعتبار تاريخ تأليف الكتاب. فالظاهر أنّ (negro) خلافا لـ (nigger) لم تكن في تلك الفترة قد ضمّنت بعد في قائمة الألفاظ العنصريّة وكان بحسب أنّها معادلة في دلالتها لـ (black). وهذا ما يبرّر عدم مساواة المؤلّف بينهما من جهة الدلالة على العنصريّة (المترجمة).

ليس بزنجيّ» شيء يؤاخذ عليه لأنّها ستكون نافية ببساطة للقوّة التقييميّة السلبيّة الموجودة في «زنجيّ» كما في القول: «إنّه ليس بدنيء». ولكن القول «إنّه ليس بزنجيّ» غير جائز تماما كما القول «إنّه زنجيّ»[1] فمجرّد التفوّه بتلك الكلمة المخصوصة هو علامة عدائيّة وازدراء للسّود. وهو لذلك من التابوهات.

ما زلنا لم نستنفد بعد موضوع أغلوطة الأغلوطة الطبيعيّة. وسنعود في الفصل 8 إلى حالات من أصناف مختلفة تماما، حالات تتعلّق بوقائع مؤسّسيّة.

1 - إذا كنّا لا نرى في العربيّة وجها لاعتبار 'زنجيّ' كلمة قبيحة فلن نرى كذلك في نفيها قبحا. ولذلك، فحتّى تفهم ملاحظة المؤلّف على النحو الصحيح، ينبغي تعويض «زنجيّ» بكلمة عربيّة تستعمل فعلا على وجه السباب المقذع، وسنرى أنّه لا يستاغ التفوّه بها في صيغة النفي كما في صيغة الإثبات. (المترجمة).

الفصل 7

مشاكل الإحالة

أودّ الآن أن أحدّد كيف تنطبق نظريّة الإحالة المقدّمة في الفصل 4 على مشكلين تقليديين في فلسفة اللغة، **نظريّة رسّل (Russel) في الأوصاف المعرّفة**، ودلالة أسماء الأعلام.

7-1 نظريّة الأوصاف:

تتخذ نظريّة رسّل الشهيرة في الأوصاف المعرّفة مظاهر مختلفة، والظاهر أنّها مرّت على امتداد كتابات رسّل بمراحل مختلفة. لن أهتمّ في نظريّة رسّل إلا بعنصر واحد. لقد قال رسّل إنّ كلّ جملة من الشكل: «الـ ف هو ج» (حيث يكون لـ ف شكل وارد «أوّلي») يمكنها أن تُترجم أو تُحلّل إلى جملة من الشكل:

((∃س)(و س).(ز)(و ز← = س)غ س)

مـن هنا فصاعـدا كلّما أحلـتُ على نظريّـة الأوصاف كنت مناقشا هذه الأطروحة بالذات.[1]

1 - لن أهتمّ بتواردات الأوصاف المعرّفة في السياقات المفهوميّة.

كيف نتأوّل هذه النظريّة؟ إنّ أدنى أطروحة لتأويل نظريّة الأوصاف هي اعتبارها مقترحا لترجمة عبارات معيّنة إلى حساب المحمولات، ترجمة فضلها الوحيد مناسبتُها من الجهة التقنيّة. يمكننا أن نعتبر العلاقة الجامعة بين الأوصاف المعرّفة في الخطاب العاديّ وترجماتها الرسليّة مماثلة للعلاقة التي تجمع «إذا» في الخطاب العاديّ بعلامة الاستلزام الماديّ في حساب الوظائف الصدقيّة. ولا ينبغي في أيّ حالة من هذه الحالات أن تُؤوّل العبارةُ الثانية على أنّها تحليل للأولى، بل على أنّها مجرّد نظير يحتفظ ببعض الخصائص ويضحّي بأخرى. ولا خصومة بيني وبين نظريّة الأوصاف مؤوّلة على هذا النحو. فلا مجال للدحض حيث لا يكون ادّعاء.

يمكننا من ناحية أخرى، أن نعالج نظريّة الأوصاف على النحو الذي وُضعت له في الأصل أي بوصفها نظريّة في اللغة الحقيقيّة. فلقد كان المقصود في الأصل بنظريّة فريغه في المعنى والإحالة، تقديمَ تحليل للغة، وتقديم وصف لكيفيّة اشتغال العبارات المحيلة؛ ولمقتضيات تاريخيّة، قصد رسّل أن تكون نظريّته وصفا بديلا من وصف فريغه ومنافسا له. لقد طرح فريغة سؤال العلاقة بين العبارة المحيلة ومرجعها. وكان جوابه أنّ معنى العبارة المحيلة يوفّر «نمط تمثيل» للمرجع. فالإحالة تقع بفضل المعنى. أمّا رسّل فقد استبعد هذا السؤال. فلا علاقة من منظوره بين الأوصاف المعرّفة ومراجعها، بل إنّ الجملة المتضمّنة لمثل تلك العبارة هي شكل متخفّ من جملة تخبر عن وجود شيء مّا.[1] وعلى هذا الأساس سيكون فحصي لأقوال نظريّة الأوصاف.

1 - وكان يعتبر كذلك أنّ وصف فريغة غير منسجم داخليًا. راجع:

J. Searle, « Russel's objections to Frege's theory of sense and reference», Analysis (1958)

لقد هاجم كتّاب كُثْر نظريّة الأوصاف هجمات شرسة ومقنعة، ونذكر بالخصوص ستراوسن[1] وغيش (Geach)[2]. فلمَ أحسبُ إذن أنّ المسألة جديرة بالنظر مجدّدا؟ ألستُ في هذا كمن يرقم على الماء؟[3] إنّ المسألة جديرة بإعادة النظر لأنّ الخصومة تركّزت أساسا وبشكل مبالغ فيه على الفرضيّات التي قادت رسّل إلى صياغة النظريّة، وأدّى ذلك إلى التركيز على الكيفيّة التي يشتغل بها مفهوما النفي والكذب بالنسبة إلى الأخبار مع **إقصاء كلّ نوع آخر من الأعمال المضمّنة في القول**. وتسبّب هذا التركيز على الأخبار في جعل الأسلحة المتوفّرة للمهاجمين من أضعف ما يكون، وأدّى إلى صياح المدافعين بالنصر وقد سجّلوا نقطة أو نقطتين لا يحسب لهما بال. وبالفعل، حسِبَ بعض خصوم النظريّة، مخطئين، أنّ زوال الخلاف برمّته متوقّف على طرح السؤال التالي: هل سنقول على نحو أكثر طبيعيّة في شأن الأخبار المتّهمة بإفشال الإحالة مثل: «ملك فرنسا أصلع» إنّها أخبار كاذبة أم إنّه سيحرجنا القول إنّها إمّا صادقة وإمّا كاذبة. فإذا قلنا إنّها كاذبة، على ما يزعمون، كانت نظريّة الأوصاف صحيحة، وإن لا فلا. وأن نظنّ أنّ الخلاف متعلّق فعليّا بهذا الجانب هو وهم يفضي إلى بحث ذي طابع جدليّ عن الأمثلة المصنوعة المخاتلة، ويكون هذا على حساب أيّ بحث جدّيّ ينظر في الكيفيّة التي أدّت إلى فشل نظريّة الأوصاف في أن تتلاءم مع أيّ نظريّة عامّة ومنسجمة في الأعمال المضمّنة في القول.

1 - «On referring », Mind (1950)

2 - «Russel's theory of description », Analysis (1950)

3 - المثل الانجليزيّ هو (to beat a dead horse) يضرب لمن يأتي عملا لا طائل منه (المترجمة).

ليس من المهمّ كثيرا أن نقول عن الخبر «ملك فرنسا أصلع» إنّه كاذب أو غير ذي موضوع أو ما شئت طالما أنّنا ندرك فيم يعتبر مختلاّ. وليس كوننا قد نتردّد في الخطاب العاديّ في وصفه بأنّه ببساطة كاذب سوى علامة على أنّه يوجد عيب مّا في كلّ نظريّة تحملنا، مثل نظريّة الأوصاف، على معالجته بوصفه إثباتا كاذبا على نحو صريح. وأن يخطأ الإخبارُ بقضيّة مفردة من الشكل موضوع -محمول لأنّ العبارة الحملية كاذبة بالنسبة إلى الشيء الذي نحيل عليه بالعبارة الممثّلة للموضوع، فهذا أمر. أمّا أن يُخطّأ الإخبارُ لأنّه لا وجود لشيء تحيل عليه العبارة الممثّلة للموضوع بحيث تكون عليه العبارة الحمليّة إمّا صادقة وإمّا كاذبة، فأمر آخر مختلف تماما. يمكننا، إن شئنا، أن نعتبر الأمرين حالتي كذب وأن نميّز بمقتضى ذلك بين نفي «خارجيّ» ونفي «داخليّ». ولكنّ ذلك، وإن لم يكن غالطا، فقد يتسبّب في التعتيم على الفرق العميق الكامن بينهما. وحتّى أدفع بالمسألة ههنا إلى أقصى حدود الصرامة فإنّي أقول إنّنا وإن اكتشفنا، خلافا لستراوسن، أنّ معظم متكلّمي الانجليزيّة سيصفون الخبر أعلاه بأنّه كاذب، فإنّ ذلك لن يؤثّر مطلقا في ما يمكن أن نحمله على نظريّة الأوصاف من مآخذ.

سيكون سبيلنا في تقييم النظريّة تفحّصَها بالاستناد إلى النظريّة العامّة للأعمال اللغويّة التي صغناها فيما بين الفصل الأوّل والفصل الخامس. وبتفحّصها على هذا النحو سيكون الاعتراض الأساسيّ الموجّه ضدّها بكلّ بساطة هو التالي: إنّها تعرض العمل القضويّ للإحالة المعرّفة عندما تُنجز بواسطة الأوصاف المعرّفة (وحتّى بواسطة أسماء الأعلام العاديّة، استنادا إلى رسّل) بوصفه

مكافئا لعمل مضمّن في القول هو الإخبار عن قضيّة وجوديّة أحاديّة. وليس ثمّة وجه مقبول لإدراج هذه النظريّة ضمن نظريّة في الأعمال المضمّنة في القول. فلا يمكن تحت أيّ شرط كان أن يباهي العمل القضويّ عملَ الإخبار المضمّن في القول. وذلك لأنّ العمل القضويّ لا يمكن أن يرد إلا بوصفه جزءا من عمل مّا مضمّن في القول، ولا يمكنه أن يرد منفردا. ومن ناحية أخرى، يعدّ إنجاز الإخبار إنجازا لعمل تامّ مضمّن في القول. وإنّ محاولة كتلك التي قام بها رسّل للمباهاة بين نوع من العمل القضويّ والأخبار سرعان ما تتهافت حالما ننظر، كما سنرى، في مواطن ترد فيها أعمال قضويّة كتلك ضمن أنواع أخرى من الأعمال المضمّنة في القول غير الأخبار.

كيف يمكن للإحالة أن تُعرض بوصفها مكافئة لصنف معيّن من الإخبار؟ إنّ إثباتا من الشكل: «إنّ وهو غ» يتحوّل بحسب اصطلاح رسّل إلى:

((∃س)(و س).(ز)(و ز ← = س) غ س)

وبصرف النظر عن المحمول، لسنا نجد في الصياغة الأصليّة سوى عبارة محيلة ليست بجملة ولا تكفي لإنجاز عمل مضمّن في القول. لكنّ الترجمة تتضمّن، بصرف النظر عن القطعة المتضمّنة للعبارة الحمليّة الأصليّة، ما يكفي لإنجاز عمل الإخبار. وهذا لازم من أجل أن تتحقق رغبة رسّل في القول عن كلّ من يخبر عن قضيّة مذنبة بفشل الإحالة، إنّه يخبر عن قضيّة كاذبة. وينبغي أن يتضمّن إلقاء الجملة خبرا تامّا حتّى إن لم يوجد شيء يمكن أن يكون عليه المحمول الأصليّ صادقا أو كاذبا.

ويحتمل أن يقال إنّ هذا ليس باعتراض على رسّل، فلعلّ الإحالة ليست إلا نوعا من الخبر، ولعلّنا نكون مصادرين على المطلوب بافتراضنا أنّها ليست كذلك. وللردّ على هذا الاعتراض يتعيّن أوّلا إظهار ضعف الحجّة التي قد تقودنا إلى قبول تحليل رسّل، ويتعيّن ثانيا إظهار الاستتباعات الوخيمة لمثل هذا القبول حين نحاول تعميم التحليل.

إنّ ما يجعل نظريّة الأوصاف مقبولة إجمالا، إذا أزيلت منها المفارقات، هو كونها تجعل وجود الشيء المحال عليه شرطا مسبقا ضروريّا لكلّ إنجاز إحاليّ ناجح (مسلّمة الوجود). ويترتّب عن ذلك أنّ القضيّة المتضمّنة للإحالة لا يمكن أن تكون صادقة في حالة ما إذا كانت القضيّة الناصّة على وجود ذلك الشيء غير صادقة. ولكن، وعلى نحو عامّ تماما، أن لا يُنجز صنفٌ معيّنٌ من العمل إلاّ ضمن شروط معيّنة لا يترتّب عنه ببساطة كون إنجاز ذلك العمل هو بذاته إخبار عن كون تلك الشروط تحققت. فلا أحد سيفترض أنّ ضربي س هو إخبار عن وجود س على الرغم من أنّ وجود س هو شرط لنجاح ضربي له بقدر ما هو شرط لنجاح إحالتي عليه. وحالما نتبيّن أنّ ما كان يبدو سندا لنظريّة الأوصاف، ونقصد به أن المرء لا يمكن أن يخبر إخبارا صادقا من الشكل: «الـ وهو غ» إلا إذا كان يوجد شيء محال عليه بـ«الـ و»، ليس في الواقع يسندها مطلقا، لا يبقى لنا إلاّ ننظر في نتائج تعميم التحليل على الأعمال المضمّنة في القول بأصنافها جميعا.

قد تكون الإحالة كما رأينا مشاعة بين أنواع كثيرة من الأعمال المضمّنة في القول، وليست مقتصرة على الأخبار، بل إنّها توجد في الأسئلة والأوامر والوعود الخ.. ولا شكّ في أنّ تمثّل

نظريّة الأوصاف على نحو سليم سينتهي بنا إلى اعتماد التحليل نفسه بالنسبة إلى العبارة المحيلة نفسها في كلّ هذه الأعمال. ولكن هل أنّنا سنقول فعلا إنّ أيّ شخص يسأل: «هل ملك فرنسا أصلع؟» أو يأمر: «خذ هذا إلى ملك فرنسا» هو في الواقع منجز لـخبر كاذب، على اعتبار أنّه لا وجود لملك فرنسا؟ أم أنّ علينا القول، من ناحية أخرى لا تقلّ عن الأولى إحالة (absurdity)، إنّ كلّ من يُلقي السؤال: «هل ملك فرنسا أصلع؟» هو في الواقع يسأل، من ضمن أشياء أخرى، عمّا إذا كان يوجد بالفعل ملك فرنسا أم لا؟ وما أسعى إلى بيانه ههنا هو أننا بمجرّد أن نحاول تطبيق النظريّة على نحو عامّ على أصناف الأعمال اللغويّة جميعها، يتجلّى ضعفها بوضوح كامل، ولكنّه وضوح يخفيه عنّا انشغالنا بالخبر والإثبات.

فلنتفحّص مليّا ومن منظور أقرب، انطباق تحليل رسّل على كلّ أصناف الأعمال اللغويّة. إنّنا بمجرّد أن نسعى إلى تحليل ضروب الاستفهام والأمر وغيرهما بحسب النظريّة، نصطدم بخيارين أحلاهما مرّ. فإمّا أن نعتبر وجوبا أنّ كلّ عمل مضمّن في القول مستلزم لاستعمال وصف معرّف يمثّل بالفعل عملين لغويّين: الإخبار عن قضيّة وجوديّة **فضلا عن** استفهام أو أمر دائر على الشيء المخبر عن وجوده. وإمّا أن نتمثّل وجوبا صنف العمل اللغويّ الذي استعملت لإنجازه الجملة الأصليّة بوصفه شاملا للترجمة برمّتها بما في ذلك الجملة الوجوديّة. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن نؤوّل المثال: «هل ملك فرنسا أصلع؟» إمّا على أنّه يكافئ «يوجد شيء وشيء واحد فقط هو ملك فرنسا، فهل أنّ هذا الشيء أصلع؟» وإمّا على أنّه مكافئ لـ «هل يوجد شيء وَشيء واحد فقط هو ملك فرنسا، وهل أنّ هذا الشيء أصلع؟» وعلى نحو ترميزيّ، فلتكن «⊢» رمزا

لقوّة الخبر المثبت المضمّنة في القول، و«؟» رمزا لقوّة الاستفهام المضمّنة في القول، أمّا المعقّفات فهي تشيرُ إلى مدى القوّة المضمّنة في القول. فيكون لنا الخيار بين:

1. ├ [(∃ س)(و س.(ز)(و ز ← ز=س)]. ؟[غ س)][1]

2. ؟[(∃ س)(و س.(ز)(و ز ← ز=س)]. غ س)]

ولكنّ كلا التأويلين مُحال. فتأمّل ما قد يُسْفر عنه انطباق الخيار الثاني انطباقا عامّا. فهل يقبل أن نفترض أنّ كلّ مستفهم يستعمل وصفا معرّفا يكون مستفهما عن وجود مرجع الوصف المعرّف؟ ولكن ليست الاستفهامات هي التي تعاني أكثر من مثل هذا التأويل. فالأوامر تصبح غير قابلة للتأويل، فلا يمكن لأحد أن يفترض أنّ القائل «خذ هذا إلى ملك فرنسا» يأمر بوجود ملك فرنسا. وفضلا عن ذلك، فإنّ بعض الأقوال المعقولة تماما تضحي متناقضة، فمثلا إنّ جملة «هَبْ أنّ مؤلّف «وافرلي» (Waverly) لم يكتب أبدا «وافرلي»»، وهي جملة يُمكن أن تقال في الخطاب العادي للتعبير عن افتراض ذي دلالة، ينبغي أن تُترجم وفقا لهذا التأويل إلى: «هَبْ أنّه قد وُجد شيء، وشيء واحد فقط، كتب «وافرلي» وأنّ هذا الشيء لم يكتب «وافرلي»». وهذا ليس افتراضا بل تناقض. وإذن، فلا يمكن الأخذ بهذا التأويل وعلينا حينئذ أن نجرّب التأويل الآخر المُحتمَل.

1 - رقم 1 تسلّم بأن الأسوار يمكن أن تتجاوز أحيانا حدود مؤشرات القوّةُ المضمّنة في القول. ويبدو هذا تسليما معقولا بما أنّه حاصل مع الضمائر في اللغات الطبيعيّة. ومثال ذلك: «جاء رجل. هل رأيته؟»

إنّ كلّ عمل مضمّن في القول يُستعمل فيه وصف معرّف مضمّن في القول استعمالا إحاليّا ينبغي أن يؤوّل بوصفه إخبارا عن قضيّة وجوديّة مع عمل لغويّ آخر بخصوص الشيء المخبر عن وجوده. ولكن لهذا أيضا نتائج محالة. فسنجد أنّه من المحال أن نردّ على الأمر «خُذ هذا إلى ملكة انجلترا» بالقول «ما تقوله صادق، توجد بالفعل ملكة انجلترا». إنّ هذا التعليق محال لأنّ الأمر ليس خبرا وليس كذلك متضمّنا لخبر. ومن المحال أيضا، أن نتصوّر أنّ الشخص الذي يسأل: «هل أنّ ملكة انجلترا تعرف ملكة فرنسا؟» ينجز خبرين، أحدهما صادق والآخر كاذب. ولا شكّ في أنّه سَيُشار إلى كلّ من يطرح سؤالا من هذا القبيل إلى أنّ قوله لا يصحّ أن يكون استفهاما، وأنّه لا يقبل جوابا. ولكنّ هذا أمر مختلف تماما عن اتهامه بكونه أنجز خبرا كاذبا لأنّه لم ينجز خبرا أصلا. لقد سأل أو ادّعى أنّه يطرح سؤالا. وتُعدّ مؤسسة الإحالة إجمالا صنفا مختلفا يتمايز عن مؤسّسات الخبر أو الاستفهام أو الأمر. فليست الإحالة من المستوى نفسه لتلك المؤسّسات، لأنّها لا تمثّل إلاّ جزءا من عمل مضمّن في القول ناجح. وهو ما يفسّر الاستحالة في المسعى الرامي إلى تأويل كلّ عمل مضمّن في القول متضمّن لوصف معرّف باعتباره متضمّنا لخبر.

هاتان هما الطريقتان الوحيدتان المقبولتان لإجراء نظريّة الأوصاف على أصناف الأعمال المضمّنة في القول جميعها. وكلتاهما فاشلة، فعلينا إذن التخلّي عن النظريّة.

2-7 أسماء الأعلام

لا شيء يبدو، من النّظرة الأولى، أسهل في الفهم ضمن فلسفة اللغة من استعمالنا لأسماء الأعلام: فهنا الاسم وهناك الشّيء. والاسم يمثّل الشّيء. وعلى الرغم من كون هذا الوصف صادقا بلا شكّ فإنّه لا يفسّر شيئا. فما المقصود بـ«يمثّل»؟ ثمّ كيف تتأسّس أوّلا العلاقة المحدّدة بـ«يمثّل»؟ وهل أنّ أسماء الأعلام «تمثّل» على النحو نفسه الذي «تمثّل» به الأوصاف المعرّفة؟ هذه الأسئلة وغيرها ممّا أرغب في التصدّي إليه في هذه الفقرة، يمكن أن توجز في السّؤال: «هل أنّ لاسم العلم معنى؟». إنّ ما يبحث فيه هذا السؤال بدءا هو الشبه، إنّ وجد، بين الطريقة التي يُفردُ بها الوصف المعرّف مرجعه والطريقة التي يُفردُ بها اسم العلم مرجعه. أيصحّ اعتبار اسم العلم وصفا مختصرا؟ سنرى أنّ الإجابتين المتعاكستين المقدّمتين عن هذا السؤال ناتجتان عن التجاذب بين طرفين: أمّا الطرف الأوّل فهو استعمال العلم على نحو يكاد يكون حصريّا لإنجاز عمل الإحالة اللغويّ، وأمّا الطرف الثاني فهو الوسائل المتاحة والشروط المسبقة لإنجاز هذا العمل اللغويّ الذي ناقشناه في الفصل 4، ولا سيّما الشرط الذي يعبّر عنه مبدأ التعيين.

يأخذ الجواب الأوّل وجهة شبيهة بما يلي: ليس لأسماء الأعلام معنى وهي علامات مفرغة من الدلالة؛ فهي قائمة على المطابقة ولكن ليس لها دلالة التزام (ميل Mill)[1]. إنّ الحجّة الداعمة لهذا الرأي هي أنّ الوصف المعرّف إذا كان لا يحيل على الشيء إلا بفضل كونه يصف بعض مظاهر ذلك الشيء، فإنّ اسم العلم لا يصف الشيء مطلقا. فأن نعرف أنّ وصفا معرّفا يناسب شيئا مّا هو أن

J. s. Mill, A system of Logic (London and Colchester, 1949), book 1, chapter 2, para.5 - 1

نعرف أمرا مّا عن ذلك الشّيء، ولكنّ معرفة اسمه لا تعني، حتّى يثبت عكس ذلك، معرفة أيّ أمر بشأنه. وما يدعم كذلك هذا الفرق بين أسماء الأعلام والأوصاف المعرّفة هو أنّنا نستطيع غالبا أن نحوّل وصفا معرّفا (عبارة محيلة) إلى عبارة حمليّة عاديّة وذلك بمجرّد تعويض أداة التعريف بأداة تنكير*. مثل «رجل» (a man) بدلا من «الرجل» (the man). ولا يمكن في العموم إجراء هذا التحويل مع أسماء الأعلام. فحين نضع أداة التنكير على رأس اسم العلم فإنّنا نكون إمّا معبّرين بطريقة موجزة عن معرفة جيّدة بخصائص حامل الاسم (مثال: إنّه نابليونيّ** he is a Napoleon تعني «إنّ بينه وبين نابليون وجوهَ شبه عديدة»)، وإمّا أن يكون هذا شكلا موجزا لتعبير من نمط شكليّ متعلّق بالاسم ذاته (مثال: إنّه روبارت (He is a Robert) تعني إنّه يسمّى روبارت). وفي الجملة، فإنّنا نستعمل اسم العلم للإحالة ولا نستعمله للوصف. فاسمُ العلم لا يحمل شيئا على الشيء وليس له تبعا لذلك معنى.

إنّ حسّنا المشترك الأكثر تمكّنا يقودنا إلى الظنّ بوجوب صحّة هذا الجواب. ولكن على الرغم من مقبوليّته الكبيرة فإنّنا سنرى أنّه لا يحتمل أن يكون صحيحا، على الأقلّ بهذا الوجه، وذلك لأنّ عوامل عديدة تتحالف ضدّه. فلننظُرْ أوّلا في عدد من الفخاخ الميتافيزيقيّة التي قد يوقعنا فيها على الأرجح قبول رأي مثل هذا قبولا غير نقديّ. إنّنا أميل إلى القول إنّ اسم العلم ليس مرتبطا بأيّ **مظهر** من مظاهر الشيء على النحو الموجود في الأوصاف

* - ليس في العربيّة أداة تنكير، فعلامة التنكير غياب العلامة على التعريف (المترجمة).

** - تضطلع ياء النسبة في العربيّة بدور إخراج العلم من مجال تعيين المسمّى إلى مجال تقديم خصائصه (المترجمة).

المعرّفة، فهو مربوط بالشيء نفسه. فالأوصاف تمثّل مظاهر الأشياء أو خاصيّاتها، أمّا أسماء الأعلام فتمثّل الشيء الواقعيّ. إنّ هذه هي الخطوة الأولى على الدرب المتجه بنا نحو مفهوم المادّة، لأنّ هذا المفهوم يرتبط بما يفترض أنّه تمييز ميتافيزيقيّ أساسيّ بين الأشياء من جهة، وخاصيّات الأشياء ومظاهرها من جهة أخرى. ويرجع هذا التمييزُ إلى الفرق المزعوم بين أسماء الأعلام والأوصاف المعرّفة. إنّ خلطا كهذا موجود في «تراكتاكوس» حيث نقرأ: «الاسم يدلّ على الشيء. والشيء هو دلالة الاسم» (الفقرة 3، ص 203)[1]. ولكن، انظر إلى أيّ مفارقة مهمّة يقودنا هذا رأسا: إنّ دلالة الألفاظ، فيما يبدو، لا يمكن أن ترتهن بأيّة وقائع عارضة في العالم وذلك لأنّنا نظلّ قادرين على وصف العالم حتّى إن تغيّرت الوقائع. ومع ذلك فإنّ وجود الأشياء العاديّة- الأشخاص، المدن وغيرها – هو أمر عارض، فيكون، تبعا لذلك، وجود أية دلالة لأسماء هذه الأشياء أمرا عارضا. وإذن فليست أسماء هذه الأشياء هي الأسماء الحقيقيّة. وينبغي أن يوجد صنف من الأشياء التي لا يكون وجودها أمرا عارضا، وإنّ أسماء هذه الأشياء هي الأسماء الحقيقيّة.[2] ما الذي يعنيه هذا؟ ههنا نرى أيضا مثالا جيّدا عن الخطيئة الأصليّة للميتافيزيقا بأنواعها وهي السعي إلى أن تقرأ في العالم الخصائص الحقيقيّة أو المزعومة للغة.

إنّ الردّ المألوف على الأطروحة القائلة بوجود تمييز ميتافيزيقيّ أساسيّ بين الأشياء والخاصيّات هو القول إنّ الأشياء ليست سوى

1 - قد يبدو قول ميل «إنّ أسماء الأعلام لا دلالة لها» غير منسجم مع قول فيتغنشتاين: «إنّ الأشياء هي دلالة أسماء الأعلام». وليس الأمر كذلك (فاللبس موجود بين «mean» و«bedeuten» (يعني)) وكلاهما يقول إنّ لأسماء الأعلام مراجع ولكن لا معاني لها.

2 - انظر كذلك أفلاطون في Theaeterus

تشكيلة من الخاصيّات.[1] وتُشتقّ الأطروحة الأولى من التمييز بين عمليّتي الإحالة والحمل. أمّا الأطروحة الثانية فمشتقّة من تحصيل الحاصل المتمثّل في كون كلّ ما يمكن أن يقال بشأن شيء مّا يمكن أن يقال وصفا لذلك الشيء. ولكنّ الأطروحتين تتساويان كلتاهما في عدم المعقوليّة. فمن غير المعقول أن نفترض أن الشيء هو توليفة ما بين خلوّه الشخصيّ من الخاصيّات من جهة وخاصياته من جهة أخرى. ومن غير المعقول أن نتصوّر أنّ الشيء هو كومة من الخاصيّات أو تشكيلة منها. وههنا أيضا، ينحدر الموقفان من أصل واحد وهو الخطأ الميتافيزيقيّ المتمثّل في استخلاص نتائج أنطولوجيّة من الأطروحات اللسانيّة.

توجد اعتراضات ثلاثة ضدّ الرأي القائل بأنّه لا معنى لأسماء الأعلام:

1. نستعمل أسماء الأعلام في القضايا الوجوديّة، مثال: «يوجد مكان مّا هو افريقيا»، و«سربروس لا وجود له». ولا يمكن اعتبار أسماء الأعلام هنا محيلة، لأنّه من غير الممكن أن يحيل موضوع من هذا النوع ضمن إثبات وجوديّ. فلو كانت الأعلام محيلة لكان الشرط القبليّ لتضمّنها قيمة صدقيّة ضامنا صدقيتها إذا كانت مثبتة وكذبها إذا كانت منفيّة، (وليس هذا سوى سبيل آخر للقول إنّ «يوجد» ليست بمحمول). ويثبتُ كلّ إثبات وجوديّ أنّ محمولا معيّنا صادق بالنسبة إلى شيء واحد على الأقلّ (وحسب صياغة فريغه فإنّ الوجود متصوّر من درجة

1 - مثال: Russel, *An Inquiry into Meaning and Truth*, (London, 1940), p.97

ثانية)[1]. إنّ الإثبات الوجوديّ لا يحيل على شيء ويثبت أنّه موجود بل إنّه يعبّر بالأحرى عن متصوّر ويثبت أنّ هذا المتصوّر صادق بالنسبة إلى شيء واحد على الأقلّ. ولذلك، فإذا ورد اسم علم ضمن إثبات وجوديّ فلا بدّ أن يكون له محتوى معيّن تصوّري أو وصفيّ. وإنّ محاولات كتلك التي قام بها رسّل[2] لتجنّب هذه المسألة اتخذت شكل القول إنّ هذه العبارات وأمثالها ليست في **الحقيقة** بأسماء أعلام. وهذه مناورة يائسة تكشف أنّ شيئا مّا تتضمّنه المسلّمات يجب أن يكون فاسدا حتّى يؤدّي إلى مثل هذه النتيجة.

2. يمكن أن تُستعمل الجمل المتضمّنة أسماء الأعلام لإنجاز إثباتات هويّة تنقل معلومات واقعيّة، وليس فقط مجرّد معلومات لسانيّة. ولذلك فإنّ الجملة: «الافريست هو الكومولونغما» قد تستعمل لإنجاز خبر له أهمّية جغرافيّة لا فقط معجميّة. ومع ذلك، فإذا كانت أسماء الأعلام فارغة من المعنى فإنّ الخبر لن يكون قادرا حينئذ على نقل معلومات أكثر ممّا ينقله خبرٌ منجزٌ بالجملة: «الإفريست هو الإفريست». وإذن، فالظاهر أنّ أسماء الأعلام لا بدّ لها من محتوى وصفيّ، أي لا بدّ أن يكون لها معنى. وهذا يمثّل جوهر استدلال فريغه على أنّ أسماء الأعلام لها معنى.[3]

---

1 - *Grundgesetze der Arithmetik* (Jena, 1893), vol.1, section 21

2 - The Philosophy of Logical Atomism', R. Marsh (ed.), *Logic and Knowledge* (London, 1956), pp. 200 ff

3 - وعلى الرغم من ذلك، فبعناد مميّز، رفض أن يرى أنّ هذا الوصف لإثباتات الهويّة يقدّم تفسيرا لاستعمال أسماء الأعلام في الإثباتات الوجوديّة. واعتبر أنّه من غير المعقول استعمال أسماء الأعلام في الإثباتات الوجوديّة.

3. يقتضي مبدأ التعيين أن يكون قولُ اسم العلم ناقلا وجوبا لوصفٍ، تماما كما هو الشأن بالنسبة لإلقاء وصف معرّف إذا أُريدَ للإحالة أن تنجز على نحو تامّ. ويبدو أنّ المترتّب عن ذلك أنّ اسم العلم ضرب من الوصف المختصر.

تنتهي هذه الاعتراضات الثلاثة إلى نفس النتيجة أي: إلى أنّ أسماء الأعلام هي أوصاف معرّفة مختصرة.

ولكن يبدو أنّ هذه النتيجة لا يمكن أن تكون صحيحة، لأنّها فضلا عن عدم مقبوليّتها الصارخة، لا تحتمل الانسجام مع عدد كبير جدّا من الحقائق البديهيّة. فبدءا، لو كان اسم العلم وصفا مختصرا لكان ينبغي أن تكون الأوصاف قابلة لأن تُقدّم بوصفها مكافئات تعريفيّة لأسماء الأعلام؛ ولكن ليست لنا في العموم تعريفات لأسماء الأعلام. ونجد فيما يُعرف بقواميس الأعلام أوصافا لحاملي الأسماء، ولكن ليست هذه الأوصاف في معظم الحالات مكافئات تعريفيّة للأسماء إذ هي لا تصدُق على المسمّيات إلاّ على نحو عرضيّ.

وفضلا عن الافتقار للمكافئات التعريفيّة، لا يتّضح أيضا النّهجُ الذي ينبغي اتّباعه حتّى يتسنّى لهذه المكافئات أن تُعوّض اسم العلم في كلّ الحالات. فإذا حاولنا أن نقدّم وصفا تامّا عن شيء مّا على أنّه معنى اسم ذلك الشيء، فإنّه تنجم استتباعات عجيبة. فمثلا، كلّ إثبات صادق عن شيء مّا باستعمال الاسم مسندا إليه سيكون إثباتا تحليليّا. وكلّ إثبات كاذب سيكون

'Über die Grundlagen der Geometrie II', *Jahresbericht der Deutschen Mathematiker-Vereinigung*, p. 373 (1903)

متناقضا. وسيتغيّر معنى الاسم (وربّما هويّة الشيء) كلّما طرأ على الشّيء أدنى تغيير، وستكون لنفس الاسم معان مختلفة بحسب الأشخاص الخ.. وإذن، فالظاهر أنّ الرّأي القائل بكون أسماء الأعلام أوصافا لا يمكن أن يكون صحيحا أيضا.

لدينا ههنا مثال رائع عن مشكل فلسفيّ. فمن جهة، يوجّهنا الحسّ المشترك إلى الأخذ بالنتيجة القائلة بأنّ اسم العلم ليس ضربا من الوصف وبأنّه نسيجُ وحده (sui generis)، ولكن هذا تجابهه سلسلة من الاعتبارات النظريّة، وهي توجّهنا إلى النتيجة القائلة بأنّ العلم يجب أن يكون وصفا معرّفا مختصرا. غير أنّه في وسعنا أن نعترض على هذه النتيجة أيضا بحجج قويّة. ويقبل هذا المشكل حلّا سأستدلّ عليه الآن.

يمكننا أن نعيد صياغة سؤالنا الأصليّ: «هل إنّ لأسماء الأعلام معنى؟» إلى «هل أنّ الاستعمالات الإحاليّة لأسماء الأعلام تستلزم منطقيّا محمولات وصفيّة؟» أو ببساطة: «هل إنّ كلّ القضايا التي يكون موضوعها اسما علما ومحمولها عبارة وصفيّة هي قضايا تحليليّة»؟[1] ولكن، لهذا السؤال وجهان (أ) الوجه الأضعف: «هل إنّ أيّ إثبات من ذلك الصنف هو إثبات تحليليّ؟»، و(ب)

1 - لا شكّ في أنّه بمعنى مّا لـ«تحليليّ» ما من قضيّة كتلك، من صنف قضيّة موضوع-محمول، يمكن أن تكون تحليليّة وذلك لأنّ توفّر العبارة الممثّلة للموضوع على مرجع أصلا هو في العموم أمر عرضيّ، وإذن فإنّ توفّر القضيّة على قيمة صدقيّة هو تبعا لذلك أمر عرضيّ أيضا. للاحتراز من هذا الاعتراض يمكننا إمّا أن نعيد تعريف «تحليليّ» بالقول «ض تحليليّة = تع. إذا كانت لـ ض قيمة صدقيّة فهي صادقة بجوهر تعريفها» وإمّا أن نعيد صياغة سؤالنا الأصلي إلى: «هل أنّ كلّ قضيّة من الشكل: «إذا كان شيء س فهو ح» حيث يعوّض «س» باسم علم، و«ح» بمحمول وصفيّ، هي قضيّة تحليليّة؟»

الوجه الأقوى: «هل إنّ أيّ إثبات يكون فيه الموضوع اسما علما والمحمول وصفا تعيينيّا هو إثبات تحليليّ؟».

فلننظر في السؤال الأوّل. إنّ من مميّزات اسم العلم أنّه يُستعمل للإحالة على الشيء نفسه في مناسبات مختلفة. وإنّ استعمال الاسم نفسه في فترات مختلفة من تاريخ الشيء يقتضي أنّ الشيء يظلّ نفسه؛ فمن الشروط الضروريّة للمحافظة على الإحالة نفسها المحافظة على نفس الشيء المحال عليه. ولكنّ اقتضاء كون الشيء نفسَه هو اقتضاء وجود معيار لتحديد الهويّة أي اقتضاء أن يكون المتكلّم قادرا على أن يجيب على السؤال: «بفضل ماذا يكون الشيء الواقع في الزمان ز.1، والمحال عليه بالاسم ن، متطابقا مع الشيء الواقع في الزمان ز.2 والمحال عليه بنفس الاسم؟» أو على نحو أبسط: «الشيء الواقع في الزمان ز.1 هو نفس «ماذا» قياسا إلى الشيء الواقع في الزمان ز.2؟» والفراغ الذي تشير إليه «ماذا» ينبغي أن يُملأ بلفظ وصفيّ عامّ؛ إنّه نفس الجبل، نفس الشخص، نفس النهر، بحيث يكون اللفظ العامّ موفّرا في كلّ حالة معيارا زمنيّا للإحالة. يقدّم هذا جوابا بالإيجاب عن الوجه الأضعف من السؤال. فلكلّ اسم علم لفظ عامّ مربوط به تحليليّا: فالافريست هو جبل، والمسّيسيبي (Mississippi) هو نهر، وديغول (De Gaulle) هو شخص. وكل ما ليس بجبل لا يمكن أن يكون الإفريست، الخ.. فحتّى نضمن استمرار الإحالة نحتاج إلى معيار للهويّة، ويوفّر اللفظ العامّ مقترنا بالاسم ذلك المعيار. وإن رَغب أحدُهم في القول إنّ ديغول يمكن أن يتحوّل إلى شجرة أو حصان ويظلّ مع ذلك ديغول، فلا بدّ من توفّر معيار مّا للهويّة. فليس في وسع ديغول أن يتحوّل إلى أيّ شيء كان، كأن يتحوّل إلى عدد أوّلي مثلا، ويظلّ مع ذلك ديغول.

وإنّ قولَ هذا يرادف القول إنّ بعض الألفاظ أو بعض مجموعات الألفاظ مربوطة تحليليّا بالاسم ديغول.

وللاحتراز من اعتراض: إنّه من المغري القول إنّنا إذا استمررنا في إطلاق اسم «الإفريست» على الشيء، فإنّ خاصيّة حمل اسم «الإفريست» كافية لضمان أنّ الشيء هو هو. غير أنّ ما يوضحه التحليل أعلاه هو أنه لا شيء يبرّر لنا إطلاق اسم «الإفريست» على الشيء إلاّ إذا كنّا قادرين على تقديم السبب الذي يجعلنا نفترض مسبقا أنّه متطابق مع ما دأبنا على تسميته بـ «الإفريست». وسيكون من قبيل الدور أن يكون السبب الذي نقدّمه هو كونه يسمّى «الافريست». وبهذا المعنى على الأقلّ، يكون لأسماء الأعلام حقّا «دلالات التزام».

لكنّ الجوابَ بالإيجاب عن الوجه الأضعف من السؤال، لا يستلزم منطقيّا الجواب نفسه عن وجهه الأقوى. وإنّ الوجه الأقوى هو الحاسم في تقرير ما إذا كان لاسم العلم معنى أم لا (بالمعنى الذي نستعمل به أنا وفريغه هذه الكلمة). ذلك لأنّ معنى اسم العلم حسب فريغه يتضمّن «نمط التمثيل» الذي يعيّن المرجع، ولا شكّ في أنّ المحمول الوصفيّ المفرد لا يمدّنا بنمط تمثيل؛ فهو لا يوفّر وصفا تعيينيّا. فأن يكون سقراط رجلا هي قضيّة قد تصدق تحليليّا، ولكنّ المحمول «رجل» ليس وصفا تعيينيّا لسقراط.

فلننظرْ إذن في الصيغة الأكثر قوّة من سؤالنا استنادا إلى مبدأ التعيين. فبحسب هذا المبدأ، ينبغي على كلّ من يستعمل اسم العلم أن يكون مستعدّا لتعويضه بوصف تعيينيّ للشيء المحال عليه بواسطة اسم العلم (تذكّر أنّ الأوصاف التعيينيّة تتضمّن التمثيلات

الإشاريّة). فإذا كان غير قادر على فعل ذلك فينبغي أن نقول إنّه لم يكن يعرف عمّن أو عمّا كان يتحدّث. وهذا الاعتبار بالذات هو الذي يُميلني إلى القول (والذي كان، ضمن أشياء أخرى، قد أمال فريغه أيضا) بأنّه لا بدّ أن يكون لاسم العلم معنىٍ، وبأنّ الوصف التعيينيّ يشكّل ذلك المعنى. ففكّر في ما يعنيه تعلّمُ اسم علم. هب أنّك تقول لي: «خذ ثاكلاتس، أخبرني ما رأيك في ثاكلاتس؟» فإذا كنتُ لم أسمع بذلك الاسم من قبل فلا مناص لي من أن أقول: «من هو؟» أو «ما هو؟». أ فليس ردّ فعلك ـ الذي سيتمثّل حسب مبدأ التعيين في مدّي بتمثيل إشاريّ أو بمجموعة من الأوصاف- إنّما يقدّم لي معنى الاسم على نفس النحو الذي قد يُقدّم لي به معنى لفظ عامّ؟ أ فليس هذا تعريفا للعلم؟

لقد ناقشنا بعدُ اعتراضات مختلفة على هذا الرأي؛ وهذا اعتراض آخر: إنّ الوصف الذي يكون أحد المتكلّمين مستعدّا ليعوّض به العلم، يُحتمل ألاّ يكون متطابقا مع الوصف الذي يقدّمه متكلّم آخر. فهل علينا القول إنّ ما يكون صادقا بمقتضى تعريفه بالنسبة إلى أحدهما ليس سوى صادق على نحو عرضيّ بالنسبة إلى الآخر؟ تأمّل أيّ مناورات يضطرّ إليها فريغه ههنا:

> «هبْ كذلك أنّ هربرت غارنر (Herbert Garner) يعرف أنّ د. غوستاف لوبين (Dr Gustave Lauben) وُلد في 13 سبتمبر 1875، في ن. هـ وأنّ هذا لا يصدق على أيّ شخص آخر؛ وهبْ، في مقابل هذا، أنّه لا يعرف أين يقطن الآن د. لوبين ولا يعرف بالفعل أيّ شيء عنه. وهبْ من ناحية أخرى أنّ ليو بيتر(Leo Peter) لا يعرف أنّ د. لوبين مولود في 13 سبتمبر 1875 في ن. هـ. وإذن، ففيما يتعلّق بالعلم «غوستاف

لوبين»، ليس هربرت غاردنر وليو بيتر متكلّمين للّسان نفسه، فعلى الرغم من كونهما يحيلان بالفعل على الشخص نفسه بالاسم نفسه، فإنّهما لا يعرفان أنّهما يفعلان ذلك.»[1]

وإذن، فبحسب فريغه، ما لم يكن لنا نفس الخلفيّة في وصف العَلَم فلسنا نتكلّم نفس اللغة أصلا. ولكن، لاحظ في مقابل هذا أنّنا نادرا ما نعتبر اسم العلم جزءا من لسان بعينه بوصفه متباينا عن أيّ لسان آخر.

وفضلا عن ذلك، فقد أكتشفُ أنّ وصفي التعيينيّ لم يكن صادقا على الشيء المعنيّ وأظلّ مع ذلك متمسّكا باسمه. فقد أتعلّم استعمال «أرسطو» من خلال ما أخبرت به من أنّه فيلسوف اغريقيّ مولود في «ستاجيرا» (Stagira)، ولكن إذا أكّد لي العلماء فيما بعد أنّ أرسطو لم يولد في «ستاجيرا» بل في «طيبا» (Thebes)، فلن أتّهمهم بالتناقض. ولكن لنتمعّنْ مليّا في هذا من منظور أقرب: قد يكتشف العلماء أنّ اعتقادا مخصوصا شائعا بين الناس بخصوص أرسطو هو اعتقاد كاذب. ولكن هل من المعقول أن نفترض أنّ كلّ شيء اعتُقد في صدقيّته بشأن أرسطو كان في الواقع كاذبا بخصوص أرسطو الحقيقيّ؟ من الواضح أنّ الجواب هو لا، وسيوفّر لنا هذا إرهاصات الجواب عن سؤالنا.

هب أنّنا نسأل مستعملي العَلَم «أرسطو» أن يثبتوا ما يعتبرونه وقائع بشأنه أساسيّة وثابتة. ستتمثّل أجوبتهم في مجموعة من الأوصاف التعيينيّة. وأودّ أن أبرهن على ما يلي: على الرغم من أنّه لا وصفَ من ضمن مجموعة الأوصاف يصدق تحليليّا إذا أُخذ منفردا، فإنّ الربط بين هذه الأوصاف على سبيل الفصل صادقٌ.

1 - The thought : 'a logical inquiry', trans. By A. and M. Quinton, Mind (1956), p.297

وبعبارة أخرى، هبْ أنّ لدينا طُرقا يستقلّ بعضها عن بعض في تعيين شيء مّا، فما هي الشروط التي يمكنني بالانصياع إليها أن أقول عن الشيء: «إنّه أرسطو» ؟ أودّ أن أزعم أن الشروط، وهي تمثّل طاقة الإثبات الوصفيّة، ستتحقق إن وجد عدد كاف ولكن غير محدّد من هذه الإثباتات (أو الأوصاف) يكون صادقا على الشيء. وإجمالا، فإذا تبيّن مستعملو أحد أسماء الأعلام أنّه ما من وصف من الأوصاف التّعيينيّة التي يعتبرونها صادقة على الشيء الذي يحمل الاسم تصدق على ذلك الشيء مُعيّنا ومُموضَعا على نحو مستقل، ثبت أنّ ذلك الشيء لا يمكن أن يكون متطابقا مع حامل اسم العلم. إنّه لشرط ضروريّ حتّى يكون الشيء أرسطو أن يستوفي عددا من هذه الأوصاف على الأقلّ. وهذه طريقة أخرى في القول إنّ الفصل بين هذه الأوصاف مقترن تحليليّا بالعَلم «أرسطو»، وهذا ردّ يكاد يكون بالإيجاب عن السؤال «هل لأسماء الأعلام معنى؟» مطروحا في صيغته الأكثر قوّة.

إنّ جوابي حينئذ عن السؤال: «هل لأسماء الأعلام معنى؟»، إذا كان المقصود به التساؤل عمّا إذا كانت أسماء الأعلام تُستعمل لوصف خاصّيات الأشياء أو تخصيصها أم لا، هو جواب بالنفي. أمّا إذا كان المقصود به التساؤل عمّا إذا كانت أسماء الأعلام مرتبطة منطقيّا بخصائص الأشياء التي تحيل عليها، فالجواب هو «نعم، يكون هذا على نحو فضفاض».

لقد افترض عدد من الفلاسفة أنّ استعمال نفس الكلمة أحيانا بوصفها عَلَما على أكثر من شيء واحد، هو اعتراض يُساق على هذا النوع من الطرح. ولكنّ هذا أمر لا صلة له بطرحي ولا يشكّل اعتراضا عليه. وإنّ إطلاق اسم «جون سميث» على أشياء

مختلفة ليس مفيدا لسؤال: «هل لأسماء الأعلام معنى؟» بقدر ما ليس يفيد سؤال «هل للألفاظ العامّة معنى؟» كون اسم (Bank) يطلق «بنك» على المؤسّسة المصرفيّة كما يطلق على ضفّة النهر. فـ «بنك» (Bank) و«جون سميث» كلاهما يشكو من ضرب من الاشتراك اللفظي، بيد أنّه لا يمكن بحال الاستدلال على خلوّ الكلمة من المعنى عبر لفت النظر إلى كونها متعدّدة الدلالات. وقد كدت أن أعتبر هذه الملاحظة أكثر بداهة من أن يُحتاج إلى صوغها لولا أنّ كلّ الفلاسفة الذين عرضت عليهم هذا الوصف تقريبا ردّوا عليّ بهذا الاعتراض.

إنّ ما قدّمته هو ضرب من التوفيق بين ميل وفريغه. فلقد كان ميل محقّا في اعتباره أنّ أسماء الأعلام لا تستلزم منطقيّا أيّ وصف مخصوص، وأنّها لا تحتمل التعريف. وفي المقابل، كان فريغه مصيبا في تسليمه بأنّ كلّ لفظ مفرد لا بدّ أن يكون له نمط تمثيل، وأنّه تبعا لذلك لا بدّ أن يكون له، بوجه مّا، معنى. لكنّ خطأه تمثّل في جعله الوصف التعيينيّ الذي يمكن أن نعوّض به اسم العلم، تعريفا للعلم.

ينبغي أن أشير، على سبيل الاستطراد، أنّ الوصف «الرجل المدعوّ س» لن يفي بالغرض في الاستجابة إلى بمبدأ التعيين. أو فلْنقلْ، إنّه، متى اكتفى بنفسه، لن يفي بالغرض بأيّة حال من الأحوال. ذلك أنّك إذا سألتني: «من تقصد بـ س؟» فأجبتك: «الرجل المدعوّ س»، أكون قد قلت ببساطة- حتّى لو فرضنا صدق أنّه لا يوجد إلا رجل واحد يدعى س- إنّه الرجل الذي يحيل عليه سائر الناس باسم «س». غير أنّهم إن أحالوا عليه باسم «س» فعليهم حينئذ أن يكونوا مستعدّين لتعويض «س» بوصف

تعيينيّ، فإن عوّضوه هم بدورهم بـ «الرجل المدعوّ س»، فإنّ المسألة لا تعدو أن تكون قد نُقلت إلى مرحلة موالية فخسب، وليس بإمكانها أن تتقدّم أبدا من دون دور أو تقهقر لانهائيّ. إنّ إحالتي على أحد الأفراد يُحتمل أن تتطفّل على إحالة ينجزها شخص آخر، ولكن لا يمكن لهذا التطفّل أن يدوم إلى ما لا نهاية له إذا أُريدَ أن تُنجَز أيُّ إحالة على الإطلاق.

وبالنظر إلى هذا السبب، لا يمكن أبدا أن يعدّ جوابا عن سؤال ما إذا كان شيء مّا هو معنى اسم العلم س، أن نقول إنّ معناه أو جزءا من معناه هو «يسمّى س». إذ يمكن أن يقال أيضا إنّ جزءا من دلالة «حصان» هو «يسمّى حصانا». وممّا يثير العجب حقّا هو كثرة تواتر هذا الخطأ.[1]

ويمكّننا التحليل الذي قدّمته بشأن أسماء الأعلام من وصف كلّ الآراء المتنافرة في الظاهر والمعروضة في مقدّمة هذه الفقرة. كيف يجوز أن يَرد اسمُ العلم في إثبات وجوديّ؟ إنّ إثباتا من نوع: «أرسطو لم يوجد قطّ» يثبت أنّ عددا كافيا، ولكن غير محدّد بعدُ، من الخلفيّات الوصفيّة لأرسطو هي خلفيّات كاذبة. ولكن ليس من الواضح لدينا إلى حدّ الآن أيّ من الخلفيّات كاذب، لأنّ الخلفيّة الوصفيّة لأرسطو لم تُدقّق بعد. هبْ أنّ القضايا المُعتقدَ في صدقها على أرسطو يكون نصفها صادقا على رجل، ونصفها الآخر صادقا على رجل آخر، فهل سنقول إنّ أرسطو لم يوجد قطّ؟ ليس الجواب عن هذا السؤال أمرا محسوما سلفا.

1 - مثلا: A. Church, Introduction to Mathematical Logic (Princeton, 1956), p. 5

وعلى نحو مشابه، يتيسّر لنا أن نفسّر إثباتات الهويّة المستعملة فيها أسماء الأعلام. فـ «الافريست هو الكومولونغما» يثبت أنّ الخلفيّة الوصفيّة للاسمين صادقة على نفس الشّيء. فإن كانت الخلفيّة الوصفيّة واحدة بالنسبة إلى من ينجز عمل الإثبات، أو إن كانت إحدى الخلفيّات تتضمّن الأخرى، فالإثبات تحليليّ. وإن لا، فهو تأليفيّ. ولقد كان فريغه صادرا عن حدس سليم حين استدلّ من كوننا ننجز فعليّا إثباتات هويّة تُقدّمُ معلومات واقعيّة مستعملين أسماء الأعلام، على أنّه لا بدّ أن يكون لأسماء الأعلام معنى. ولكنّه كان مُجانبا للصواب حين افترض أنّ هذا المعنى يُعطى مباشرة تماما كما يعطى مباشرة المعنى في الأوصاف المعرّفة. فقد أوقعه مثاله الشهير «نجمة الصباح- نجمة المساء» في الزلل ههنا، لأنّ الأسماء، إن يكن معناها مباشرا بحقّ، فهي عبارات لا تنتمي إلى جداول أسماء الأعلام، فهي واقعة على التخوم الفاصلة ما بين الأوصاف المعرّفة وأسماء الأعلام.

وفضلا عن ذلك، فإنّنا نتبيّن الآن كيف يفي إلقاءُ اسم العلم بمبدأ التعيين، فإذا قَرَن المتكلِّمُ والسامع كلاهما بالاسم أحدَ الأوصاف التعيينيّة كان قولُ الاسم كافيا ليفي بمبدأ التعيين. وذلك لأنّ كلا المتكلّم والسامع قادر على تعويض الاسم بوصف تعيينيّ. وإنّ إلقاء العلم يوصل إلى السامع قضيّة. وليس من الضروريّ أن يقدّم المتكلّم والسامع نفس الوصف طالما أنّ الأوصاف التي يقدّمانها صادقةٌ بالفعل على الشيء نفسه.

رأينا أنّه في حالة ما إذا أمكن القول بأنّ لأسماء الأعلام معنى، فإنّ ذاك المعنى مفتقر إلى الدقّة. وعلينا الآن أن نبحث في أسباب هذا الافتقار إلى الدقّة. أهو مجرّد أمر عارض ألاّ نعرف على

وجه الدقّة الخصائص التي تكوّن الشروط الضروريّة والكافية لاستعمال اسم العلم؟ أهذا نتيجة تحليل لسانيّ سطحيّ جدّا؟ أم إنّه مترتّب عن الوظائف التي يتعهّد بها اسم العلم. إنّ السؤال عن معايير استعمال العلم «أرسطو» هو السؤال الذي نصوغة صياغة شكليّة: «ما أرسطو؟»، وهو السؤال عن مجموعة من معايير الهويّة المنطبقة على الشيء أرسطو. السؤالان: «ما أرسطو؟»، و«ما هي المعايير اللازمة لاستعمال العلم أرسطو» استفهامٌ عن الشيء نفسه. يطرح السؤالُ الأوّلُ المسألةَ في مستوى ماديّ، أمّا الثاني فيطرحها في مستوى شكليّ من اللغة. وإذن، فلو كنّا قد توصّلنا إلى اتفاق حول الخصائص الدقيقة التي تشكّل هويّة أرسطو، قبل استعمال العَلم، لكانت قواعدنا في استعمال العلم دقيقة. ولكن، لن يتوصّل إلى هذه الدقّة إلاّ متى قبلنا أنّ كلّ استعمال للعلم يستلزم منطقيّا بعض الأوصاف المميّزة. وفي هذه الحالة سيكون العلم نفسه مكافئا منطقيّا لهذه المجموعة من الأوصاف. ولكن لو كانت الحال تلك لكنّا نجد أنفسنا قادرين على الإحالة على الشيء بواسطة وصفه فحسب، في حين أنّ هذا هو الذي تمكّننا مؤسسة أسماء الأعلام من تجنّبه، وهذا ما يميّز أسماء الأعلام من الأوصاف المعرّفة. فلو كانت معايير استعمال أسماء الأعلام شديدة الصرامة في كلّ الحالات ومميّزة لما زاد اسم العلم عن أن يكون صياغة مختصرة لهذه المعايير، ولكان مشتغلا تماما كما يشتغل الوصف المعرّف المتقن.ولكنّ فرادة أسماء الأعلام وإفادتها التداوليّة العميقة في لغتنا تستندان تدقيقا إلى كون الأعلام تمكّننا من الإحالة على الأشياء على رؤوس الملأ دون الاضطرار إلى إثارة مشاكل، أو تمكّننا من التوصّل إلى اتفاق حول الخصائص الوصفيّة التي ينبغي أن تكوّن

بالضبط هويّة الشيء المحال عليه. فهي لا تشتغل كما لو كانت أوصافا بل تشتغل كما لو كانت مسامير تُعلَّق عليها الأوصافُ. ولذلك، فإنّ انعدام الصرامة في المعايير المتعلّقة بأسماء الأعلام هو شرط ضروريّ لعزل الوظيفة الإحاليّة للغة عن الوظيفة الوصفيّة.

وهبْ، كي نصوغ النقطة نفسها على نحو مغاير، أنّنا نسأل: «لِمَ وُجدت أسماء الأعلام أصلا؟» والجواب البديهيّ هو: «للإحالة على الأفراد». «ولكن، في وسع الأوصاف المعرّفة أن تنهض بهذا الدور». نعم ولكنّ ذلك يكلّفنا تحديد شروط الهويّة كلّما أنجزت إحالة. فهب أنّنا نتفق على إسقاط «أرسطو» واستعمال «معلّم الأسكندر» مثلا. وإذن فسيكون من الصادق تحليليّا أنّ الرجل المحال عليه هو «معلّم الاسكندر»، ولكنّه أمر عارض أن يكون أرسطو قد مارس البيداغوجيا أصلا. (وذلك على الرغم من أنّه من الصادق ضرورة، كما قلت، أنّ أرسطو ينطوي على المجموع المنطقيّ (الفصل الجامع) للخصائص المسندة إليه في العادة.)[1]

وينبغي ألاّ يذهب إلى الظنّ أنّ النوع الوحيد من معايير الهويّة المتعلّقة بالأفراد والمتميّز بانعدام الدقّة هو هذا الذي وصفته بكونه خاصّا بأسماء الأعلام. إذ يمكن أن تُثار مشاكل متعلّقة بالهويّة ومن أصناف جدّ مختلفة، بمناسبة الاستعمالات الإحاليّة للأوصاف المعرّفة مثلا. فيمكن أن يقال عن: «هذا هو الرجل الذي علّم الأسكندر» إنّه يستلزم منطقيّا أنّ هذا الشيء هو مثلا في استرسال زماني مكاني مع الرجل الذي كان يعلم الإسكندر في نقطة أخرى من الزمان والمكان؛ ولكن من الممكن أن يستدلّ شخص

1 - وذلك بغضّ الطرف عن الخصائص المتناقضة فـ ض ضذ ~ ض ستجعل المجموع المنطقيّ صادقا على نحو ساذج.

آخر على أنّ هذا الاسترسال الزماني المكاني هو بالنسبة إلى هذا الرجل خاصيّة عارضة لا معيار هويّة. ويمكن أن تكون الطبيعة المنطقيّة للعلاقة الرابطة بين خصائص كتلك الخصائص وهويّة الرجل غيرَ دقيقة أيضا وغير محسومة سلفا. ولكنّ انعدام الدقّة هذا هو من بُعْد مغاير تماما للبعد الذي ذكرته بوصفه متمثّلا في انعدام دقّة المعايير المتعلّقة باستعمال أسماء الأعلام. وهو لا يمسّ في شيء التمييز في الوظيفة بين الأوصاف المعرّفة وأسماء الأعلام. والمقصود بذلك أنّ الأوصاف المعرّفة لا تحيل إلا بفضل كون المعايير غير مفتقرة للدقّة بالمعنى الأصليّ للكلمة، وذلك لأنّها تحيل بواسطة توفير وصف صريح عن الشيء. أمّا أسماء الأعلام فتحيل دون توفير مثل ذلك الوصف.

يمكننا أن نوضّح عددا من المسائل التي تعرّضنا إليها في هذا الفصل وذلك من خلال المقارنة بين جدول أسماء الأعلام وأسماء الأعلام المتحوّلة (degenerated) مثل «بنك انجلترا». ففي هذه الحالات القصوى من أسماء الأعلام يبدو المعنى معطى على نحو مباشر تماما كما في الوصف المعرّف، فالاقتضاءات تطفو إلى السطح إن جازت العبارة. ثمّ إنّ اسم العلم قد يكتسب استعمالا مفتقرا للمرونة دون أن يكون له لغويّا شكل الوصف، فالله عادل، جبّار، عليم الخ.. بالنسبة إلى المؤمنين وذلك **بجوهر تعريفه**. بالنسبة إلينا، ليس يعني «هوميروس» سوى «مؤلّف الإلياذة والأوديسا». وقد يضلّلنا الشكل في الغالب: فـ «الامبراطوريّة الرومانيّة المقدّسة» لم تكن رومانيّة ولا مقدّسة، ولكنّها مع ذلك كانت الامبراطوريّة الرومانيّة المقدّسة. وأيضا قد يكون من باب المواضعة ألا نطلق اسم «هند» إلا على البنات. ولكن، إن

سمّيت ابني «هندا» فقد أضلّل بعض الناس ولكنّي لست أكذب عليهم. ولا شكّ طبعا في أنّ الأمثلة الممثّلة لجدول أسماء الأعلام لا تتماثل فيما يتعلّق «بمحتواها الوصفيّ». فسيكون ثمّة فرق مثلا بين أسماء الأشخاص الأحياء من جهة، حيث يُحتمل أن تكون مقدرة مستعمل العلم على التعرّف على الشخص ‹وصفا تعيينيّا› مهمّا، والأعلام التاريخيّة من جهة أخرى. ولكنّ الأمر الأساسيّ الذي ينبغي استحضاره عند التعامل مع هذه الإشكاليّات هو أنّنا نتوفّر على مؤسّسة أسماء الأعلام من أجل إنجاز عمل لغويّ هو الإحالة التعيينيّة. ويعود وجود هذه العبارات إلى حاجتنا إلى عزل الأشكال اللغويّة الإحاليّة عن الأشكال الحمليّة. غير أنّنا لن ننجح في جعل عمل الإحالة منفصلا تماما عن الحمل لأنّ ذلك سيكون خرقا لمبدأ التعيين، وهو مبدأ لا يمكننا، متى لم نلتزم به، أن نحيل أصلا.

الفصل 8

اشتقاق «ينبغي» « ought » من الرابطة الإسناديّة« is »*

من أقدم التمييزات الميتافيزيقيّة تمييزُ الواقعة من القيمة. ويكمنُ خلف الإيمان بهذا التمييز إدراكُ أنّ القيم تُنمى بوجه مّا إلى الأشخاص ولا يمكنها أن توجد في العالم قائمة برأسها، ولا وجود لها على الأقلّ في عالم الأحجار والأنهار والأشجار والوقائع الخام. وذلك لأنّها إن كانت كذلك فستكفّ عن كونها قيما وستصير مجرّد جزء آخر من العالم. ومن المشاكل المتعلّقة بهذا التمييز في تاريخ الفلسفة وجودُ طرق مختلفة شتّى في تخصيصه، وليست الطرق كلها متكافئة. من المسلّم به على نحو شائع أنّ هذا التمييز هو الذي ألمح إليه هيوم (Hume) في مقطع شهير من «المقالة» (Treatise) حيث تحدّث عن ضروب المشاكل التي تنجم

* - لهذا الفصل خصوصيّة تتمثّل في ارتباط الظواهر المدروسة باللسان الانجليزيّ. ولذلك سيلاحظ القارئ أنّنا حافظنا على الظواهر بلسانها الأصلي حين تعذر إيجاد مقابلاتها في العربيّة (المترجمة).

عن الانتقال من الرابطة الإسناديّة «is» إلى «ينبغي» « Ought »[1].
أمّا مور (Moore) فقد رأى التمييز بالاستناد إلى الفرق بين الصفات «الطبيعيّة» مثل أصفر، والصفات التي يسمّيها «غير طبيعيّة» مثل «الخير».[2] ومن سخرية الأمور أنّ أتباع مور، وقد عكسوا النظام المعتاد في التمشّي الميتافيزيقيّ، ردّوا هذا التمييز الميتافيزيقيّ إلى مجال اللغة بوصفه أطروحة حول الاستلزام المنطقيّ في اللغة. ووفقا لهذا التأويل تتمثّل الأطروحة في القول بأنّ ما من مجموعة من الإثباتات الوصفيّة يمكن أن تستلزم منطقيّا إثباتا تقييميّا. وإنّي إذا قلت: من سخرية الأمور فلأنّ اللغة في كلّ الأصقاع تعجّ بأمثلة مضادّة للرؤية القائلة بأنّه ما من تقييم يمكنه أن يترتّب عن وصف. وعلى غرار ما رأيناه في الفصل 6، فإنّنا إذا قلنا عن الاستدلال إنّه صحيح كنّا قد أصدرنا عنه بعدُ تقييما. ومع ذلك فإنّ الإثبات القائل بأنّه صحيح مترتّب عن إثبات ‹وصفيّ› معيّن متعلّق به. ثمّ إنّ المفاهيم في ذاتها، المفاهيم المتصلة بماهيّة أن يكون الاستدلال صحيحا، أو قويّا، أو ناجما عن تفكير مستقيم، هي مفاهيم تقييميّة بالمعنى المفيد ههنا لأنّها تتضمّن على سبيل المثال المفاهيمَ المتصلة بما يكون من المبرّر أو من الصائب استنتاجه بالانطلاق من مقدّمات معيّنة. وفي الجملة، فإنّ السخرية كامنة في كون المصطلحات نفسها التي استعملت في التعبير عن الأطروحة، أي مصطلحات الاستلزام المنطقي، والدلالة، والصحّة، تقتضي كذب هذه الأطروحة. فعلى سبيل المثال، إنّ إثبات كون ض تستلزم منطقيّا ك، يستلزم

---

1 - D. Hume, A treatise of Human Nature (L. A. Selby-bigge,ed.), (Oxford, 1888), p. 469
وليس من البديهيّ تماما أنّ هذا التأويل لنصّ هيوم هو تأويل صائب. راجع:
A. C. MacIntyre, 'Hume on «is» and «Ought», The Philosophical Review, vol. 67 (1959)

2 - G. E. Moore, Principia Ethica (Cambridge, 1903)

منطقيّا، من ضمن أشياء أخرى، أنّ كلّ من يخبر عن ض ملتزم بصدق ك، وأنّه إذا كان صدق ض معروفا فإنّه من المبرّر أن يستنتج أنّ ك. ومفاهيم الالتزام والتبرير في حالات كهذه ليست أقلّ تقييميّة ولا أكثر ممّا هي عليه حين نتكلّم عن الالتزام بفعل شيء مّا، أو عن كونه من المبرّر إعلان الحرب.

أودّ في هذا الفصل أن أتعمّق أكثر في الاستحالة المزعومة، استحالة اشتقاق إثبات تقييميّ من مجموعة إثباتات وصفيّة. وباستعمال النتائج التي توصّل إليها تحليل الأعمال المضمّنة في القول في الفصل 3 سأحاول أن أبرهن على مثال آخر مضادّ لهذه الأطروحة.[1]

وعلى وجه العموم، تعتبر الأطروحة القائلة بأنّ «ينبغي» « Ought » لا يمكن أن تُشتقّ من الرابطة الإسناديّة «is» مجرّد طريقة أخرى في إثبات الرؤية القائلة بأنّ الإثباتات الوصفيّة لا يمكن أن تستلزم منطقيّا الإثباتات التقييميّة، أو حالة خاصّة من تلك الرؤية. إنّ المثال المضادّ لهذه الأطروحة ينبغي أن يكون بأخذ إثبات أو إثباتات يعتبرها أنصار الأطروحة واقعيّة خالصة أو وصفيّة (وليست تحتاج بالفعل إلى الانطواء على كلمة الرابطة الإسناديّة « is ») ثمّ بيان كيف أنّها مرتبطة منطقيّا بإثبات يعتبره أنصار الأطروحة تقييميّا (وفي هذه الحالة، سيتضمّن بالفعل كلمة «ينبغي» « Ought ».)[2]

1 - [الأطروحة] في صياغتها الحديثة. لن أهتمّ بتقديم أمثلة مضادّة لرؤى هيوم ومور أو للتمييز الميتافيزيقيّ بين الواقعة والقيمة.

2 - إذا نجح هذا المشروع، فإنّنا نكون قد ردمنا مجدّدا الهوّة الموجودة بين «التقييميّ» و«الوصفيّ» وقدّمنا تبعا لذلك برهانا على هنة أخرى في الاصطلاح بحدّ ذاته. ومع ذلك، فستتمثّل استراتيجيّتي الآن في مسايرة هذه المصطلحات، مدّعيا أنّ مفاهيم التقييميّ والوصفيّ

فلنتذكّر بدءا أنّ « Ought » ليس سوى مساعد جهيّ انجليزيّ بسيط وأنّ « is » رابطة في اللسان الانجليزيّ. وإنّ التساؤل عمّا إذا كان يمكن اشتقاق « Ought » من « is » هو بمثل بساطة هاتين الكلمتين. وبعضٌ ممّا يعوق طرح المسألة على نحو واضح هو ما سمّاه أوستين نشوة أعماق البحار (ivresse des grandes profondeurs).* فإذا كنّا مقتنعين سلفا بأنّ القضايا الكبرى مدارها على سؤال ما إذا كان ممكنا اشتقاق « Ought » من « is »، فستواجهنا صعوبات حقيقيّة في الحصول على صورة واضحة عن القضايا المنطقيّة واللسانيّة المتعلّقة بهذه المسألة. وعلينا على وجه التخصيص أن نجتنب، على الأقلّ مبدئيّا، الانزلاق إلى الحديث عن القيم والأخلاق. فنحن معنيّون بـ «ينبغي» « Ought » لا بـ «ينبغي من وجهة أخلاقيّة» « morally Ought ». وإذا قبلنا بهذا التمييز أمكننا القولُ إنّني أهتمّ بأطروحة في فلسفة اللغة لا بأطروحة في فلسفة الأخلاق. وأعتقد أنّ مسألة ما إذا كان من الممكن اشتقاق « Ought » من « is » لها بالفعل صلة بفلسفة الأخلاق ولكنّي سأناقش ذاك إثر تقديم مثالي المضاد. إذا قرأنا ما يكتبه المؤلّفون الكلاسيكيّون حول موضوع « Ought » و« is » عجبنا من مدى التفاتهم إلى المسائل الأخلاقيّة وحتّى السياسيّة على حساب الاهتمام بالمساعدات الجهيّة والقوى المضمّنة في القول.

واضحة بما يكفي. وسأبيّن لاحقا خلال هذا الفصل ما هو الاعتبار الذي يجعلني أعتقد أنّها تجسّم خلطا، فضلا عن المغالطة التي نوقشت في الفصل 6.

* - ورد في النصّ الأصليّ خطأ، فالمثبت في الأصل هو:L'ivresse des grands profondeurs (المترجمة).

ما يلحق بهذا مماثلٌ في جوهره لبرهنة نشرتها سابقا.[1] وإنّ ما نُشر من نقود لهذا العمل السابق بيّن لي أنّه من المجدي عرض هذه البرهنة مجدّدا؛ وذلك لتوضيح مواطن سوء الفهم، والردّ على الاعتراضات، وإدراج نتائجها ضمن الوصف العامّ للأعمال اللغويّة.

1-8 كيفيّة إنجاز ذلك

فلنتأمّلْ مجموعة الإثباتات التالية:

1. ألقى زيد الكلمات: «ها أنذا أعدك يا عمرو بأن أدفع إليك خمسة دولارات».

(Jones uttered the words : « I hereby promise to pay you, Smith, five dollars.»)

2. وعد زيد بأن يدفع إلى عمرو خمسة دولارات.

(Jones promised to pay Smith five dollars.)

3. لقد التزم زيد بـأن يدفع إلى عمرو خمسة دولارات.

(Jones placed himself under (undertook) an obligation to pay Smith five dollars.)

4. زيد ملزم بأن يدفع إلى عمرو خمسة دولارات.

(Jones is under an obligation to pay Smith five dollars.)

5. ينبغي لزيد أن يدفع إلى عمرو خمسة دولارات.

(Jones ought to pay Smith five dollars.)

سأبرهن فيما يتعلّق بهذه القائمة على أنّ العلاقة بين أيّ إثبات وما يليه، إن لم تكن في كلّ الحالات علاقة استلزام منطقيّ، فليست مع ذلك مجرّد علاقة طارئة أو عرضيّة على وجه التمام؛

1 - J. R. Searle, 'how to derive «ought» from «is»', The Philosophical Review, (January 1964)

ثمّ إنّ الإثباتات الإضافيّة وبعض التعديلات الأخرى الضروريّة لجعل هذه العلاقة علاقة استلزام منطقيّ لا تحتاج إلى أن تتضمّن أيّ إثباتات تقييميّة أو مبادئ أخلاقيّة أو أيّ شيء من هذا القبيل.

فلنستهلّ إذن. كيف ترتبط 1 بـ 2؟ في ظروف معيّنة يعتبر إلقاء الكلمات الواقعة بين علامتيْ التنصيص في 1 إنجازا لوعد. وإنّه لجزء من دلالة الكلمات في 1 أو نتيجة لتلك الدلالة أن يمثّل إلقاؤها في تلك الظروف تقديما لوعد. «ها أنذا أعد» هو الأسلوب النموذجيّ الذي تستعمله الانجليزية لإنجاز العمل المعيّن في 2، وأقصد عمل الوعد.

فلنصُغْ إذن هذا المعطى الاختباريّ حول استعمال الانجليزيّة في شكل مقدّمة إضافيّة:

1أ- ضمن شروط معيّنة ش، فإنّ القائل الذي يلقي الكلمات (الجملة) «ها أنذا أعد بأن أدفع إليك يا عمرو خمسة دولارات»، يكون قد وعد بأن يدفع إلى عمرو خمسة دولارات.

ما أصناف الأشياء الواقعة تحت باب «الشروط ش»؟ إنّ الشروط هي تلك التي خصّصناها في الفصل 3، الشروط الضروريّة والكافية ليكوّن إلقاء الكلمات (الجملة) إنجازا لعمل ناجح وغير معيب هو عمل الوعد. ويتضمّن هذا شروط الدخْل وشروط الخرْج، ومقاصد المتكلّم المتنوّعة واعتقاداته وهلمّ جرّا (انظر الفقرة 3-1). وكما أشرت في الفصل 3، فإنّ الحدود المحيطة بمتصوّر الوعد حدود مائعة قليلا، شأنها في ذلك شأن معظم المتصوّرات في الألسنة الطبيعيّة. ولكن، ثمّة أمر جليّ؛ فمهما تكن الحدود مائعة، والصعوبات في حلّ الحالات الهامشيّة جمّة، فإنّ الشروط التي يسلم

ضمنُها أن يقال عن المرء المتلفّظ بـ «ها أنذا أعد» إنّه ينجز وعدا هي شروط اختباريّة بالمعنى العاديّ والتامّ للكلمة.

وإذن، فلنزدْ على سبيل المقدّمة الإضافيّة الفرضيّة الاختباريّة القائلة بأنّ هذه الشروط قد تحققت.

1ب- الشروط ش تحققت.

من 1، و1أ-، و1ب- نشتقّ 2. وإنّ الاستدلال هو على شكل: إذا كانت ش إذن (إذا كان ق كان و): ش للشروط، ق للأقوال، و للوعد. وبإضافة المقدمتين ق وش لهذه الجملة الافتراضية نشتقّ 2. وعلى حدّ ما أراه، ما من مقدّمة تقييميّة تتخفّى بين ثنايا هذه الرزمة المنطقيّة. وتحتاج العلاقة بين 1 و2 إلى مزيد الإفاضة في القول ولكنّي سأرجئ ذلك.

ما العلاقة بين القولين 2 و3؟ يترتّب عن تحليلنا للوعد في الفصل 3 أنّ الوعد في جوهر تعريفه عملٌ يجعل به المتكلّم نفسه واقعا تحت إلزام. ولن يكون تحليل للوعد تامّا ما لم يتضمّن خاصيّة أن يكون الواعد موقعا نفسه تحت إلزام، أو ملتزما أو موافقا أو معترفا بإلزام تجاه الموعود، إلزام بإنجاز عمل مستقبليّ يكون في العادة في صالح الموعود. قد يكون من المغري الاعتقاد بأنّ الوعد يمكن أن يحلّل بوصفه إيجادا لتوقّع في نفس السامع، أو ما شابه ذلك. ولكنّ قليلا من النظر سيبيّن أنّ الفرق الحاسم بين الإثباتات المعبّرة عن النوايا من جهة والوعود من جهة أخرى إنّما يكمن في طبيعة الالتزام أو الإلزام المتّخذ عند الوعد وفي درجتهما. ولذلك، فأنا أعتقد أنّ 2 تستلزم منطقيّا 3 على نحو مباشر، ولكن لن أبدي

أيّ اعتراض إن رغب أيّ كان - لغاية توضيح الشكلنة- في إضافة المقدّمة (التحليليّة) الحاصليّة المحصوليّة التالية:

2أ- كلّ الوعود هي أعمال متمثّلة في جعل المرء نفسه ملتزما بإنجاز الشيء الموعود به.

هذا الاشتقاق هو من شكل الاستلزام المادّي: إذا كان وفإذن يكون ج ن م حيث يكون وللوعد، ج ن م لجعل نفسه ملتزما، وبإضافة المقدّمة ولهذه الجملة الافتراضية نشتقّ 3.[1]

كيف ترتبط 3 بـ 4؟ إذا جعل المرء نفسه ملتزما فإنّه إذن في زمن إنجاز الالتزام مُلزَم. وهذا عندي من باب الصدق التحليليّ أو الحاصليّ المحصوليّ، أي إنّ المرء لا يمكن أن يتوصّل إلى جعل نفسه ملتزما إن لم توجد نقطة في الزمن يكون فيها ملزما. ولا جدال في أنّه يمكن أن تقع **فيما بعد** أحداث من كلّ ضرب فتحرّر المرء ممّا هو ملزم به. ولكنّ هذا أمر لا صلة له بتحصيل الحاصل المتمثّل في كون المرء متى جَعَل نفسه ملتزما فإنّه يكون في تلك النقطة ملزما بالفعل. وحتّى تكون 3 مستلزمة منطقيّا لـ 4 على نحو مباشر، لسنا نحتاج سوى إلى تمثّل 4 على نحو يقصي أيّ فجوة زمنيّة بين نقطة إتمام العمل الذي يتّخذ فيه التزام، وهي الممثّلة في 3، وبين النقطة التي يصرّح فيها بأنّ الفاعل ملزم، وهي الممثّلة في 4. وبهذا التمثّل فإنّ 3 تستلزم منطقيّا 4 على نحو مباشر. قد يرغب الشكلانيّون في أن يصدّروا كلّ مثال من 1-5 بالجملة: «في الزمن

1 - في هذه النقطة نكون قد اشتققنا إثباتا تقييميّا من إثباتات وصفيّة بما أنّ «إلزام» هي كلمة تقييميّة.

ز» وأن يضيفوا، كما كان الشأن في الانتقال من 3 إلى 4، المقدّمةَ الحاصليّة المحصوليّة التالية:

3أ- كلّ من يجعل نفسه مُلزما بشيء مّا فهو (في الزمن الذي يجعل فيه نفسه كذلك) مُلزَمٌ.

وبهذا التمثّل، يكون الانتقال من 3 إلى 4 من نفس شكل الانتقال من 2 إلى 3. إذا كان (في ز) ج ن م. فإذن (في ز) م. حيث ترمز ز لزمن مخصوص، ج ن م لجَعَل نفسه مُلزما، وم لـمُلزم. وبإضافة (في ز) ج ن م لهذه الجملة الافتراضيّة، نشتقّ (في ز) م.

إنّي أعتبر الزمان النحويّ في الرابطة الإسناديّة الواردة في 4 مقيّدا لها على نحو وثيق بزمن عمل الوعد. ولكنّي أكرّر أنّ الطريقة الأخرى لصياغة نفس النقطة هي تصدير كل قول من 1-5 بالمركّب: «في الزمن ز». في صياغة سابقة لهذا البرهان[1] اعتبرت «is» في 4 دالّة على زمان الحال الحقيقيّ، وسمحت بوجود فجوة زمانيّة بين إتمام عمل الوعد، والرابطة الإسناديّة «is» في قولك: «Jones is under an obligation»، ثمّ أضفت بعد ذلك بندا (*ceteris paribus*)* يسمح بإبراز أنّ أمورا شتّى يمكن أن تحدث في تلك الفترة الفاصلة فتحرّر زيدا من الإلزام الذي تعهّد بتنفيذه حين وعد. فمثلا قد يتولّى عمرو تحريره من الإلزام أو قد يتولّى هو نفسه تخليص نفسه بدفع المال. واهتمّ بند مماثل يخصّ العلاقة بين [القولين] 4 و5 بوجوه التضارب بين الإلزامات وبالوجه القبيح للعمل الموعود به أو بالنتائج الوخيمة التي قد تنجرّ عنه. الخ.. وأعتقد أنّ هذه

1 - J. R. Searle, *op. cit.* p.46

* - هي عبارة لاتينيّة، تعني حرفيّا: مع حفظ سائر الأمور الأخرى على حالها (المترجمة).

الصياغة أقرب إلى الواقع من جهة كونها تأخذ في الاعتبار على نحو صريح قابليّة الإثباتات مثل 4 و5 أن تُلْغى. ولكن قابليّة الإلغاء هذه ترتبط بكون بعض الاعتبارات التي لا صلة لها بعمل الوعد تتعلّق بالإلزامات التي تكون لنا أو بما ينبغي علينا فعله. وليست لهذه الاعتبارات صلة بالعلاقات المنطقيّة التي نسعى إلى تفسيرها فهي لذلك غير مفيدة بالنسبة إلى مشاغلنا الحاليّة.

وفضلا عن ذلك، فإنّه قد تبيّن أنّ الحفاظ على مثل هذه الاعتبارات عند الاشتقاق، في ظلّ المناخ السائد حاليّا من الآراء الفلسفيّة، يفتح المجال أمام ضروب متنوّعة من الاعتراضات غير المفيدة. فبعض الانتقادات التي وُجّهت إليّ ارتكزت في قولها بالاستحالة المزعومة لاشتقاق الإثباتات التقييميّة من الإثباتات الوصفيّة على ضرورة إضافة البند «مع حفظ سائر الأمور الأخرى على حالها» للاشتقاقات. ولذلك، وحتّى نتجنّب إقحام مثل هذه الأمور غير المفيدة، سأشير عرضا ودون تقديم برهان، في هذه المرحلة وفي المرحلة الموالية، إلى كل الاعتبارات التي تبيّن صراحة كيفيّة تدخّل عوامل خارجيّة لإلغاء الإلزام المتعهّد به بمناسبة تقديم وعد، أو للتحرّر منه أو إسقاطه. وإنّ النقطة الأساسيّة في الانتقال من القول 3 إلى 4 هي الوجه الحاصليّ المحصوليّ المتمثّل في كونك متى جعلت نفسك مُلزَما كنت إذن آنذاك ملزَما، حتّى إن كنت قادرا بعد ذلك على التخلّص من الإلزام أو كانت لك في نفس الوقت إلزامات متعارضة ويلغي بعضها البعض الآخر.الخ..[1]

---

1 - لعلّه من المهمّ أن نؤكّد أنّ كون الالزامات قد يغالب بعضها بعضا أهميّة أو كونها قد تسقط ويقع الإعفاء منها ليست أمورا تقيّد الالزام أو بالأحرى تنفي وجوده. فلا بدّ من أن يوجد أوّلا إلزام حتّى يجوز تجاوزه أو الإعفاء منه. قد أجد نفسي إزاء إلزامين متعارضين على

ما العلاقة بين [القولين] 4 و5؟ كما فسّرنا العلاقة بين [القولين]3 و4 بتحصيل حاصل، فههنا أيضا تحصيلُ حاصل متمثّل في أنّه إذا كان المرء مُلزما بفعل شيء مّا فإنّ عليه إذن، فيما يتعلّق بذاك الإلزام، أن يقوم بما هو مُلزَم بالقيام به. وأعيد مكرّرا أنّه قد توجد طبعا ضروب متنوّعة من الأسباب الداعية إلى القول بأنّه ليس على المرء أن يقوم بالعمل الذي هو ملزم بإنجازه. فمثلا يمكن أن نخضع إلى إلزام معاكس بعدم إنجاز العمل أو يمكن أن يكون العمل من صنف قبيح أو وخيم النتائج إلى حدّ تزيل معه هذه الاعتبارات البعد الإلزاميّ في إنجازه. فلا يكون على المرء، إذ يأخذ بكلّ هذه الاعتبارات، أن يقوم به. ثمّ إنّه في وسع المرء على كلّ حال أن يلتزم بإنجاز كلّ الأشياء المريعة التي ينبغي عليه ألاّ يُنجزها. ولذلك فنحن محتاجون إلى إقصاء هذه الاحتمالات وذلك بمزيد تدقيق المعنى الذي تنجرّ به 5 عن 4. ونحتاج إلى أن نميّز

5'. باعتبار لزوم أن يدفع زيدٌ إلى عمرو خمسة دولارات، ينبغي لزيد أن يدفع إلى عمرو خمسة دولارات.

من

5''. أخذا بكلّ الاعتبارات، ينبغي لزيد أن يدفع إلى عمرو خمسة دولارات.

الإيفاء بهما، فأيّهما عليّ إنجازه وأيّهما عليّ الإخلال به. ومن الممكن أن يبرّر إخلالي بما كان عليّ فعله إذا تعلق الأمر بإلزام مخصوص. بل إنّ إخلالي قد يجد عذرا أيضا أو قد يعاقب أو يلقى حتّى التشجيع. ولكن مسألة أنّه عليّ أن أقوم بما التزمت به أمر سابق منطقيّا لكلّ هذا.

ومن الواضح هنا أنّنا إذا أوّلنا 5 على أنّها مكافئة [دلاليّا] لـ 5"، فإنّنا لا نستطيع اشتقاقها من 4 دون زيادة مقدّمات إضافيّة. ولكن من الواضح أيضا وبالقدر نفسه أنّنا إذا أوّلناها على أنّها مكافئة لـ 5' كان من الممكن اشتقاقها من 4، وهو ما سيكون ربّما أكثر التأويلين مقبوليّة بالنظر إلى سياق ورودها في الخطاب. وبصرف النظر عمّا إذا كنّا نرغب في تأويل 5 على أنّها مكافئة لـ 5' أم لا فإنّه يمكننا ببساطة أن نشتقّ 5' من 4، وهو أمر كاف تماما لبلوغ مقاصدنا الآنيّة. ويمكن أن نضيف ههنا بغاية توضيح الشكلنة، كما كان الأمر في المرحلتين السابقتين، المقدّمة الحاصليّة المحصوليّة التالية:

4أ- إذا كان المرء مُلزما بالقيام بشيء مّا، فإذن وباعتبار ذلك الإلزام، يكون على المرء أن يقوم بالشيء المُلزم به.

هذا الاستدلال هو من الشكل: إذا م فإذن (باعتبار م) ي، م يرمز بها لـ ملزم وي يرمز بها لـ ينبغي. وبإضافة المقدّمة م نشتقّ (باعتبار م) ي.

وبهذا نكون قد اشتققنا (بالمعنى الدقيق لـ«اشتقّ» الذي تقبله اللغة الطبيعيّة) «ينبغي» من الرابطة الإسناديّة «is». وإنّ المقدّمات الاضافيّة التي احتجنا إليها لإنجاز هذا الاشتقاق لم تكن بأيّة حال ذات طبيعة تقييميّة أو أخلاقيّة. فلقد تمثّلت في افتراضات تجريبيّة وتحصيل حاصل ووصف لاستعمالات بعض الكلمات. وينبغي أن نشير أيضا إلى أنّنا وإن نتأوّل 5 على أنّها مكافئة لـ 5' فإنّ «ينبغي» هي «قاطعة» لا «افتراضيّة» بالمعنى الذي يقصده كانط. فـ 5' ليست تقول إنّه ينبغي لزيد أن يدفع كذا وكذا إذا رغب في

ذلك، بل هي تقول إنّه ينبغي له، باعتبار إلزامه، أن يدفع. ولاحظ أيضا أنّ مراحل الاشتقاق تعتمد ضمير المفرد الغائب، فنحن لا نستنتج «ينبغي لي» من «قلت: «أعد»»، بل نستنتج «ينبغي له» من قال: «أعد».

تكشف هذه البرهنة عن العلاقة القائمة بين قول بعض الكلمات من جهة والعمل اللغويّ للوعد من جهة أخرى. ثمّ تُرجع بعد ذلك الوعدَ إلى الإلزام، ثمّ تنقلنا من الإلزام إلى «ينبغي». إنّ الانتقال من 1 إلى 2 مختلف جوهريّا عن البقيّة ويحتاج إلى تعليق خاصّ. في 1، تمثّلنا «ها أنذا أعد..» بوصفها جملة انجليزيّة ذات دلالة محدّدة. ونتيجة لذلك المعنى كان قولها ضمن شروط معيّنة يؤدّي عمل الوعد. ولذلك فبعرض العبارة الواقعة بين علامتي التنصيص في 1، وبوصف استعمالها في 1أ- نكون قد ذكرنا بعد -إذا جازت العبارة- مؤسّسة الوعد. ولعلّه يكون من الممكن أن نبدأ بمقدّمة أكثر سطحيّة من 1 بالقول:

1ب- لقد ألقى زيد المقطع الصوتيّ التالي: /هـ ـَا أ ـَ ن ـَ ذ ـَا+ أ ـَ ع ـِ د ـُ ك ـَ+ ي ـَا+ س م ـِي ث+ ب ـِ أ ـَ ن+ أ ـَ دف ـَ ع ـَ + إ ـِ ل ـَ ي ك ـَ + خ ـَ م س ـَ ة ـَ + د ـُول ـَار ـَات/

وعندها سنحتاج إلى مقدّمات تجريبيّة أخرى تثبت أنّ هذا المقطع الصوتيّ مرتبط بطريقة مّا بعدد من الوحدات الدالّة المتصلة ببعض اللهجات.

إنّ إمكانيّات الانتقال من 2 إلى '5 يسيرة نسبيًا، لأنّ كلّ واحدة منها تمرّ عبر تحصيل حاصل. ونحن نعوّل على العلاقات

التعريفيّة القائمة بين «يعد» و«يلزم» و«ينبغي»، والمشكل الوحيد الذي يمكن أن يطرح هو كون الإلزامات يمكن أن تُخرق أو تتغيّر بطرق متنوّعة. ومن اللازم أن نأخذ هذا الأمر في الاعتبار. ونحلّ هذا المشكل ببيان أنّ الإلزام إنّما يوجد ساعة الالتزام، وأنّ الـ «ينبغي» مرتهن بوجود هذا الالتزام.

2-8 طبيعة المشاكل المطروحة

بعض القرّاء ممّن يتحرّكون في فلك الفلسفة المعاصرة، حتّى إن افترضوا صدق ما قدّمته، سيشعرون ببعض الضّيق. وسيشعرون أنّ ثمّة خدعة مّا دُسّت في موضع مّا. ويمكننا أن نعبّر عن هذا الضيق بصياغته كما يلي: كيف يمكن أن يكون تسليمي بأمر بسيط متصّل بشخص مّا، من قبيل أنّه قد ألقى بعض الكلمات أو قدّم وعدا، مُلزما **إيّاي** بتبنّي الرأي القائل بأنّه ينبغي عليه **هو** أن ينجز شيئا مّا؟ أودّ الآن أن أدرس بإيجاز المدى الفلسفيّ الذي يمكن أن تتوسّع إليه محاولات الاشتقاق التي قدّمتها، بما سيمكّننا من توفير إرهاصات الإجابة عن هذا السؤال.

سأستهلّ بنقاش الأسس التي تدعو إلى الافتراض بأن لا جواب يمكن أن يقدّم أصلا عن هذا السؤال.

يستند الميل إلى التمييز غير المرن بين الرابطة الإسناديّة «is» و«ينبغي» «Ought»، والتمييزُ المشابه له بين الإثباتات الوصفيّة والإثباتات التقييميّة، إلى صورة معيّنة تُمثّل العلاقة التي تربط الكلمات بالعالم. إنّ هذه الصورة لفاتنة حقّا، وهي فاتنة (بالنسبة إليّ على الأقلّ) إلى درجة أنّه لا يتضّح تماما إلى أيّ حدّ قد يكون مجرّد استعراض الأمثلة المضادّة التي قدّمتها هنا وفي الفصل 6 كافيا

للطعن فيها. وما يُحتاج إليه هو تقديم تفسير للكيفية والدواعي التي أدّت بهذه الصورة الاختباريّة الكلاسيكيّة إلى الفشل في معالجة تلك الأمثلة المضادّة وأشباهها. فلنقل باختصار إنّ هذه الصورة قائمة على نحو شبيه بما يلي: تُقدّم في البدء أمثلةٌ ممّا يسمّى إثباتات وصفيّة: (« تجري سيّارتي بسرعة ثمانين ميلا في الساعة»، «يبلغ طول زيد ستّة أقدام»، «عمرو بنيّ الشعر.»)، ثمّ نقابلها بما يسمّى إثباتات تقييميّة («سيّارتي سيّارة جيّدة»، «ينبغي لزيد أن يدفع إلى عمرو خمسة دولارات»، «عمرو رجل غليظ»). ما من أحد لن يرى أنّ هذه الإثباتات مختلفة. وسنبرّر هذا الاختلاف بالإشارة إلى أنّ مسألة الصدق والكذب فيما يتصّل بالإثباتات الوصفيّة مسألة يمكن أن تُقرّر على نحو موضوعيّ، لأنّ معرفة دلالة عبارة وصفيّة ترجع إلى معرفة الشروط القابلة لأن يُتحقّق منها موضوعيّا، وهي شروط يخضع إليها الإثباتُ المتضمّن لتلك العبارة ليكونَ صادقا أو كاذبا. ولكنّ الأمر يختلف تماما إذا تعلّق بالإثباتات التقييميّة. فأن تعرف دلالة العبارات التقييميّة لا يكفي في حدّ ذاته لتعرفَ ضمن أيّ شروط تصدُق الاثباتات المتضمّنة لها أو تكذبُ، لأنّ دلالة هذه العبارات هي على نحو يجعل من الإثباتات المتضمّنة لها لا تحتمل موضوعيّا أو واقعيّا الصدق والكذب. وكلّ تبرير يمكن أن يقدّمه المتكلّم بخصوص أحد إثباتاته التقييميّة يتضمّن على نحو جوهريّ تعويلا مّا على ما لهذا المتكلّم من مواقف وعلى ما تبنّاه من معايير قيميّة، أو على ما اختاره في حياته من مبادئ أخلاقيّة يعيش وفقها ويحكم بها على الآخرين. وبناء على ذلك تكون الإثباتات الوصفيّة موضوعيّة بينما تكون الإثباتات التقييميّة ذاتيّة. وينجم الفرق بينهما عن الاختلاف في أنواع الألفاظ المستخدمة.

تُردّ الأسباب الكامنة خلف هذه الاختلافات إلى كون الإثباتات التقييميّة تؤدّي وظيفة مختلفة تماما عن تلك التي تؤدّيها الإثباتات الوصفيّة. فعملُها لا يتمثّل في وصف أيّ خصيصة من العالم بل يتمثّل في التعبير عن الانفعالات، والتعبير عن المواقف، في المدح والذمّ، وفي الحمد أو الشتم، وفي الثناء على الشيء والتوصية به، وفي النصيحة والأمر وهلمّ جرّا. وحالما نرى الفرق بين القوى المضمّنة في القول المخصّصة لهذين الصنفين من الأقوال نكون قد تبينّا وجوب أن توجد بينهما هوّة منطقيّة. فعلى الإثباتات التقييميّة أن تكون مختلفة عن الإثباتات الوصفيّة حتّى تتمكّن من أداء الوظيفة المنوطة بعهدتها، ذلك لأنّها لو كانت موضوعيّة لما تمكّنت من الاضطلاع بوظيفة التقييم. فإذا صغنا هذا على نحو ميتافيزيقيّ قلنا إنّ القيم لا يمكن أن توجد في العالم لأنّها لو كانت كذلك لكفّت عن أن تكون قيما ولصارت مجرّد جزء آخر من العالم. وإذا صغنا هذا على نحو شكليّ قلنا إنّه من غير الممكن تعريف الكلمة التقييميّة بالاستناد إلى الكلمات الوصفيّة، لأنّنا لو فعلنا ذلك لما ظللنا قادرين على استعمال الكلمة التقييميّة للثناء بل لمجرّد الوصف لا غير. أمّا إذا صغنا هذا على نحو آخر قلنا إنّ كلّ جهد يبذل من أجل اشتقاق «ينبغي» « Ought » من الرابطة الإسناديّة « is » هو مضيعة للوقت وجوبا، لأنّ كلّ ما يمكنه بيانه، حتّى إن كان ناجحا، هو إمّا كون الرابطة الإسناديّة « is » لم تكن مستعملة على الوجه الحقيقيّ بل كانت في واقع الأمر «ينبغي» « Ought » متخفيّة، وإمّا أنّ «ينبغي» لم تكن «ينبغي» حقيقيّة بل كانت فحسب رابطة إسناديّة « is » متخفيّة.

يتولّد عن هذه الصورة منوال مخصوص عن الكيفيّة التي تتعلّق بها الإثباتات التقييميّة بالإثباتات الوصفيّة.وبالاحتكام إلى المنوال الكلاسيكيّ، ينبغي للاستدلال المنطلق من إثبات وصفيّ واحد أوأكثر والمنتهي إلى إثبات تقييميّ، إذا كان صحيحا، أن يمرّ دائما بإثبات تقييميّ إضافيّ. وتكون الصياغة المنطقيّة لهذا على هذا الشكل:

مقدّمة تقييميّة كبرى: مثلا: ينبغي للمرء أن يفي بوعوده.

مقدّمة وصفيّة صغرى: مثلا: وعد زيد بإنجاز س.

وبناء على هذا تترتّب نتيجة تقييميّة: إذن ينبغي لزيد أن ينجز س.

من اللازم بالنسبة إلى هذا المنوال أن يكون المعيار المحتكم إليه لتحديد ما إذا كان الإثبات تقييميّا أو وصفيّا معيارا مستقلاّ عن علاقات الاستلزام المزعومة هذه. وهذا يعني أنّه من المفترض أن نكون قادرين على أن نُفرد قسما للإثباتات الوصفيّة وقسما للإثباتات التقييميّة ثمّ نتوصّل **بعد ذلك وعلى نحو مستقلّ** إلى أنّ أفراد القسم الأوّل لا يمكن أن تستلزم بذاتها أفراد القسم الثاني. فإذا عرّفنا «التقييميّ» و«الوصفيّ»، بحيث ندعم بالتعريف الأطروحة، نكون قد انتهينا إلى نتيجة في منتهى السذاجة. وأتطرّق إلى هذه النقطة لأنّه في هذه الخصومات غالبا ما ينزع من يقول بأنّ الإثباتات الوصفيّة لا يمكنها أن تستلزم منطقيّا الإثباتات التقييميّة، إلى استدعاء الصيغة الساذجة للمنوال الكلاسيكيّ، وهذا ما سيجعل موقفه ساذجا بدوره. وهو يقول لخصومه: «لقد زعمتم أنّ هذه الإثباتات الوصفيّة تستلزم منطقيّا هذه الإثباتات التقييميّة، ولكنّ هذا لا يظهر سوى أنّ هذه الإثباتات الوصفيّة في الظاهر لا يمكن أن تكون وصفيّة حقّا أو أنّ هذه الإثباتات

التقييميّة ظاهريّا لا يمكن أن تكون تقييميّة بالفعل.» إنّ مثل هذا الردّ هو اعتراف بالهزيمة.

والغرض من المثال المضادّ الذي أقدّمه هو أن أبرهن على أنّ المنوال الكلاسيكيّ عاجز عن معالجة الوقائع المؤسّسيّة. فما قد يكون لنا من واجبات والتزامات وحقوق ومسؤوليّات هو شأن متعلّق بالوقائع. لكنّ هذه الوقائع وقائع مؤسّسية وليست وقائع خامًا. وأحد هذه الأشكال المؤسسيّة أي الوعد هو ما توسّلت به أعلاه لاشتقاق «ينبغي» من الرابطة الإسناديّة « is ». لقد انطلقت من واقعة خام وهي أنّ رجلا ألقى بعض كلمات، ثمّ استندتُ إلى المؤسّسة على نحو يمكّن من توليد بعض الوقائع المؤسّسيّة التي انتهينا من خلالها إلى النتيجة المتمثّلة في أنه ينبغي لرجل، بالنظر إلى الإلزام المسلّط عليه، أن يدفع لرجل آخر خمسة دولارات. تستند البرهنة كليّا إلى قاعدة تكوينيّة وهي أنّ تقديم وعد يعني أخذ التزام على العاتق. وهذه القاعدة هي التي تحدّد دلالة الكلمة «الوصفيّة» «وعد». ويمكننا أن نستبدل المبدأ القديم الذي ينصّ على أنّه «لا يمكن لأيّ مجموعة من الإثباتات الوصفيّة أن تستلزم منطقيّا نتيجة تقييميّة دون أن تُضاف على الأقلّ مقدّمة واحدة تقييمية» بالمبدأ القائل: «لا يمكن لأيّ إثباتات متعلّقة بوقائع خام أن تستلزم منطقيّا إثباتا متعلّقا بواقعة مؤسّسيّة دون أن تُلحق على الأقلّ بقاعدة تكوينيّة واحدة». ولستُ على يقين أنّ هذا المبدأ الأخير صادق، ولكنّي أميل إلى الظنّ بأنّه كذلك، وهو منسجم على الأقلّ مع الوقائع المضمّنة في الاشتقاق المنجز أعلاه.

بلغنا الآن مرحلة تمكّننا من تبيّن كيف يمكن أن نولّد عددا لا نهائيّا من مثل هذه الاشتقاقات. فتأمّل المثال التالي

المختلف عمّا قدّمناه اختلافا واسعا. بلغنا منتصف الشوط السابع وأنا أحرز تقدّما كبيرا انطلاقا من القاعدة الثانية. يصوّب الرامي ويقذف الكرة في اتّجاه فضاء الملعب الواقع بين القاعدة الثانية والقاعدة الثالثة، فإذا بي أجرّ حوالي عشرة أقدام إلى ما بعد خط النهاية. ويصيح الحكم: «تسلّل». ولكنّي، بوصفي من أنصار الفلسفة الوضعيّة، أواصل اللعب. ويطلب منّي الحكم أنّ أنسحب إلى حجرة الملابس، فألفتُ نظره حينها إلى أنّه لا يمكنه اشتقاق «ينبغي» « Ought » من الرابطة الإسناديّة « is ». فما من مجموعة من الإثباتات الوصفيّة التي تصف الوقائع ستستلزم منطقيّا إثباتا تقييميّا من شأنه أن يجعلني في وضعيّة من يجدر به أو ينبغي له مغادرة الملعب. «فليس في وسعك ببساطة أن تستخلص تقييمات من مجرّد الوقائع، وما يلزمك هو مقدّمة كبرى تكون تقييميّة». ولذلك أعودُ وأتّخذ مكاني في القاعدة الثانية (إلى أن يلقى بي من دون شكّ خارج الملعب). أعتقد أنّ الجميع سيعتبر ادّعاءاتي من قبيل الخرق والسخف. وهي سخيفة بمعنى محالة منطقيّا. فلا شكّ في أنّه بإمكانك أن تشتقّ «ينبغي» « Ought » من الرابطة الإسناديّة « is ». ولئن كان الاشتقاق أعسر في هذه الحالة ممّا هو عليه في حالة الوعد فإنّه لا يختلف عنه في المبدأ. فبإقدامي على لعب كرة القاعدة ألزمت نفسي باحترام قواعد تكوينيّة معيّنة.

يمكننا أيضا أن نرى الآن أنّ تحصيل الحاصل المتمثّل في أنّه ينبغي للمرء أن يفي بوعوده ليس سوى أحد أفراد قسم مماثل من تحصيلات الحاصل المتعلّقة بأشكال الوعود المُمَأسَسة.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعتبر: «ينبغي للمرء ألاّ يسرق» مكافئة للقول (ولكن ليس هذا ضروريّا بلا شك) إنّ الإقرار

بأنّ شيئا مّا هو ملك لشخص آخر يستدعي بالضرورة الإقرار بأنّ له حق التصرّف فيه. وهذه قاعدة تكوينيّة لمؤسّسة الملكيّة الخاصّة[1]. «ينبغي للمرء ألاّ يكذب» يمكن أن تؤخذ على أنّها القول إنّ إنجاز إثبات يستدعي بالضرورة الالتزام بالكلام على نحو صادق، وهي قاعدة تكوينيّة أخرى. وقد تؤوّل «ينبغي للمرء أن يقضي ديونه» على أنّها القول إنّ الاعتراف بشيء على أنّه دين هو بالضرورة اعتراف بلزوم قضائه. ولا شكّ -أكرّر مرّة أخرى- في أنّ ثمّة طرقا أخرى في تمثّل هذه الجمل لن تجعل من القضيّة المعبّر عنها عند إلقائها أقوالا من باب تحصيل الحاصل. ومن اليسير أن نرى كيف أنّ هذه المبادئ كافّة ستولّد أمثلة مضادة للأطروحة القائلة بعدم إمكان اشتقاق «ينبغي» «Ought» من الرابطة الإسناديّة «is».

وعندئذ فإنّ النتائج التي اقترحها هي التالية:

1. الصورة الكلاسيكيّة فاشلة في وصف الوقائع المؤسّسية.
2. الوقائع المؤسّسيّة موجودة ضمن أنظمة القواعد التكوينيّة.

1 - لقد قال برودون (Proudhon) : «الملكيّة هي السرقة». فإذا حاولنا أن نفهم هذه الملاحظة بوصفها ملاحظة داخليّة ضمن مؤسسة الملكيّة، فإنّه لا يكون لها معنى. فلقد كان المقصود أن تكون ملاحظة خارجيّة تهاجم مؤسسة الملكيّة الخاصّة وترفضها. تستمدّ هذه الملاحظة قوّتها ونفحة المفارقة فيها من توسّلها بألفاظ من داخل المؤسسة تستعملها لمهاجمة المؤسسة.

وفي وسعنا أن نتصرّف، ونحن نعتلي جسر عدد من المؤسّسات، في بعض القواعد التكوينيّة بل يمكننا أيضا أن نرمي عرض الحائط بعدد من المؤسسات الأخرى. ولكن هل من الممكن أن نرمي بالمؤسسات جميعها (من أجل أن نتجنّب ربّما أن يكون علينا اشتقاق «ينبغي» من الرابطة الإسناديّة «iS» أبدا)؟ لا يمكن للمرء أن يفعل ذلك ويظلّ محافظا على تبنّي أشكال السلوك التي نعتبرها بشريّة خالصة. فتصوّر أن يكون برودون قد أضاف (وحاول تطبيق ذلك في حياته): «الصدق هو الكذب، الزواج هو الخيانة، اللغة هي عدم التواصل، القانون هو الجرم»...وهكذا دواليك مع كلّ مؤسسة ممكنة.

3. بعض أنظمة القواعد التكوينيّة تتضمّن الإلزامات والالتزامات والمسؤوليّات.
4. يمكن داخل بعض هذه الأنظمة أن نشتقّ «ينبغي» «Ought» من الرابطة الإسناديّة «is» بحسب منوال الاشتقاق الأوّل.

تُعيدنا هذه الاستنتاجات إلى السؤال الذي بدأت به هذه الفقرة: كيف يجعلني إثبات شيء بخصوص شخص، مثل كونه قدّم وعدا، ملتزما برأي حول ما ينبغي عليه أن يقوم به؟ يمكننا أن نستهلّ الجواب عن هذا السؤال بالقول إنّ إثبات مثل هذه الواقعة المؤسّسيّة هو بالنسبة إليّ إحالة مسبقة على القواعد التكوينيّة لتلك المؤسّسة. وتمنح تلك القواعد الكلمة «وَعَد» دلالتها. ولكنّ تلك القواعد هي على نحو يجعلني إذا التزمت بالرؤية القائلة إنّ زيدا قدّم وعدا أكون ملتزما بأنّه ينبغي له أن يقوم بأمر مّا، وذلك بالنظر على الأقلّ إلى الإلزام الذي أخذه على عاتقه بالوعد. يمكننا القول إن شئت إنّنا قد برهنّا أنّ «وَعَد» هي كلمة تقييميّة طالما أنّنا قد بيّنّا أنّ مفهوم تقديم وعد مرتبط منطقيا بمفهوم الإلزام التقييميّ، ولكن، بما أنّ «وعد» هي أيضا كلمة وصفيّة خالصة، فإنّ ما بيّنّاه حقيقة هو أنّ التمييز برمّته محتاج إلى المراجعة. فهذا التمييز المزعوم بين الإثباتات الوصفيّة والإثباتات التقييميّة هو في الحقيقة مزج بين تمييزين على الأقلّ. فمن جهة، ثمّة تمييز بين أصناف مختلفة من الأعمال المضمّنة في القول، عائلةٌ من هذه الأعمال تتضمّن التقييمات، وعائلةٌ أخرى تتضمّن الوصفيّات. ومن جهة أخرى، ثمّة تمييز بين الأقوال التي تتضمّن إثباتات يمكن أن نقرّر موضوعيّا ما إذا كانت صادقة أو كاذبة، وبين الإثباتات التي لا يمكن أن يقع البتّ فيها

على نحو موضوعيّ بل هي شأن «متصّل بقرار شخصيّ» أو «متصّل بإبداء الرأي». لقد وقع التسليم بأنّ التمييز الأوّل هو (أو يجب أن يكون) حالة خاصّة من التمييز الثاني، وأنّ القول إذا كان له قوّة التقييم المضمّنة في القول فإنّه لا يمكن أن يقع استلزامه منطقيّا من مقدّمات متعلّقة بوقائع. وإذا كنت مصيبا، فإنّ هذا التمييز المزعوم بين الأقوال الوصفيّة والأقوال التقييميّة ليس يفيد إلا بوصفه تمييزا بين صنفين من القوى المضمّنة في القول: أن نصف وأن نقيّم. بل إنّه ليس يفيد في هذه الحالة كثيرا بما أنّهما، إذا استعملنا هذين اللّفظين على نحو صارم، ليسا سوى صنفين من بين مئات الأصناف من الأعمال المضمّنة في القول. وعلى وجه التخصيص، لن يكون إلقاء الجمل من قبيل 5: «ينبغي لزيد أن يدفع إلى عمرو خمسة دولارات» ضمن أيّ من هذين التمييزين.

ما العلاقة المحتملة التي تجمع هذا كلّه بفلسفة الأخلاق؟ يمكننا على الأقلّ أن نجيب بهذا: كثيرا ما كان يُزعم أنّه لا يمكن أبدا أن يترتّب إثبات أخلاقيّ عن مجموعة إثباتات للوقائع. والسبب الذي يقدّم لتفسير هذا هو أنّ الإثباتات الأخلاقيّة هي قسم أدنى من الإثباتات التقييميّة وأنّ الإثباتات التقييميّة لا يمكن أن تترتّب عن مجموعة من إثباتات الوقائع. وليست نظريّة الأغلوطة الطبيعيّة مطبّقةً على الأخلاق سوى حالة خاصّة من هذه النظريّة في وجهها العامّ. لقد استدللتُ على أنّ الفرضيّة العامّة القائلة بأنه لا يمكن اشتقاق الإثباتات التقييميّة من الإثباتات الوصفيّة افتراض غالط. ولم أستدلّ، ولا تعرّضت أيضا، إلى الفرضيّة المخصوصة القائلة بأنّ الإثباتات الأخلاقيّة على وجه التخصيص لا يمكن أن تشتقّ من إثباتات الوقائع. ومع ذلك، فإنّ ما يترتّب عمّا قدّمتُه من

طرح هو أنّه إذا أريد الاستدلال على الفرضيّة المخصوصة، فينبغي أن يُستدلّ عليها استنادا إلى أسس مستقلّة، وليس بالإمكان أن يُستدلّ عليها بالاستناد إلى الفرضيّة العامّة بما أنّها، إن صحّ تحليلي، غالطة.

وإنّي أعتقد، وهذا من باب الاستطراد، أنّ وجوب الإيفاء بالوعد ليس له على الأرجح علاقة ضروريّة بالأخلاق. وغالبا ما يزعم أنّ وجوب الإيفاء بالوعد هو مثال نموذجيّ عن الإلزام الأخلاقيّ. ولكن تأمّل هذا المثال الموالي المنتمي إلى صنف مألوف جدّا: وعدت بالمجيء إلى حفلتك. ولكن في الليلة الموعودة لم أجد بي رغبة في الذهاب، لا شكّ في أنّه ينبغي لي أن أذهب، فأنا في نهاية الأمر قد وعدت وليس لي عذر جيّد عن عدم الذهاب، ولكنّي ببساطة لم أذهب. فهل أنا **منحطّ أخلاقيّا؟** لا شكّ في أنّ هذا من قبيل الإهمال. فإن كان ذهابي أمرا بالغ الأهمّيّة فيمكن أن يكون بقائي في بيتي من باب الانحطاط الأخلاقيّ. ولكن سيكون مأتى الانحطاط الأخلاقيّ إذن هو أهمّيّة ذهابي لا مجرّد الإلزام الذي أخذته على عاتقي عندما وعدت.

3-8 الاعتراضات والردود عليها

قد يشعر القارئ غير العارف بالخلاف الفلسفيّ المحيط بهذا المشكل بأنّ الفرضيّات المقدّمة في 8-1 بديهيّة بما يكفي ولا يُخشى منها الخطر. ولكن، ما من أطروحة في هذا الكتاب أثارت أو ستثير من الخلاف المقدارَ الذي أثارته مسألة الاشتقاق في هذه الفقرة. إنّ النقود المنشورة بخصوص الاشتقاق تميل إلى التوزّع إلى صنفين: نقود تهاجم البند «مع حفظ سائر الأمور الأخرى على حالها» ونقود تطعن في الترابط المنطقيّ المزعوم بين الوعد والإلزام

و«ينبغي». لقد تلافيت المجموعة الأولى بأن أقصيت من التحليل الأصناف المختلفة من الاعتبارات التي يضطلع بمعالجتها البند «مع حفظ سائر الأمور الأخرى على حالها». أمّا المجموعة الثانية فهي من صميم المشكل وتستحقّ أن تدرس بتفصيل أكبر. إنّ هذه الاعتراضات على الاشتقاق تكشف كشفا عن مشاكل عديدة سواء في فلسفة اللغة أو في غير ذلك. سأقدّم فيما سيأتي وأناقش في قالب حواريّ ما أعتبره من أهمّ الاعتراضات الموجّهة ضدّ برهنتي.

الاعتراض الأوّل: ثمّة في الطرح برمّته نزعةٌ ضمنيّة إلى المحافظة. فكأنّك تقول إنّه من غير المنسجم منطقيّا بالنسبة إلى أيّ شخص أن يفكّر أنه ينبغي له عدم الإيفاء بوعده، أو أنّ مؤسسة الوعد خبيثة في حدّ ذاتها.

الردّ: هذا الاعتراض هو حقّا سوء فهم مطلق للبرهنة، وهو في الواقع سوء فهم للكتاب برمّته. إذ يتّسق مع طرحي تمام الاتساق أن يقال: «ينبغي للمرء ألاّ يفي بوعوده أبدا». فهب مثلا أنّ شخصا فوضويّا عدميّا يؤكّد على أنّه ينبغي للمرء ألاّ يفي بوعوده أبدا بسبب (مثلا) أنّ إسناد اهتمام في غير محلّه للإلزام يعيق تحقيق الذات. قد تبدو مثل هذه الحجّة غبيّة، ولكنّها ليست، فيما يتصل بطرحي- محالة منطقيّا. نحتاج حتّى نفهم هذه النقطة إلى أن نميّز ما هو من داخل مؤسسة الوعد ممّا هو من خارجها. فما هو داخليّ في متصّور الوعد أنّ المرء متى وعد كان متّخذا التزاما بالقيام بشيء مّا، ولكن مسألة أن تكون مؤسّسة الوعد برمّتها حسنة أو خبيثة ومسألة ما إذا كانت الالتزامات المأخوذة على العاتق عند الوعد تُلغى باعتبارات خارجيّة، هما مسألتان من خارج مؤسّسة الوعد في ذاتها. إنّ الحجة العدميّة التي نظرنا فيها

أعلاه هي مجرّد طعن يوجّه من خارج مؤسّسة الوعد. فهي تقول إنّ لزوم الإيفاء بالوعد أمرٌ يلغى دائما بسبب الطبيعة الخبيثة للوعد، ولكنّها لا تنكر أنّ الوعود تلزم بالفعل. وليست تؤكّد سوى على أنّ الالتزامات يمكن أن لا تحقّق بسبب اعتبار خارجيّ هو «تحقيق الذات». لا شيء في الطرح الذي قدّمته يُلزم المرءَ بتبنّي الرؤية المحافظة القائلة بأنّ المؤسسات غير قابلة للطعن من الناحية المنطقيّة، أو أنّه ينبغي للمرء أن يستحسن هذه المؤسسة أو تلك أو يستقبحها. المسألة ببساطة هي أنّنا حين ننخرط في نشاط مؤسسيّ بالاحتكام إلى القواعد المسيّرة للمؤسسة فإنّنا نلتزم بالضرورة على هذا النحو أو ذاك، بصرف النظر عمّا إذا كنّا نستحسن المؤسسة أو نستقبحها. وإذا تعلّق الأمر بالمؤسسات اللسانيّة مثل الوعد (أو إنجاز الإثبات)، فإنّ إلقاء الكلمات على وجه جديّ يُلزمنا على نحو تحدّده دلالة الكلمات. وفي بعض الأقوال المسندة إلى المتكلّم يكون القول تعهّدا بالْتزام. أمّا في بعض الأقوال المسندة إلى الغائب يكون إلقاء القول نقلا لما مفاده أنّ إلزاما قد وقع التعهّد بتنفيذه.

الاعتراض الثاني: إنّ الجواب عن الاعتراض الأوّل يوحي بالردّ إلى الخُلف الموالي: بحسب هذا الطرح، يمكن لأيّ مؤسسة أن تلزم أيّ شخص على نحو اعتباطيّ، بحيث لا يكون الأمر متعلّقا إلا بالشكل الذي قُرّر اعتباطيّا لقيام المؤسسة.

الردّ: يستند هذا الاعتراض إلى تصوّر غير سليم للإلزامات. وهو تصوّر لا يستلزمه الطرح المقدّم ههنا. إنّ مفهوم الإلزام مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم القبول، والتسليم، والإقرار، والالتزام الخ..

على نحو يجعل من مفهوم الإلزام مفهوما تعاقديّا في جوهره.[1] هب أنّ مجموعة من الأشخاص في أستراليا لم يسبق لي أن عرفتهم قطّ، صاغوا «قاعدة» أكون بمقتضاها «ملزما» بأن أدفع إليهم 100 دولار كل أسبوع. فإذا لم يكن بيني وبينهم اتفاق مبدئيّ أو ما شابه، كانت ادّعاءاتهم غير قابلة للفهم. فما كلّ قرار اعتباطيّ يتخذه س يمكن أن يجعل ز خاضعا لإلزام.

الاعتراض الثالث: غير أنّه قد بدأ يظهر الآن أنّ القرار الأوّليّ التقييميّ هو قرار بقبول مؤسسة الوعد أو رفضها. وبحسب طرحك، فبمجرّد أن يستعمل المرء كلمة «وعد» على نحو جدّي يكون ملتزما على نحو أو آخر. وهذا لا يبيّن سوى أنّ المقدّمة التقييميّة هي 1أ- ويبيّن أنّ 1أ- هي مبدأ أخلاقيّ بكلّ معاني الكلمة.

الردّ: يكاد هذا الاعتراض يمسّ كبد المسألة. فـ -1أ هي فعلا مبدأ حاسم. لأنّه المبدأ الذي نمرّ من خلاله من المستوى الخام إلى المستوى المؤسسيّ وهو المستوى الذي يتضمّن الإلزامات. غير أنّ «قبول» هذه الإلزامات أمر يختلف تماما عن قرار قبول مبدأ أخلاقيّ معيّن. إنّ المقدّمة 1أ- تعرض واقعة متعلّقة بدلالة إحدى الكلمات الوصفيّة وهي «وعد». وفضلا عن ذلك، فإنّ كلّ من يستعمل هذه الكلمة في الخطاب الحرفيّ المستعمل على نحو جديّ يلزم نفسه بنتائجه المنطقيّة بما في ذلك الإلزامات. ولا شيء بهذا الاعتبار يميّز الوعد على نحو خصوصيّ؛ إذ أنّ قواعد مماثلة تُبنى ضمن الإثبات، والتحذير والنصيحة، وحكاية الأقوال، بل ربّما الأوامر أيضا. وأنا أطعن ههنا في منوال معيّن لوصف الوقائع

1 - راجع: E. J. Lemmon, 'Moral Dilemmas', Philosophical Review (1962)

اللسانيّة. فبحسب ذلك المنوال، حالما تكون قد وصفت الوقائع، في أيّ مقام كان، فإنّ مسألةَ ما إذا كان ثمّةَ «تقييم» تظلّ مفتوحة تماما. وما أنا بصدد الاستدلال عليه ههنا هو أنّه، فيما يتعلّق ببعض الوقائع المؤسّسيّة، لا تظلّ التقييمات المتضمّنة للإلزامات والالتزامات والمسؤوليات مفتوحة تماما لأنّ صياغة هذه الوقائع المؤسسيّة تتضمّن هذه المفاهيم.

وإنّه لمن دواعي افتتاني حقّا أن أجد بعض الكتّاب ممّن هم «مناهضون للطبيعيّة»، إذا فكّروا في المسألة، قبلوا على نحو ضمنيّ اشتقاق التقييميّ من الوصفيّ وذلك حين يقتصرون على التفلسف ويتركون جانبا إيديولوجيّاتهم. انظُرْ في المقاطع الموالية المأخوذة من «ر.م. هار» (R. M. Hare):[1] «إذا قال شخص إنّ شيئا مّا أحمر فقد **التزم** [الخط البارز من عندي] بـالموقف القائل إنّ كلّ شيء مشابه له في الوجوه المناسبة سيكون بدوره أحمر». لقد قال «هار» أيضا[2] إنّ هذا يجعله ملتزما أيضا بأن «**ينعته بأنّه أحمر**» [الخط البارز من عندي]؛ وهذا مرتبط على نحو خالص بدلالة الكلمات المناسبة. وإذا تركنا إلى جنب مسألة ما إذا كان ما يقوله «هار» صادقا أم لا[3]، فإنّ لاستدلاله نفس شكل استدلالي. فأنا أقول إنّ المرء إذا وعد كان ملتزما بالقيام بالشيء الموعود به. ولا يتأتّى هذا إلاّ بفضل دلالة [الفعل] «وعد».

1 - R. M. Hare, Freedom and Reason (Oxford, 1963), p.11

2 - نفسه ص 12

3 - قد لا تكون الصياغة القويّة الواردة ص15 صادقة تماما. فقد ينعت المرء شيئا مّا بأنّه أحمر، ثمّ لا يقول شيئا مطلقا بخصوص الشيء الأحمر الذي يراه إثر ذلك.

ويكمن الفرق المهمّ والوحيد بين الأطروحتين في أنّ الالتزام في مثال «هار» متعلّق بسلوك لغويّ مستقبلي. أمّا الالتزام في مثالي فليس محصورا في السلوك اللغويّ. فهما متماهيان من الناحية البنيويّة. ولكن لنفترضْ أنّه في وسعِ أحدهم أنّ يبيّن أنّهما ليسا الشيء نفسه؛ حسنا، عندها يتعيّن عليّ ببساطة أن أطبّق اشتقاقي على المثال الذي قدّمه «هار». «لقد نعت هذا الشيء بأنّه أحمر» هو مثال عن إثبات مباشر لواقعة (على غرار «وعد» مثلا). أمّا «إنّه ملتزم بإنجاز عمل مّا» فهو إثبات تقييميّ بما أنّ الالتزام هو فرد من نفس عائلة الإلزام (وإن كان أوسع منه). وحينئذ، يتمثّل جوهر الأطروحة الناجمة عن مثال «هار» في أنّ الإثباتات التقييميّة مترتّبة عن الإثباتات الوصفيّة. لقد كان «هار» محرجا من الإثبات الذي ظنّه قائلا إنّ تحصيل الحاصل يولّد الإلزام.[1] ولكن يبدو أنّ ما لم ينتبه إليه هو أنّ تحصيلات الحاصل شرطيّة، وهي لذلك لا تولّد بنفسها أيّ إلزامات. إنّ تحصيل الحاصل سيقول مثلا: «إن نعته بأنّه أحمر، فإنّه قد التزم». نحتاج إذن للمقدّمة التجريبيّة «نعته بأنّه أحمر» حتّى نتوصّل إلى النتيجة: «إنّه قد التزم». وما من أحد قد يدّعي أنّ تحصيلات الحاصل «تُملي» السلوك على نحو قاطع فهي لا تفعل ذلك إلا بوضع شروط بخصوص بعض الوقائع المؤسسيّة. (على نحو ما جسّمته أمثلة «هار»).

يمكن القول ردّا على هذه النقطة إنّ كلّ ما قصده بكونه «التزم» هو أنّ المتكلّم الذي لا يتخذ هذا الالتزام يكون مناقضا لنفسه. وهكذا فإنّ الالتزامات إنّما تُؤوّل بمعنى «وصفيّ». غير أنّ هذا لا يزيد عن كونه يرجع المسألة خطوة إلى الوراء. فلم سيشغلُ

1 - The Promising game, Revue internationale de Philosophie (1964), p.403

المتكلّم نفسه أصلا بما إذا كان إثباته متناقضا أم لا؟ والجواب عن هذا واضح وهو أنّه من صميم مفهوم الإثبات (كلمة وصفيّة) أن يكون التناقض (كلمة وصفيّة) عيبا (كلمة تقييميّة). وهذا يعني أنّ الذي يثبت ملتزم بتجنّب التناقض (مع حفظ سائر الأمور الأخرى على حالها). فالمرء لا يقرّر أوّلا تقديم إثبات ثمّ يتخذ بعدئذ قرارا تقييميّا منفصلا عن الأوّل مفاده أنّه سيكون الإثبات أفضل إن لم يكن متناقضا. وإذن فها نحن لا نزال ضمن الأطروحة القائلة بأنّ الالتزامات متضمّنة في الوقائع أساسا.

الاعتراض الرابع: الردّ على الاعتراض الثالث أخطأ قصدَه حقّا. فكلّ ما بيّنته من خلال ما قدّمته من اشتقاق هو أنّ «وعد» (ودون شكّ «أثبت»، و«وصف» وأفعال أخرى) هي بالفعل كلمات تقييميّة. وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أنّ المفاهيم التي كنّا نحسبها وصفيّة هي في الواقع تقييميّة ولكنّ هذا لا يمكّن أبدا من ردم الهوّة بين الوصفيّ والتقييميّ. بما أننا بينّا أنّ [الإثبات] 2 تقييميّ، فكلّ ما يترتّب عن ذلك حقّا هو وجوب أن يكون [الإثبات] 1 تقييميّا طالما أنّ المقدّمتين الوصفيّتين 1 و-1ب لا تكفيان لتستلزما منطقيّا [الإثبات] 2 بنفسيهما.

الردّ: ليس ثمّة داع مستقلّ لاعتبار [الإثبات]2 تقييميّا ما عدا كونه يستلزم منطقيّا إثباتا تقييميّا هو 3. ولذلك فقد باتت الآن الأطروحة القائلة بأنّ الأوصاف لا تستلزم منطقيّا التقييمات بديهيّة على نحو ساذج، لأنّ المعيار المحتكم إليه لمعرفة ما إذا كان الإثبات وصفيّا أم لا، سيتمثّل في النظر فيما إذا كان يستلزم منطقيّا شيئا تقييميّا أم لا. ولكن، إذا لم توجد أصناف للإثباتات الوصفيّة والتقييميّة، قابلة لأن تُعيَّن على نحو مستقلّ، بحيث يمكننا أن

نكتشف فيما بعد أنّ عددا من الصنف الأوّل يستلزم منطقيّا أو لا يستلزم عددا من الصنف الثاني، فإنّ تعريفنا للوصفيّ سيتضمّن «لا يستلزم منطقيّا أيّ إثبات تقييميّ»، وهو ما سيجعل أطروحتنا ساذجة. إنّنا نعتبر 2 على نحو حدسيّ إثباتا مباشرا لواقعة. وإذا كانت نظريّتنا اللسانيّة تقسرنا على إنكار هذا وعلى إثبات أنّ 2 تقييم ذاتيّ، فإذن في الأطروحة خلل مّا.

الاعتراض الخامس: يحتاج الاعتراض الرابع ببساطة إلى أن تُعاد صياغتُه. فالمشكل المتعلّق بالكلمات مثل «وعد» يكمن في أنّها تنطوي على معنيين في نفس الوقت، تقييميّ ووصفيّ. بالمعنى الوصفيّ (معنى 1) تدلّ «وعد» على مجرّد «إلقاء كلمات معيّنة»، وبالمعنى التقييميّ (المعنى 2) تدلّ «وعد» على «التعهّد بتنفيذ إلزام». والآن، إذا كانت [المقدّمة] -1أ وصفيّة حقّا، فكلّ ما ينهض دليلا عليه الانتقال من [الإثبات] 1 إلى 2 [الإثبات] هو أنّ زيدا قدّم وعدا بالمعنى 1، ولكنّك تحتاج كي تنتقل من [الإثبات] 2 إلى [الإثبات] 3 إلى أن تقدّم دليلا على أنّه وعد بالمعنى 2، وهذا سيتطلّب مقدّمة تقييميّة إضافيّة.

وبعبارة أخصر، ثمّة مغالطة راجعة ببساطة إلى التلاعب بمعنى «وعد». فأنت تستدلّ على أنّ زيدا قدّم وعدا بالمعنى 1 ثمّ تسلّم بأنّك قد استدللت على أنّه قدّم وعدا بالمعنى 2 وذلك من خلال تسليمك الخاطئ بأنّ المعنيين هما المعنى نفسه. ويتمثّل الفرق بين المعنى 2 والمعنى 1 في الفرق بين المشارك المُلتزم والملاحظ المحايد. ويعدّ تمييزُ المشارك الملتزم من الملاحظ المحايد أمرا ضروريّا وحاسما في الآن نفسه. ذلك لأنّ الملاحظ المحايد فحسب هو من ينشئ إثباتات حقيقيّة وصفيّة أو متّصلة بوقائع. وبمجرّد

أن تقوم بتأويل الكلمة «وعد» من وجهة نظر المشارك الملتزم تكون قد ضمّنتَها خفية تقييما، ولكن إذا لم تنتهج هذا التأويل ظلّت برهنتك معطّلة. عليك حقّا ألا تفترض أنّ كلّ كلمة تقال إنّما تكون موسومة سلفا بكونها تقييميّة أو وصفيّة. فبعض الكلمات الوصفيّة في الظاهر قد يكون لها معنى تقييميّ، كما في المعنى 2 لـ«وعد»، فضلا عن معناها الوصفيّ. فـ[الكلمة] «وعد» ليست وصفيّة خالصة إلا بالمعنى 1.

الردّ: لا وجود للمعنى 1. بمعنى أنّه لا وجود لدلالة حرفيّة لـ «وعد» بحيث يكون كلّ ما يعنيه هو إلقاء بعض الكلمات، بل إنّ [كلمة] «وعد» تدلّ على أعمال لغويّة منجزة على نحو تمييزيّ عند إلقاء بعض الكلمات. لكن «وعد» ليست ملتبسة من الناحية المعجميّة ما بين إلقاء الكلمات واتّخاذ الالتزامات. إنّ الاعتراض المقدّم أعلاه يحاول أن يقدّم لـ «وعد» معنى يكون به الإثبات: «قدّم وعدا» مستعرضا واقعة خاما لا واقعة مؤسّسية، ولكن لا وجود لمثل هذا المعنى. إنّ منطق التفكير في هذا الاعتراض مطابق لمنطق التفكير في الاعتراض 4، وهو يتمثّل في الإحالة على المنوال الكلاسيكيّ. غير أنّ المنوال الكلاسيكيّ هو تحديدا محور الطعن ههنا.

سأحاول أن أزيد هذا شرحا يسيرا. إنّ الوقائع اللسانيّة كما قدّمتها التخصيصات اللسانيّة توفّر أسس أيّ نظريّة لسانيّة. وينبغي للنظريّة أن تكون على الأقلّ منسجمة مع الوقائع؛ فسيكون على أيّ نظريّة مقبولة أن تصف الوقائع أو تفسّرها. وههنا، في الوضعيّة الحاليّة، تُقدّم التخصيصاتُ اللسانيّة التالية بعض الوقائع:

1. إنّ إثباتا من الشكل «وعد س» يثبت واقعة موضوعيّة، وهو -إذا استثنينا الحالات القصوى- ليس ذاتيّا أو متعلّقا بالرأي الشخصيّ.
2. إنّ الوعد في جوهر تعريفه هو اتّخاذ إلزام، أو التعهّد بالتزام الخ.. قصد القيام بشيء مّا.
3. ليست الجملة التي على شكل: «وعد س» ملتبسة معجميّا ما بين «س قال بعض الكلمات» و«س وعد حقّا». ولذلك فليس «وعد» من المشترك اللفظي.
4. إنّ الوعد ينجز على نحو تمييزيّ من خلال إلقاء بعض أنواع العبارات في سياقات معيّنة وبمقاصد معيّنة.
5. إنّ إثباتا من الشكل: «س تعهّد بتنفيذ إلزام» هو إثبات تقييميّ طالما أنه إثبات محموله مفهوم يقال عنه إنّه تقييميّ، وهو مفهوم الإلزام.

والانسجامُ مع هذه الوقائع هو شرطُ تناسب ضروريّ في كلّ نظريّة لسانيّة تدّعي معالجة هذا المجال. والاعتراض 4 لا يتناسب مع الإثبات 1. والاعتراض 5 يرقّعُ هذا المشكل بعدم تناسبه مع الإثبات 3. كلا الاعتراضين يبرّرهما فشل المنوال الكلاسيكيّ في وصف 1 و2 معا، بالنظر إلى 5. وتكاد كلّ هذه الاعتراضات الموّجهة ضدّ البرهنة أن تكون جهودا تهدف إلى إنكار واحدة أو أكثر من هذه التخصيصات اللسانيّة.

والاعتراض (5) الذي قدّمتَه للتوّ هو محاولة لإدراج معنى لـ«وعد» لا يكون بمقتضاه الوعد اتخاذا [لالتزام]، بل يكون معرّفا على نحو كامل بالاستناد إلى الإثبات 4. ولكن لا وجود لمثل

هذا المعنى الحرفيّ. لقد لجأت إلى هذه المناورة لأنّ نظريّتك لا تقدر أن توائم بين كون الوعود تُلزم وكون تقديم الوعد هو أمر واقع.

الاعتراض السادس: ما أزال غير مقتنع بعد. فهلاّ سمحتَ لي بأن أعيد الكرّة. يبدو لي أنّك لم تتمثّل جيّدا تمييزي ما بين المشارك الملتزم والملاحظ المحايد. يمكنني الآن أن أوافقك في كوننا حالما نستعمل كلمة «وعد» على نحو حرفيّ ودون تقييد، يدخل عنصر تقييميّ، لأنّنا باستعمالنا تلك الكلمة على نحو حرفيّ وغير مقيّد نلزم أنفسنا بمؤسسة الوعد. ولكنّ ذلك يتضمّن تقييما، ولذلك فبمجرّد أن تميّز أيّ الاستعمالين المذكورين باعتباره الاستعمال الحرفيّ الملتزم يمكنك أن ترى أنّه تقييميّ فعلا.

الردّ: أنت ههنا تستعرض حجّتي كما لو كانت، بوجه من الوجوه، اعتراضا موجّها ضدّي. فحين نستعمل كلمة مّا على وجهها الحرفيّ وغير المقيّد نكون فعلا قد ألزمنا أنفسنا بالخصائص المنطقيّة لتلك الكلمة. وفي مثال الوعد، لمّا نخبر بـ: «وَعَدَ» نلزم أنفسنا بقضيّة أنّه تعهّد بتنفيذ إلزام. وعلى النحو المماثل تماما، إذا استعملنا الكلمة «مثلّث» ألزمنا أنفسنا بخصائصه المنطقيّة. وهكذا فإذا قلنا: س «مثلّث» فقد ألزمنا أنفسنا بالقضيّة التي مفاذها أنّ لـ س ثلاثة أضلاع. وإنّ كون الالتزام في الحالة الأولى يتضمّن مفهوم الإلزام لهو دليل على أنّ في وسعنا أن نشتقّ منه نتيجة «تقييميّة». ولكنّه لا يدلّ على أنّه يوجد أيّ شيء ذاتيّ (أمر متعلّق بالرأي الشخصيّ لا أمر واقع أو أمر متعلّق بقرار أخلاقيّ) في الإثبات: «وَعَدَ». وبالمثل، فإنّ كون الإثبات «س مثلّث» ذا استتباعات منطقيّة لا يدلّ على أنّه يوجد قرار أخلاقيّ متضمّن في الاستعمال الملتزم للكلمة «مثلّث».

أعتقد أنّ السبب الذي من أجله اختلط عليك الأمر هو ببساطة هذا: ثمّة طريقتان مختلفتان جذريًا في تناول المركّب «إلزام النفس (بقبول) مؤسسة الوعد». فهو يعني من جهة ما يشبه (أ): «قبول استعمال الكلمة «وعد» في توافق مع دلالتها الحرفيّة، وهذه الدلالة الحرفيّة إنّما تحدّدها القواعد التكوينيّة للمؤسسة». أمّا الطريقة الثانية المختلفة تماما في تناول الجملة فهي تناولها بالمعنى (ب): «التسليم بأنّ المؤسسة حسنة أو مقبولة». فإذا أخبرتُ على نحو حرفيّ بأنّه وَعَدَ كنتُ قد ألزمت نفسي فعلا بالمؤسسة بالمعنى المذكور في (أ). وفي الواقع إنّ نجاح الاشتقاق يرجع تحديدا إلى أنّ الدلالة الحرفيّة تتضمّن انخراطي في ذاك الالتزام. ولكنّي ما ألزمت نفسي بالمعنى المذكور في (ب). فمن الممكن تماما بالنسبة إلى من يستفظع مؤسسة الوعد أن يقول على نحو حرفيّ تماما: «وَعَدَ زيد» ويكون قد ألزم نفسه حينئذ بكون زيد قد تعهّد بتنفيذ إلزام. إنّ المعنى (ب) للالتزام هو حقّا معنى متعلّق بالرأي الشخصيّ (وذلك على الأقلّ فيما اتصلّ بالنقاش الحاليّ)، في حين أنّه ما من شيء ذاتيّ في الإثباتات التي تتضمّن التزاما بالمعنى المذكور في التأويل (أ). وحتّى يتوضّح هذا، لاحظ أنّ التمييز نفسه يظلّ صالحا في الهندسة. فمن يعتقد أنّ كلّ دراسة الهندسة وموضوعها أمر قبيح يظلّ ملزما نفسه بالنتائج المنطقيّة لـ «س مثلّث» حين يخبر: «س مثلّث». وفي كلتا الحالتين لا يتضمّن الالتزام أيّ معطى تقييميّ (بمعنى معطى ذاتيّ). فكلا الإثباتين «وَعَدَ [زيد]» و«س مثلّث» إثبات لواقعة. (وطبعا من الممكن منطقيّا أن يحاول الناس عرقلة الوعد –أو الهندسة- من خلال استعمال كلمات على وجوه

تفتقر إلى الاتساق، ولكن ليس هذا مفيدا بالنسبة إلى صحّة الاشتقاق في كلتا الحالتين).

فإذا قلت ههنا إنّ العناصر التقييميّة قد توجد حين نخصّص شيئا مّا على نحو حرفيّ وغير مقيّد بأنّه وعد، فإنّ ذلك سيدلّ على أحد أمرين: إمّا

1. الإثبات «وَعَد [زيد]»، وقد أنجز على نحو حرفيّ وغير مقيّد، يستلزم منطقيّا الإثبات التقييميّ «تعهّد بتنفيذ إلزام». وإمّا
2. إنّ الإثبات «وَعَد [زيد]» هو دائما إثبات فيه ذاتيّة أو متعلّق بالرأي لأنّ إنشاءه يفترض الاعتقاد في أنّ مؤسّسة الوعد مؤسّسة حسنة.

في الحالة الأولى، يكون ما تقوله صادقا تماما بل إنّه عقدة حجّتي وهو يستند إلى التأويل (أ) أعلاه. ولكن إذا كان ما تعنيه هو ما عبّر عنه قول ثان مستند إلى التأويل (ب) فعندها يكون كاذبا بداهة. فمن الكذب بداهة أن يكون «وعد [زيد]» إثباتا ذاتيّا أو معبّرا عن رأي، ومن الكذب أيضا أن يحتاج المرء حتّى يقول «وعد [زيد]» دونما تقييد، إلى أن يعتقد في أنّ مؤسسة الوعد شيء حسن.

في النّظريّة الكلاسيكيّة للإثباتات التقييميّة، ثمّة عنصران، أحدهما الإقرار بوجود قسم من الإثباتات يُستشعر حدسيّا أنّها تقييميّة (وسرعان ما يتفطّن للأسف إلى أنّه قسم غير متجانس العناصر إلى حدّ كبير)، أمّا ثانيهما فالنظريّة القائلة بأنّ هذه

الإثباتات وأمثالها يجب أن تكون ذاتيّة أو مسألة رأي شخصيّ. ولست أطعن في الجزء الأوّل من هذا؛ فأنا أعتقد أنّه توجد على الأقلّ بعض الأمثلة الطرازيّة من الأقوال التقييميّة، ولست أمانع في الإقرار مع المنظّرين التقليديين بأنّ القول: «إنّه ملزم» هو أحد هذه الأقوال. ما أنقده هو الجزء الثاني، أي النظريّة القائلة بأنّ كلّ عنصر من هذا القسم يجب أن يكون ذاتيّا وأنّه لا يمكن لأيّ إثبات واقعيّ أو ذاتيّ أن يستلزم منطقيّا عنصرا من هذا القسم.

الاعتراض السابع: ما أزال في ريبة. لِمَ لا أستطيع أن أتكلّم بمعنى أنتروبولوجيّ محايد؟ فمن البديهيّ فيما أرى أنّه من الممكن أن يقول المرء: «وَعَد» وهو يعني شيئا شبيها بـ «قام بما يسمّيه أفراد هذه القبيلة الأنجلوسكسونيّة، وعدا». وهذا معنى وصفيّ خالص للوعد لا يتضمّن التزاما أو إثباتا تقييميّا على الإطلاق. فوجهة النظر الأنتروبولوجيّة هذه هي التي أحاول أن أعبّر عنها حين أميّز المشارك الملتزم من الملاحظ المحايد.

الردّ: يمكنك، بطبيعة الحال، أن تتكلّم على وجه حكاية أقوال الغير ونقلها، فتتجنّب بذلك الالتزام الذي ينجرّ عن التكلّم بطريقة مباشرة. بل إنّه بإمكانك أن تستعمل أشكال الخطاب المعتمدة في الكلام العاديّ وتتكلّم مع ذلك حاكيا على نحو خفيّ، أو باعتماد ما تسمّيه المعنى الأنتروبولوجيّ المحايد. ولكنْ لك أن تلاحظ أنّ هذا غير مفيد تماما، وهو لا يبيّن أنّ للكلمة المعنيّة معاني مختلفة أو أنّ الإثبات الأصليّ كان تقييما متسترّا، وذلك لأنّ في وسع المرء أن يقوم بالشيء نفسه مع أيّ كلمة شاء. فمن الممكن أن يتبنّى المرء موقفا أنتروبولوجيّا محايدا

من الهندسة، وهو الموقف نفسه[1] الذي قد يتبنّاه أنتروبولوجيّ ريبيّ قادم من كوكب آخر. فحين يقول «س مثلّث»، قد لا يكون قصد شيئا أكثر من «س هو ما يسمّيه الأنجلوساكسون مثلّثا». ولكنّ هذا لا يظهر أنّ للمثلّث معنيين، معنى ملتزما وتقييميّا ومعنى محايدا أو وصفيّا. وهو لا يظهر كذلك أنّ أقليدس كان عالم أخلاق متخفّيا بحكم أنّ مبرهناته تحتاج إلى أن تستعمل ألفاظها على نحو «ملتزم». فأن يكون في وسعنا أن نتبنّى موقفا محايدا من أيّ شيء كان، لا دخل له في الحكم بصحّة استدلال استنباطيّ يقوم على الاستعمال الملتزم للكلمات المعنيّة. لو كان من الاعتراضات الوجيهة حقّا على الاشتقاق في الفقرة 8-1 أن يقال إنّه من الممكن إنتاج استدلال غير صحيح من خلال إعادة تأويل الكلمات إلى المعنى الأنتروبولوجيّ المحايد، لكان يمكن لهذا الاعتراض أن يدحض كلّ استدلال إستنباطيّ محتمل لأنّ كلّ استدلال صحيح مرتهن بالورود الملتزم للألفاظ الأساسيّة في الاشتقاق. وكلّ ما يعبّر عنه الاعتراض هو أنّه في الإمكان أن نبني بالنسبة إلى كلّ استدلال استنباطي استدلالا موازيا في نمط الحكاية لا يمكن أن نشتقّ منه على نحو صحيح نتيجة الاستدلال الأصليّ. وإذن؟ إنّ مثل هذا الأمر لا يمكنه أبدا أن يؤثّر في صحّة أيّ من الاستدلالات الأصليّة. إنّ ما يحتاجه استدلالي، شأنه في ذلك شأن أيّ استدلال صحيح، هو أن ترد الكلمات المضمّنة فيه على نحو جديّ وحرفيّ وعلى غير أسلوب الحكاية. وإنّ مسألة أن

1 - لاحظ بصفة عرضيّة أنّ علماء الانتروبولوجيا يتكلّمون عن الدين بهذه الطريقة فعلا: مثلا «يوجد ربّان، أكثرهما أهميّة ربّ المطر لأنّه هو الذي ينتج المطر». وليس هذا يعني أنّه توجد دلالات مختلفة لكلّ كلمة مستعملة، بل إنّه يظهر ببساطة أنّه من الممكن في بعض السياقات أن نتكلّم باستعمال أسلوب الحكاية دون أن نستعمل الأشكال الدالّة على الحكاية.

توجد لهذه الكلمات تواردات محتملة أخرى تكون غير جديّة، ليست بالأمر المفيد لما نحن فيه.

وتعدُّ الحجّةُ المأخوذة من مجال الانتروبولوجيا، من بين كلّ الحجج المستعملة للطعن في برهنتي الأولى، أكثرَ الحجج شيوعا[1] وأكثرها ضعفا. إنّ لها البنية التالية: خذ أيّ كلمة ك جوهريّة في المقدّمات ولْتكنْ «وعد» أو «مثلّث» أو «أحمر»، أو أيّ كلمة تختارها على أنّها جوهريّة في الاستدلال. أعدْ تأويل ك بحيث لا تدلّ على ك وإنّما تدلّ مثلا على: «ما يسمّيه أحدهم ك»، والآن أعدْ كتابة الاشتقاق بحسب هذا التأويل الجديد لـ ك، وانظر إن كان لا يزال صحيحا. الأغلب أنّه لم يعد كذلك. ولكن، إن يكن كذلك، فاستمرَّ في تكرار نفس العمليّة باستعمال كلمات أخرى إلى أن تحصل على صياغة لا يكون فيها الاشتقاق صحيحا. والنتيجة: لم يكن الاشتقاق صحيحا على مدى كلّ المحاولات.

إنّ تقديم نقّاد الاشتقاق، على نحو متكرّر، حجّةً لو كانت صحيحةً لهدّدت صحّةَ كلّ اشتقاق محتمل لشاهدٌ على البعد الساخر الذي أشرت إليه في بداية هذا الفصل. وإنّ الرغبة الملحّة في إرجاع التمييز الميتافيزيقيّ بين الواقعة والقيمة إلى مجال اللغة، لتقديمه بوصفه أطروحة بخصوص علاقات الاستلزام المنطقيّ الصحيحة، لا بدّ أن تصطدم حتما بأمثلة مضادّة. ذلك أنّ تكلّم لسان مّا هو في كلّ الأحوال متداخل مع الالتزامات المتّخذة والإلزامات المقبولة والحجج المقنعة المقدّمة، وما إلى غير ذلك. وأمام هذه الأمثلة المضادّة يكون من أشد الأشياء إغراء إعادة

1 - وذلك رغم أنه تُفحّص وقدّمت عنه أجوبة في التقديم الأوّل. راجع: J. R. Searle, *op. cit.* pp. 51-52

صياغتها بحسب اصطلاحات ذات روح «وصفيّة»، وتبنّي «وجهة النظر الأنتروبولوجية المحايدة». ولكن سينجرّ عن ذلك ألاّ تظلّ الكلمات دالّة على ما تدلّ عليه، وسينجرّ عن تطبيق «وجهة النظر الأنتروبولوجيّة المحايدة» على نحو متّسق، تلاشي مفاهيم الصحّة والاستلزام المنطقيّ. إنّ السعي إلى تجنّب الأمثلة المضادة ورأب انعدام الاتساق عبر التنكّر للاستعمال الملتزم للكلمات، تبرّره الرغبة في التشبّث بالأطروحة المقدّمة مهما كلف الأمر. غير أنّ التنكّر إلى الاستعمال الملتزم للكلمات سيؤدّي في خاتمة المطاف إلى التنكّر للّغة نفسها. ذلك أنّ تكلّم لسان مّا – وهو ما كان الموضوع الرئيسيّ لهذا الكتاب- يتمثّل في إنجاز أعمال لغويّة وفقا لقواعد. وليس لنا أن نفصل هذه الأعمال اللغويّة عن الالتزامات التي هي مكوّن أساسيّ منها.

ثبت المفاهيم والأعلام

فهرس المصطلحات

مدخل عربيّ

عربيّ	فرنسيّ	انجليزيّ
إبهام	Vague	Vagueness
إثبات	Affirmation	Statement
إجراء إعادة الكتابة	La procédure de la paraphrase	Paraphrasing out procedure
إحالة	Absurdité	Absurdity
إحالة	Référence	Reference
إحالة معرّفة	Référence définie	Defenite reference
إحالة منجزة على نحو تامّ	Référence complète	Fully consummated reference
إحالة ناجحة	Référence réusssie	Successful reference
اختصار	Abréviation	Abbreviation
إخفاق	Echec	Failure
إخفاق	Infélicité	Infelicity
استدلال / حجّة	Argument	Argument
استرسال	Continuum	continuum
استعمال	Usage	Use
استلزام	Implication	Implication
استلزام منطقيّ	Implication	Entailment
إسقاطيّ	Projectif	Projective

Homonymy	Homonymie	اشتراك لفظيّ
Derivation	Dérivation	اشتقاق
Fallacy	Erreur	أغلوطة
Presupposition	Présupposition	اقتضاء
Commitment	Engagement	التزام
Obligation	Obligation	إلزام
Utterance	Enonciation	إلقاء قول
Idealization	Idéalisation	أمْثَلة
Command	Ordre	أمر
Systematization	Systématisation	بناء الأنساق
Effect	Effet	تأثير
Illocutionary effect	Effet illocutionnaire	تأثير مضمّن في القول
Combination	Combinaison	تأليف
Tautology	Tautologie	تحصيل حاصل
Verification	Vérification	تحقّق
Analycity	Analyticité	تحليليّة
Characterization	Caractérisation	تخصيص
Canonical notation	Notation canonique	ترقيم أساسيّ
Taxonomy	Taxinomie	تصنيفيّة
Exactness	Exactitude	تطابق تامّ
Intrjection	Interjection	تعجّب
Factor (out)	Factoriser	تعميل
Identification	Identification	تعيين
Explanation	Explication	تفسير
Evaluative	Evaluatif	تقييميّ
Mention	Mention	تنصيص
Occurrence	Occurrence	توارد
Conventional	Conventionnel	تواضعيّ
Paradigm	Paradigme	جدول
Particular	Particulier	جزئيّ
Modality	Modalité	جهة

Essence	Essence	جوهر
Borderline case	Cas limite	حالة قصوى
Argument	Argument	حجّة / استدلال
Term	Terme	حدّ
Event	Evénement	حدث
Grapheme	Graphème	حرفم
Literalness	Littéralité	حرفيّة
Predicate calculus	Calcul des prédicats	حساب المحمولات
Predication	Prédication	حمل
Property	Propriété	خاصيّة
Assertion	Assertion	خبر
Output	Arrivée	خرْج
Quality	Qualité	خصلة
Input	Départ	دخْل
Meaning	Signification	دلالة
Connotation	Connotation	دلالة التزام
Denotation	Dénotation	دلالة مطابقة
Hearer	Auditeur	سامع
Question	Question	سؤال
Intensional context	Contexte intensionel	سياق مفهوميّ
Hypothetical	Hypothétique	شرطيّ
Object	Objet	شيء
Sincere	Sincère	صادق
Valid	Valide	صحيح
Truth	Vérité	صدق
Morpheme	Morphème	صرفم
Attribute	Attribut	صفة
Singular definite reffering expression	Expressions référentielles définies uniques	عبارات محيلة مفردة معرّفة
Expression	Expression	عبارة
Reffering expression	Expressions référentielles	عبارة محيلة

Subject expression	Expression du sujet	عبارة ممثّلة للموضوع
Perlocutionary act	Acte perlocutionnaire	عمل تأثير بالقول
Morphemic act	Acte morphémique	عمل صرفيّ
Phonemic act	Acte phonologique	عمل صوتميّ
Phonetic act	Acte phonétique	عمل صوتيّ
Propositional act	Acte propositionnel	عمل قضويّ
Utterance act	Acte d'énonciation	عمل قوليّ
Speech act	Acte de langage	عمل لغويّ
Illocutionary act	Acte illocutionnaire	عمل مضمّن في القول
Concrete	Concret	عينيّ
Insincere	Non sincère	غير صادق
Individual	Individuel	فرديّ
Hypothesis	Hypothèse	فرضيّة
Disjonction	Disjonction	فصل
Performative verb	Verbe performatif	فعل إنشائيّ
understanding	Compréhension	فهم
Determinable	Déterminable	قابل للتحديد
Expressibility	Exprimabilité	قابليّة التعبير
Categorical	Catégorique	قاطع
Essential rule	Règle essentielle	قاعدة أساسيّة
Regulative rule	Règle régulatrice	قاعدة تسييريّة
Constitutive rule	Règle constitutive	قاعدة تكوينيّة
Preparatory rule	Règle préparatoire	قاعدة تمهيديّة
Sincerity rule	Règle de sincérité	قاعدة صدق النيّة
Normative rule	Règle normative	قاعدة معياريّة
Intention	Intention	قصد
Proposition	Proposition	قضيّة
Illocutionary force	Force illocutionnaire	قوّة مضمّنة في القول
Utterance	Enoncé	قول
Syllogism	Syllogisme	قياس
Opaque	Opaque	كثيف

Falsity	Fausseté	كذب
Universal	Universel	كلّيّ
Euphemism	Euphémisme	كناية التلطيف
Entity	Entité	كيان
Ambiguity	Ambiguité	لبس
Language	Langue	لسان
Language	Langage	لغة
Term	Terme	لفظ
Idiolect	Dialecte	لهجة
Extension	Extension	ما صدق
Extensional	Extensionnel	ما صدقيّ
Indicator	Indicateur	مؤشّر
Concept	Concept	متصوّر
Correlative	Corrélatif	متضايف
Variable	Variable	متغيّر
Speaker	Locuteur	متكلّم
Absurd	Absurde	محال
Propositional content	Contenu propositionnel	محتوى قضويّ
Determined	Déterminé	محدّد
Grammatical predicate	Prédicat grammatical	محمول نحويّ
Defective	Défectueux	مختلّ / معيب
Particular	Particulier	مخصوص
Nominalism	Nominalisme	مذهب الاسميّة
Naturalism	Naturalisme	مذهب الطبيعيّة
Realism	Réalisme	مذهب الواقعيّة
Referent	Référent	مرجع
Grammatical predicate	Prédicat grammatical	مسند
Grammatical subject	Sujet grammatical	مسند إليه
Quantifier	Quantificateur	مسوّر
Saturated	Saturé	مشبع
Term	Terme	مصطلح

Knowledge	Connaissance	معرفة
Sense	Sens	معنى
Criterion	Critère	معيار
Defective	Défectueux	معيب/ مختلّ
Paradox	Paradoxe	مفارقة
Premise	Prémisse	مقدّمة
Regular	Régulier	منتظم
Convention	Convention	مواضعة / وضع
Success	Succès	نجاح
Systematic	Systématique	نظاميّ
Illocutionary mode	Mode illocutionnaire	نمط مضمّنيّ قوليّ
Standard	Standard	نموذجيّ
Marker	Marqueur	واسم
Descriptor	Descripteur	واصفة
State of affairs	Etat de faits	واقع الحال
Brute fact	Fait brut	واقعة خام
Institutional fact	Fait institutionnel	واقعة مؤسسيّة
Description	Description	وصف
Identifyng description	Description identifiante	وصف تعيينيّ
Descriptive	Descriptif	وصفيّ
Convention	Convention	وضع/ مواضعة

المراجع المعتمدة في الترجمة

1 - بالعربيّة:

- الشريف، محمّد صلاح الدين،

(1986): تقديم عام للاتجاه البراغماتيّ، ضمن: أهمّ المدارس اللسانيّة، تأليف جماعيّ، منشورات المعهد القوميّ لعلوم التربية، تونس.

(2002): الشرط والإنشاء النحويّ للكون، بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، منشورات كليّة الآداب منّوبة، تونس.

- صليبا، جميل (1982): المعجم الفلسفيّ، دار الكتاب اللبنانيّ، لبنان.

- فضل الله، مهدي (1977): مدخل إلى علم المنطق، دار الطليعة، بيروت، ط 4،

- المبخوت، شكري،

(2006): إنشاء النفي وشروطه النحويّة والدلاليّة، مركز النشر الجامعيّ، منوبة، تونس.

(2008): نظريّة الأعمال اللغويّة، دار مسكلياني، تونس.

(2010): دائــرة الأعمــال اللغويّــة، مراجعــات ومقترحات، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان.

- موشــلر، جــاك ؛ ريبــول، آن (2010): القاموس الموســوعيّ للتداوليّــة، ترجمــة مجموعــة من الأســاتذة والباحثين بإشــراف عزالدين المجدوب، المركز الوطنيّ للترجمة، تونس.

ب - باللّغات الأجنبيّة:

- Austin, J.-L,

(1962) : How to do things with words, Oxford university Press.

(1970) : Quand dire c'est faire, trad. Gilles Lane, éditions du Seuil, Paris.

- Searle, J.- R, (1972) : les actes de langage, essai de philosophie du langage, trad. Hélène Pauchard, Hermann, Paris.